التجارة الدولية
و
التكتلات الإقتصادية

د. محمود يونس
استاذ الإقتصاد
كلية التجارة ـ جامعة الإسكندرية

د. على عبد الوهاب نجا
استاذ الإقتصاد المساعد
كلية التجارة ـ جامعة الإسكندرية

د. اسامة احمد الفيل
استاذ الإقتصاد المساعد
كلية التجارة ـ جامعة الإسكندرية



دار التعليم الجامعى
١٢ش شادى عبد السلام - برج زهرة الأنوار -مبامى - الإسكندرية -ج.م.ع
تليفاكس: ٠٣/٥٥٦٣٩١١ موبايل: ٠٠٢/٠١٠٠١٨٣١٧٩٦
٠٠٢/٠١١١٩٩٩٥٠٠٩ Email : dartalemg@yahoo.com

التجارة الدولية
و
التكتلات الإقتصادية

د. محمود يونس
استاذ الإقتصاد
كلية التجارة ــ جامعة الاسكندرية

د. على عبد الوهاب نجا
استاذ الإقتصاد المساعد
كلية التجارة ــ جامعة الاسكندرية

د. اسامة احمد الفيل
مدرس الإقتصاد المساعد
كلية التجارة ــ جامعة الاسكندرية

٢٠١٥



دار التعليم الجامعى
٢١ش شادى عبد السلام - برج زهرة الأنوار - ميامى - الإسكندرية - ج.م.ع.
تليفاكس: ٠٠٢-٠٣/٥٥٦٣٩٦١ موبايل: ٠٠٢/٠١٠٠١٨٣١٧٩٦
٠٠٢/٠١١١٩٩٩٥٠٠٩
Email:dartalemg@yahoo.com



مقدمة

أصبح ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية في الواقع عدداً من الميادين وليس ميداناً واحداً. ومن هذه الميادين، على سبيل المثال: نظرية التجارة الدولية، ونظرية ميزان المدفوعات، ونظرية السياسة الاقتصادية... الخ. هذا بالطبع إضافة إلى ميدان التعاون الدولي والتعاون الإقليمي والميدان الخاص بمشكلات الدول المتخلفة، وغير ذلك من الميادين الأخرى.

ولا يطمح هذا المؤلف أن يقدم لقارئه كافة موضوعات العلاقات الاقتصادية الدولية، لأن ذلك أمر يصعب الإحاطة به في مؤلف واحد، ولذا، فإن غالبية المسائل المتعلقة بحركات رؤوس الأموال والهجرة الدولية لم تجد لها مكاناً كافياً في هذا المؤلف، بل إنه - بسبب ظروف كثيرة - لم يتعرض لمسائل هي من صميم " التجارة الدولية " و " التمويل الدولي ".

لقد حاولنا تناول بعض موضوعات الاقتصاد الدولي سواء في التجارة أو التمويل، وتم اختيار عنوان لهذه الموضوعات تحت اسم **"اقتصاديات دولية"** على اعتبار أن هذه الموضوعات لا تتناول كل مجالات الاقتصاد الدولي، ووفقاً لذلك فإن هذا المؤلف ينقسم إلى ثلاثة أبواب.

يتناول الباب الأول النظرية البحتة للتجارة الدولية في الفصول من الأول إلى الرابع، فيناقش طبيعة الاقتصاد الدولي، والعوامل المحددة لقيام التبادل الدولي في كل من الفكر الكلاسيكي والفكر الحديث، وكذا مفهوم

معدلات التبادل الدولية واتجاهاتها طويلة الأجل. أما **الباب الثاني فيتناول سياسة التجارة الخارجية** في ثلاثة فصول من الخامس إلى السابع، من خلال دراسة سياسة تقييد التجارة الخارجية، والعولمة والتكتلات الاقتصادية، وسياسة تحرير التجارة على المستوى الإقليمي من خلال دراسة التكامل الاقتصادي.

ويتناول **الباب الثالث بعض جوانب التمويل الدولي** في ثلاثة فصول من الثامن إلى العاشر، فيناقش ماهية ميزان المدفوعات ومكوناته ومعنى الفائض والعجز فيه، وماهية الصرف الأجنبي وسوق الصرف العاجل والآجل والكيفية التي يتحدد بها سعر الصرف في ظل نظم الصرف المختلفة، وأسباب اختلال ميزان المدفوعات وبعض آليات ضبط هذا الاختلال.

جدير بالذكر أن الأستاذ الدكتور/ محمود يونس محمد قام بكتابة كل فصول هذا المؤلف، فيما عدا ثلاثة فصول هي الأول والخامس والسابع فقد قام بكتابتها الدكتور/ على عبد الوهاب نجا، فضلاً عن الفصل السابع الذي قام بكتابته الدكتور / أسامة أحمد الفيل.

ونرجو من الله أن يوفقنا إلى تقديم ما نفيد به أمتنا، والله ولي التوفيق، ، ،

" المؤلفون "

الباب الأول

النظرية البحتة للتجارة الدولية

الفصل الأول*

طبيعة الاقتصاد الدولي**

يعد الاقتصاد الدولي من الدراسات التي تتعلق بدراسة المعاملات التي تتم بين الأفراد المقيمين في الدولة والأفراد المقيمين في الدول الأخرى. ويترتب على هذه المعاملات نوعين من التدفقات، الأولى حقيقية تتمثل في تدفق السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، والثانية نقدية تقابل هذه التدفقات الحقيقية في الاتجاه المعاكس، وبالتالي، يترتب عليها متحصلات للدولة من الخارج

---

* كتب هذا الفصل: د. على عبد الوهاب نجا.

** لقد تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل على المراجع التالية:

- د. كامل بكرى، *الاقتصاد الدولي*، الناشر: قسم الاقتصاد – كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2002، الفصل الأول.
- د. محمود يونس، *اقتصاديات دولية*، الناشر: قسم الاقتصاد – كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003، الفصل الأول.
- جون هدسون، مارك هرندر، *العلاقات الاقتصادية الدولية*، ترجمة د. طه عبد الله منصور، د. محمد عبد الصبور محمد على، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1987، الفصل الأول.
- د. أحمد جامع، *العلاقات الاقتصادية الدولية*، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1979، المقدمة.
- Salvatore D., *International Economics*, Macmillan Publishing Co., Inc., New York, 1983, ch. 1.
- Krugman P. R., Obstfeld M., *International Economics, Theory and Policy*, Seventh Edition, Pearson Addison Wesly, New York, 2006, ch. 1.

ومدفوعات من الدولة إلى الخارج، ومن ثم، التزامات متبادلة فيما بين الدولة والدول الأخرى. وتختلف المعاملات الاقتصادية الخارجية عن المعاملات الاقتصادية الداخلية نتيجة لاختلاف طبيعة المشكلات التي تواجه كل منهما، هذا فضلاً عن عديد من الاختلافات التي تميز المعاملات الاقتصادية الخارجية عن المعاملات الاقتصادية الداخلية. وتزداد أهمية هذه المعاملات الدولية على المستوى الدولي نتيجة لتزايد ونمو التجارة العالمية، ومن ثم، زيادة حجم المعاملات الخارجية فيما بين الدول وبعضها بصورة كبيرة في عالم اليوم نظراً لزيادة حجم الصادرات والواردات وتزايد حركة رؤوس الأموال الدولية. غير أن أهمية التجارة الدولية هذه تختلف من دولة إلى أخرى على حسب الوزن النسبي لمعاملاتها الناتجة عن الصادرات والواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الدولة، ويتوقف هذا بدوره على حجم الدولة ودرجة التخصص أو التنوع في مستوى الإنتاج بها.

وفقاً لذلك، فإن هذا الفصل سوف يتصدى إلى دراسة النقاط التالية:

- **تعريف الاقتصاد الدولي ونطاق دراسته.**
- **أهم أوجه الاختلاف بين المعاملات الاقتصادية الخارجية والمعاملات الاقتصادية الداخلية.**
- **أهمية التجارة الدولية.**

هذا فضلاً عن، الخلاصة وتذييل الفصل بمجموعة مختارة من نماذج الأسئلة.

المبحث الأول

تعريف الاقتصاد الدولي ونطاق دراسته

اهتم عديد من الاقتصاديين بدراسة الاقتصاد الدولي منذ قديم الأزل، وذلك منذ بداية دراسة الاقتصاد كعلم على أيدي التجاريين في القرن السابع عشر. فقد اهتم هؤلاء الكتاب بدراسة التجارة الخارجية وسياستها وأولوا لها اهتماماً كبيراً. ثم من بعدهم اهتم الاقتصاديون الكلاسيك بدراسة هذا الموضوع على أيدي كل من: آدم سميث، ودافيد ريكاردو، وجون استيوارت ميل. وهم يؤمنون بحرية التجارة الخارجية وسيادة التخصص وتقسيم العمل دولياً وفقاً لنظريات التجارة المختلفة. وفي العصر الحديث يوجد عديد من المؤلفات التي تتخصص في دراسة وتحليل ما يسمى بالعلاقات الاقتصادية الدولية أو الاقتصاد الدولي الذي أصبح يمثل فرعاً له أهميته وكيانه المستقل في كافة المؤسسات والهيئات العملية المختلفة.

ووفقاً لذلك يعرف **الاقتصاد الدولي بأنه " أحد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول وبعضها "**، أى أنه يختص بدراسة العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة سواء ما يتعلق منها بالجانب الحقيقي في صورة تدفقات للسلع والخدمات أو عوامل الإنتاج، أو ما يرتبط بهذه التدفقات الحقيقية من تدفقات نقدية. **ووفقاً لذلك فإن أهم الموضوعات التي يهتم بدراستها الاقتصاد الدولي تتمثل فيما يلي:**

- **نظريات التجارة الخارجية**، وتهدف إلى تحديد الأسباب وراء التبادل التجاري فيما بين الدول وبعضها، فضلاً عن كيفية توزيع مكاسب التجارة الخارجية فيما بين الدول الداخلة في التبادل التجاري.

- **معدلات التبادل الدولية**، وكيف يتحدد معدل التبادل الدولي، هذا فضلاً عن قياس التغيرات في معدلات التبادل الدولية عبر الزمن.
- **سياسة التجارة الخارجية**، التي تدور فيما بين سياسة الحرية وسياسة التقييد، بهدف الوقوف على مزايا وعيوب كل منها، ودوافع إتباع أي من السياستين في كل دولة.
- **التكامل الاقتصادي**، وذلكِ من خلال دراسة صور أو أشكال التكامل الاقتصادي، وآثارها على الدول الأعضاء في التكامل سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، فضلاً عن دراسة ظاهرة العولمة وعلاقتها بالتكتلات الاقتصادية.
- **ميزان المدفوعات الدولية**، الذي تسجل فيه مدفوعات الدولة للعالم الخارجي ومتحصلاتها منه، وذلك بهدف إظهار أهميته للاقتصاد القومي، فضلاً عن قياس الاختلال فيه.
- **سوق الصرف الأجنبي**، وذلك من خلال معرفة أطراف التعامل في سوق الصرف، ووظائفه وأهميته وأنواعه، فضلاً عن كيفية تحديد سعر الصرف سواء الرسمي أو المرن.
- **كيفية إصلاح الاختلال في ميزان المدفوعات الدولية**، سواء أكان ذلك بصورة تلقائية، أو من خلال السياسات الاقتصادية.
- **المؤسسات الدولية**، وهى تلك المؤسسات التي تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية، مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة الدولية، وذلك من حيث دور كل منها وأهدافها.

تعد هذه الموضوعات محور اهتمام هذا المؤلف وسوف يتم تناولها - فيما عدا المؤسسات الدولية - بنفس هذا الترتيب حتى يتمكن الدارس من فهم وتحليل المشكلات الاقتصادية الدولية بتسلسل منطقي، لكي يتمكن من فهم هذه المشكلات الدولية بصورة علمية سليمة، ومن ثم، تحديد السياسات الملائمة وتقييم السياسات التي تتخذ من قبل متخذي القرار بشأنها.

يتضح مما سبق، أن الاقتصاد الدولي يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الخارجية للدولة، سواء ما كان منها يتم في صورة حقيقية أو في صورة نقدية، وبالتالي، لا يتعلق بالمعاملات الاقتصادية الداخلية التي تتم داخل حدود الدولة الواحدة. وإن كانت هذه المعاملات الخارجية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم النشاط الداخلي وتكون العلاقة بينهما طردية، ويؤثر كل منهما في الآخر في نفس الاتجاه، ومن ثم، يدعم كل منهما الآخر، كما سوف يتضح ذلك من خلال دراسة موضوعات هذا المؤلف.

المبحث الثاني

أهم أوجه الاختلاف بين المعاملات الاقتصادية الخارجية والمعاملات الاقتصادية الداخلية

رغم أن عمليات التبادل للسلع والخدمات وباقي المعاملات الأخرى التي تتم فيما بين الدول وبعضها البعض تتشابه إلى حد كبير مع تلك التي تتم فيما بين الأفراد داخل الاقتصاد القومي، وخاصة فيما يتعلق بزيادة الإنتاج وزيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات بسبب سيادة التخصص وتقسيم العمل، سواء فيما بين الأفراد داخل الدولة الواحدة أو على

المستوى الدولي فيما بين الدول وبعضها البعض. إلا أنه يوجد عديد من الاعتبارات التي تميز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية الداخلية، **ولعل أهم هذه الاعتبارات يتمثل فيما يلي:**

أولاً – قدرة عوامل الإنتاج على التحرك:

اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن عوامل الإنتاج – خاصة العمل ورأس المال – تتمتع بمرونة وقدرة تامة على التحرك والانتقال من نشاط إلى آخر ومن مكان إلى آخر داخل حدود الدولة الواحدة نتيجة لاختلاف العوائد فيما بين الأنشطة والمناطق المختلفة. إلا أنها تتميز بالجمود النسبي على المستوى الخارجي بسبب وجود الحواجز والقيود فيما بين الدول وبعضها التي تحد من حركية عوامل الإنتاج هذه على المستوى الخارجي، وقد تكون هذه الحواجز أو القيود طبيعية متمثلة في البعد الجغرافي والمكاني، ومن ثم، ارتفاع تكاليف النقل، وكذلك الحواجز والقيود السياسية المتمثلة في المشكلات السياسية فيما بين الدول، وكذلك الحواجز والقيود الاقتصادية المتمثلة في الرسوم الجمركية والقيود على حركة رؤوس الأموال وقيود الصرف الأجنبي....الخ.

رغم أن قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال والتحرك لا تتم بمرونة تامة على المستوى الداخلي كما اعتقد الكلاسيك، **إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال والتحرك داخل الدولة الواحدة تكون أعلى بكثير مقارنة بها على المستوى الخارجي، نظراً لوجود عديد من القيود والعقبات أو الحواجز التي تعترضها على المستوى الخارجي تلك التي لا توجد على المستوى الداخلي.**

ثانياً – اختلاف النظم النقدية:

تتميز المعاملات على المستوى الداخلي في الدولة بأنها تتم بالعملة المحلية الخاصة بالدولة، ولا تواجه هذه المعاملات أى صعوبات تذكر. غير أنه نظراً لأن كل دولة لها نظامها النقدي الخاص بها وعملتها الخاصة بها، ومن ثم، اختلاف قيم المعاملات الخارجية بالنسبة لبعضها، ولذا، فإن المعاملات الخارجية تواجه بما يعرف بمشكلة الصرف الأجنبي وهى مشكلة تحويل العملات لبعضها. أضف إلى ذلك أن عملات الدول لا تتمتع بنفس الدرجة من القبول لدى جميع الأفراد في مختلف الدول أو في التبادل الدولي. وبالتالي، فإن مشكلة الصرف الأجنبي هذه تواجه كافة الدول في تسوية المبادلات الخارجية بسبب عدم استقرار أسعار الصرف. فضلاً عن صعوبة التوقع بشأنها، وتزداد صعوبة هذه المشكلة في حالة عديد من الدول النامية ذات العملات غير المستقرة وغير القابلة للتحويل. وينتج عن ذلك عدم استقرار معدل التبادل الخارجي فيما بين الدول واحتمالات تغيره باستمرار في المستقبل القريب عما هو عليه في الوقت الحاضر.

ومن ناحية أخرى، فإن اختلاف النظم النقدية فيما بين الدول واختلاف أسعار الصرف لا ينعكس على معدل التبادل فيما بين عملات الدول فحسب، بل أنه ينطوي أيضاً على اختلاف السلطات النقدية واختلاف النظم المصرفية وكذلك السياسات النقدية والضريبية، وكل هذه الأمور تحد من حجم المعاملات الاقتصادية الخارجية وخاصة التجارية منها وتمثل قيوداً أمامها مقارنة بالمعاملات والتجارة الداخلية التي لا تواجهها مثل هذه القيود والعقبات.

ثالثاً – اختلاف السياسات الوطنية:

تتميز المعاملات الخارجية خاصة التجارية منها بوجود عديد من الحواجز والعقبات التي تحد من حرية التبادل الاقتصادي، فيما بين الدول وبعضها البعض، ومثل هذه الحواجز والعقبات لا وجود لها داخل الدولة الواحدة. وذلك لأن كل دولة تمثل وحدة سياسية قائمة بذاتها وتتخذ حكومات الدول من السياسات ما يسهم في الارتفاع برفاهية أفراد المجتمع بها. ولذا، تنتهج حكومات الدولة من السياسات الاقتصادية – سواء المالية أو النقدية أو التجارية – الملائم منها للأوضاع الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي حتى لو كان من شأنها إقامة القيود والعقبات أمام حرية التبادل التجاري والحد من حرية انتقال عناصر الإنتاج – العمل ورأس المال – من الدولة إلى الخارج أو العكس. وقد تكون هذه القيود والعقبات في صورة الرسوم الجمركية والقيود الكمية، مثل: حصص الاستيراد، وتراخيص الاستيراد، وكذلك الرقابة على الصرف الأجنبي، والإجراءات الإدارية والصحية المعقدة، وغير ذلك من الوسائل التي تحد من حرية التبادل التجاري مع العالم الخارجي. وكل هذه السياسات والوسائل المختلفة تميز المعاملات الاقتصادية الخارجية عن المعاملات الاقتصادية الداخلية.

خلاصة ذلك، أنه لا توجد أى قيود أو عقبات على المعاملات الاقتصادية الداخلية خاصة التجارية منها وإن كان هناك بعض القيود فإنها تكون على سبيل الاستثناء وتهدف إلى تحقيق مصلحة الاقتصاد القومي ككل، كما هو الحال في المنطقة الحرة ببورسعيد وفرض رسوم جمركية على السلع التي تخرج منها إلى داخل الدولة. بينما على المستوى الخارجي يوجد

عديد من القيود والعقبات على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء في صورة الرسوم الجمركية أو القيود الكمية أو الرقابة على الصرف الأجنبي، ... الخ. وتهدف هذه القيود أو العقبات إلى تحقيق مصلحة الاقتصاد القومي حتى ولو على حساب مصالح اقتصاديات الدول الأخرى.

رابعاً – انفصال الأسواق:

تتميز الأسواق الخارجية – أى أسواق الدول – بالانفصال والاستقلال عن بعضها بدرجة أكبر مقارنة بها على المستوى الداخلي داخل حدود الدولة الواحدة، **ويعزى ذلك إلى عدد من الأسباب لعل أهمها:**

1 – **الحواجز والقيود الطبيعية:** يتمثل ذلك في البعد الجغرافي والمكاني، ومن ثم، ارتفاع تكاليف النقل، مما يحد من التبادل على المستوى الخارجي خاصة في حالة السلع التي تمثل تكلفة النقل بها نسبة كبيرة من قيمة السلعة، هذا فضلاً عن عدم توافر المعلومات الكافية بسبب صعوبة الاتصال والربط بين أسواق الدول كما هو الحال على مستوى الأسواق المحلية في الدولة الواحدة. غير أنه نتيجة للتقدم الكبير في وسائل المواصلات والاتصالات أدى هذا إلى التقليل من هذا العامل، ومن ثم، من درجة الانفصال في الأسواق الخارجية الناتجة عن البعد الجغرافي والمكاني.

2 – **القيود المصطنعة:** وقد تكون هذه القيود سياسية تتمثل في المشكلات السياسية بين الدول التي تعمل على انفصال واستقلال أسواق الدول عن بعضها حتى لو كانت هذه الدولة متجاورة حدودياً، وهذا هو المشاهد في عديد من الدول النامية ومشكلات الحدود فيما بين

الدول المتجاورة لبعضها، ومن ثم، تكون أسواقها مستقلة عن بعضها رغم التقارب الجغرافي. كما قد تكون هذه القيود المصطنعة اقتصادية تتمثل في القيود المفروضة على المعاملات الاقتصادية الخارجية في صورة الرسوم الجمركية أو القيود الكمية أو الرقابة على الصرف الأجنبي – كما سبق ذكرها – وكلها أمور تحد من المعاملات الاقتصادية فيما بين الدول، وتعمل على انفصال أسواق الدول عن بعضها.

3 – **اختلاف الأذواق**: ويكون ذلك بسبب اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية والأديان، وهذا بدوره يؤدى إلى استقلال أسواق الدول عن بعضها، فمثلاً الدول الإسلامية لا تسمح بدخول المواد الكحولية أو لحوم الخنزير إلى أسواقها، وكذلك هناك مجتمعات مستقلة في استهلاك سلع معينة ولا تتداول في مجتمعات أخرى مثل الملوحة وخاصة الفسيخ في مصر فلا توجد مثل هذه السلع ولا تتداول في الدول الأوروبية، وكذلك الزى العربي في منطقة الخليج العربي وهو زى وطني لا يلقى ترحيباً أو قبولاً في عديد من الدول أو المجتمعات الأخرى، مثل: الدول الأوروبية أو حتى الدول العربية في مناطق أخرى، مثل: دول الشمال الأفريقي. بينما عديد من الملابس – المتحررة – في مثل هذه الدول الأوروبية لا تلقى قبولاً في المجتمعات الإسلامية. وبالتالي، فإن اختلاف الأذواق في استهلاك عديد من السلع والخدمات من شأنه أن يؤدى إلى انفصال الأسواق الخارجية للدول عن بعضها بدرجة أكبر مقارنة بما هو عليه الحال على مستوى الأسواق المحلية في الدولة الواحدة.

4 – **اختلاف اللغة:** يلعب اختلاف اللغة دوراً في انفصال واستقلال أسواق الدول عن بعضها، وخاصة فيما يتعلق بتبادل عديد من السلع والخدمات التي تكون مرتبطة بالشخص المقدم للسلعة أو الخدمة، مما يحد من التبادل على المستوى الخارجي مقارنة بما هو سائد داخل أسواق الدولة الواحدة.

غير أنه نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي خاصة في مجال المواصلات والاتصالات أو ما يعرف بثورة المعلومات في السنوات الأخيرة من الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة، وما ترتب على ذلك من تزايد وسرعة العولمة وتزايد التداخل فيما بين الدول وبعضها، فقد ترتب على ذلك التقليل من فاعلية وأهمية هذه القيود التي كانت تمثل أسباباً لانفصال الأسواق الخارجية للدول في الماضي. هذا فضلاً عن وجود المنظمات الدولية التي تعمل على توفير البيئة الملائمة للحرية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد العالمي، كل هذا أسهم في تقارب الأسواق الدولية فيما بين الدول وبعضها. إلا أنه رغم كل هذا لازال انفصال الأسواق على المستوى الخارجي يفوق درجة انفصالها على المستوى الداخلي داخل حدود الدولة الواحدة.

ولما كان محور هذه الدراسة ينصب على تجارة السلع والخدمات فقط دون حركات رؤوس الأموال والهجرة الدولية، بمعنى أن هذا المؤلف يركز على دراسة التجارة الخارجية، فإننا سنشير إلى أهمية التجارة الخارجية في المبحث التالي.

المبحث الثالث

أهمية التجارة الدولية

تمثل التجارة الدولية للسلع والخدمات وما يرتبط بها من تدفقات نقدية واحدة من الارتباطات الأكثر قوة بين اقتصاديات الدول وبعضها. إذ أنه لا يمكن لأي دولة أن تحقق الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة زمنية طويلة، وبالتالي، يتطلب الأمر أن تتخصص كل دولة في إنتاج المنتجات التي تؤهلها ظروفها الطبيعية ووفرة الموارد لديها في إنتاجها وتبادلها بالمنتجات الأخرى التي لا تمكنها ظروفها الطبيعية لإنتاجها أو تكون تكلفة إنتاجها أعلى نسبياً مقارنة بالدول الأخرى، كما سوف يتضح ذلك من دراسة نظريات التجارة الخارجية في متن هذا المؤلف. ويمكن تتبع أهمية التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي منذ التجاريين، ثم لدى الكلاسيك، وكذلك لدى الفكر الاقتصادي المعاصر، وأخيراً قياس أهمية التجارة الدولية في الدولة، كما يلي.

أولاً – أهمية التجارة الدولية عند التجاريين:

يؤمن التجاريين بأهمية التجارة الخارجية، وقد ارتبط هذا الأمر لديهم بنظرتهم إلى المعادن النفيسة (الذهب والفضة)، حيث يرون أن ثراء الدولة وقوتها، وبالتالي، تقدمها يقاس بمقدار ما تمتلكه الدولة من المعادن النفيسة مقارنة بالدول الأخرى. فكلما زاد مقدار ما تمتلكه الدولة من هذه المعادن النفيسة مقارنة بالدول الأخرى يعنى أنها أصبحت أكثر ثراءاً وقوة، ومن ثم،

أكثر تقدماً مقارنة بهذه الدول. وذلك لأن هذه المعادن النفيسة تمثل قوة شرائية عالمية تستطيع الدولة من خلالها الحصول على السلع والخدمات من الدول الأخرى. ويرون أن المصدر الأساسي لزيادة وتراكم هذه المعادن النفيسة لا يكون مصدره الإنتاج فقط، لأن هناك عديداً من الدول لا تمتلك مناجم لإنتاج هذه المعادن، وإنما يكون ذلك من خلال نشاط التجارة الخارجية، ويتم ذلك من خلال تحقيق أكبر فائض ممكن في الميزان التجاري، ويتم هذا الأمر من خلال زيادة الصادرات عن الواردات، مما يترتب عليه من تدفق للمعادن النفيسة إلى داخل الدولة.

نتيجة لهذا يرى التجاريين أن نشاط التجارة الخارجية يمثل أهم الأنشطة بالاقتصاد القومي، لأنه يمثل الوسيلة الأساسية للحصول على الثروة بالدولة، وبالتالي، زيادة قوة الدولة وتقدمها، ولذا، احتلت التجارة الخارجية مكاناً مرموقاً في المجتمع، وتماشياً مع هدف تحقيق التقدم والرقى بالمجتمع فقد تطلب الأمر ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، خاصة في نشاط التجارة الخارجية من خلال فرض قيود على الواردات للحد منها، باستثناء الواردات من مستلزمات الإنتاج تلك التي تمثل متطلبات لعملية الإنتاج لما يترتب عليها من زيادة الإنتاج، ومن ثم، زيادة الصادرات فيما بعد، وبالتالي، تدعم تحقيق الهدف النهائي وهو زيادة الفائض بالميزان التجاري، هذا فضلاً عن دعم وإعانة الصادرات بكافة الوسائل الممكنة. وكل هذه السياسات توجه إلى تحقيق الهدف النهائي وهو تعظيم الفائض بالميزان التجاري، وبالتالي، زيادة تراكم المعادن النفيسة بالدولة، ومن ثم، زيادة ثرائها وتقدمها الذي يقاس وفقاً لهذا الأساس.

يتضح من هذا التحليل، أن الفرق الأساسي بين نشاط التجارة الداخلية والتجارة الخارجية لدى التجاريين، يتمثل في أن التجارة الداخلية لا تسهم في زيادة ثروة الدولة وتقدمها، لأنه لا يترتب عليها زيادة في ما تمتلكه الدولة من المعادن النفيسة، في حين تسهم التجارة الخارجية في تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة الفائض بالميزان التجاري. وبالتالي، كانت سياسة الدولة توجه لتحقيق هذا الهدف، بما يؤدى في النهاية إلى زيادة ثراء الدولة، ومن ثم، زيادة قوتها وتقدمها مقارنة بالدول الأخرى.

ثانياً – أهمية التجارة الدولية عند الكلاسيك:

يختلف فكر وكتاب المدرسة الكلاسيكية عن التجاريين فيما يتعلق بنظرتهم إلى نشاط التجارة سواء الداخلية أو الخارجية، فثراء الدولة وتقدمها عند الكلاسيك لا يكون مصدره المعدن النفيس كما هو الحال عند التجاريين وإنما يتمثل ذلك في حجم الناتج نفسه بالدولة، وأن نشاط التجارة الخارجية ليس هدفه الحصول على المعدن النفيس وإنما تحقيق المصالح لطرفي التبادل فيما بين الدول، وأن المعدن النفيس الذي يكون في صورة عملات هو وسيلة التبادل فيما بين الأفراد سواء داخلياً أو خارجياً. وتتبع أهمية التجارة الخارجية في أنها يترتب عليها زيادة درجة التخصص وفقاً للمزايا والظروف التي تؤهل كل دولة في إنتاج منتجات معينة دون الأخرى، وبالتالي، زيادة إنتاجية وكفاءة استخدام الموارد في كل دولة، الأمر الذي يسهم بدوره في زيادة الناتج في الدول الأطراف في التبادل الدولي، هذا فضلاً عن ارتفاع مستوى الاستهلاك، ومن ثم، زيادة رفاهية الأفراد بكل الدول. وبالتالي، تحقق كل الدول مكاسب من وراء نشاط التجارة الخارجية بسبب

سيادة التخصص وتقسيم العمل دولياً، مما يترتب على ذلك من زيادة في الإنتاج في كل دولة بسبب ارتفاع كفاءة وإنتاجية عوامل الإنتاج بها كنتيجة لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد. كما يترتب عليها كذلك زيادة رفاهية الأفراد في كل الدول بسبب زيادة مستويات الاستهلاك.

يتضح مما سبق، أن الاختلاف الأساسي بين نشاط التجارة الداخلية والتجارة الخارجية عند الكلاسيك يرجع إلى اختلاف ظروف وطبيعة كل منهما. وهو يتمثل في أن نشاط التجارة الداخلية يتم في ظل مرونة تامة لكل من المنتجات وعوامل الإنتاج على التحرك والانتقال بحرية في السوق الداخلي للدولة، بينما تكون حركية المنتجات وعوامل الإنتاج أقل بكثير على المستوى الخارجي بسبب وجود عديد من القيود والعوائق التي تحد من هذه الحركية سواء أكانت هذه القيود والعوائق: طبيعية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، كما سبق توضيحها في المبحث الثاني.

ثالثاً – أهمية التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي المعاصر:

تنبع أهمية التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي المعاصر من واقع تحقيق المصلحة القومية للدولة في مواجهة النظام الاقتصادي العالمي. حيث أن النشاط الاقتصادي في الدولة بما يشتمل عليه من مجموعة متعددة من الأنشطة غير المتجانسة في طبيعتها تلك التي تتكون من النشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي أو التبادلي، أو الأنشطة غير المتجانسة في شكلها تلك التي تتكون من نشاط صناعي أو خدمي... الخ. وتوجد علاقات ارتباط وتداخل فيما بين هذه الأنشطة وبعضها، وتخضع هذه الأنشطة لمجموعة من القوانين والقواعد التي تنظم عملها معاً، غير أن هذه القوانين والقواعد تكون خاصة

بالدولة. كما تتخذ الدولة السياسات التي تهدف إلى زيادة حجم النشاط الاقتصادي بها وبما يهدف في النهاية إلى الارتفاع برفاهية أفراد المجتمع. وبالتالي، فإن القوانين والسياسات التي تحكم نشاط المعاملات والتجارة الداخلية تكون تحت سيطرة حكومة الدولة وتهدف إلى تحقيق المصلحة القومية للدولة. ولذا، فإن الاختلاف الرئيسي بين نشاط التجارة الداخلية ونشاط التجارة الخارجية يتمثل في اختلاف القوانين والسياسات التي تحكم كل منهما نظراً لاختلاف قوانين وسياسات كل دولة عن الدول الأخرى، وعادة ما يكون هناك تعارض في مصالح وسياسات الدول وبعضها بعكس الحال على المستوى الداخلي.

نتيجة لهذه الاعتبارات وبسبب اختلاف مصلحة الاقتصاد القومي عن المصلحة الفردية سواء للعائلات أو للمشروعات، كما أن مصلحة الاقتصاد القومي لا تتحقق تلقائياً بالعمل الفردي أو الحر للمبادرات الفردية، فقد استدعى هذا وجود عديد من المظاهر الخارجية للاقتصاد القومي تمثلت في: سياسات التجارة الخارجية، وسياسات ميزان المدفوعات. ويتم دمج أهداف هذه السياسات ضمن أهداف وخطط الاقتصاد القومي ككل.

غير أن فكرة القومية هذه بدأت تتغير إلى حد كبير خاصة بعد أزمة الكساد العالمي العظيم (1929 – 1933)، وكذلك آثار الحرب العالمية الثانية، وظهر فكر جديد ينادى بما يسمى بالاقتصاد العالمي الذي أصبح يمثل حقيقة واقعية، ومن ثم، ظهرت آراء تنادى بتغيير وضع الاقتصاد العالمي في العصر الحديث بما يحقق مصالح المجتمع الدولي ككل. وقد ترتب على ذلك ظهور المنظمات الدولية التي تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن ثم، تعمل على دعم وتنمية الاقتصاد العالمي في مختلف

المجالات سواء ما يتعلق منها بتسهيل تبادل السلع والخدمات على المستوى الدولي، وتسهيل المدفوعات الدولية، وتنمية الاستثمارات وتوفير الموارد المالية للدول الفقيرة. وأهم هذه المنظمات يتمثل في كل من: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

كما أنه في ظل التقدم التكنولوجي المستمر خاصة في مجال المواصلات والاتصالات أو ما يسمى بثورة المعلومات، وما ترتب على ذلك من تزايد دور المنظمات الدولية وخاصة منظمة التجارة العالمية التي تعمل جاهدة على تقليل القيود على التجارة الخارجية بدأت فكرة القومية في التراجع بصورة كبيرة. كما أن كل هذه العوامل قللت من فاعلية السياسات الاقتصادية المحلية للدولة في تحقيق أهدافها وذلك بسبب تزايد التدفقات سواء الحقيقية أو النقدية التي تتم خارج نطاق سيطرة الحكومات.

يتضح من التحليل السابق، أن أهمية التجارة الخارجية ترجع لما يترتب عليها من عديد من الآثار الإيجابية في الدولة سواء على جانب الإنتاج أو جانب الاستهلاك.

فعلى جانب الإنتاج، يترتب على التجارة الخارجية سيادة التخصص وتقسيم العمل دولياً، وفقاً لظروف كل دولة وإمكاناتها، مما يترتب على ذلك من تحقيق تخصيص أمثل للموارد، وبالتالي، زيادة إنتاجية وكفاءة عوامل الإنتاج في كل دولة، ومن ثم، زيادة مستوى الناتج الكلى بما يدعم عمليات النمو والتقدم بالمجتمع، وبالتالي، زيادة مستوى الناتج العالمي وارتفاع معدلات النمو المحققة به.

أما على جانب الاستهلاك، يترتب على التجارة الخارجية زيادة رفاهية الأفراد بالدولة بسبب زيادة مستوى الاستهلاك نظراً لأنه في ظل حرية

التجارة يمكن للأفراد الحصول على عديد من المنتجات التي لم تكن متاحة في ظل عدم وجود التجارة الخارجية هذه، كما أنه يترتب على التجارة الخارجية زيادة درجة المنافسة في السوق المحلى، ويسهم هذا في انخفاض مستوى الأسعار، فضلاً عن التحسن في نوعية المنتجات المقدمة لأفراد المجتمع، وهذه كلها أمور تزيد من رفاهية الأفراد كمستهلكين.

رابعاً – قياس أهمية التجارة الخارجية:

تقاس أهمية التجارة الخارجية في الدولة بنسبة التجارة الخارجية بها إلى الناتج المحلى الإجمالي، **وذلك كما بالعلاقة التالية:**

$$\text{أهمية التجارة الخارجية في الدولة} = \frac{\text{الصادرات + الواردات}}{\text{الناتج المحلى الإجمالي}} \times 100$$

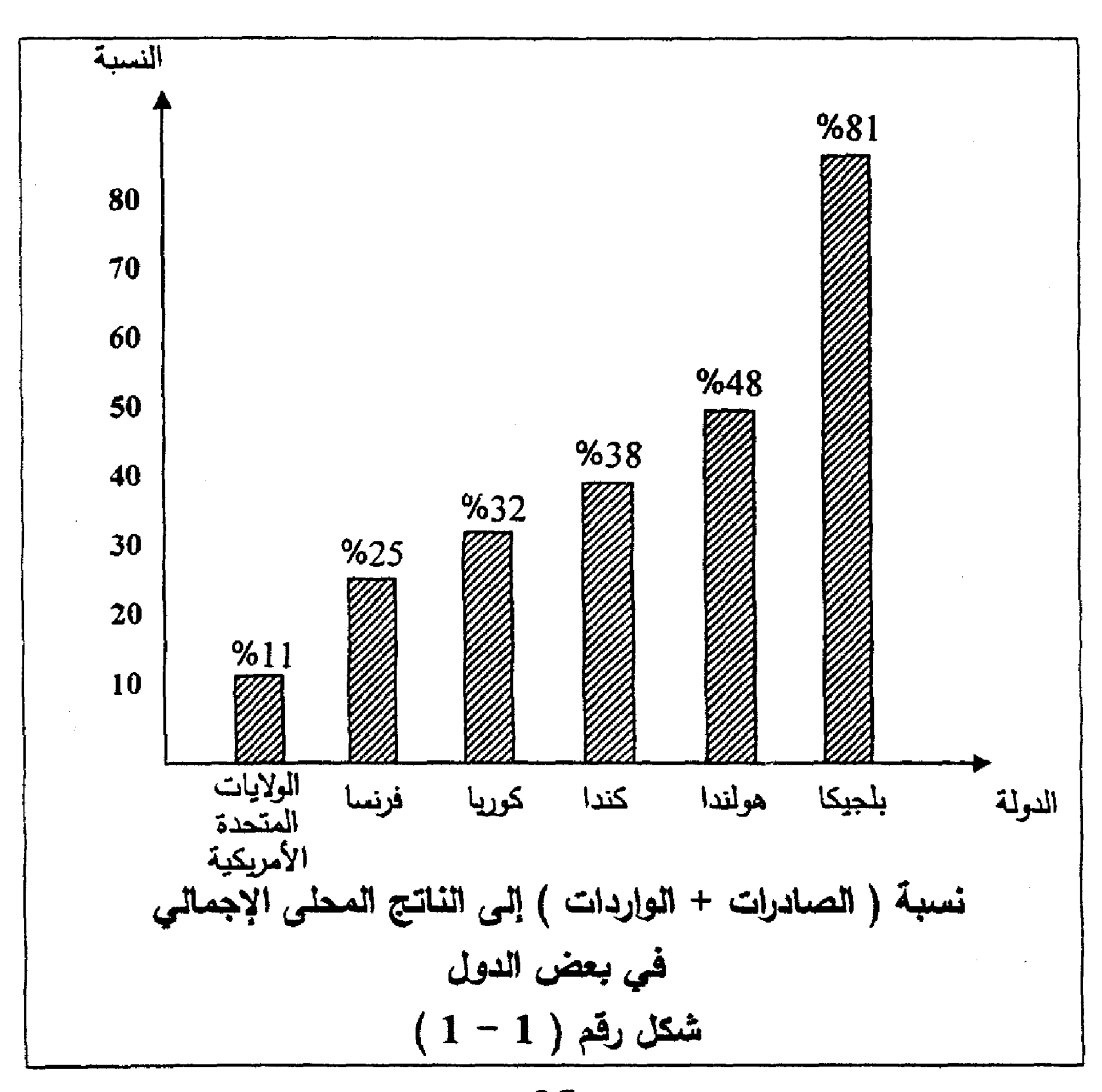
وكلما ارتفعت هذه النسبة، فإن هذا يدل على ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في الدولة، والعكس صحيح. وقد ازدادت أهمية التجارة الخارجية على المستوى العالمي، إذ قدر معدل نمو التجارة الخارجية على المستوى الدولي خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي بحوالي 6.5% في المتوسط سنوياً، وبما يفوق بكثير معدل نمو الناتج العالمي الحقيقي، وبالتالي، لم يزد الحجم المطلق للتجارة الخارجية على المستوى العالمي فقط، ولكن ازدادت أهميتها النسبية أيضاً في النشاط الاقتصادي العالمي.

وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى، ويمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من الدول في هذا الشأن هى:

المجموعة الأولى: الدول الصغيرة ذات الاقتصاديات الأكثر تخصصاً:

تتميز اقتصاديات هذه الدول بأنها تعتمد على إنتاج وتصدير عدد محدود من المنتجات، كما تعتمد على العالم الخارجي في الحصول على

معظم المنتجات الأخرى، وبالتالي، يكون حجم صادراتها وكذلك وارداتها كبير، ومن ثم، ترتفع نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالي بها، وبالتالي، تزداد أهمية التجارة الخارجية بهذه المجموعة من الدول. وذلك مثل: هولندا وبلجيكا، وكذلك دول جنوب شرق آسيا مثل: كوريا وتايوان، حيث كانت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالي في كل من هولندا وبلجيكا وكوريا حوالي 81% ، 48% ، 32% على التوالي في عام 2003 ، كما هو موضح من بيانات الشكل رقم (1 - 1).



نسبة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلى الإجمالي في بعض الدول

شكل رقم (1 - 1)

المجموعة الثانية: الدول الكبيرة ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً:

تتميز اقتصاديات هذه الدول بكبر الحجم وزيادة درجة التنوع في المنتجات بها، ولذا، يزداد حجم التجارة الداخلية بها، وتكون درجة الاكتفاء الذاتي بها أكبر، ومن ثم، تقل أهمية التجارة الخارجية بها، حيث تكون نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالي بها منخفضة، وذلك مثل: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، حيث كانت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى في كل منهما حوالي 11% ، 10% على التوالي في بداية الألفية الثالثة كما هو موضح في **الشكل** رقم (1 - 1). وكذلك يتوقع أن تكون هذه النسبة منخفضة في دول الاتحاد الأوروبي بسبب تزايد درجة التكامل بين هذه الدول، مما يترتب عليه تحويل لجزء كبير مما كان يعد من قبيل التجارة الخارجية التي كانت تتم فيما بين هذه الدول وبعضها إلى صورة تجارة داخلية تتم داخل دول الاتحاد. ومن ثم، تقل أهمية التجارة الخارجية بدول الاتحاد الأوروبي مقارنة بما كان سائداً بكل دولة على انفراد قبل قيام الاتحاد، حيث كانت أهمية التجارة الخارجية في معظم هذه الدول مرتفعة.

المجموعة الثالثة: مجموعة الدول النامية:

تتميز اقتصاديات الدول النامية بتزايد أهمية التجارة الخارجية بها مقارنة بما هو الحال في الدول المتقدمة، **ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب أساسية هي:**

1 - أن هذه الدول تزداد درجة التخصص بها في إنتاج وتصدير عدد محدود من المنتجات الأولية - قد يكون منتج واحد أو اثنين كما هو

الحال في الدول النفطية - ولذا، تكون نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالي بها مرتفعة.

2 - أن الصادرات تمكن هذه الدول من حسن استغلال مواردها، فضلاً عن توفير مزيد من فرص العمل في مثل هذه الأنشطة الموجهة للتصدير.

3 - أن الواردات تمكن هذه الدول من الحصول على عديد من السلع الضرورية، وكذلك مستلزمات الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة، وكلها عناصر ضرورية لعمليات التنمية في هذه الدول.

❖ الخلاصة:

- يعرف **الاقتصاد الدولي**، بأنه أحد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول وبعضها، أى أنه يختص بدراسة العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، سواء ما كان منها يتم في صورة حقيقية أو في صورة نقدية.

- **تتمثل أهم الموضوعات التي يهتم بدراستها الاقتصاد الدولي في:** نظريات التجارة الخارجية، معدلات التبادل الدولية، سياسة التجارة الخارجية، التكامل الاقتصادي، ميزان المدفوعات وكيفية إصلاح الاختلال به، سوق الصرف الأجنبي، المؤسسات الدولية.

- **تتمثل أهم العوامل التي تميز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية الداخلية فيما يلي:**

•**قدرة عوامل الإنتاج على التحرك**، حيث تكون أكبر بكثير داخل الدولة الواحدة مقارنة بها على المستوى الخارجي، نظراً لوجود عديد

من القيود والعقبات أو الحواجز التي تعترض هذه الحركية على المستوى الخارجي.

- **اختلاف النظم النقدية**، حيث أن المعاملات الخارجية تواجه بما يعرف بمشكلة الصرف الأجنبي وهى مشكلة تحويل العملات لبعضها، ولا توجد هذه المشكلة داخلياً.
- **اختلاف السياسات الوطنية**، حيث لا توجد أية قيود على المعاملات الاقتصادية الداخلية وإن كان هناك بعض القيود فإنها تكون على سبيل الاستثناء وتهدف إلى تحقيق مصلحة الاقتصاد القومي ككل، بينما خارجياً توجد عديد من القيود على المعاملات الاقتصادية الخارجية، وتهدف إلى تحقيق مصلحة الاقتصاد القومي على حساب مصالح الدول الأخرى.
- **انفصال الأسواق**، تتميز الأسواق الخارجية بالانفصال والاستقلال بدرجة أكبر مقارناً بها على المستوى الداخلي، ويرجع ذلك إلى عديد من الأسباب أهمها: الحواجز والقيود الطبيعية، القيود المصطنعة، اختلاف الأذواق، اختلاف اللغة.

- **يرى التجاريون**، أن ثراء الدولة وقوتها وتقدمها يقاس بمقدار ما تمتلكه الدولة من المعادن النفيسة، وبالتالي، يرون أن المصدر الأساسي لزيادة وتراكم هذه المعادن النفيسة يتم من خلال تحقيق أكبر فائض ممكن في الميزان التجاري، ولذا، يؤمنون بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، خاصة في نشاط التجارة الخارجية من خلال فرض

قيود على الواردات للحد منها، باستثناء مستلزمات الإنتاج ودعم وإعانة الصادرات.

- **وفقاً للفكر الكلاسيكي**، أن أهمية التجارة الخارجية تتمثل في أنها يترتب عليها زيادة درجة التخصص وتقسيم العمل دولياً، وبالتالي، تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، مما يسهم في زيادة الناتج الدولي، فضلاً عن ارتفاع مستوى الاستهلاك، ومن ثم، زيادة رفاهية الأفراد بكل الدول.
- **تقاس أهمية التجارة الخارجية**، في الدولة بنسبة التجارة الخارجية بها إلى الناتج المحلى الإجمالي، وكلما ارتفعت هذه النسبة، فإن هذا يدل على ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في الدولة، والعكس صحيح.
- **تختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى، ويمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من الدول:**

- **الدول الصغيرة ذات الاقتصاديات الأكثر تخصصاً**، ترتفع نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالي بها، وبالتالي، تزداد أهمية التجارة الخارجية بها، كما في دول جنوب شرق آسيا
- **الدول الكبيرة ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً**، تتميز اقتصاديات بالتنوع في المنتجات، ولذا، تقل أهمية التجارة الخارجية بها، حيث تكون نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالي بها منخفضة، كما في الولايات المتحدة الأمريكية.
- **الدول النامية**، تزداد أهمية التجارة الخارجية بسبب: تزايد درجة التخصص بها في إنتاج وتصدير عدد محدود من المنتجات الأولية

ولذا، تكون نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالي بها مرتفعة. كما تمكن الصادرات هذه الدول من حسن استغلال مواردها، وتوفير مزيد من فرص العمل في الأنشطة الموجهة للتصدير. كما تمكن الواردات هذه الدول من الحصول على عديد من السلع الضرورية، والتكنولوجيا الحديثة.

❖ نماذج الأسئلة:

س1 - وضح مدى صحة أم خطأ العبارات التالية بإيجاز:

1 - يعد الاقتصاد الدولي أحد الفروع المستقلة لعلم الاقتصاد.

2 - لا تختلف أهمية التجارة الخارجية فيما بين الدول.

3 - لا تختلف آراء التجاريين عن آراء الكلاسيك فيما يتعلق بأهمية نشاط التجارة الخارجية.

4 - تزداد أهمية التجارة الخارجية في الدول النامية مقارناً بالدول المتقدمة.

5 - يؤمن التجاريين بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الخارجية.

6 - يترتب على التجارة الدولية عديد من الآثار الإيجابية لكل الدول الداخلة في التبادل الدولي.

7 - ترتب على التقدم التكنولوجي الكبير في وسائل المواصلات والاتصالات القضاء نهائياً على انفصال الأسواق الخارجية بين الدول وبعضها.

8 - لا تختلف أهمية التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية عند التجاريين.

9 - يهتم الاقتصاد الدولي بدراسة كل المعاملات سواء الداخلية أو الخارجية.

10 - تسهم التجارة الخارجية في زيادة رفاهية المستهلكين في الدول الداخلة في التبادل الدولي.

س2 - أذكر دون أن تشرح:

1 - أسباب اختلاف العلاقات الاقتصادية الخارجية عن العلاقات الاقتصادية الداخلية.

2 - أسباب انفصال الأسواق الخارجية مقارناً بها على المستوى الداخلي في الدولة.

3 - أسباب زيادة أهمية التجارة الخارجية بالدول النامية.

4 - خمسة موضوعات يهتم بدراستها الاقتصاد الدولي.

الفصل الثاني*

النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية

ظهرت النظرية الكلاسيكية[1] في التجارة الدولية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. ومن أهم ما قدمه الكلاسيك في هذا الخصوص نظرية التكاليف النسبية لريكاردو (عام 1817) محاولاً أن يفسر فيها كيف يكون التبادل ممكناً بين دولتين. وفيما بعد، حاول جون استيوارت ميل (عام 1818) في نظرية القيم الدولية أن يوضح النقطة التي عندها سيكون التبادل بين الدولتين ممكناً. ولقد أعاد هابرلر - وهو من الكلاسيكيين الجدد - صياغة النظرية (عام 1933) مستخدماً تحليل تكلفة الفرصة البديلة ومتخلياً عن افتراض نظرية العمل في تحديد القيمة الذي يقوم عليه تحليل كل من ريكاردو وجون استيوارت ميل. **ووفقاً لذلك فإن هذا الفصل سوف يتعرض لدراسة النقاط التالية:**

- **نظرية التكاليف النسبية.**
- **نظرية القيم الدولية.**
- **نظرية تكلفة الفرصة البديلة.**

هذا فضلاً عن، الخلاصة وتذييل الفصل بمجموعة من نماذج الأسئلة.

---

* كتب هذا الفصل: أ د. محمود يونس محمد.

(1) نشأت النظرية الكلاسيكية في الواقع كرد فعل لمذهب التجاريين الذي يؤمن بفرض القيود على التجارة بغية الحصول على أكبر كمية من المعدن النفيس الذي يعتبر مقياس قوة الدولة آنذاك. ولقد حملت النظرية الكلاسيكية لواء حرية التجارة موضحة أن قوة الدولة لا تقاس فقط بما لديها من معدن نفيس، ولكن أيضاً بما لديها من ثروة حقيقية متمثلة في الأراضي والمنازل وسلع الاستهلاك مبينة أن حرية التجارة هى السبيل لزيادة ثروة الدولة وبالتالي قوتها.

المبحث الأول
نظرية التكاليف النسبية

ترجع أول محاولة جدية لتفسير التجارة الدولية والتخصص تفسيراً علمياً إلى آدم سميث الذي نوه في كتابه ثروة الأمم عام 1776 [1] بمزايا تقسيم العمل والتخصص سواء في نطاق المشروع الواحد أو في المحيط الدولي. وفي رأيه أن تقسيم العمل الدولي يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من أن يكون لها ميزة مطلقة (Absolute Advantage) [2] في إنتاجها (أى تكلفتها المطلقة أقل بالنسبة لغيرها من الدول) ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من هذه السلع بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع في إنتاجها أيضاً بميزات مطلقة.

---

[1] لمعرفة جوهر النظرية يمكن الرجوع إلى:
Wealth of Nations, Vol. I, P. 413, Quoted from H. Myint: *The Classical Theory of International Trade*, E.J. Lune, 1958.

[2] التكلفة المطلقة لسلعة ما في دولة معينة هى عبارة عن كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من هذه السلعة في هذه الدولة. فإذا افترضنا أنه يلزم لإنتاج 25 متراً من المنسوجات في إنجلترا 100 يوم عمل وفي البرتغال 90 يوماً، في حين يلزم لإنتاج 50 لتراً من الخمور في إنجلترا 120 يوماً من العمل وفي البرتغال 80 يوماً، وأيام العمل متماثلة تماماً في كلا الدولتين، عندئذ تكون التكلفة المطلقة لمتر واحد من المنسوجات مقدرة بأيام العمل هى:

$\frac{90}{25}$ في البرتغال ، $\frac{100}{25}$ في إنجلترا.

وكذا، فإن التكلفة المطلقة للتر واحد من الخمور (مقدرة بأيام العمل) تكون:

$\frac{80}{50}$ في البرتغال ، $\frac{120}{50}$ في إنجلترا، وهنا نقول أن للبرتغال ميزة مطلقة في إنتاج كل من الخمور والمنسوجات، يرجع في ذلك إلى:

- G. Marcy, *Economie Internationale*, T☞mis, Paris, 1972, P. 37.

ولقد ثار التساؤل عما سيكون عليه الحال إذا كان هناك دولة لا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج أى سلعة مقارنة بالدول الأخرى. هل تأخذ مثل هذه الدولة بسياسة الاكتفاء الذاتي وتحرم التجارة بينها وبين الدول الأخرى؟ أم أنه يتعين عليها الدخول في معترك الحياة الاقتصادية الدولية؟

الواقع أن تحليل آدم سميث لم يجب عن هذه التساؤلات، ولقد تعين الانتظار لأكثر من أربعين عاماً حتى أتى ريكاردو ليجيب عنها في نظريته عن التجارة الدولية التي عرفت باسم " نظرية التكاليف النسبية **La Thèorie des Couts Comparatifs** ".

تتلخص هذه النظرية في أنه إذا سادت حرية التجارة، فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبياً عن غيرها من الدول الأخرى وتستورد السلع التي ينتجها الخارج بتكلفة منخفضة نسبياً، أى يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية. ومؤدى ذلك أن التجارة الدولية تقوم إذا اختلفت التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول.

ولتوضيح ذلك قدم ريكاردو مثالاً عددياً لشرح نظريته[1]. فافترض دولتين هما: إنجلترا والبرتغال، تنتجان سلعتين هما: المنسوجات والخمور، ونفقات إنتاج الوحدة من كل سلعة مقدرة بساعات العمل هى:

---

(1) تجدر الإشارة إلى أن هذا المثال يستند إلى مجموعة من الافتراضات تفرضها النظرية الكلاسيكية، بصفة عامة بغرض تبسيط التحليل، وهى:

- أن التجارة تتم بين دولتين وسلعتين فقط وتكون في صورة مقايضة.
- أن قيمة السلعة تتحدد وفقاً لنظرية القيمة للعمل، أن القيمة التبادلية لكل سلعة تتحدد بما يبذل فيها من ساعات العمل.
- كمية الموارد المتاحة معطاة ولا تتأثر بالتبادل الدولي، كما أن هناك تشغيلاً كاملاً لها وذلك حتى ينحصر أثر التبادل في إعادة تخصيص الموارد.
- ثبات تكلفة العمل حتى مع اختلاف حجم الإنتاج، وعدم وجود نفقات نقل أو تأمين.

الدولة	الخمور	المنسوجات
البرتغال	80	90
إنجلترا	120	100

وفقاً لريكاردو، رغم أن البرتغال تتميز بصورة مطلقة في إنتاج السلعتين، حيث تنتج السلعتين بتكلفة مطلقة أقل من تكلفة إنتاجهما المطلقة في إنجلترا، إلا أن التكلفة النسبية لإنتاج الخمور في البرتغال أقل من التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات. كما أنه بالرغم من أن إنجلترا أقل بصورة مطلقة في إنتاج كلتا السلعتين لأن التكلفة المطلقة لإنتاج السلعتين في إنجلترا أكبر من التكلفة المطلقة لإنتاجهما في البرتغال، إلا أن التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات في إنجلترا أقل من التكلفة النسبية لإنتاج الخمور، وعليه يكون من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج وتصدير الخمور وأن تعتمد على إنجلترا في تزويدها بالمنسوجات. كما أنه من مصلحة إنجلترا أن تتخصص في إنتاج وتصدير المنسوجات وتعتمد على البرتغال في تزويدها بالخمور.

ويمكن توضيح ذلك بطريقتين:

أ - مقارنة التكلفة النسبية لإنتاج السلعتين في إحدى الدولتين مع التكلفة النسبية لإنتاجهما في الدولة الأخرى، ويتم ذلك كالآتي:

في البرتغال: $\frac{\text{تكلفة إنتاج الخمور}}{\text{تكلفة إنتاج المنسوجات}} = \frac{\text{80 ساعة عمل}}{\text{90 ساعة عمل}} = 0.89$

أى أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من الخمور تعادل 0.89 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات.

في إنجلترا: $\frac{\text{تكلفة إنتاج الخمور}}{\text{تكلفة إنتاج المنسوجات}} = \frac{\text{120 ساعة عمل}}{\text{100 ساعة عمل}} = 1.2$

أى أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من الخمور تعادل تكلفة إنتاج 1.2 وحدة من المنسوجات.

وعلى ذلك، تكون تكلفة إنتاج الخمور بالنسبة إلى المنسوجات في البرتغال أقل منها في إنجلترا (0.89 < 1.2)، ومن ثم، يكون من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج الخمور لأنها تنتجها بتكلفة نسبية أقل من تكلفة إنتاجها النسبية في إنجلترا. وبذات الطريقة يمكن توضيح أنه من مصلحة إنجلترا أن تتخصص في إنتاج المنسوجات لأنها تنتجها بتكلفة نسبية أقل من تكلفتها النسبية في البرتغال.

$$\left(1.12 = \frac{90}{80} > 0.83 = \frac{100}{120} \right)$$

ب - مقارنة التكلفة النسبية لإنتاج إحدى السلعتين في الدولتين مع التكلفة النسبية لإنتاج السلعة الأخرى فيهما ويتم ذلك كالآتي:

التكلفة النسبية لإنتاج الخمور في الدولتين

$= \frac{\text{تكلفة إنتاج الخمور في البرتغال}}{\text{تكلفة إنتاج الخمور في إنجلترا}} = \frac{\text{80 ساعة عمل}}{\text{120 ساعة عمل}} = 0.67$

أى أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من الخمور في البرتغال تعادل 0.67 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة منها في إنجلترا.

والتكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات في الدولتين هى:

$= \frac{\text{تكلفة إنتاج المنسوجات في البرتغال}}{\text{تكلفة إنتاج المنسوجات في إنجلترا}} = \frac{\text{90 ساعة عمل}}{\text{100 ساعة عمل}} = 0.90$

أى أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات في البرتغال تعادل 0.9 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة منها في إنجلترا.

وبمقارنة النسبتين يتضح أنه من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج الخمور لأنها تنتجها بتكلفة نسبية أقل إذا ما قورنت بالمنسوجات (0.9 > 0.67).

وبذات الطريقة يمكن توضيح أنه من مصلحة إنجلترا أن تتخصص في إنتاج المنسوجات لأنها تنتجها بنفقة نسبية أقل إذا ما قورنت بالخمور.

$$\left(1.50 = \frac{120}{80} > 1.11 = \frac{100}{90} \right)$$

يتضح مما تقدم، أنه لا يكون من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج المنسوجات رغم أنها تنتجها بتكلفة مطلقة أقل من تكلفة إنتاجها المطلقة في إنجلترا، لأن التكلفة النسبية لها أكبر من التكلفة النسبية للخمور. فالعبرة إذن هى بالتكلفة النسبية وليس بالتكلفة المطلقة، فالاختلاف في التكلفة النسبية يعد شرطاً ضرورياً وكافياً ليس فقط لقيام التبادل بين الدولتين، وإنما لاستفادة كلاهما من هذا التبادل.

ومع أن ريكاردو لم يبين القوى التي يتوقف عليها تحديد كمية المنسوجات التي سيتم مبادلتها مقابل وحدة واحدة من الخمور عندما تقوم التجارة بين الدولتين، إلا أنه افترض وجود منطقة سيكون من المفيد لكلا الدولتين أن يتم تبادل السلعتين داخلها. وهذه المنطقة تقع ما بين 0.89 ، 1.2 وحدة من المنسوجات مقابل وحدة واحدة من الخمور، أى بين نسبتي التبادل اللتين كانتا سائدتين في الدولتين قبل قيام التجارة بينهما. وستعود فائدة التبادل التجاري بأكملها على إنجلترا إذا تم التبادل على أساس 0.89

وحدة من المنسوجات مقابل وحدة واحدة من الخمور، أما إذا تم على أساس أى نسبة تقع بين 0.89 ، 1.2 فتستفيد كلا الدولتين من التبادل.

جدير بالذكر، أنه إذا تساوت التكلفة النسبية لإنتاج السلعتين في الدولتين فلن تكون هناك فائدة من التخصص وقيام التجارة بينهما.

رغم أن ريكاردو قد أوضح الحد الأعلى والحد الأدنى لمنطقة التبادل، فإنه لم يحدد الكيفية التي تتحدد بها نسبة التبادل الدولي ولا الكيفية التي بها تتوزع فوائد تقسيم العمل بين الدولتين، وهذا ما تناوله جون استيوارت ميل في نظرية القيم الدولية التي سنتناولها في المبحث التالي.

المبحث الثاني
نظرية القيم الدولية

كان اهتمام جون استيوارت ميل - في كتابه عن مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشر في عام 1848[1]- منصباً على جانب الطلب في التجارة الدولية، وهو ما أهمله تحليل ريكاردو، وبصفة خاصة على نسبة التبادل (**Rapport d'echange**) التي بمقتضاها يتم تبادل السلع دولياً. وفي رأيه أن هذه النسبة تقع بين نسبتي التبادل الداخليتين وتتحدد بالعرض من والطلب على السلعتين أو ما أسماه بالطلب المتبادل (**La demande reciproque**) للدولتين.

إلا أن إالفريد مارشال قد تناول تحليل ميل بطريقة بيانية مستخدماً ما يعرف بمنحنيات الطلب المتبادل أو منحنيات مارشال، ثم أكمل فرانسيس إدجورث العمل الذي بدأه مارشال.

---

[1] يُرجع في ذلك إلى:
I.S. Mill, ***Principles of Political Economy***, Ashley, Ed.1920,Ch. 18.

ومن الجدير بالذكر أنه إذا كان ميل قد بني تحليله على أساس نظرية العمل في تحديد القيمة، فإن تحليل مارشال - إدجورث لم يستخدم هذه النظرية ولكنه استخدم مفهوم"البالات الممثلة (**Balles représentatives**)" للسلع، حيث تتكون البالة من مجموعة معينة من المنتجات يمكن الحصول عليها باستخدام كمية معينة من مختلف أنواع العمل ورأس المال[1].

وفيما يلي سنفسر أولاً نظرية القيم الدولية ثم نلي ذلك ببيان الكيفية التي بها يتحدد معدل التبادل الدولي باستخدام منحنيات الطلبَ المتبادل (تحليل مارشال - إدجورث).

أولاً - تفسير نظرية القيم الدولية:

عند عرضه لنظريته ركز جون استيوارت ميل على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل بين الدولتين- بمعنى إن كمية العمل تكون ثابتة ولكن نواتج العمل مختلفة - بدلاً من التركيز على التكلفة النسبية للعمل في كل منهما - بمعنى إن كمية الإنتاج تكون ثابتة ولكن تكلفتها من العمل مختلفة - كما فعل ريكاردو. ومقيداً باستخدام الوحدات الحقيقية (غير النقدية) والأسعار النسبية معبراً عنها بهذه الوحدات[2]، فقد قدم ميل المثال العددي التالي

---

(1) يُرجع في ذلك إلى:

- Marcy, *Economie Polltique thèmis, op. cit.*, pp. 54 - 58 .

(2) في المثال الخاص بإنجلترا والبرتغال السابق الإشارة إليه يكون:

$$\text{ثمن المنسوجات معبراً عنه بالخمور} = \frac{\text{عرض الخمور}}{\text{عرض المنسوجات}}$$

$$\text{ثمن الخمور معبراً عنه بالمنسوجات} = \frac{\text{عرض المنسوجات}}{\text{عرض الخمور}}$$

ليفسر نظريته ويشرح آلية تكوين السعر الدولي **(Le Mècanisme de Formation du prix International)**[1].

يفترض جون استيوارت ميل أن إنجلترا وألمانيا تنتجان كلاً من الصوف والتيل وأن تكاليف الإنتاج قد تحددت بحيث أن نسبة التبادل في حالة العزلة – أي عدم وجود تجارة بين الدولتين – هي[2]:

في ألمانيا: 10 ياردات من الصوف = 20 ياردة من التيل.

في إنجلترا: 10 ياردات من الصوف = 15 ياردة من التيل.

ومن هذه البيانات نجد أنه:

- **في إنجلترا:** تكلفة 10 ياردات من الصوف (بوحدات العمل) = تكلفة 15 ياردة من التيل، ومعنى ذلك أن: ثمن الصوف معبراً عنه بالتيل = $\frac{15}{10}$ = 1.5 (أى ياردة من الصوف = 1.5 ياردة من التيل)، وثمن التيل معبراً عنه بالصوف = $\frac{10}{15}$ = $\frac{2}{3}$ (أى ياردة من التيل = $\frac{2}{3}$ ياردة من الصوف)

- **في ألمانيا:** تكلفة 10 ياردات من الصوف (بوحدات العمل) = تكلفة 20 ياردة من التيل، ومعنى ذلك أن: ثمن الصوف معبراً عنه بالتيل = $\frac{20}{10}$ = 2 (أى ياردة من الصوف = ياردتين من التيل)، وثمن التيل معبراً عنه بالصوف = $\frac{10}{20}$ = $\frac{1}{2}$ (أى ياردة من التيل = $\frac{1}{2}$ ياردة من الصوف).

---

[1]، [2] يُرجع في ذلك إلى:

Marcy, ***Economie Internationale, op. cit.***, p. 45.

ولما كانت التكاليف النسبية للصوف في إنجلترا أقل منها في ألمانيا ($2 > 1.5$) والتكاليف النسبية للتيل في ألمانيا أقل منها في إنجلترا ($\frac{2}{3} > \frac{1}{2}$)، لذا تخصص إنجلترا في إنتاج الصوف وألمانيا في إنتاج التيل.

ولكن أين ستتحدد نسبة التبادل الدولي؟ يفترض ميل أنها من الممكن أن تتحدد، على سبيل المثال، عند: 10 ياردات من الصوف = 17 ياردة من التيل (أى بين نسبتي التبادل في حالة العزلة).

ومع افتراض أنه عند هذا السعر الدولي (نسبة التبادل الدولي) كان طلب ألمانيا هو 10.000 ياردة من الصوف (ومن ثم فهي تعرض 17.000 ياردة من التيل)، في حين كان طلب إنجلترا 17.000 ياردة من التيل (ومن ثم فهي تعرض 10.000 ياردة من الصوف.

عندئذ يكون: طلب إنجلترا على التيل= عرض ألمانيا من التيل.

وطلب ألمانيا على الصوف = عرض إنجلترا من الصوف.

ونتيجة لذلك سيستمر هذا السعر الدولي هو السعر السائد في السوق بين الدولتين. أما إذا افترضنا أن طلب إنجلترا، عند ذات السعر الدولي، قد انخفض إلى 13600 ياردة من التيل (ومن ثم فلن تعرض إلا 8000 ياردة من الصوف)، في حين ظل طلب ألمانيا ثابتاً عند 10.000 ياردة من الصوف (وبالتالي فإنها ستعرض 17.000 ياردة من التيل). عندئذ يكون طلب ألمانيا على الصوف أكبر مما تعرضه إنجلترا وطلب إنجلترا على التيل أقل مما تعرضه ألمانيا. وعلى ذلك، فالتوازن بين العرض من، والطلب على، الصوف من ناحية والعرض من، والطلب على، التيل من ناحية أخرى لن يتحقق إلا إذا زاد السعر النسبي للصوف أو انخفض السعر النسبي للتيل

بحيث يزداد طلب إنجلترا على التيل (أى يزيد ما تعرضه من الصوف) ويقل طلب ألمانيا على الصوف (أى يقل ما تعرضه من التيل).

وهكذا، فكلما تغيرت نسبة التبادل - السعر الدولي - سيتغير طلب ألمانيا على الصوف، وبالتالي، عرضها من التيل، وطلب إنجلترا على التيل، وبالتالي، عرضها من الصوف، إلى أن يتحقق التوازن بين الطلب والعرض.

خلاصة تحليل جون إستيوارت ميل:

1 - عند قيام التجارة بين دولتين في سلعتين، فإن القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية ستتساوى مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى[1].

2 - طالما أنه من غير الممكن تقرير قاعدة عامة لأنواق واحتياجات المستهلكين، فإنه من غير الممكن القول مقدماً عند أى نسبة سيمكن تبادل السلعتين. إلا أنه طالما أننا نعرف الحد الأعلى والحد الأدنى لنسبة التبادل (نسبتي تكاليف الإنتاج في كل من الدولتين)، فإن المنفعة من التجارة بين الدولتين يمكن أن تقسم بينهما بنسب عديدة. وبمعنى آخر، فإن معدلات التبادل الدولية ستقع بين معدلات التبادل الداخلية في كلتا الدولتين.

3 - **سيعتمد موقع معدل التبادل الدولي على الطلب المتبادل في كلتا الدولتين وكذا على مرونة هذا الطلب:** فمن ناحية، إذا كان طلب إحدى الدولتين على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية (عند ثمن معين)

---

[1] للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- Mill, ***Principles of Political Economy***, Ed, Ashley, W. J New York, 1961, P. 593.

كبير في حين أن طلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى (عند نفس الثمن) قليل فستميل شروط التجارة لصالح الدولة الثانية، والعكس صحيح. ومن ناحية أخرى، إذا انخفض سعر التيل في ألمانيا وكانت مرونة طلب إنجلترا على السلعة التي تنتجها ألمانيا عند سعر معين أكبر من الوحدة تميل شروط التجارة إلى غير صالح إنجلترا، والعكس صحيح. وبمعنى آخر، فإن الدولة ذات الطلب المرن هى التي يعود عليها النفع الأكبر من التجارة والدولة ذات الطلب غير المرن يعود عليها النفع الأقل.

4 – **يكون لنفقات النقل تأثير مزدوج على التجارة الخارجية: فمن ناحية،** سيؤدى وجود نفقات النقل إلى أن يصبح سعر السلعة التي تنتجها الدولة الأولى مرتفعاً في الدولة الثانية عنه في الأولى وسعر السلعة التي تنتجها الدولة الثانية مرتفعاً في الأولى عنه في الثانية، وعلى ذلك فلن يتم تبادل السلعتين وفق معدل التبادل السائد في حالة افتراض عدم وجود هذه النفقات. وحيث أنه لا توجد قاعدة عامة لتوزيع نفقات النقل بين الدولتين. كما أن حسابها في سعر التكلفة يؤدى إلى زيادة تكلفة الواردات. فإن ذلك سيؤدى في النهاية إلى تغيير الطلب المتبادل، بسبب اختلاف المرونات، ومن ثم، تغيير معدل التبادل الدولي.

ومن ناحية أخرى، تحد تكلفة النقل من التخصص الدولي للعمل لأن الدولة تضطر لأن تنتج داخل حدودها سلعاً كان يمكنها أن تحصل عليها من الخارج بأسعار منخفضة ولكن وجود هذه النفقات يزيد من تكلفة السلعة المستوردة، مما يجعل إنتاجها محلياً أفضل من استيرادها.

ثانياً - تحليل مارشال - إدجورث:

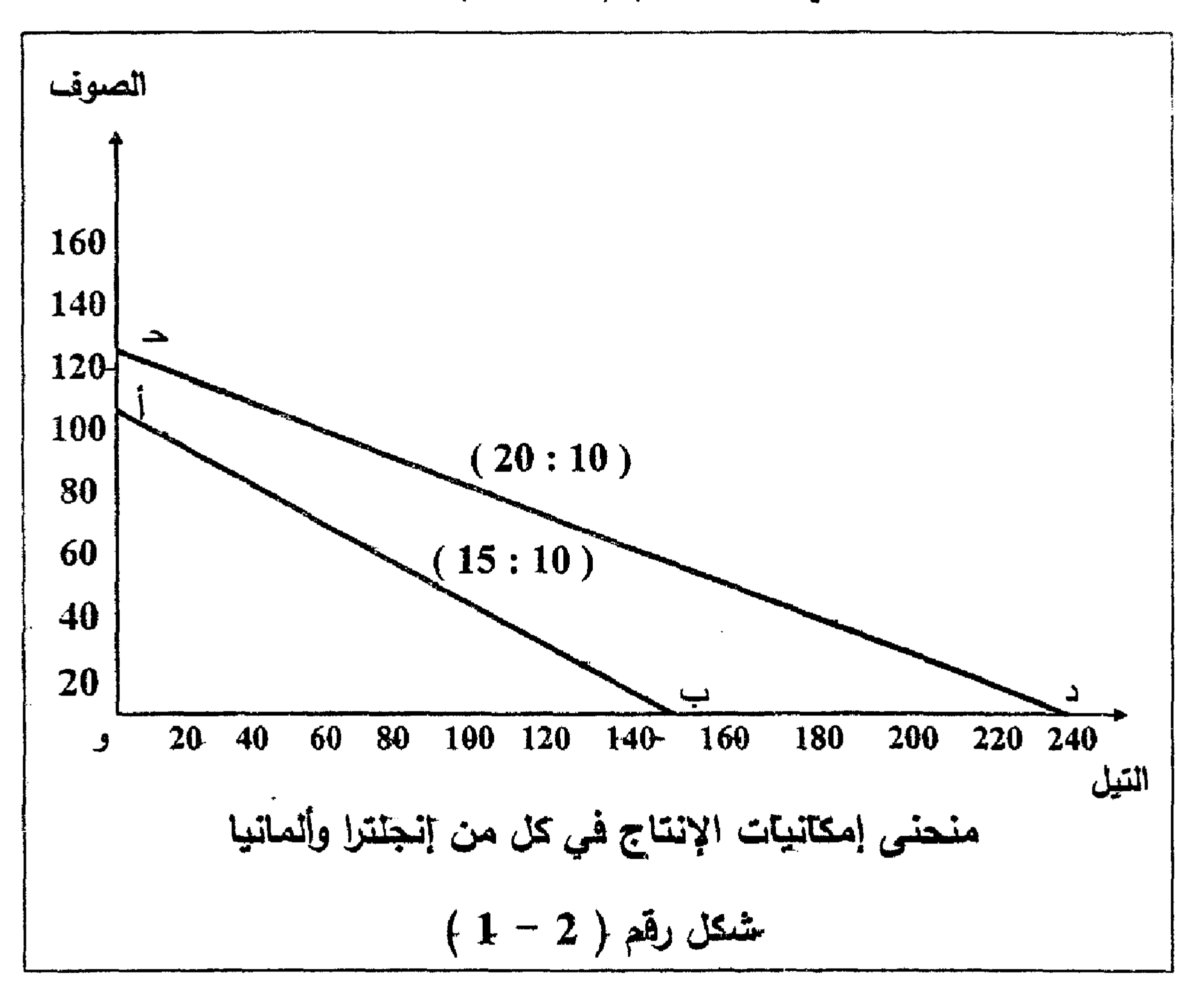
كما ذكرنا سابقاً فإن مارشال وإدجورث قد تناولا تحليل ميل بطريقة بيانية واستخدما منحنيات الطلب المتبادل لتحديد معدل التبادل الدولي. ولكي يتسنى لنا عرض هذا التحليل فلابد أن نشير إلى منحنى إمكانيات الإنتاج باعتباره أداة تحليلية يمكن عن طريقها تفسير منحنيات الطلب المتبادل، ثم بعد ذلك نبين كيفية الحصول على معدل التبادل الدولي التوازني.

أ - منحنى إمكانيات الإنتاج:

إذا افترضنا أن جدول إمكانيات الإنتاج لكل من إنجلترا وألمانيا كما يلي:

إنجلترا		ألمانيا	
الصوف	التيل	الصوف	التيل
100	0	120	0
90	15	110	20
80	30	100	40
70	45	90	60
60	60	80	80
50	75	70	100
40	90	60	120
30	105	50	140
20	120	40	160
10	135	30	180
0	150	20	200
		10	220
		0	240

فعلى أساس هذه البيانات يمكن توضيح منحنى إمكانيات الإنتاج لكل من الدولتين كما في الشكل رقم (2 – 1).



منحنى إمكانيات الإنتاج في كل من إنجلترا وألمانيا

شكل رقم (2 – 1)

يتضح من هذا الشكل ما يلي:

1 – أن منحنى إمكانيات الإنتاج في إنجلترا (أ ب) يبين أنها إذا خصصت كل مواردها لإنتاج الصوف فستنتج 100 وحدة، أما إذا خصصت هذه الموارد لإنتاج سلعة التيل فستنتج 150 وحدة، أما منحنى إمكانيات الإنتاج في ألمانيا (حـ د) فيبين أنها إذا خصصت كل مواردها لإنتاج سلعة الصوف فإنها ستنتج 120 وحدة، أما إذا خصصت هذه الموارد لإنتاج سلعة التيل فستنتج 240 وحدة.

2 – المنطقة الواقعة على يمين المنحنى تتعدى إمكانيات موارد الدولة على أساس فنون الإنتاج السائدة (فكلما تحسنت هذه الفنون وزادت إنتاجية الموارد ارتفع المنحنى إلى أعلى، والعكس صحيح)، بينما المنطقة الواقعة على يساره لا تستخدم كافة الموارد المتاحة للدولة. وعلى ذلك فيعبر المنحنى عن كميات الإنتاج على أساس الاستخدام الكامل للموارد.

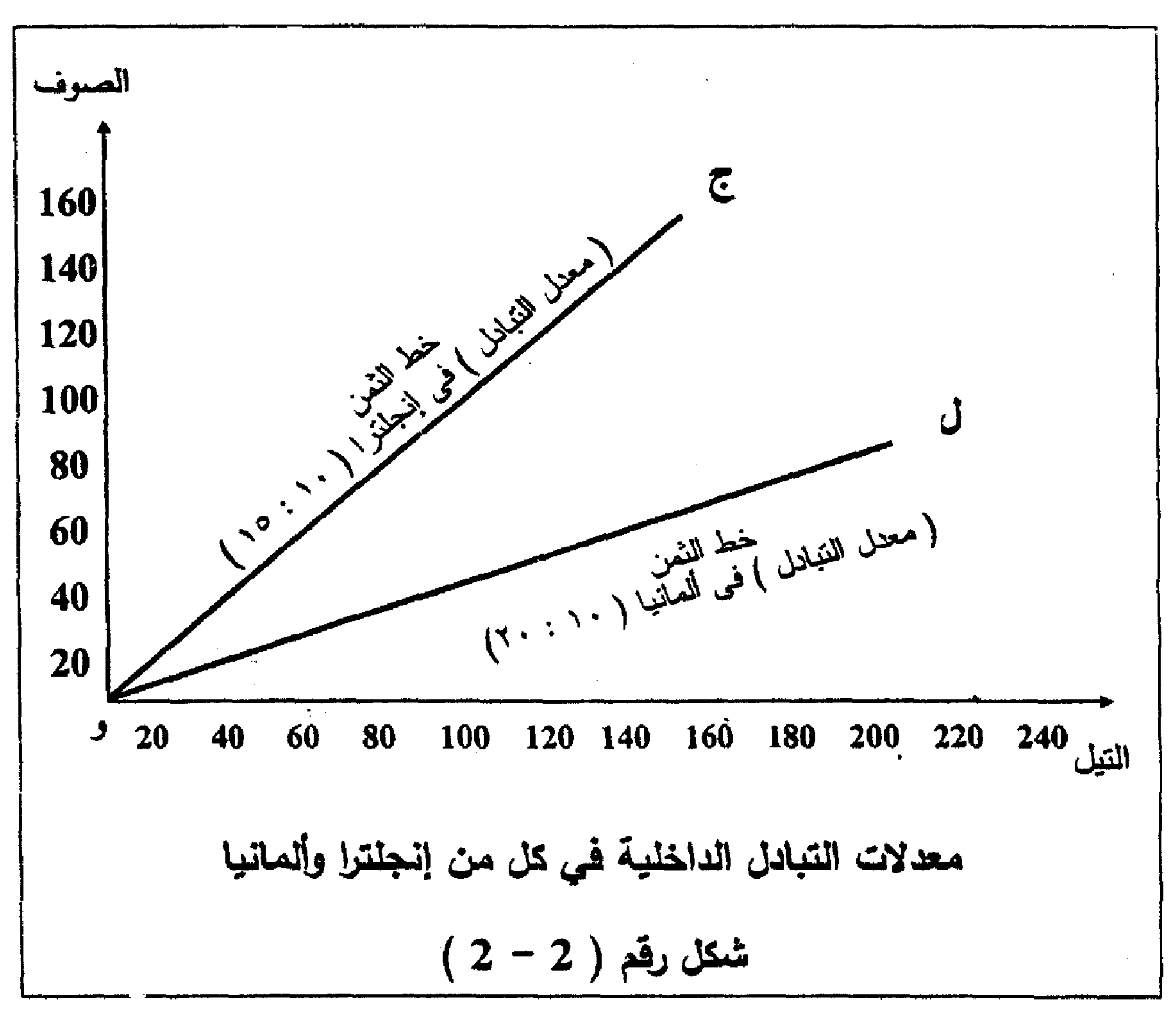
3 – يكون منحنى إمكانيات الإنتاج سالب الميل، فكل دولة تستطيع أن تخصص كل إمكانياتها لإنتاج سلعة واحدة أو اختيار أى نقطة على المنحنى يتم عندها إنتاج كميات مختلفة من السلعتين. وعلى ذلك فإن العلاقة بين الكميات المنتجة من كل من السلعتين لابد وأن تكون عكسية بمعنى أن زيادة الإنتاج من إحدى السلعتين لا يتم إلا على حساب النقص في السلعة الأخرى.

4 – يكون منحنى إمكانيات الإنتاج في صورة خط مستقيم سالب الميل، ذلك لأنه في ظل افتراض ثبات تكلفة الإنتاج يكون معدل استبدال سلعة بأخرى ثابت لا يتغير مهما تغير حجم المنتج من السلعتين. وعلى ذلك فإن ميل منحنى إمكانيات الإنتاج هو عبارة عن معدل التبادل الداخلي في الدولة. أى أن ميل منحنى إمكانيات الإنتاج في إنجلترا يوضح لنا أن معدل التبادل بين الصوف والتيل داخل إنجلترا هو (10 : 15). وكذا، فإن ميل منحنى إمكانيات الإنتاج في ألمانيا يبين لنا أن معدل التبادل بين نفس السلعتين داخل ألمانيا هو (10 : 20).

5 – أن منحنى إمكانيات الإنتاج يعبر عن نسبة مبادلة السلعتين بعضهما ببعض، أى يعبر عن ثمن كل سلعة مقوماً بوحدات من السلعة الأخرى. فإذا كان ممكناً مبادلة التيل بالصوف، أو العكس، على أساس نسبة ثابتة فلا يمكن أن يسود في السوق ثمن يخالف هذه النسبة لأنه إذا ارتفع ثمن

إحدى السلعتين، مع بقاء ثمن السلعة الأخرى ثابت، فسيجد المنتجون أنه من مصلحتهم زيادة إنتاج السلعة التي ارتفع ثمنها وإنقاص إنتاج السلعة الأخرى، وذلك حتى يعود الثمن مرة أخرى إلى التعادل مع نسبة مبادلة السلعتين. وعلى ذلك فيمكن القول أن ميل منحنى إمكانيات الإنتاج – في ظل ثبات تكلفة الإنتاج – يكون مساوياً لميل خط الثمن.

ولغرض التحليل الحالي فإننا لا نهتم بالميل السالب لخط الثمن، إذ أننا نود فقط معرفة ثمن إحدى السلعتين بالنسبة للسلعة الأخرى. ولذا، فإننا سنرسم خط الثمن لكل من إنجلترا وألمانيا بنفس الميل ولكن بإشارة موجبة كما هو موضح **بالشكل** رقم (2 – 2).



معدلات التبادل الداخلية في كل من إنجلترا وألمانيا

شكل رقم (2 – 2)

يتضح من هذا الشكل، أنه إذا ما كان معدل التبادل الداخلي في إنجلترا (10 : 15) هو السائد بينها وبين ألمانيا عند قيام التجارة بينهما، فإن إنجلترا لن يتحقق لها أى مكسب من التجارة، وسيزيد مكسبها من التجارة كلما اتجه معدل التبادل السائد بينها وبين ألمانيا نحو معدل التبادل الداخلي السائد في ألمانيا (10 : 20) وستحقق كل المكسب من التجارة إذا استطاعت مبادلة إنتاجها من الصوف وفقاً لمعدل التبادل السائد داخل ألمانيا. والعكس صحيح تماماً بالنسبة لألمانيا، فإذا استطاعت مبادلة إنتاجها من التيل وفقاً لمعدل التبادل السائد داخل إنجلترا، فسيتحقق لها كل المكسب من التجارة، في حين أنها لن تكسب شيئاً إذا ما كان معدل التبادل السائد بينها وبين إنجلترا هو نفس معدل التبادل الداخلي فيها.

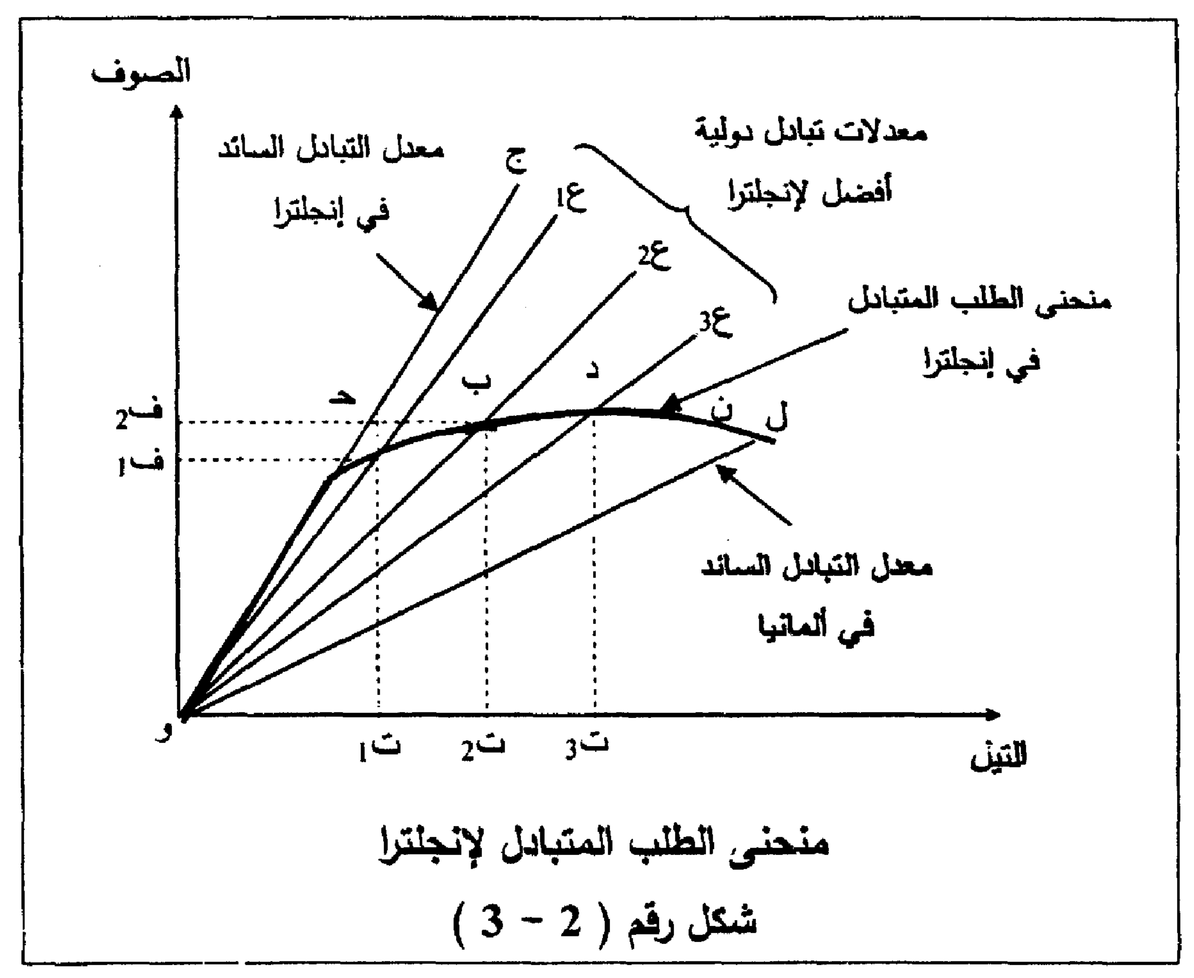
ب – منحنى الطلب المتبادل:

سبق أن ذكرنا أن معدل التبادل الدولي سيقع بين معدلي التبادل الداخليين في كل من إنجلترا وألمانيا، كما قلنا أن تحديد هذا المعدل بصفة نهائية إنما يعتمد ليس فقط على ظروف الطلب المتبادل في كلتا الدولتين ولكن أيضاً على مرونة هذا الطلب. وفي الواقع فقد أمكن لكل من مارشال وإدجورث تصوير منحنى الطلب المتبادل (أو كما أسمياه منحنى عرض المبادلة **offre curve**) لكل من الدولتين على النحو التالي:

1 – منحنى الطلب المتبادل لإنجلترا:

وهو يوضح صادرات إنجلترا من الصوف ووارداتها من التيل عند كافة معدلات التبادل الدولية. وذلك كما هو موضح في الشكل رقم **(2-3)** حيث يوضح الخط (ج) معدل التبادل الداخلي في إنجلترا، في حين أن

الخطوط (ع1 ، ع2 ، ع3) تمثل معدلات تبادل دولية محتملة أفضل بالنسبة لها وبالطبع، فإن أفضل معدل تبادل بالنسبة لها هو المعدل السائد داخل ألمانيا الذي يمثله الخط (ل).



منحنى الطلب المتبادل لإنجلترا

شكل رقم (2 - 3)

ولما كان منحنى الطلب المتبادل (عرض المبادلة) يبين الكمية التي ترغب الدولة أن تعرضها فعلاً من السلعة التي تتخصص في إنتاجها مقابل السلعة التي تريد الحصول عليها عند معدلات التبادل المختلفة [1]،

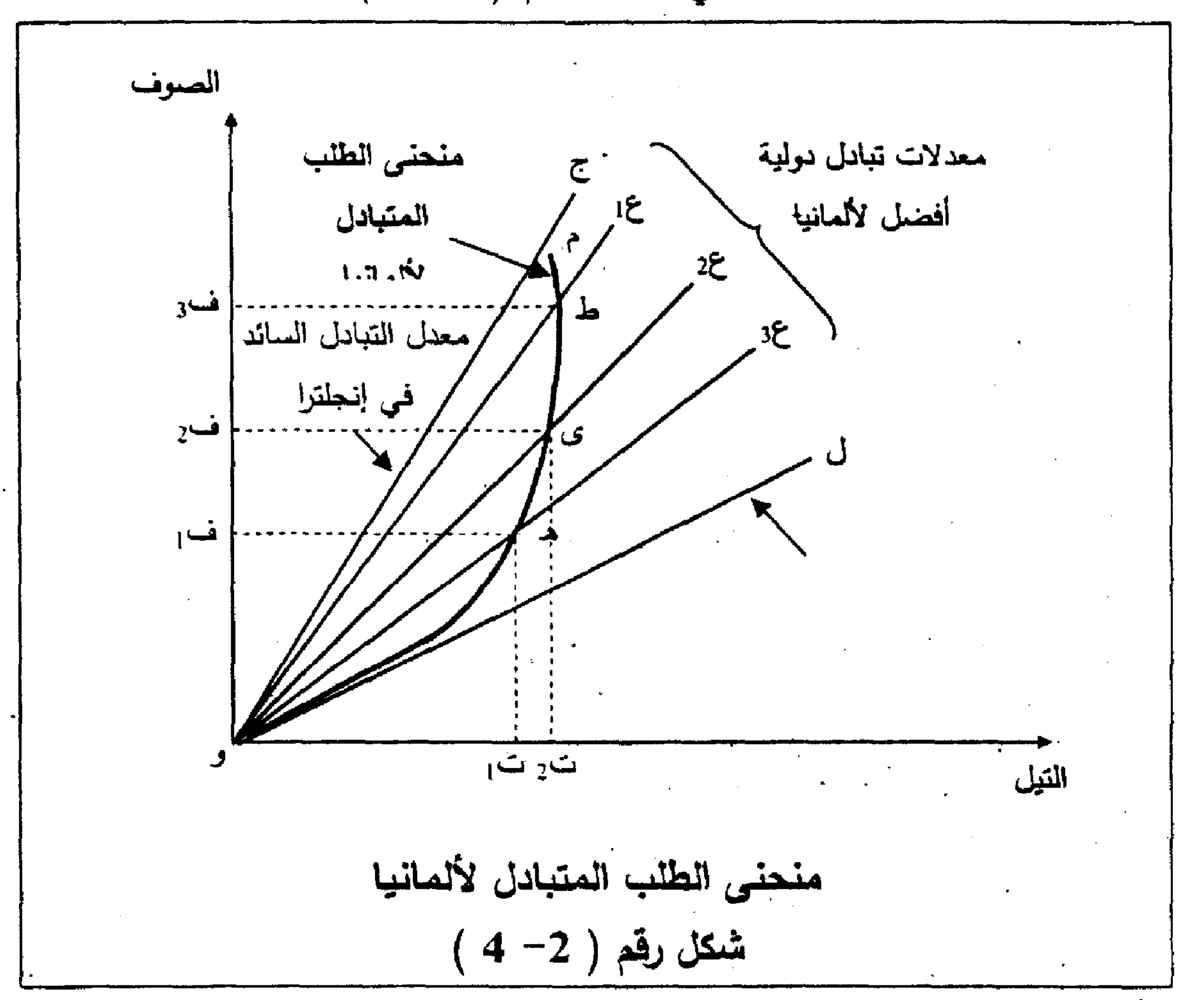
[1] الواقع أن منحنى الطلب المتبادل يختلف عن منحنى الطلب العادي المعروف في نظرية القيمة. فعلى حين يربط منحنى الطلب العادي بين ثمن الوحدة والكمية المطلوبة من سلعة معينة، فإن منحنى الطلب المنبادل يربط بين الثمن الكلى للوحدات (مقومة بالسلعة الأخرى) وبين الكميات الكلية السطلوبة.

فإن المنحنى الخاص بإنجلترا (الذي يعبر عن كمية الصوف التي تعرضها بصفة نهائية مقابل كمية معينة من التيل الألماني عند معدلات التبادل المختلفة) يبدأ من نقطة الأصل (و) عند بداية الخط (ج) ويظل منطبقاً عليه مسافة ما دلالة على أنه سيان بالنسبة لإنجلترا أن تستورد كمية قليلة من التيل أو تنتجها محلياً إذا كان معدل التبادل الدولي هو السائد محلياً.

ويبدأ منحنى الطلب المتبادل (و ن) بعد نقطة ما في الابتعاد تدريجياً عن الخط (ج) متخذاً الوضع الموضح بالشكل (2- 3). فإذا كان معدل التبادل الدولي هو (ع$_{1}$) مثلاً فإن إنجلترا تعرض (و ف$_{1}$) من الصوف مقابل (و ت$_{1}$) من التيل. وعند معدل التبادل الدولي (ع$_{2}$) تعرض إنجلترا (و ف$_{2}$) من الصوف مقابل (و ت$_{2}$) من التيل. وتجدر ملاحظة أن الكميات التي تعرضها إنجلترا من الصوف تقل نسبياً مع زيادة وارداتها من التيل، والسبب في ذلك إنما يرجع إلى أن زيادة الواردات من التيل تؤدى إلى نقص منفعته (انخفاض أهميته النسبية) وزيادة الصادرات من الصوف تؤدى إلى زيادة منفعته (زيادة أهميته النسبية). وسيستمر الحال كذلك إلى أن تصل إنجلترا إلى مرحلة لا تعرض فيها أية كميات إضافية من الصوف مقابل الكميات الإضافية التي يمكنها الحصول عليها من التيل. وتظهر هذه المرحلة بين النقطتين (ب) ، (د) كما هو مبين بالشكل، حيث لا تعرض إنجلترا أية كميات من الصوف مقابل الكميات الإضافية (ت$_{2}$ ت$_{3}$) الممكن أن تحصل عليها من التيل.

2 – منحنى الطلب المتبادل لألمانيا:

وهو يوضح صادرات ألمانيا من التيل ووارداتها من الصوف عند كافة معدلات التبادل الدولية. وبذات الطريقة يمكن الحصول على منحنى الطلب المتبادل لألمانيا، كما في **الشكل** رقم (2– 4).



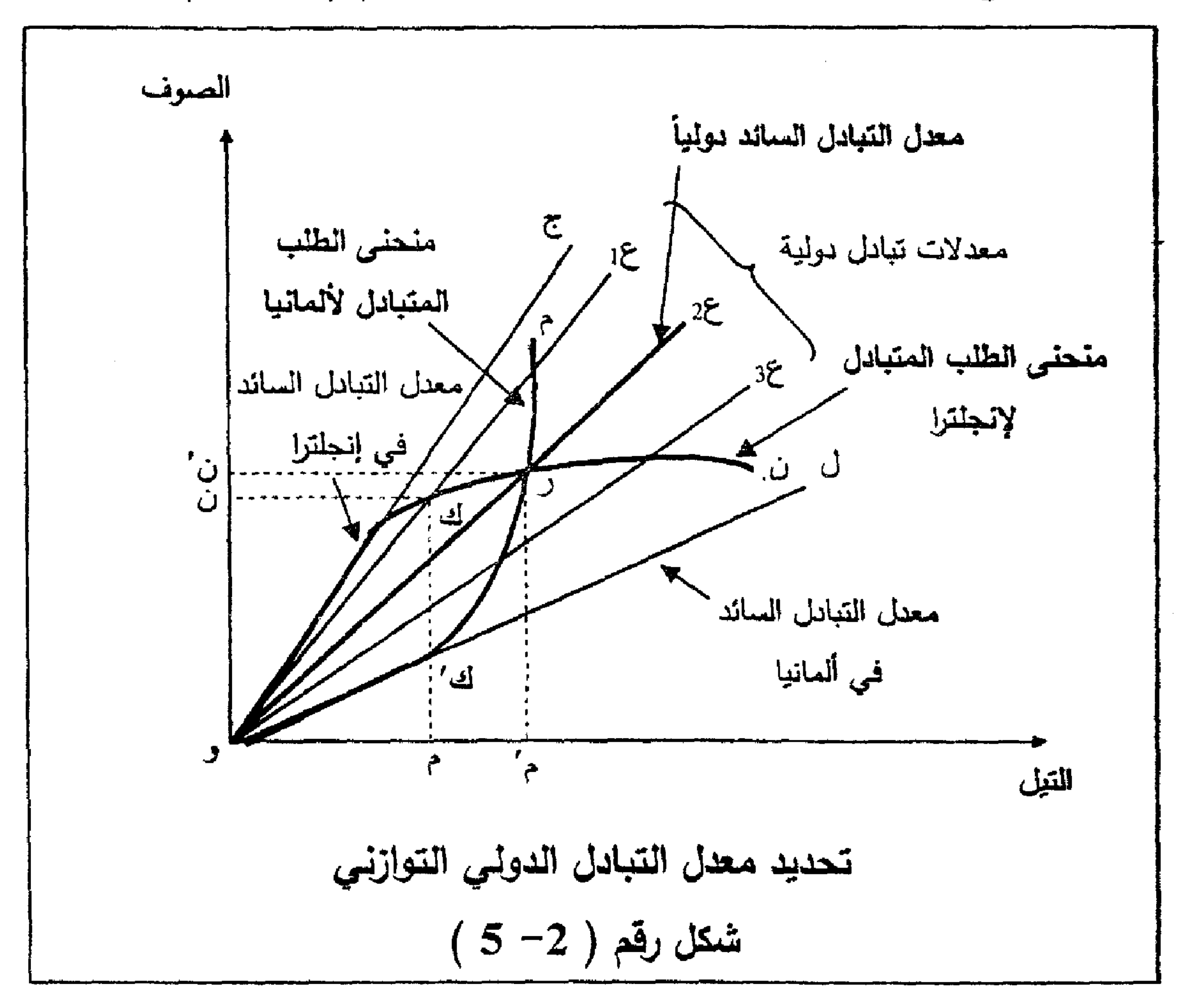
منحنى الطلب المتبادل لألمانيا

شكل رقم (2– 4)

يتضح من هذا الشكل، أن ألمانيا تطلب (و ف$_1$) من الصوف مقابل (و ت$_1$) من التيل عند معدل التبادل (ع$_3$). أما عند معدل التبادل (ع$_2$)، فإنها تطلب (و ف$_2$) من الصوف مقابل (و ت$_2$) من التيل. وعندما يكون معدل التبادل (ع$_1$)، فإنها تكون غير مستعدة لعرض أى كمية من التيل تزيد عن (و ت$_2$) مقابل الكميات الإضافية الممكن أن تحصل عليها من الصوف (ف$_2$ ف$_3$) وذلك يعنى أن عرض التيل الألماني يكون مساوياً للصفر بين النقطتين (ى) ، (ط).

حـ - معدل التبادل الدولي التوازني:

بعد أن حصلنا على منحنى الطلب المتبادل لكل من إنجلترا وألمانيا نقوم بتجميعها في شكل واحد. ويتحدد معدل التبادل الدولي التوازني عند نقطة تقاطع هذين المنحنيين كما هو مبين بالشكل رقم (2 - 5).



تحديد معدل التبادل الدولي التوازني

شكل رقم (2- 5)

يتضح من هذا الشكل ما يلي:

1 - عند النقطة (ر) وهى نقطة تقاطع المنحنيين (و ن) ،(و م) تتعادل كمية الصادرات مع كمية الواردات، بمعنى أن كمية الصوف التي ترغب إنجلترا في تصديرها (و ن /) مقابل استيراد كمية محددة من التيل الألماني (و م /) تتساوى مع كمية الصوف التي ترغب ألمانيا في استيرادها مقابل ذات الكمية من التيل أى أن:

صادرات إنجلترا من الصوف = واردات ألمانيا من الصوف = (و ن′)

واردات إنجلترا من التيل = صادرات ألمانيا من التيل = (و م′)

2 - أي نقطة أخرى خلاف النقطة (ر) لا تكون نقطة توازن في السوق الدولي. بمعنى آخر، فأي معدل للتبادل خلاف (ع2) في هذا الشكل لا يكون معدل توازني. ولتوضيح ذلك نفترض وجود نقطة أخرى غير نقطة التوازن مثل النقطة (ك) على منحنى الطلب المتبادل لإنجلترا. عند هذه النقطة ترغب إنجلترا في مبادلة كمية محددة من الصوف (ك ف) بقدر معين من التيل (و م′)، في حين ترغب ألمانيا في مبادلة هذا القدر المعين من التيل (و م′) بكمية من الصوف أقل بكثير مما تعرضه إنجلترا (ك′ ف)، ومن ثم، فإن معدل التبادل عند نقطة (ك) لا يكون معدل تبادل توازني. وبالمثل، فعند ثمن أقل من الثمن الذي يمثله ميل الخط (و ر) أو معدل التبادل الدولي (ع2) نجد أن ألمانيا تحصل على قدر أكبر من الصوف الإنجليزي مقابل كمية محددة من التيل. وهكذا، فلن يتحقق التعادل بين الكميات المطلوبة والمعروضة - أي بين الصادرات والواردات - إلا عند النقطة (ر) طبقاً لظروف الطلب والعرض في كل من الدولتين.

3 - النقطة التي عندها يتحدد معدل التبادل الدولي التوازني سوف تتغير بتغير أشكال منحنيات الطلب المتبادل. فإذا تقاطع منحنى الطلب المتبادل لإنجلترا (و ج) مع منحنى الطلب المتبادل لألمانيا (و ن) عند نقطة على الخط (ع3) (إحدى معدلات التبادل الدولية المحتملة) ولتكن (ك) مثلاً، عندئذ تحقق ألمانيا المكسب الأكبر من التجارة

الدولية. أما إذا تقاطع المنحنيان عند نقطة تقع على الخط (ع3)، فإن إنجلترا هى التي ستحقق المكسب الأكبر من التجارة الدولية.

نخلص من كل ما تقدم، إلى أن التحليلات السابقة الخاصة بنظرية التكاليف النسبية ونظرية القيم الدولية تعتمد في تفسيرها لأسباب التجارة الدولية على نظرية العمل في تحديد القيمة[1]. وفي الحقيقة فإن الواقع العملي يشير بعكس ما تقول به كلا النظريتين. فالعمل ليس هو العنصر الوحيد للإنتاج، حيث يوجد العديد من عوامل الإنتاج في كل دولة، فإلى جانب العمل يوجد رأس المال والأرض. كما أن العمل ليس متجانساً، حيث توجد مستويات مختلفة (ماهر – متوسط – غير ماهر). أضف إلى ذلك، أنه من الصعب – إن لم يكن من المستحيل – فنياً قياس كل عوامل الإنتاج كمياً بوحدات العمل. ناهيك عن أن هناك عوامل إنتاج لها استخدامات محددة، كأفران الصلب مثلاً، في حين أن البعض الآخر له استخدامات غير محددة، مثل العمل غير الماهر الذي يمكن استخدامه في أعمال مختلفة.

ولذا، يقترح جوتفريد هابرلر **(Haberler)** إحلال نظرية تكلفة الفرصة البديلة **(Opportunity Cost)** محل نظرية العمل في تحديد القيمة عند تفسير أساس التجارة الدولية، وهذا هو ما سنتناوله بالتحليل في المبحث التالي.

---

(1) لم يأخذ تحليل مارشال – إدجورث بهذه النظرية على نحو ما سلف وأوضحنا.

المبحث الثالث

نظرية تكلفة الفرصة البديلة [1]

حاول هابرلر **(Haberler)** إعادة عرض نظرية التكاليف النسبية متخلياً عن نظرية العمل في تحديد القيمة ومستخدماً فكرة تكلفة الإحلال أو كما تسمى تكلفة الفرصة البديلة. وفي رأيه أن تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل التي بذلت في إنتاجها. لكنها تتكون من جميع السلع الأخرى التي كان يمكن للمجتمع أن ينتجها بذات الموارد المستخدمة في إنتاج هذه السلعة دون غيرها.

ومستمراً في افتراض وجود دولتين يتبادلان سلعتين ولدى كل منهما كمية معينة من عوامل الإنتاج ومستبعداً حركات رأس المال وتكاليف النقل حاول هابرلر أن يجيب على الأسئلة الكلاسيكية التالية:

- في ظل أى ظروف يكون التبادل الدولي ممكناً بين دولتين تنتجان سلعتين؟
- ما هى شروط التبادل بينهما؟
- ما هى الميزة التي ستحصل عليها كل دولة من التجارة الدولية ؟

ومن خلال استخدام ما يعرف باسم منحنى الإمكانيات أو منحنى التحويل **(Transformation curve)** أجاب هابرلر على هذه

---

[1] يمكن الرجوع بصفة أساسية إلى:

- Sivstore Schievo. Campo, ***International Economics***, Winthrop Publushers, Inc., 1973, PP. 37 - 42.
- James C. Ingrem, ***International Economic Problems***, John Wley and sons, 1978, PP. 16 - 23.

الأسئلة في ظل افتراض ثبات تكلفة الفرصة البديلة، أي ثبات تكلفة الإنتاج في الدولتين كما افترض الكلاسيك، وفي ظل افتراض تزايد تكلفة الفرصة البديلة (وهو الافتراض الأقرب إلى الواقع). وفيما يلي سنبين الوضع الذي تكون عليه التجارة الدولية في ظل هذين الافتراضيين.

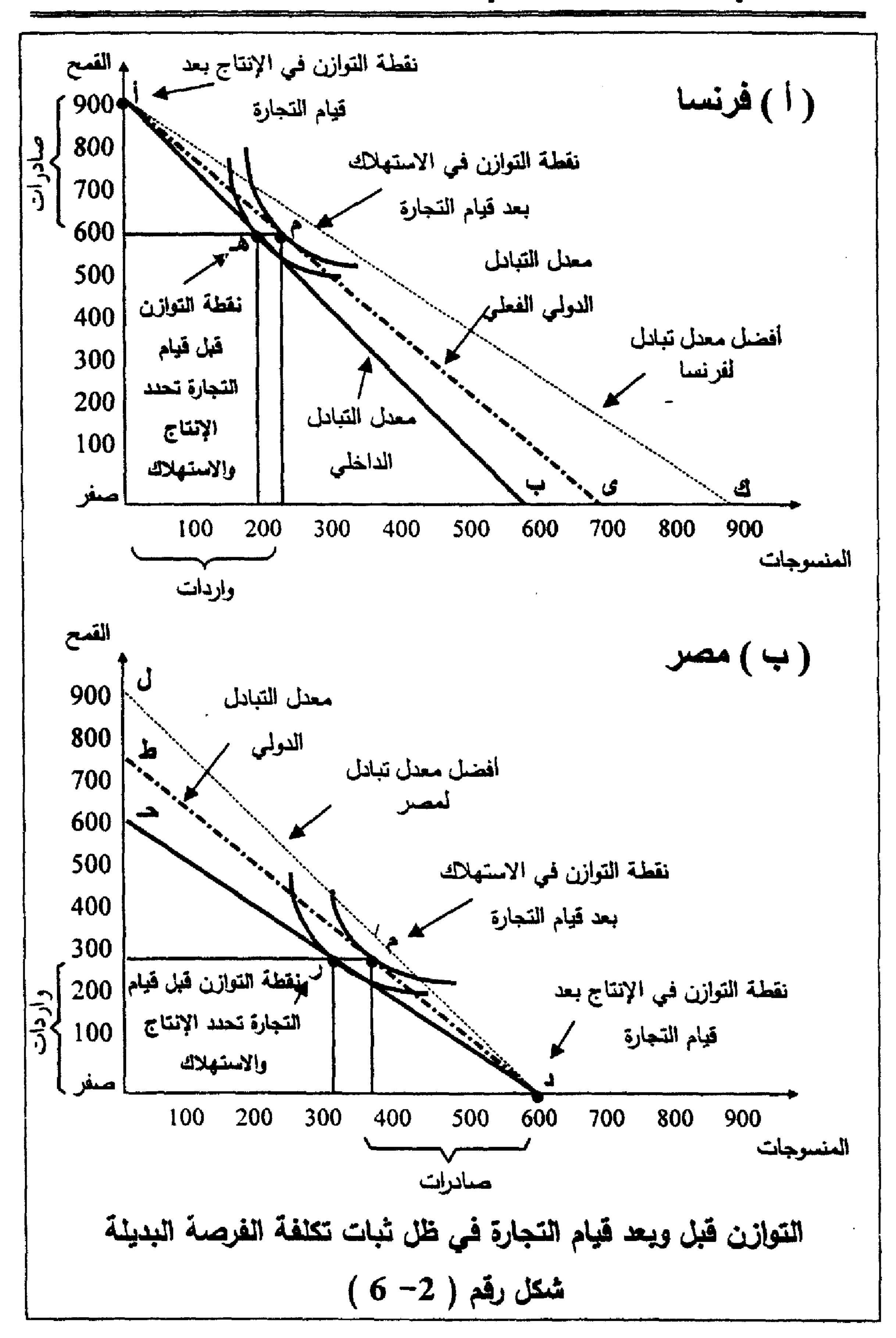
أولاً – التجارة الدولية في ظل ثبات تكلفة الفرصة البديلة:

قد يكون من الملائم لسهولة العرض أن نبين أولاً وضع التوازن قبل بدء التجارة بين الدولتين، ثم نلي ذلك بوضع التوازن بعد بدء التجارة بينهما.

أ – التوازن قبل قيام التجارة:

نفترض أننا بصدد دولتين هما: فرنسا ومصر تنتج كل منهما، قبل الدخول في التجارة الدولية، سلعتين هما: القمح والمنسوجات. فإذا خصصت فرنسا كافة الموارد المتاحة لديها تستطيع أن تنتج إما 600 وحدة من المنسوجات أو 900 وحدة من القمح. وبالمثل، تستطيع مصر باستخدام كل مواردها أن تنتج إما 600 وحدة من المنسوجات أو 600 وحدة من القمح.

ويمكن توضيح هذه العلاقة برسم منحنى إمكانيات الإنتاج لكل من الدولتين كما هو مبين بالشكل (2- 6- أ) ، (2- 6- ب). حيث يبين الخط (أ ب) في الشكل (2- 6- أ) منحنى إمكانيات الإنتاج في فرنسا والخط (حـ د) في الشكل (2- 6 - ب) منحنى إمكانيات الإنتاج في مصر. وبالطبع، تستطيع كل دولة أن تخصص كل إمكانياتها لإنتاج سلعة واحدة أو تختار نقطة على منحنى إمكانيات إنتاجها يجمع بين إنتاج كميات مختلفة من السلعتين.



التوازن قبل وبعد قيام التجارة في ظل ثبات تكلفة الفرصة البديلة

شكل رقم (2- 6)

ويجدر ملاحظة أنه نظراً لافتراض ثبات تكلفة الفرصة البديلة، فإن زيادة الإنتاج من إحدى السلعتين يتطلب التخلي عن نسبة ثابتة من السلعة الأخرى. وهذا يعنى أن منحنى إمكانيات الإنتاج لكل دولة يتخذ شكل الخط المستقيم. كما أنه – أى الخط – سالب الميل دلالة على أن زيادة الإنتاج من إحدى السلعتين لا يتم إلا على حساب نقص الإنتاج من السلعة الأخرى.

ولما كانت أسعار السلع المنتجة في حالة عدم وجود تجارة بين الدولتين تتحدد طبقاً لنسب تبادل السلع في السوق الداخلي لكل دولة، فإن الأثمان النسبية للمنسوجات والقمح تختلف في فرنسا عنها في مصر نظراً لاختلاف ميل منحنى إمكانيات الإنتاج في كل من الدولتين: وعلى ذلك يتضح لنا من الشكلين (2- 6 – أ) ، (2- 6 – ب) ما يلي:

في فرنسا:

– تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج وحدة من المنسوجات = $\frac{900}{600} = 1.5$

أى أنه يلزم التضحية بمقدار 1.5 وحدة من القمح لإنتاج وحدة واحدة من المنسوجات.

– تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج وحدة من القمح = $\frac{600}{900} = \frac{2}{3}$

أى أنه يلزم التضحية بمقدار $\frac{2}{3}$ وحدة من المنسوجات لإنتاج وحدة إضافية من القمح.

وحيث أن منحنى إمكانيات الإنتاج يبين لنا – كما ذكرنا – معدل تبادل كل سلعة بالأخرى، فإن:

– معدل تبادل القمح بالمنسوجات = 1.5

أى أن 1.5 وحدة من القمح يمكن مبادلتها في السوق مقابل وحدة واحدة من المنسوجات.

- معدل تبادل المنسوجات بالقمح = $\frac{2}{3}$

أى أن $\frac{2}{3}$ وحدة من المنسوجات يمكن مبادلتها في السوق مقابل وحدة واحدة من القمح.

في مصر:

- تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج المنسوجات = تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج القمح = 1

- معدل تبادل القمح بالمنسوجات = معدل تبادل المنسوجات بالقمح = 1

ولما كنا نفترض عدم وجود تجارة بين الدولتين، فإن الكمية المنتجة من السلعتين في كل دولة تتحدد وفقاً لحالة الطلب داخلها وسيتم استهلاكها بكاملها في الداخل، وإذا افترضنا أن لكل من المجتمعين الفرنسي والمصري تفضيلات معينة تنعكس في مجموعة من منحنيات السواء[1]. عندئذ تتحدد نقطة الإنتاج التوازنية عند تماس منحنى إمكانيات الإنتاج مع أعلى منحنى سواء ممكن كما هو مبين في الشكلين (2- 6 - أ) ، (2- 6 - ب). وعلى ذلك، فإن الكميات التي تمثلها النقطة (هـ) على منحنى إمكانيات الإنتاج في فرنسا هى الكميات المنتجة والمستهلكة فيها من السلعتين وكذا، الكميات التي تمثلها النقطة (ر) على منحنى إمكانيات الإنتاج في مصر

---

[1] تسمى هذه المنحنيات منحنيات سواء الاستهلاك الجماعية أو الاختصار منحنيات الاستهلاك الجماعية إذ يفترض أنها تعبر عن أذواق المجتمع ونشير إليها فيما بعد.

هى الكميات المنتجة والمستهلكة فيها من السلعتين. وبمعنى آخر. فإن فرنسا ستنتج وتستهلك 600 وحدة من القمح، 200 وحدة من المنسوجات. أما مصر فستنتج وتستهلك 300 وحدة من كل من السلعتين. وعليه فستكون النقطة (هـ) هى النقطة التي يتحدد عندها وضع التوازن الداخلي في فرنسا، والنقطة (د) هى النقطة التي يتحدد عندها وضع التوازن الداخلي في مصر. وعند نقطة التوازن سنجد أن المعدل الحدي للإحلال بين السلعتين - أي ميل منحنى السواء - يتساوى مع معدل التحويل الحدي بينهما - أي ميل منحنى إمكانيات الإنتاج - وكذلك يتساوى مع معدل التبادل الداخلي - أي الأسعار النسبية.

ب - التوازن بعد قيام التجارة:

واضح مما سبق أن فرنسا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج القمح إذا ما قورنت بمصر. ($\frac{2}{3} < 1$)، كما أن مصر تتمتع بميزة نسبية في إنتاج المنسوجات إذا ما قورنت بفرنسا ($1 < 1.5$) وعليه، فإنه يترتب على التبادل التجاري بينهما تخصص فرنسا في إنتاج القمح وتخصص مصر في إنتاج المنسوجات. ونتيجة لذلك، تصبح نقطة الإنتاج بالنسبة لفرنسا هى النقطة (أ) بدلاً من النقطة (هـ) كما هو مبين بالشكل (2- 6 - أ) أى أنها تنتج 900 وحدة من القمح ولا تنتج شيئاً من المنسوجات، كما تصبح نقطة الإنتاج بالنسبة لمصر هى النقطة (د) بدلاً من النقطة (ر) كما هو مبين بالشكل (2- 6 - ب) أى أنها تنتج 600 وحدة من المنسوجات ولا تنتج شيئاً من القمح.

ولكي يكون للتجارة الخارجية فائدة بالنسبة لفرنسا، فيجب أن يكون معدل تبادل المنسوجات بالقمح أكبر من $\frac{2}{3}$ أى أكبر من معدل التبادل

الداخلي الذي كان سائداً فيها قبل قيام التجارة. وستحصل على كل الربح من التجارة الدولية إذا كان معدل التبادل السائد بينها وبين مصر هو معدل التبادل الذي كان سائداً في مصر قبل قيام التجارة – أى 1 : 1 – والذي يعبر عنه ميل الخط (أ ك) الموضح بالرسم الخاص بفرنسا في الشكل (2- 6 - أ).

أما بالنسبة لمصر، فلكي تكون التجارة الخارجية مربحة فيجب أن يكون معدل تبادل المنسوجات بالقمح أكبر من الواحد الصحيح. أى أكبر من المعدل الذي كان سائداً فيها قبل قيام التجارة. وبالطبع فإنها تحصل على كل الربح من التجارة بينها وبين فرنسا إذا كان معدل التبادل بينهما هو ذلك الذي كان سائداً في فرنسا قبل قيام التجارة – أى 1 : 1.5 – والذي يوضحه ميل الخط (ل د) في الرسم الخاص بمصر كما هو موضح بالشكل (2- 6 - ب).

وإذا افترضنا أن معدل التبادل الفعلي قد تحدد نتيجة لقوى العرض والطلب الخاصة بكل من الدولتين عند 1.25 وحدة من القمح مقابل وحدة واحدة من المنسوجات (أو 0.8 وحدة من المنسوجات مقابل وحدة واحدة من القمح). هذا المعدل يمثله ميل الخط (أ ى) في الشكل (2- 6 - أ) بالنسبة لفرنسا، كما يمثله ميل الخط (د ط) في الشكل (2- 6 - ب) بالنسبة لمصر.

وكما هو واضح، تستطيع فرنسا – عند هذا المعدل – تصدير الكمية الإضافية التي أصبحت تنتجها من القمح بعد أن تخصصت تماماً في إنتاجه، وهى 300 وحدة وتستورد مقابلها 240 وحدة من المنسوجات (حيث معدل تبادل المنسوجات بالنسبة للقمح = 0.8). وتمثل النقطة (م) على الخط

(أ ى) نقطة التجارة الخارجية بالنسبة لها. أما بالنسبة لمصر، فإنها ستحصل على 300 وحدة من القمح مقابل تصديرها 240 وحدة من المنسوجات (حيث معدل تبادل القمح بالنسبة للمنسوجات = 1.25) وتمثل النقطة (م/) على الخط (ط د) نقطة التجارة الخارجية بالنسبة لها.

خلاصة ما تقدم، أنه بعد قيام التجارة بين الدولتين نجد أن فرنسا قد حصلت على نفس كمية القمح التي كانت تنتجها قبل قيام التجارة وقدرها 600 وحدة، ولكنها في ذات الوقت حصلت على كمية أكبر من المنسوجات، إذ أنها تستورد 240 وحدة في حين أنها كانت تنتج 200 وحدة فقط. وهذا يعنى أن فائدتها من التجارة الدولية تتمثل في زيادة استهلاكها من المنسوجات بمقدار 40 وحدة. وواضح أن التوازن الاستهلاكي للمجتمع بعد قيام التجارة الخارجية قد تحدد عند منحنى سواء أعلى من ذلك الذي تحدد عنده التوازن قبل قيامها، ونقطة التوازن الجديدة في الاستهلاك هى (م).

أما بالنسبة لمصر، فنجد أنها قد حصلت على نفس كمية القمح التي كانت تنتجها قبل قيام التجارة وقدرها 300 وحدة، وذلك عن طريق تصديرها 240 وحدة من المنسوجات، مما يدل على أن فائدتها من التجارة قد تمثلت في زيادة استهلاكها الداخلي من المنسوجات بمقدار 60 وحدة. وقد تحددت نقطة التوازن الاستهلاكي للمجتمع بعد قيام التجارة الخارجية عند النقطة (م/)، وهى تقع على منحنى سواء أعلى من ذلك الذي تحدد عنده التوازن قبل قيام التجارة.

ويطبيعة الحال فيجب ملاحظة أن واردات فرنسا من المنسوجات هى صادرات مصر منها، كما أن واردات مصر من سلعة القمح هى صادرات فرنسا منها.

على أنه مهما يكن هنالك من أمر فإن افتراض ثبات تكلفة الفرصة البديلة هو افتراض بعيد عن الواقع، حيث يعنى أن الموارد المتاحة للدولة قادرة على إنتاج أى من السلعتين محل الدراسة بنفس الكفاءة. والأقرب إلى الواقع هو أن بعض الموارد قد يمكن استخدامها بكفاءة عالية في إنتاج نوع معين من المنتجات في حين أن البعض الآخر لا يمكن استخدامه لإنتاج مثل هذا النوع. فليس من المعقول أن يقوم عمال الزراعة بالعمل في صناعة الحديد والصلب مثلاً دون زيادة التكاليف بدرجة كبيرة، كما أنه ليس ضرورياً أن يقوم عمال الصناعة بالعمل في مجال الزراعة. ومعنى ذلك أن افتراض تزايد تكلفة الفرصة البديلة هو الافتراض الأكثر واقعية وعليه فإننا سنبين في البند التالي الوضع الذي تكون عليه التجارة الدولية في ظل هذا الافتراض.

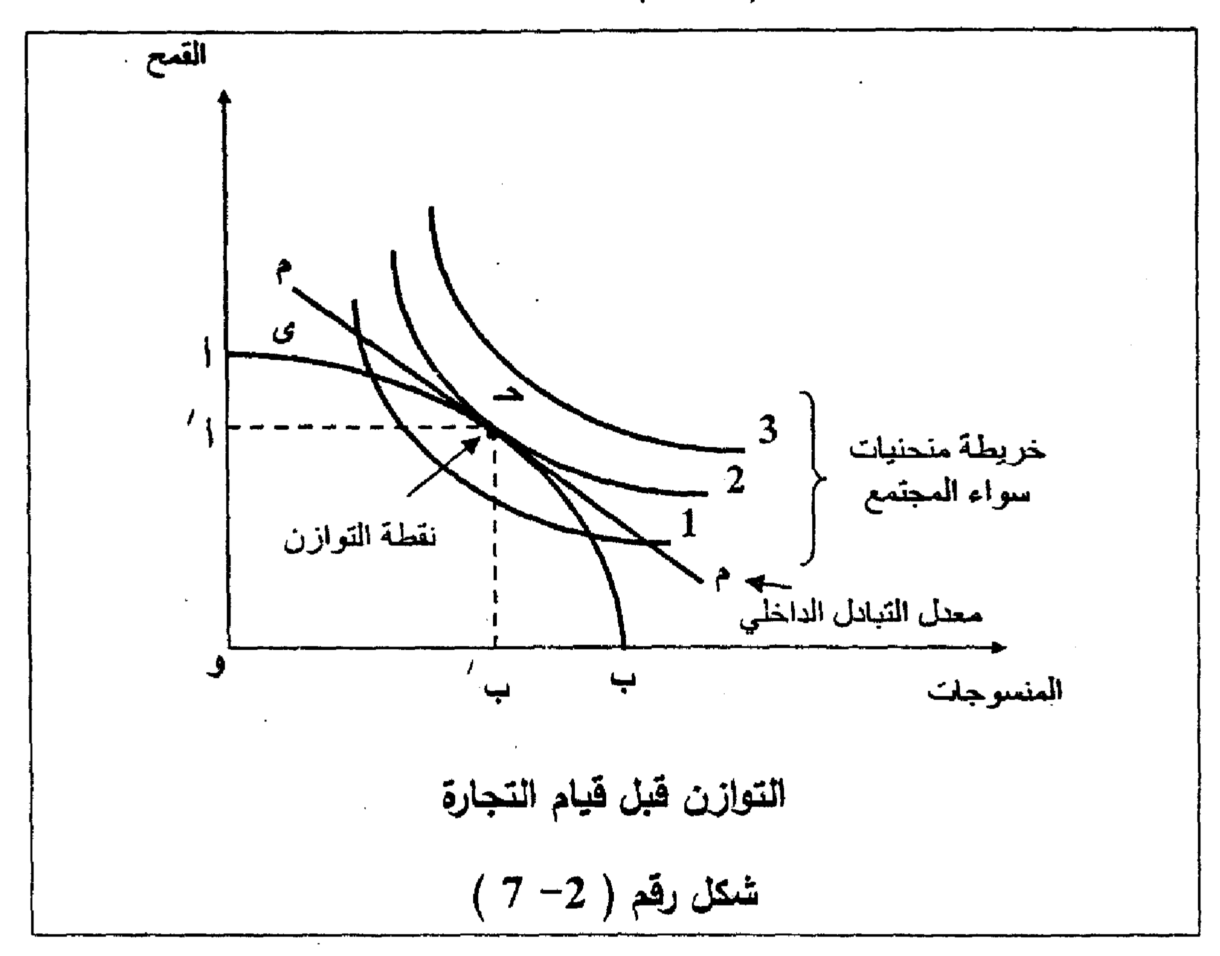
ثانياً – التجارة الدولية في ظل تزايد تكلفة الفرصة البديلة:

أ – التوازن قبل قيام التجارة:

سنقتصر هنا على إظهار الوضع بالنسبة لإحدى الدولتين فقط (ولتكن مصر). وما يقال عن مصر – من الناحية التحليلية – يمكن بطبيعة الحال أن يقال عن فرنسا. ولنفترض – كما في المثال السابق – أن مصر تنتج المنسوجات والقمح ولكن تكلفة الفرصة البديلة لديها متزايدة، بمعنى أن إنتاج وحدة إضافية من القمح يتطلب التضحية بكميات متزايدة من المنسوجات، وكان (أ ب) هو منحنى إمكانيات الإنتاج فيها، كما أن المنحنيات 1، 2، 3 هى منحنيات سواء الاستهلاك الجماعية[1] (Courbes

[1] هذه المنحنيات هى منحنيات السواء العادية ولكنها في مجال التجارة الدولية تكون منحنيات جماعية لا فردية بمعنى أنها تعبر عن أذواق الجماعة كلها، وهى بالطبع صورة مجردة تقوم على اعتبار الجماعة كما لو كانت فرداً واحداً، أو كما لو أن بها جهازاً مركزياً يستطيع التعبير عن إرادة موحدة تحدد ما يعتبر أذواق الجماعة كلها، أو كما لو أن الجماعة هى عبارة عن مجموعة من الأفراد المتماثلين تماماً في الأذواق والميول. وأياً

d'indifference collectives de consummation)، بالنسبة للسلعتين وذلك كما هو مبين بالشكل (2 – 7).



التوازن قبل قيام التجارة

شكل رقم (2– 7)

يتضح من هذا الشكل ما يلي:

- أن منحنى إمكانيات الإنتاج يكون مقعراً تجاه نقطة الأصل. وهذا يعنى أنه بالتحرك على المنحنى (أ ب) من أعلى إلى أسفل، فإن تكلفة الفرصة البديلة للمنسوجات بالنسبة إلى القمح تتزايد. بمعنى أنه يجب التضحية بقدر

كانت التحفظات على هذه التصورات فإن لهذه المنحنيات الجماعية من المزايا في التحليل ما يجعل منها منهجاً مستقراً.

– يمكن الرجوع في ذلك إلى: د. زكريا نصر، *العلاقات الاقتصادية الدولية*، 1966، ص 162.

أكبر من القمح في سبيل الحصول على وحدة إضافية من المنسوجات والسبب هو أن الموارد الاقتصادية التي ستحول من إنتاج القمح إلى إنتاج المنسوجات ستكون إنتاجيتها منخفضة. أما إذا تحركنا على المنحنى من أسفل إلى أعلى فإن تكلفة الفرصة البديلة للقمح بالنسبة للمنسوجات تتزايد، وذلك يعنى أنه لابد من استبدال كمية متزايدة من المنسوجات مقابل الحصول على وحدة إضافية من القمح (أو استبدال وحدة من المنسوجات بكمية متناقصة من القمح).

- أن ميل المنحنى (أ ب) لا يعبر عن النسبة بين سعري السلعتين كما كان الحال في ظل ثبات تكلفة الفرصة البديلة وذلك لاختلاف ميله من نقطة لأخرى ولكن هذه النسبة تتحدد بمعرفة ظروف الطلب داخل الدولة. بمعنى آخر، فإن هذه النسبة يمكن تمثيلها بميل خط مستقيم مثل (م م) يسمى خط الثمن. وميل هذا الخط يحدد النسبة التي على أساسها يمكن مبادلة المنسوجات بالقمح داخلياً، أى معدل التبادل الداخلي وهو يختلف من نقطة لأخرى.

- إن وضع التوازن يتحدد عند نقطة (حـ) حيث يمس منحنى إمكانية الإنتاج منحنى سواء الاستهلاك الجماعي رقم (2). وبمعنى آخر، حيث يكون ميل منحنى إمكانيات الإنتاج مساوياً لميل خط الثمن، وعند هذه النقطة نجد أن:

  • الكميات المنتجة فعلاً من السلعتين (أ/ حـ) من المنسوجات، (ب/ حـ) من القمح هى الكميات المطلوبة فعلاً، لأن نقطة التوازن (حـ) تقع في ذات الوقت على كل من منحنى إمكانيات الإنتاج الذي يمثل

ظروف العرض ومنحنى الاستهلاك الجماعي الذي يمثل ظروف الطلب.

- منحنى الاستهلاك الجماعي الذي يتحقق عنده التوازن هو الذي يمس منحنى إمكانيات المجتمع، لأنه يسمح للمجتمع بالحصول على أقصى ما يمكن من الإشباع باستخدام عوامل الإنتاج المتاحة لديه.
- لن يكون هناك إلا منحنى استهلاك جماعي واحد يمس منحنى إمكانيات المجتمع، لأن هذه المنحنيات لا يمكن أن تتقاطع.

- أن المماس المشترك للمنحنين عند نقطة (حـ) أي الخط (م م) يحدد لنا نسبة التبادل الداخلي عند هذه النقطة. وفي الواقع، فإن المعدل الحدي للإحلال، وكذا تكلفة الفرصة البديلة يتساويان مع ميل الخط (م م) عند نقطة (حـ). أيضاً، فإن نسبة التبادل الداخلي تكون مساوية لميل هذا الخط الذي يسمى خط التبادل في حالة العزلة.

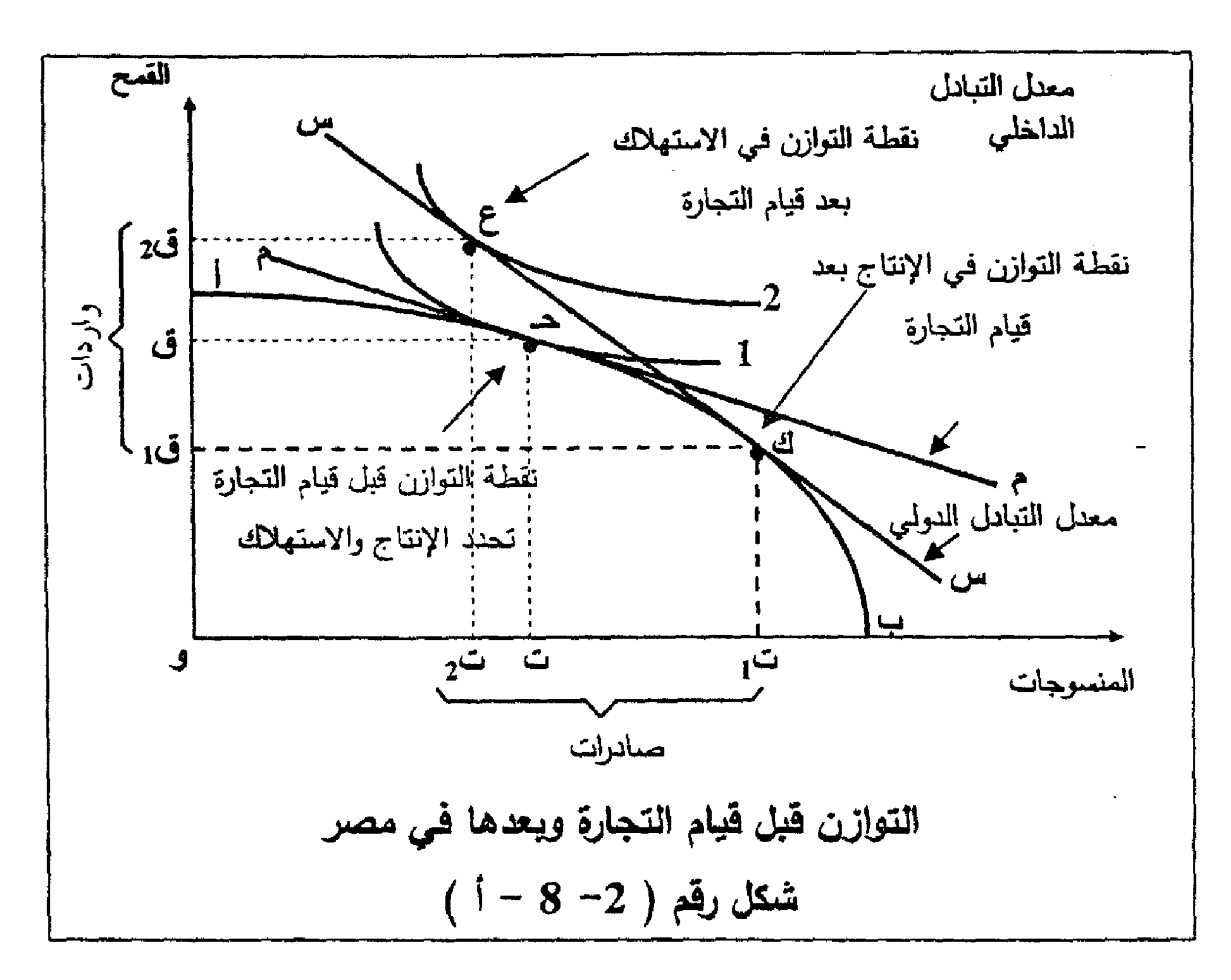
- لن يكون هناك نقطة توازن خلاف نقطة (حـ)، لأنه إذا تم الإنتاج عند نقطة أخرى ولتكن (ى) مثلاً، فمعنى ذلك أن الكمية المنتجة من القمح ستكون كبيرة في حين أن الكمية المنتجة من المنسوجات ستكون قليلة، وحتى يتم التوازن في هذه الحالة فلابد من أن يرتفع سعر القمح فوق المستوى الذي يحدده خط الثمن (م م)، وحيث أننا افترضنا أن ظروف الطلب الداخلي قد حددت السعر بالمستوى (م م)، فإن إنتاج كمية أكبر من القمح سوف يؤدى إلى انخفاض سعره، كما أن إنتاج كمية أقل من المنسوجات سوف يؤدى إلى ارتفاع سعرها. وعليه، فإن الموارد المتاحة في المجتمع ستتحول من إنتاج القمح إلى إنتاج المنسوجات، والنتيجة هى

زيادة الكميات المنتجة من المنسوجات ونقص الكميات المنتجة من القمح. وتستمر هذه التغيرات إلى أن تتناسب الكميات المنتجة من السلعتين مع سعريهما ولن يتحقق ذلك إلا عند نقطة (حـ).

ب - التوازن بعد قيام التجارة:

عند قيام التجارة بين مصر وفرنسا، وكلاهما ينتج القمح والمنسوجات، فإنه يلزم ويكفي أن تكون نسبة التبادل الداخلي لكل منها مختلفة. ومعنى عدم تساوى نسبتي التبادل في حالة العزلة هو أن الأسعار النسبية للقمح في مصر أكثر ارتفاعاً منها في فرنسا كما أن الأسعار النسبية للمنسوجات في فرنسا أكثر ارتفاعاً منها في مصر. بمعنى آخر، فإن عدم تساوى نسبتي التبادل في حالة العزلة يعنى أن مصر تتمتع بميزة نسبية في إنتاج المنسوجات وفرنسا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج القمح، كما يعنى أيضاً عدم تساوى تكلفة الفرصة البديلة.

وبالنظر إلى **الشكل رقم (2- 8 - أ)**، نجد أن مصر تتمتع بميزة نسبية في إنتاج المنسوجات حيث ميل خط الثمن (م م) يدل على انخفاض ثمن المنسوجات بالنسبة إلى القمح. **أما الشكل رقم (2- 8 - ب)**، فيوضح أن فرنسا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج القمح حيث ميل خط الثمن (ف ف) يدل على انخفاض ثمن القمح بالنسبة للمنسوجات.



التوازن قبل قيام التجارة وبعدها في مصر

شكل رقم (2- 8 - أ)

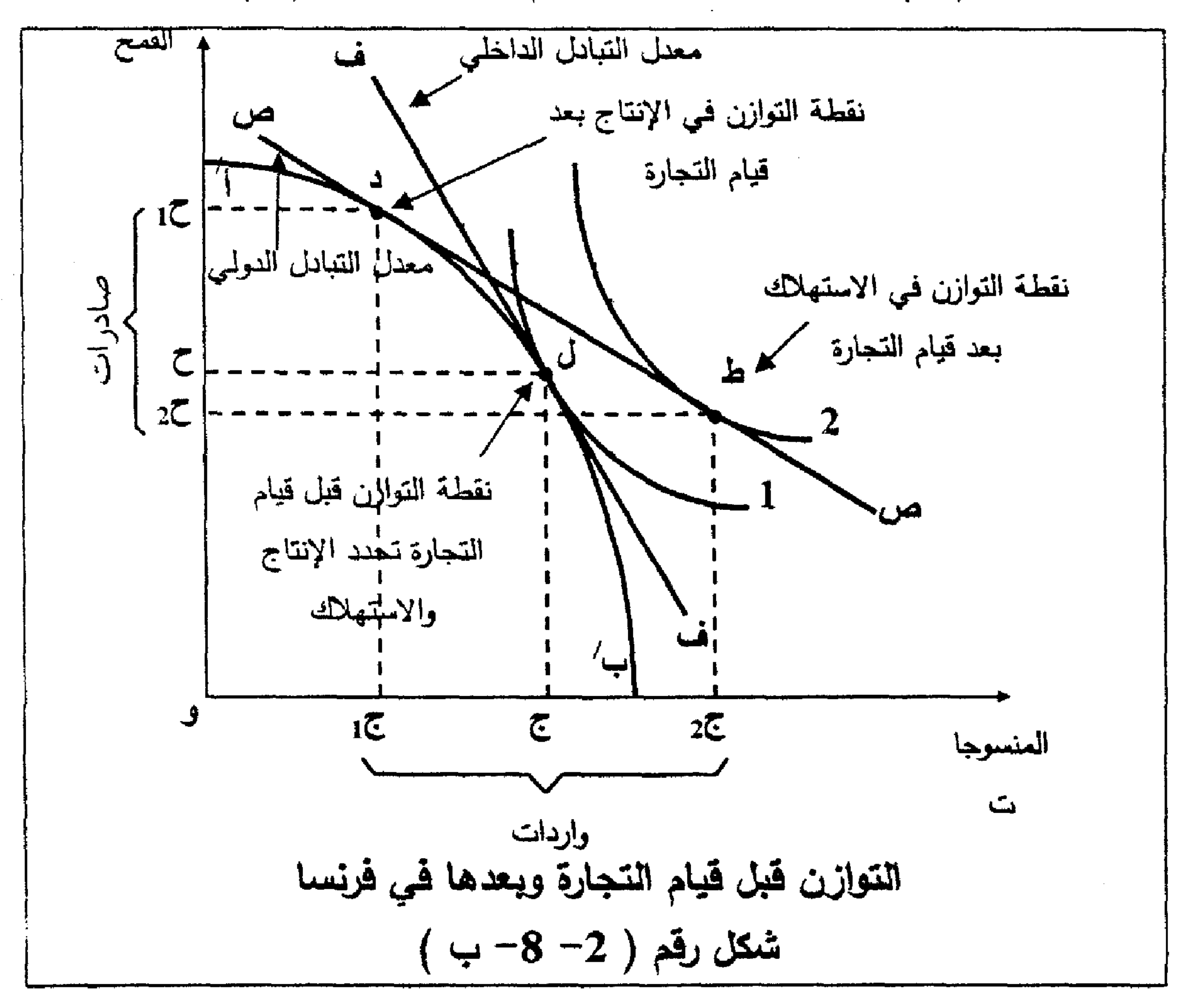
وفي حالة العزلة – أي انعدام التجارة بين الدولتين- فإن نسبة التبادل الداخلي في مصر تتحدد بميل الخط (م م) وعند نقطة التوازن (حـ) ستنتج وتستهلك (و ت) من المنسوجات، (و ق) من القمح. أما في فرنسا، فإن نسبة التبادل الداخلي تتحدد بميل الخط (ف ف)، وعند نقطة التوازن (ل) ستنتج وتستهلك (و ج) من المنسوجات، (و ح) من القمح. وحيث أن ميل (م م) يختلف عن ميل (ف ف)، فإن التبادل بين الدولتين يكون ممكناً.

وعند قيام التبادل بين الدولتين يحدث الآتي:

1 – **في مصر**، سيرتفع سعر المنسوجات بالنسبة للقمح، ذلك لأنه طالما أنها تتمتع بميزة نسبية في إنتاج المنسوجات، أى تنتجها بتكلفة نسبية منخفضة عن فرنسا، فإن قيام التجارة سيؤدى إلى زيادة الطلب على

المنسوجات، وبالتالي، يرتفع سعرها. وعندئذ، فإن نسبة التبادل الداخلي في مصر تتغير لتصبح نسبة التبادل الدولي. ويعبر عن ذلك ميل الخط (س س) في الشكل (2- 8 - أ) - وهو أكبر من ميل الخط (م م) - الذي يمس منحنى إمكانيات الإنتاج عند النقطة (ك) ويمس منحنى السواء رقم 2 عند النقطة (ع) (لاحظ أن خط الثمن (م م) يمس منحنى السواء رقم 1 عند نقطة (حـ) قبل قيام التجارة).

2- **في فرنسا**، سيرتفع سعر القمح بالنسبة للمنسوجات، ومن ثم، فإن نسبة التبادل الداخلي ستتغير وتصبح مساوية لنسبة التبادل الدولي. ويعبر عن ذلك ميل الخط (ص ص) في الشكل (2- 8 - ب)- وهو أكبر من ميل الخط (ف ف) - الذي يمس منحنى إمكانيات الإنتاج عند النقطة (د) ويمس منحنى السواء رقم 2 عند النقطة (ط).



التوازن قبل قيام التجارة وبعدها في فرنسا

شكل رقم (2- 8- ب)

3 - سيقوم المنتجون والمستهلكون في كل من الدولتين بتعديل خطط إنتاج واستهلاك السلعتين، بحيث يتحقق من جديد التعادل بين نسبة التبادل الداخلي - والتي تساوى حالياً نسبة التبادل الدولي - وتكلفة الفرصة البديلة والمعدل الحدي للإحلال بين السلعتين وأيضاً تتحقق العمالة الكاملة لعوامل الإنتاج.

- **بالنسبة لمصر**، يعتبر الخط (س س) في ذات الوقت مماساً لمنحنى إمكانيات الإنتاج (أ ب) ومنحنى الاستهلاك الجماعي رقم 2 ومن ثم فهو يلبى متطلبات التعادل بين المعدل الحدي للإحلال عند النقطة (ع) وتكلفة الفرصة البديلة عند النقطة (ك) وعليه، فإنها ستنتج (و $ت_1$) من المنسوجات بدلاً من (و ت) في الحالة العزلة، (و $ق_1$) من القمح بدلاً من (و ق) في حالة العزلة. وبالمقابل، فإنها ستستهلك (و $ت_2$) من المنسوجات بدلاً من (و ت)، (و $ق_2$) من القمح بدلاً من (و ق). ولذا، فإنه يتعين عليها أن تصدر ($ت_2$ $ت_1$) من المنسوجات وتستورد ($ق_1$ $ق_2$) من القمح.

- **بالنسبة لفرنسا**، فإن الخط (ص ص) يعد في ذات الوقت مماساً لمنحنى إمكانيات الإنتاج (أ ب) ومنحنى الاستهلاك الجماعي رقم 2 ومن ثم فهو يلبى متطلبات التعادل بين المعدل الحدي للإحلال عند النقطة (ط) وتكلفة الفرصة البديلة عند النقطة (د) وعليه، فإنها ستنتج (و $ج_1$) من المنسوجات،(و $ح_1$) من القمح وتستهلك (و $ج_2$) من المنسوجات، (و $ح_2$) من القمح. ولذا، فإنه يتعين عليها أن تستورد ($ج_1$ $ج_2$) من المنسوجات وتصدر ($ح_1$ $ح_2$) من القمح.

4 - تستفيد كلا الدولتين من التبادل، فالنقطة (ع)، التي تمثل استهلاك مصر من كل من المنسوجات والقمح، تقع على منحنى سواء أكثر ارتفاعاً من ذلك الذي تقع عليه النقطة (حـ) وهى نقطة التوازن قبل قيام التجارة، وكذلك الحال بالنسبة لفرنسا حيث تقع النقطة (ط)، التي تمثل استهلاكها من السلعتين، على منحنى سواء أعلى من الذي تقع عليه النقطة (ل) أي نقطة التوازن قبل قيام التجارة.

وتتساوى صادرات مصر من المنسوجات مع واردات فرنسا منها، كما تتساوى صادرات فرنسا من القمح مع واردات مصر منها أى أن:

(ت$_1$ ت$_2$) = (ج$_1$ ج$_2$)

(ح$_1$ ح$_2$) = (ق$_1$ ق$_2$)

والخلاصة مما تقدم أن التجارة الدولية في ظل تزايد تكلفة الفرصة البديلة:

1 - تزيد من تخصص كلا الدولتين في الإنتاج دون أن يكون هذا التخصص كاملاً، بعكس الحال في حالة ثبات تكلفة الفرصة البديلة، فمصر تزيد إنتاجها من المنسوجات وتنقص إنتاجها من القمح، كما أن فرنسا تزيد إنتاجها من القمح وتنقص إنتاجها من المنسوجات ولكن هذه وتلك تنتجان من السلعتين.

2 - توحد بقدر الإمكان أنماط الاستهلاك في الدولتين: فمصر يزيد استهلاكها من القمح ويقل استهلاكها من المنسوجات، كما أن فرنسا يزيد استهلاكها من المنسوجات ويقل استهلاكها من القمح.

3 - تسمح لكل دولة بزيادة مستوى إشباعاتها، إذ أنها تنتقل إلى منحنى سواء أكثر ارتفاعاً.

4 - تعمل على تحقق المتساويات التالية:

- التكلفة الحدية للمنسوجات في مصر = التكلفة الحدية للمنسوجات في فرنسا
  = سعر المنسوجات في مصر
  = سعر المنسوجات في فرنسا
  = السعر الدولي للمنسوجات
- التكلفة الحدية للقمح في فرنسا = التكلفة الحدية للقمح في مصر
  = سعر القمح في فرنسا
  = سعر القمح في مصر
  = السعر الدولي للقمح

$$\frac{\text{التكلفة الحدية للمنسوجات}}{\text{التكلفة الحدية للقمح}} = \frac{\text{ثمن المنسوجات}}{\text{ثمن القمح}}$$

= المعدل الحدي لإحلال المنسوجات

= تكلفة الفرصة البديلة للمنسوجات

= نسبة التبادل الدولي للمنسوجات

ومهما يكن الأمر، فإن تحليل هابرلر لم يسلم من النقد فهو لم يجب عن السبب الذي من أجله تختلف التكاليف النسبية بين الدول، أو - بمعنى آخر - لم يجب عن السبب الذي من أجله يختلف منحنى إمكانيات الإنتاج من دولة لأخرى. كما أن هذا التحليل - شأنه شأن تحليل كل من ريكاردو وميل - قد تم على أساس الوحدات الحقيقية. ولذا، فإن أهميته قد تكون محدودة نظراً لبعدها عن الواقع، حيث يتم التبادل الدولي عن طريق النقود ولا يأخذ شكل المقايضة إلا في حالات نادرة. ولقد كان للاقتصاديين السويديين إيلي هكشر وبرتل أولين الفضل الأول في تطبيق نظرية الثمن على نظرية التجارة الدولية، وهو ما سنتعرض له في الفصل القادم.

❖ الخلاصة

- **وفقاً لنظرية التكاليف النسبية لريكاردو**، أن كل دولة تتخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية أي التي تستطيع إنتاجها بتكلفة نسبية منخفضة مقارنة بغيرها من الدول الأخرى وتستورد السلعة التي لا تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية أي التي تكون تكلفة إنتاجها النسبية أعلى مقارنة بالدولة الأخرى. وهذا يعني أن السبب الأساسي لقيام التجارة الدولية هو اختلف التكاليف النسبية لإنتاج السلع فيما بين الدول، ولكن هذه النظرية لم توضح كيف يتحدد معدل التبادل الدولي، ومن ثم، كيفية توزيع مكاسب التجارة فيما بين الدول الداخلة في التبادل التجاري.

- **إهتم جون استيورت ميل – في نظرية القيم الدولية** – بجانبي الطلب والعرض في تحديد معدل التبادل الدولي، ووفقاً له أن السبب الأساسي لقيام التجارة الخارجية فيما بين الدول هو اختلاف معدلات التبادل الداخلية، كما أن معدل التبادل الدولي يقع فيما بين المعدلين السائدين داخل الدولتين الداخلتان في التبادل التجاري، ويقاس مكسب كل دولة بالفرق بين معدل التبادل السائد داخلها والمعدل السائد دولياً، وبالتالي، كلما ابتعد معدل التبادل السائد دولياً عن معدل التبادل السائد داخل الدولة يزداد مكسبها من التجارة الدولية، والعكس صحيح.

- **يتحدد معدل التبادل الدولي الفعلي**، من خلال ما يعرف بالطلب المتبادل الذي يتحدد بدوره من خلال عاملين هما: طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى، ومرونة هذا الطلب، فكلما كان طلب الدولة على سلعة الدولة الأخرى كبير ومرونته منخفضة يقترب معدل التبادل الدولي من معدل

التبادل السائد داخل هذه الدولة، وتكون شروط التبادل التجاري في غير صالحها وفي صالح الدولة الأخرى، والعكس صحيح.

- **طور مارشال وإدجورث**، تحليل جون استيورت ميل مستخدمين في ذلك التحليل البياني من خلال منحنى إمكانيات الإنتاج الذي يعكس تكلفة الفرصة البديلة، وخط السعر الذي يعكس معدل التبادل الداخلي.
- **منحنى الطلب – أو العرض – المتبادل لأي دولة**، يوضح الكميات التي تعرضها الدولة من السلعة التي تتميز فيها نسبياً مقابل الكميات التي تطلبها من السلعة التي لا تتميز فيها نسبياً عند كافة معدلات التبادل الدولية المحتملة. ويأخذ هذا المنحنى الشكل الهلالي دلالة على زيادة الأهمية النسبية للسلعة التي تصدرها مع زيادة الصادرات منها، وانخفاض الأهمية النسبية للسلعة المستوردة مع زيادة الواردات منها، ومن ثم، يدل هذا على تحسن شروط التبادل التجاري في صالح الدولة.
- **يتحدد معدل التبادل الدولي التوازني**، من خلال الجمع بين منحنيا الطلب المتبادل للدولتين الداخلتين في التبادل التجاري ونقطة تقاطع المنحنيين تحدد معدل التبادل السائد دولياً، حيث عنده تكون صادرات كل دولة هي نفسها واردات الدولة الأخرى.
- **أهم الانتقادات التي توجه إلى نظرية التكاليف النسبية لريكاردو وكذلك نظرية القيم الدولية لجون استيورت ميل، التي تعتمد علي نظرية القيمة للعمل ما يلي:**
  - انه توجد عناصر أخرى تشترك مع عنصر العمل في عملية الإنتاج.
  - أن العمل عنصر غير متجانس من حيث الكفاءة والمهارة.
  - يصعب قياس عوامل الإنتاج الأخرى كمياً بوحدات العمل.

- **نظرية تكلفة الفرصة البديلة لهابرلر**، تجمع بين جانب الطلب – الذي يعبر عنه من خلال منحنيات سواء المجتمع – وجانب العرض– الذي يعبر عنه من خلال منحنى إمكانيات الإنتاج.
- **في ظل ثبات التكاليف**، يكون منحنى إمكانيات الإنتاج خط مستقيم سالب الميل – دلالة على ثبات تكلفة الفرصة البديلة – وينطبق عليه خط السعر الذي يعكس معدل التبادل الداخلي بالدولة، وأنه في حالة قيام التجارة فإن التخصص يكون كاملاً، حيث توجّه الدولة كل مواردها لإنتاج السلعة المتميزة فيها، وتعتمد على الدولة الأخرى في إمدادها بكل احتاجتها من السلعة غير المتميز فيها.
- **في ظل تزايد التكاليف**، يكون منحنى إمكانيات الإنتاج مقعراً تجاه نقطة الأصل – دلالة على تزايد تكلفة الفرصة البديلة– ويختلف ميل خط السعر الذي يعكس معدل التبادل الداخلي بالدولة عن ميل منحنى إمكانيات الإنتاج الذي يعكس تكلفة الفرصة البديلة، وتزايد تكلفة الفرصة البديلة هذا يضع قيوداً على حدوث التخصص الكامل، ولذا، تستمر الدولة في إنتاج جزء من السلعة غير المتميزة في إنتاجها، وبالتالي، يكون التخصص جزئياً.
- **أهم الانتقادات التي توجه إلى نظرية تكلفة الفرصة البديلة لهابرلر ما يلي:**
  - أنه لم يوضح أسباب اختلاف التكاليف النسبية للسلع المتبادلة دولياً، وبالتالي، سبب اختلاف شكل منحنى إمكانيات الإنتاج بين الدول الداخلة في التبادل التجاري.
  - أن تحليل هذه النظرية قائم على أساس التبادل العيني ولكن التبادل في الواقع يكون على أساس نقدي.

❖ نماذج الأسئلة

س1 - وضح مدى صحة أم خطأ العبارات التالية بإيجاز:

1 - يتحقق التخصص الكامل للدولة في السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية دائماً.

2 - يأخذ منحنى الطلب المتبادل لأي دولة الشكل شبه الهلالي.

3 - أن اقتراب معدل التبادل السائد دولياً من المعدل السائد داخل الدولة، يدل على تحسن شروط التبادل في صالحها، ومن ثم، زيادة مكاسبها من التبادل الدولي.

4 - في ظل تزايد التكاليف النسبية يكون معدل التبادل الدولي أقل انحداراً في اتجاه السلعة التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية.

5 - لا يختلف شكل منحنى إمكانيات الإنتاج في حالة ثبات التكاليف عنه في حالة تزايد التكاليف.

6 - لا يمكن أن تقوم التجارة الدولية بين دولتين إذا كانت إحدى الدولتين تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين، والدولة الأخرى أقل بصورة مطلقة في إنتاج السلعتين.

7 - لا يختلف سبب قيام التجارة الدولية وفقاً لنظرية النفقات النسبية عند ريكاردو عنه وفقاً ونظرية تكلفة الفرصة البديلة عند هابرلر.

8 - إن تزايد التكاليف يحد من إمكانية قيام تخصص دولي كامل.

9 - تشترط نظرية النفقات أو المزايا النسبية أنه لقيام التجارة بين دولتين أن تتساوى معدلات التبادل الداخلية في الدولتين.

10 - يمكن اعتبار منحنى الطلب المتبادل لأي دولة منحنى العرض المتبادل لها في الوقت نفسه.

س2 - وضح بيانياً مع كتابة البيانات الكاملة على الرسم فقط في كل مما يلي:

1 - وضع التوازن في إحدى الدول قبل قيام التجارة وبعد قيام التجارة والصادرات والواردات في ظل تزايد التكاليف النسبية، بافتراض أن الدولة تتميز في إنتاج السلعة التي على المحور الرأسي.

2 - وضع التوازن في إحدى الدول قبل قيام التجارة وبعد قيام التجارة والصادرات والواردات في ظل ثبات التكاليف النسبية، بافتراض أن الدولة تتميز في إنتاج السلعة التي على المحور الأفقي.

3 - تحديد معدل التبادل الدولي التوازني وفقاً لنظرية الطلب المتبادل.

4 - منحنى الطلب المتبادل في إحدى الدول التي تتميز في السلعة التي تكون على المحور الرأسي.

س3 - التمارين:

تمرين (1) إذا كانت تكلفة الإنتاج للسلعتين (س) ، (ص) في كل من الدولتين (أ) ، (ب) مقدرة بوحدات العمل كما يلي:

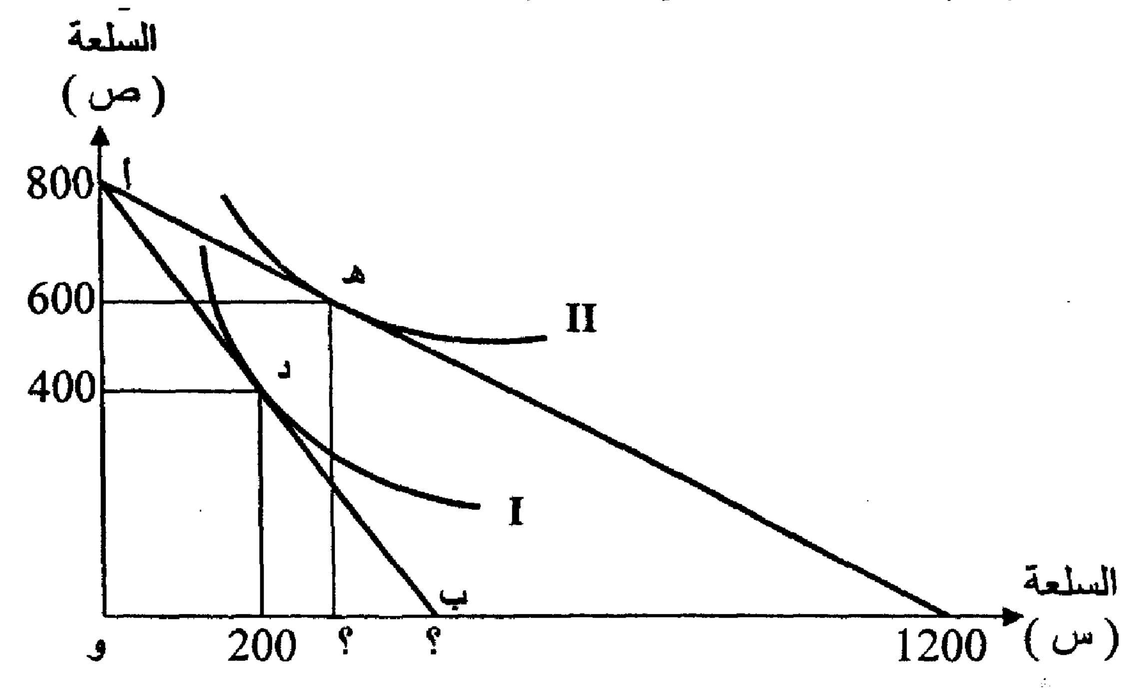
	السلعة (س)	السلعة (ص)
الدولة (أ)	4 عامل	3 عامل
الدولة (ب)	1 عامل	2 عامل

المطلوب:

1 – تحديد سبب قيام التبادل التجاري فيما بين الدولتين، وتحديد السلعة التي تتخصص فيها كل دولة، ولماذا؟

2 – حدد معدل التبادل الدولي الذي يمكن أن يسود دولياً، ووفقاً له حدد المكسب الكلي، ومكسب كل دولة من التجارة الدولية.

تمرين (2) ادرس الشكل التالي جيداً، ثم أجب عن الأسئلة التالية له:



المطلوب:

1 – ما هي ظروف التكاليف التي تمر بها هذه الدولة، ولماذا؟

2 – تحديد السلعة التي تتمتع الدولة في إنتاجها ميزة نسبية.

3 – تحديد حجم الإنتاج التوازني قبل قيام التجارة الدولية وبعدها.

4 – تحديد حجم الاستهلاك التوازني قبل قيام التجارة الدولية وبعدها.

5 – تحديد حجم الصادرات والواردات.

6 – تحديد الكسب من التجارة الدولية.

تمرين (3) إذا كانت تكلفة الإنتاج في مصر وتركيا مقدرة بوحدات العمل كما يلي:

	المنسوجات	القمح
مصر	1 عامل	6 عامل
تركيا	2 عامل	4 عامل

المطلوب:

1 - هل يمكن أن تقوم التجارة بين الدولتين وفقاً لنظرية آدم سميث ولماذا؟ وفي أي السلعتين تتخصص كل دولة في إنتاجها وتصديرها؟

2 - ما هو المعدل الدولي الذي يمكن أن يكون مقبولاً للدولتين؟

3 - حدد المكسب الكلي، ومكسب كل دولة إذا ساد المعدل الدولي:

أ - 1 قمح : 3 منسوجات

ب - 1 قمح : 5 منسوجات

وما هو أثر ذلك على المكسب الكلي، وعلى مكسب كل دولة؟

الفصل الثالث*

النظرية الحديثة في التجارة الدواية

"نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج" [1]

لقد سبق ورأينا عند عرضنا للنظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية أن هذه النظرية لم توضح أسباب الاختلاف في التكاليف النسبية بين دولة وأخرى كما قلنا، أن مهمة تفسير هذا الاختلاف قد وقعت على عاتق اثنين من الاقتصاديين السويديين هما إيلى هيكشر وبرتل أولين في نظريتهما المسماة " **نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج**".

قدم الاقتصادي السويدي برتل أولين في مؤلفه "التجارة الإقليمية والدولية" عام 1933 تفسيراً للتقسيم الدولي للعمل وللقانون الكلاسيكي الخاص بالتكاليف النسبية، كما أوضح أن كثيراً من القضايا المطروحة في مؤلفه تفسر مقال أستاذه ومواطنه "إيلى هيكشر" الذي طبع في عام 1919 وظل عملياً طي النسيان إلى أن ترجم إلى الإنجليزية عام 1950 [2]. ومنذ

---

* **كتب هذا الفصل: أ د. محمود يونس محمد.**

[1] يُرجع في ذلك إلى:

- Bo Sodersten, ***International Economics***, Macmillan, 1970, ch. 4.

وأيضاً:

- C. Milner and D. Creenaway, ***An Introduction to International Economics***, Longman Croup Linatex, 1979, PP. 12 - 18.

[2] يُرجع في ذلك إلى:

-Metzler Howord, ***Reading in the Theory of International Trade***, George Allen, Irwin LTD. London, 1966, PP. 302 - 303.

ذلك الحين كثر الحديث عما يسمى نظرية هيكشر - أولين حسب تعبير ساموليسون[1]، أو نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج.

وفي عام 1954 ، قام ليونتيف باختبار مدى صلاحية هذه النظرية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي. وكانت النتائج التي حصل عليها متعارضة تماماً مع ما كان متوقعاً، ولذا، فقد سميت هذه النتائج "لغز ليونتيف **Leontef pradox** ". **ووفقاً لذلك فإن هذا الفصل سوف يتعرض لدراسة النقاط التالية:**

- **تفسير النظرية.**
- **النظرية في التطبيق "لغز ليونتيف".**

هذا فضلاً عن، الخلاصة وتذييل الفصل بمجموعة من نماذج الأسئلة.

المبحث الأول
تفسير النظرية

حاولت نظرية هيكشر - أولين[2] أن توضح أسباب الاختلافات في التكاليف النسبية بين دولة وأخرى، ولقد أعطى هيكشر تفسيراً لأسباب هذا

---

[1] تعرض هذه النظرية في كثير من المؤلفات الأجنبية تحت اسم نظرية هيكشر - أولين - ساموليسون.

[2] تقوم هذه النظرية في الواقع على مجموعة من الافتراضات من أهمها:

- وجود دولتين تنتجان سلعتين بعاملين من عوامل الإنتاج من نوعية واحدة في الدولتين وهما العمل ورأس المال.
- إمكانية انتقال السلعتين تماماً، أي وجود المنافسة الكاملة في أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج.
- ثبات العرض الكلي لكل عامل من عوامل الإنتاج، وذلك نتيجة لعدم إمكانية انتقال هذه العوامل من دولة لأخرى.
- دالة الإنتاج متماثلة في الدولتين لنفس المنتج بحيث تصبح غلة الحجم ثابتة، أي أن الفن الإنتاجي المستخدم في الدولتين واحد.

=

الاختلاف، ففي رأيه أن تكلفة السلع تختلف باختلاف إنتاجية الدول المختلفة، وهذه الإنتاجية تتوقف على عاملين أساسيين هما[1]:

1 - **اختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج**[2]. وهذا يؤدى إلى اختلاف الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج من دولة لأخرى. فكل دولة - حسب هيكشر - لها مصلحة في أن تنتج السلع التي يدخل في إنتاجها كمية كبيرة من عوامل الإنتاج المتوافرة لديها، وتستورد السلع التي يتطلب إنتاجها كمية كبيرة من عامل أو عوامل الإنتاج التي لا تتوافر لديها. فإنجلترا، على سبيل

- تقعر منحنيات إمكانية الإنتاج تجاه نقطة الأصل دلالة على أن عوامل الإنتاج قابلة للإحلال محل بعضها جزئياً، والتخصص غير كامل، أي أن تكلفة الفرصة البديلة متزايدة.
- تماثل أذواق المستهلكين في الدول المختلفة.
- للمزيد من التفاصيل حول الافتراضات يمكن الرجوع إلى:

H.G.P. Srivastava, *International Economics*, Vikas. P. H. pvt LTD. New Delhi, 1976, PP. 20 - 21 .

[1] د. فؤاد هاشم عوض، *التجارة والدخل القومي*، دار النهضة العربية، 1971، ص ص 54 - 59 .

[2] تجدر الإشارة إلى أن الوفرة أو الندرة في هذا العامل أو ذاك هي أمر نسبى، بمعنى أن الأمر يتطلب:

- المقارنة مع عوامل الإنتاج الأخرى الموجودة، فاستراليا مثلاً ليست فقيرة في رأس المال ولكن غناها في المراعى والأراضي الزراعية يزيد على غناها في رأس المال.
- المقارنة مع الطلب على منتجات عوامل الإنتاج داخل الدولة. فمصر قد تكون غنية بأراضيها الزراعية الخصبة ولكن إذا قيست هذه الأرض بالطلب على منتجاتها اللازمة لغذاء السكان، فلا يمكن القول أنها تتمتع بوفرة في الأرض الزراعية.
- المقارنة مع الوفرة أو الندرة في الدول الأخرى. فمصر قد تكون غنية في رأس المال مقارنة بالسودان أو اليمن ولكن كلاهما فقير في رأس المال بالنسبة للكويت، وهذه الأخيرة فقيرة في قوة العمل بالنسبة لهما.

المثال لديها وفرة في رأس المال والعمل ولكن لديها ندرة في عنصر الأرض في حين أن استراليا لديها وفرة في الأرض الخصبة وندرة في رأس المال والعمل. وعلى ذلك، فسيكون ريع – أي إيجار–الأرض منخفضاً بالنسبة لأجور العمال في استراليا عنه في إنجلترا، ومن ثم، يكون من مصلحة استراليا أن تتخصص في إنتاج السلع التي تحتاج إلى كثير من الأرض وقليل من العمل، مثل القمح. أما إنجلترا، فتتخصص في إنتاج السلع التي تتطلب كثير من العمل ورأس المال وقليل من الأرض مثل المنتجات الصناعية وذلك لأن أجر العمل وفائدة رأس المال فيها أكثر انخفاضاً بالنسبة لإيجار الأرض.

2 – **اختلاف دوال إنتاج السلع المختلفة:** فمن الناحية الفنية تحتاج بعض السلع إلى توافر بعض عوامل الإنتاج بدرجة أكبر من العوامل الأخرى. فالسلع الزراعية مثلاً تحتاج إلى الكثير من الأرض بالمقارنة مع رأس المال أو العمل، والمنتجات الكيميائية أو الإلكترونية تحتاج إلى كميات وفيرة من رأس المال بالمقارنة مع الأرض أو العمل. كما أن صناعة المعلبات أو المنسوجات تحتاج إلى الكثير من العمل بالمقارنة مع رأس المال أو الأرض... وعلى ذلك، فالدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر الأرض تنتج سلعاً كثيفة الأرض، وتلك التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال تنتج سلعاً كثيفة رأس المال. أما التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل، فتنتج سلعاً كثيفة العمل.

وعند قيام التجارة، فإن صادرات كل دولة ستكون من السلع التي تتميز في إنتاجها بالنسبة لغيرها من الدول ذلك لأن تكلفة إنتاجها تكون منخفضة، وبالتالي، أسعارها ستكون منخفضة نسبياً عن الأسعار

السائدة في الدول الأخرى. أما وارداتها، فستكون من السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عناصر إنتاج غير موجودة محلياً أو تعانى فيها من عجز نسبى.

ولقد ساعد أولين **Ohlin** على توضيح أفكار هيكشر واستطاع بذلك أن يضع النظرية في قالبها النهائي.

وبادئ ذى بدء يتفق أولين مع أستاذه هيكشر في أن نسب توافر عوامل الإنتاج في دولة ما هى التي تحدد نوع السلع التي تنتجها هذه الدولة، ولكنه أضاف إلى ذلك أن اختلاف هذه النسب بين الدول لا يفسر لنا لماذا تقوم التجارة الدولية. ذلك لأن السبب المباشر في قيام التبادل الدولي هو إمكانية الحصول على السلعة من الخارج بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجها محلياً. وعليه فلكي نفسر سبب قيام التجارة الدولية فيجب أن نفسر لماذا يؤدى اختلاف نسب توافر عوامل الإنتاج إلى اختلاف التكاليف النسبية، وبالتالي، أسعار السلعة الواحدة بين الدول المختلفة، **ووفقاً لأولين:**

1 - تتحدد الأسعار النسبية والمطلقة، للمنتجات وعوامل الإنتاج في التحليل الأخير بالعرض من، والطلب على، المنتجات.

والطلب على المنتجات يعتمد بصفة رئيسية على:

- حاجات ورغبات المستهلكين، أى أذواقهم.
- الظروف التنافسية التي تحكم ملكية عوامل الإنتاج، فهي التي تحدد الدخول الشخصية للمستهلكين، ومن ثم، تحدد الطلب.

في حين يعتمد العرض من المنتجات أساساً على:

- عرض عوامل الإنتاج أى مدى توافر الكميات المختلفة منها.

- الشروط الفنية للإنتاج أو بمعنى أخر دوال الإنتاج التي يرى أولين أنها واحدة في كل أنحاء العالم (بمعنى أن دالة إنتاج السلعة الواحدة متماثلة في مختلف الدول) وهى التي تحدد نسب مزج خدمات عوامل الإنتاج، وبالتالي، الطلب على هذه الخدمات.

وتقوم آلية الأسعار في مختلف الدول على هذه العناصر الأربعة، وهى التي تحدد آلياً أسعار السلع وأسعار عوامل الإنتاج. وإذا اختلفت العلاقات بين هذه العناصر من دولة لأخرى، فإن الأسعار النسبية ستختلف، ومن ثم، تكون التجارة الدولية ممكنة.

2 - حيث يفترض أن نوعية عوامل الإنتاج واحدة في الدولتين مع ثبات العرض منها، كما أن الظروف التي تحكم ملكيتها واحدة وأن دوال الإنتاج متماثلة بالنسبة لنفس المنتج، ولذا، فإن الاختلافات في الأسعار النسبية تكون راجعة إما إلى الاختلافات في ظروف الطلب - التي يعبر عنها أذواق المستهلكين- أو إلى الاختلافات في عرض عوامل الإنتاج.

ورغم افتراض تماثل أذواق المستهلكين في الدول المختلفة، فإن " أولين" يقرر [1] أن الأسعار النسبية قد تتأثر بأذواق المستهلكين - التي تعبر عن ظروف الطلب - مثلما تتأثر بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج التي تحدد تكلفة إنتاج السلع. فإذا كانت أذواق المستهلكين في دولة لديها وفرة في رأس المال تميل إلى استهلاك سلع

---

[1] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- د. عبد الرحمن يسرى، *مرجع سابق*، ص ص 75 - 76 .
- د. فؤاد هاشم، *التجارة والدخل القومي*، *مرجع سابق*، ص 59 .

ذات كثافة رأسمالية عن سلع كثيفة العمل مثلاً، فإن السعر النسبي لهذه السلع سيتجه نحو الارتفاع، وبالتالي، سيرتفع السعر النسبي لرأس المال بالرغم من وفرته النسبية. ومعنى ذلك أن أذواق المستهلكين قد ألغت الميزة النسبية المتمثلة في الوفرة النسبية لرأس المال. ويؤكد أولين أن هذه الظروف – العرض والطلب – تختلف من دولة لأخرى وأن هذه الاختلافات لا يلغى بعضها آثار البعض الآخر تماماً. وعلى ذلك فستختلف الأسعار النسبية وستتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تستطيع أن تنتجها بسعر أرخص من الدولة الأخرى.

3 – الاختلافات في عرض عوامل الإنتاج هى بصفة عامة المحدد الرئيسي لاختلافات الأسعار النسبية. وعلى هذا فإن الاختلافات في الأسعار النسبية للمنتجات تفترض وجود اختلافات في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج.

ولتوضيح ذلك نفترض أن[1]:

ث1 أ ، ث1 ب = الأسعار المطلقة للمنتج من السلعة (1) في الدولتين أ ، ب على التوالي.

ث2 أ ، ث2 ب = الأسعار المطلقة للمنتج من السلعة (2) في الدولتين أ ، ب على التوالي.

ع أ ، ع ب = ثمن وحدة واحدة من العمل في كل من الدولتين أ ، ب على التوالي.

[1] يُرجع في ذلك إلى: - G. Marcy, ***Economie Internationale, op. cit.***, P. 133

ل أ ، ل ب = ثمن وحدة واحدة من رأس المال في كل من الدولتين أ ، ب على التوالي.

ض أ ، ض ب = ثمن وحدة من الأرض في كل من الدولتين أ ، ب على التوالي.

وإذا افترضنا أيضاً أن السلعة (1) تتطلب في كل دولة وحدة واحدة من عوامل الإنتاج وأن السلعة (2) تتطلب وحدة من العمل ووحدتين من رأس المال وثلاثة وحدات من الأرض، عندئذ تكون الأسعار النسبية هي:

$$\frac{ث_{1أ}}{ث_{2أ}} = \frac{ع_{أ} + ل_{أ} + ض_{أ}}{ع_{أ} + 2ل_{أ} + 3ض_{أ}}$$

$$\frac{ث_{1ب}}{ث_{2ب}} = \frac{ع_{ب} + ل_{ب} + ض_{ب}}{ع_{ب} + 2ل_{ب} + 3ض_{ب}}$$

ويفرض أن الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، ومن ثم، الأسعار النسبية لها في الدولتين واحدة، وأن:

$$ل_{أ} = 2ع_{أ} \qquad ل_{ب} = 2ع_{ب}$$

$$ض_{أ} = 3ع_{أ} \qquad ض_{ب} = 3ع_{ب}$$

في هذه الحالة، تكون الأسعار النسبية للمنتجات هي:

$$\frac{ث_{1أ}}{ث_{2أ}} = \frac{6ع_{أ}}{14ع_{أ}} \quad و \quad \frac{ث_{1ب}}{ث_{2ب}} = \frac{6ع_{ب}}{14ع_{ب}} = \frac{6}{14}$$

أى أن السعرين النسبيين متساويان (فكلاهما = $\frac{6}{14}$) ومن ثم، فلن يكون هناك تجارة دولية في هذه الحالة، حيث أن الأسعار تتساوى مع تكاليف الإنتاج لأن أسواق المنتجات هى - بالافتراض - أسواق المنافسة الكاملة ولا توجد نفقات نقل أو رسوم جمركية.

ومعنى ذلك أن الاختلافات في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج لا تعد فقط شرطاً ضرورياً لقيام التبادل الدولي، ولكنها تعد أيضاً شرطاً ضرورياً لتفسير هذا التبادل، فإذا كان هناك اختلافات في عرض عناصر الإنتاج - من حيث وفرتها أو ندرتها - فستختلف أسعارها النسبية، وبالتالي، سيختلف تخصيصها من دولة لأخرى، ويؤدى ذلك إلى اختلاف الأسعار النسبية للمنتجات، ومن ثم، تقوم التجارة الدولية.

خلاصة ما تقدم:

1 - أن التبادل الدولي، حسب تعبير أولين[1]، سيكون تبادل غير مباشر " لعوامل الإنتاج الوفيرة مقابل عوامل الإنتاج النادرة ". فمثلاً، عندما تصدر أستراليا القمح إلى إنجلترا وتصدر إنجلترا المنتجات الصناعية إلى أستراليا، فذلك معناه أن الأرض الأسترالية يتم مبادلتها برأس المال البريطاني، وبمعنى آخر فإن تحرك المنتجات يحل محل تحرك عوامل الإنتاج.

---

(1) يُرجع في ذلك إلى:

- R. Barre, ***Economic Pollitque Thémis***, Tome 2, 1978, P. 648.

2 - تعمل التجارة الدولية، في الفترة القصيرة[1]، على اتجاه سعر كل سلعة من السلع التي يتم تبادلها بين الدول نحو التعادل. ذلك لأن هذا السعر قبل قيام التجارة يكون مختلفاً بسبب اختلاف ظروف العرض والطلب في كل دولة عن غيرها من الدول الأخرى. أما بعد قيام التجارة فيوجد سعر واحد لكل سلعة يتحدد بالعرض الكلى منها والطلب الكلى عليها. ويجب أن لا يفهم من هذا أن السعر في مختلف الدول سيكون متساوياً تمام المساواة، إذ توجد عوامل عديدة تؤدى إلى اختلاف سعر السلعة بين الدول ولو بنسبة ضئيلة من أهمها: نفقات النقل، والرسوم الجمركية، والعوامل السياسية والاجتماعية، وغير ذلك من العوامل الأخرى.

3 - تعمل التجارة الدولية، في الفترة القصيرة، على اتجاه أسعار عوامل الإنتاج في مختلف الدول نحو التعادل[2]. فعلى نحو ما ذكرنا قبل ذلك يوجد في أستراليا وفرة في عنصر الأرض وندرة في عنصري رأس المال والعمل، في حين توجد وفرة في رأس المال والعمل في إنجلترا وندرة في عنصر الأرض. ولذلك فعندما تقوم التجارة بين الدولتين سيرتفع ثمن الأرض - أو ريعها - في أستراليا لأن الطلب عليها

---

[1] المقصود بالفترة القصيرة هنا تلك الفترة التي لا تتغير خلالها العوامل الرئيسية التي يتوقف عليها عرض عوامل الإنتاج (كميتها وخصائصها) والطلب على المنتجات (أذواق المستهلكين وميولهم النفسية).

[2] أول من قال بهذه القاعدة هو هيكشر في مقاله عام 1919 . كذلك عرضها أولين في كتابه، إلا أنها لم تنتشر في الأدب الاقتصادي إلا بعد مقالات ساموېلسون عامي 1948 ، 1949. يُرجع في ذلك إلى: د.حازم الببلاوى، ***نظرية التجارة الدولية***، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1968 ، ص 53 .

سيرتفع بهدف زيادة الصادرات من السلع الزراعية، في حين أن ثمن الأرض في إنجلترا سينخفض بسبب انخفاض الطلب عليها. ومعنى ذلك هو ارتفاع ثمن الأرض في أستراليا وانخفاض ثمنها في إنجلترا عما كان عليه الحال قبل التجارة، ولذا، فإن ثمن الأرض– أو ريعها– في الدولتين بعد قيام التجارة سيتجه نحو التعادل. وبالمثل، سترتفع الأجور وسعر الفائدة على رأس المال في إنجلترا وستنخفض في أستراليا بعد قيام التجارة، ومعنى ذلك هو ميل سعر الفائدة والأجور في الدولتين نحو التعادل.

4 – تؤدى التجارة الدولية، في الفترة الطويلة[1]، إلى زيادة تفاوت عرض عناصر الإنتاج في الدول المختلفة[2]. فعلى نحو ما ذكرنا سلفاً يؤدى قيام التجارة الدولية إلى حدوث ارتفاع نسبى في ثمن الأرض في أستراليا، هذا الارتفاع النسبي سيدفع بالكثيرين إلى إنفاق رؤوس الأموال لاستصلاح الأرض أو ضم أراضى جديدة أو الارتفاع بإنتاجية الأرض عموماً، ومن شأن ذلك زيادة عنصر الأرض في أستراليا، وما يصدق على الأرض يصدق على عناصر الإنتاج الأخرى في الدول الأخرى، ومن ثم، يزداد التفاوت في عرض عناصر الإنتاج في مختلف الدول.

---

(1) المقصود بالفترة الطويلة هنا تلك الفترة التي تتغير خلالها العوامل الرئيسية التي يتوقف عليها عرض عوامل الإنتاج والطلب على المنتجات.

(2) انتهى هيكشر إلى هذه النتيجة وظهرت أيضاً في أعمال أولين ويمكن توضيحها باستخدام الرسم البياني الصندوقي Box Diagram الذي ينسب إلى كل من إدجورث Edgeworth وباولى Bowley . يُرجع في ذلك إلى:

- H.G.P. Srivesiave, ***Internatioal Economics, op. cit.***, p. 24.

هذا هو جوهر نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج أو نظرية هيكشر – أولين، وواضح أنها لا تقف على النقيض من النظرية الكلاسيكية وإنما تعد مكملة لها لأنها بدأت من حيث انتهت النظرية الكلاسيكية. وعلى ذلك فإن ما تقول به هذه الأخيرة، من أن التخصص الدولي يقوم على أساس اختلاف المزايا النسبية، يعد صحيحاً بالنسبة لنظرية هيكشر – أولين.

ولقد حاولت هذه النظرية، كما رأينا، تفسير أسباب اختلاف المزايا النسبية معتمدة على فكرة التوازن العام التي تستند إلى جانبي العرض والطلب في تحديد أثمان السلع. ولقيت قبولاً عاماً – خصوصاً بعد تطويرها على يد ساموبلسون – واستمرت لفترة زمنية طويلة تمثل الأساس النظري لقيام التجارة الدولية. **ورغم ذلك فقد تعرضت للعديد من الانتقادات التي من أهمها**[1]:

- تركز على الاختلاف الكمي في عرض عناصر الإنتاج – أي ندرتها أو وفرتها– مهملة الاختلاف النوعي في عرض هذه العناصر.
- صعوبة تحديد كثافة عناصر الإنتاج في السلع الداخلة في التجارة الدولية في حالة وجود أكثر من عاملين من عوامل الإنتاج.
- يغلب عليها طابع السكون لأنها لم تتعرض لإمكانية تغير المزايا النسبية، أى أنها لم توضح ميكانيكية التطور، فما يعد ميزة نسبية اليوم قد لا يعد كذلك في الغد.

---

[1] د. جودة عبد الخالق، *مدخل إلى الاقتصاد الدولي*، دار النهضة العربية، 1978 ، ص ص 59 – 61 .

• تحليلها استاتيكى مقارن، أى أنها تقارن وضع ما قبل التجارة بوضع ما بعد التجارة، دون الاهتمام بما يحدث خلال الانتقال من هذا الوضع إلى ذاك.

• لا تفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، إذا أنها تفترض أن الهيكل الاقتصادي واحد في كل الدول من حيث مرونته وقدرته على التكيف، والواقع يشير بخلاف ذلك.

• لا تستطيع أن تقدم تفسيراً لأسباب التغير النسبي لمركز بعض الدول في التجارة العالمية، مثل بريطانيا واليابان، حيث تقهقرت الأولى وتفوقت الثانية.

ولذا، فلم يكن عجيباً أن يقوم العديد من الاقتصاديين[1]، بمحاولات تطبيقية للتأكد من صحة هذه النظرية ولكن لم يقدر لهذه المحاولات أن تكتسب الشهرة لأنها كانت جزئية. ومنذ أن نشر ليونتيف نتائج التحليل الذي قام به عن هيكل الاقتصاد الأمريكي[2]، ثارت الشكوك حول مدى

---

(1) قام ماكدوجال Macdougall على سبيل المثال ببحث مقارن عن صادرات إنجلترا وأمريكا. وكان من المتوقع أن تكون صادرات أمريكا أكثر كثافة بالنسبة لرأس المال عن صادرات إنجلترا ولكن النتيجة التي توصل إليها تؤكد عدم وجود فروق بين صادرات الدولتين في هذا المضمار، يُرجع في ذلك إلى:

- G. Macdougall, ***British and American Exports***, A Study Suggested by the Theory of Comparative Costs, Part 1 and 2, Economic Journal, 1951 - 1952.

(2) أنظر:

- W. Leontief, ***Domestic Production and Foreign Trade, The American Capital Position Re-examined***, In ed. Jadish Bhagwail, International trade: Selected Readings, Penguin Books, 1969.

صحة نظرية هيكشر - أولين. فما هى النتائج التي توصل إليها ليونتيف؟ وهل تعتبر النظرية صحيحة أم خاطئة في ضوء هذه النتائج؟ هذا ما يجيب عليه المبحث التالي.

المبحث الثاني

النظرية في التطبيق " لغز ليونتيف "

ذكر ليونتيف في مقالة له نشرت عام 1954، أن هناك فكرة واسعة الانتشار تتعلق بطبيعة التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية دول العالم. ومؤدى هذه الفكرة أن الولايات المتحدة تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلع التي تتطلب كثافة كبيرة في رأس المال. وحسب نظرية هيكشر - أولين، فإنها يجب أن تتجه إلى تصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد السلع كثيفة العمل[1]، إلا أن النتيجة التي توصل إليها ليونتيف قد أوضحت أن الولايات المتحدة تقوم بتصدير السلع كثيفة العمل وتستورد السلع كثيفة رأس المال، ولقد سار التحليل على النحو التالي:

1 - تحديد الصادرات والواردات:

يتطلب الاختبار الدقيق لنظرية هيكشر - أولين حساب المدخلات من عوامل الإنتاج في كل من السلع التي تصدرها وتستوردها الولايات المتحدة. ولما كان من المتعذر الحصول على البيانات الخاصة بالواردات والتي تتعلق بالمدخلات من عوامل الإنتاج فقد تغلب ليونتيف على ذلك

(1) الواقع أن ليونتيف افترض وجود ثلاثة عوامل للإنتاج هى رأس المال والعمل والموارد الطبيعية، ولكنه أهمل العامل الأخير لعدم وجود بيانات كافية عنه.

بدراسة عوامل الإنتاج الداخلة في السلع المنتجة في الولايات المتحدة والمنافسة لوارداتها. واستبعد من دراسته الواردات غير المتنافسة، أى السلع التي لا ينتج مثلها في الولايات المتحدة مثل البن والمنتجات الاستوائية وبعض المعادن[1].

2 – حساب المدخلات من عوامل الإنتاج:

لإيجاد قيمة محتويات الواردات المتنافسة والصادرات من عوامل الإنتاج فقد تساءل ليونتيف:

- ما هى كميات رأس المال والعمل التي يمكن توفيرها إذا ما خفضت الصادرات بما قيمته مليون دولار؟
- ما هى كميات رأس المال والعمل التي يمكن توفيرها إذا خفضت الواردات بما قيمته مليون دولار؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات فقد استخدم تحليل المدخلات والمخرجات[2] (**Input - output analysis**) محاولاً توزيع المليون دولار

---

(1) الواقع أن ذلك قد سمح لليونتيف أن يبرر عملياً أن هذه المنتجات تحتوى على كميات كبيرة من الموارد الطبيعية التي لم يستطع إدخالها كعامل ثالث من عوامل الإنتاج.

(2) يهدف نموذج المدخلات والمخرجات بصفة عامة إلى تحديد أحجام إنتاج القطاعات المنتجة بدلالة الطلب النهائي لكل قطاع – والذي يفترض أنه معلوم – ويقوم على مجموعة من الافتراضات هى: التجانس والتناسب والإضافة.
لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:
– محمود يونس، *تحليل المدخلات والمخرجات نظرياً وتطبيقياً*، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 1973 .

على قطاعات محددة من القطاعات المستوردة والمصدرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومراعياً بطبيعة الحال أن يعكس هذا التوزيع أهمية هذه القطاعات في مجموع الواردات والصادرات الأمريكية. ثم قدر بعد ذلك أحجام الإنتاج اللازم تخفيضها من كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الأمريكي. وبمقارنة هذه الأحجام بمثيلتها قبل تخفيض الصادرات والواردات أمكن الوصول إلى أثر هذا التخفيض على مستويات الإنتاج. ولقد تم حساب رأس المال والعمالة اللازمة لتحقيق كل مستوى من مستويات الإنتاج في كل قطاع قبل وبعد تخفيض كل من الصادرات والواردات المتنافسة، وجمعت بالنسبة لكل القطاعات وكانت النتيجة كما يلي:

عوامل الإنتاج	الصادرات	الواردات المتنافسة
رأس المال (بالدولارات بأسعار 1947)	2.550.78	3.091.339
العمل (بالفرد كل سنة)	182.213	170.004
نسبة رأس المال إلى العمل (لأقرب ألف دولار)	13.992	18.184

وتظهر هذه الأرقام أن كثافة رأس المال بالنسبة للعمل في الصادرات هى تقريباً 14 ألف دولار للفرد في السنة، في حين أنها تبلغ حوالي 18 ألف دولاراً بالنسبة للواردات المتنافسة. ومعنى ذلك أن إنتاج الواردات المتنافسة في الولايات المتحدة يتطلب من رأس المال لكل وحدة من العمل أكثر مما يتطلبه إنتاج السلع المخصصة للصادرات بحوالي 0.30 بمعنى آخر، فإن ما قيمته مليون دولار، في المتوسط، من الصادرات تحتوى إلى حد كبير

على القليل من رأس المال وإلى حد ما على الكثير من العمل، ومن ثم، فلن يكون ضرورياً – كما يقول ليونتيف – إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات المتنافسة في الولايات المتحدة، حيث أن مساهمة أمريكا في التقسيم الدولي للعمل إنما تقوم على أساس التخصص في إنتاج السلع كثيفة العمل وليست كثيفة رأس المال، ولذا، فهي تقوم بالتجارة الدولية لكي توفر رأس مالها وتتصرف في فائض العمل لديها[1].

ولقد قام ليونتيف بعمل حسابات أخرى خاصة بعام 1951 ، إلا أنها انتهت إلى ذات النتيجة. وقد عرف هذا التناقض بين النظرية والبحث الاستقرائي باسم " **لغز ليونتيف Leontef paradox** " ولقد حاول ليونتيف أن يفسر هذا اللغز، بقوله أنه يجب أخذ متوسط إنتاجية العامل الأمريكي في الحسبان. فبمقارنة الكميات النسبية لرأس المال والعمل في الولايات المتحدة ببقية دول العالم، فيمكن القول أن عمل سنة للعمال الأمريكيين يعادله عمل 3 سنوات للعمال الأجانب. وذلك بفرض توافر نفس حجم رأس المال للفرد الواحد، ومن ثم، فإن ارتفاع إنتاجية العامل الأمريكي تخفض رأس المال المتاح لهذا العامل إلى $\frac{1}{3}$ قيمته وعلى ذلك فإن الولايات المتحدة – في نظره – تعد من الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل بالنسبة لرأس المال.

---

(1) يُرجع في ذلك إلى:

S. Proutcau, ***Recherches Sur La Loi des Proportions de Facteurs de Commerce Internationale***, 2 Vol. Ronéot, these, Poitiers, 1967, P. 105.

وفي رأى هابرلر **Haberler**[1]، أن ليونتيف قد أكد على عامل آخر عند تفسيره لهذا اللغز وهو أن ارتفاع كفاءة العامل الأمريكي ترجع إلى تقدم العوامل المتعاونة الأخرى بخلاف رأس المال، مثل: التنظيم وإدارة المؤسسات، وروح المشروع بالنسبة للمديرين الأمريكيين، والموارد الطبيعية.

والواقع من الأمر، أن هذا التفسير يثير العديد من الملاحظات التي من أهمها:

- لا يمكن الاعتماد عليه في تبرير النتيجة التي توصل إليها ليونتيف فهو من ناحية، لم يستند إلى أية دراسة تطبيقية[2]. ومن ناحية أخرى، إذا كانت الكفاءة التنظيمية للصناعة الأمريكية قد أدت إلى ارتفاع كفاءة تشغيل عنصر العمل، فلماذا لم تؤد نفس الدور بالنسبة لعنصر رأس المال؟ فالمفروض أن تؤدى الكفاءة التنظيمية إلى ارتفاع كفاءة تشغيل جميع عوامل الإنتاج. يضاف إلى ذلك، أن بعض الدراسات التي قام بها فريق من الاقتصاديين قد أوضح أن مستوى كفاءة تشغيل العمالة ورأس المال بين الدول المختلفة يميل إلى أن يكون واحداً [3].
- التفسير الذي قدمه بخصوص تفوق العامل الأمريكي غير مقنع[4]. إذ أن حصول العامل الأمريكي على أجور أعلى بكثير

---

(1) يُرجع إلى: - G. Matcy, *Economie Internationale op. cit.*, P. 138.

(2) يُرجع في ذلك إلى:
- R. Findlvy, *Trade and Speciallsation*,. Penguin Books Lt. uk,. 1970, PP. 94 - 106.

(3) يُرجع في ذلك إلى:
- Solow and Others, *Capital-Labour Substitution and Economic Efficiency*, Review of economics and statistics, Vol. 43, 1961.

(4) د. فؤاد هاشم، *التجارة والدخل القومي، مرجع سابق*، ص ص 72 - 73 .

من نظيره في الخارج، قد يكون راجعاً إلى ندرة العمل الأمريكي - كما تقضى نظرية أولين - وليس نتيجة لارتفاع كفاءته، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن جزءاً من رأس المال الأمريكي يمكن أن يكون أقل إنتاجية من رأس المال الأجنبي، فمثلاً رأس المال والعمل هما أكثر إنتاجية في حقول البترول في السعودية أو الكويت أو فنزويلا عنه في الولايات المتحدة. وسبب ذلك هو فقر حقول البترول في أمريكا عنها في هذه الدول. وعلى ذلك، فإن معامل رأس المال بالنسبة لحجم الإنتاج - على الأقل في صناعات معينة - يمكن أن يكون كبيراً في أمريكا عنه في دول أخرى. ولا يكون ذلك راجعاً إلى غنى الولايات المتحدة في رأس المال بقدر ما يكون راجعاً إلى ضعف إنتاجية رأس المال. وما قيل عن البترول يصدق على كثير من الصناعات التي تسهم فيها الطبيعة بالنصيب الأوفر في عملية الإنتاج.

- لم يقم ليونتيف بحساب كثافة رأس المال في الواردات على أساس الواردات الفعلية المستوردة من الخارج، ولكن على أساس السلع الوطنية المنتجة داخل الولايات المتحدة والمنافسة للواردات الأجنبيـــــة[1]، حيث تستخدم الولايات المتحدة رأس المال بكثرة في نواحي نشاطها الاقتصادي في حين تستخدمه الدول الأخرى بصورة أقل، فمن المتوقع أن تكون كثافة رأس المال في واردات الولايات

---

[1] يُرجع في ذلك إلى:

-Ellsworth. r.r., ***The structure of American Foreign Trade: ANW View Examined***, Review of Economic and Statistic, V. No. 3, 1954, PP. 279 - 285.

المتحدة من سلعة معينة أقل من كثافة رأس المال في نفس السلعة عندما تنتجها الولايات المتحدة داخلياً.

- اعتبر ليونتيف أن عوامل الإنتاج تتركز في العمل ورأس المال فقط. وقد يكون ذلك صحيحاً بالنسبة لبعض السلع، إلا أن السلع الداخلة في نطاق الإنتاج الزراعي والصناعات الاستخراجية تعتمد في إنتاجها على الطبيعة – التربة، ظروف الجو ... الخ – أكثر من اعتمادها على العمل ورأس المال. وقد أثبتت الدراسات[1]. أن معظم واردات الولايات المتحدة تتركز في السلع التي تساهم فيها الطبيعة بدور كبير، مثل الزراعة وصناعة الأسماك والمطاط والبترول، وما إلى غير ذلك. كما أثبتت هذه الدراسات أيضاً أن هذه الصناعات تستخدم رأس المال لكل وحدة منتجة بنسبة أكبر من استخدام الصناعات التي لا تسهم فيها الطبيعة بدور كبير.
- لم يأخذ ليونتيف في اعتباره رأس المال البشرى **(Human Capital)**. والمقصود به كل ما ينفق من أموال داخل الدولة على التعليم والتدريب لإعداد العمالة للقيام بوظائفها المنتجة ولقد انتقد بيتر كنن **Peter Kenen**[2] طريقة ليونتيف في حساب رأس المال لأنه أخذ في اعتباره فقط رأس المال المادي، دون النظر إلى رأس المال البشرى. وفي رأيه أن رأس المال البشرى لا يمكن تجاهله عند حساب مجموع

---

(1) يمكن الرجوع إلى:

Diab M. A., ***The United States Capital Position and the Structure of Foreign Trade***, PP. 45 - 49.

(2) أنظر في ذلك إلى:

Peter Kenen. Nature, ***Capital and Trade***, The Journal Pollitcal Economy, Octobre 1966, No. 5, PP. 437 - 458.

رأس المال، وعندما حسب كنن رأس المال بمفهومه الجديد اتضح له أن الصادرات الأمريكية يمكن أن تكون كثيفة رأس المال والواردات يمكن أن تكون كثيفة العمل.

خلاصة ما تقدم، أن الولايات المتحدة تستورد سلعاً يغلب في إنتاجها عنصر رأس المال، بالرغم من أنها غنية في هذا العنصر لأسباب قد لا يكون لها علاقة بنسب عوامل الإنتاج الداخلة في إنتاجها، **ومن هذه الأسباب:**

- افتقار بعض مواردها الطبيعية إلى صفات معينة مما يضطرها إلى استيراد السلع التي لا توفرها لها الطبيعة، مثل المطاط.
- عدم كفاية المعروض المحلى من بعض السلع التي تعتمد في إنتاجها على الطبيعة، وبالتالي، فليس في الإمكان زيادة المنتج منها.
- اتساع رقعتها بدرجة كبيرة تجعل من الأرخص للمنتجين أن يستوردوا حاجياتهم من الدول المتاخمة لحدودهم.

وأياً ما كان الأمر، فإن محاولة ليونتيف قد فتحت الباب أمام العديد من الدراسات[1]، التي أسفر معظمها عن عدم تأييده لنظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج ليس من ناحية صحتها المنطقية، ولكن من حيث انطباقها

---

[1] مثل دراسة ناتيموتو وإيشيمور عن التجارة الخارجية لليابان ودراسة واهل عن تجارة كندا الخارجية ودراسة ستولبر وروز كامب عن تجارة ألمانيا الشرقية مع بقية دول شرق أوروبا.

عملياً. ومكمن الاعتراضات هو الافتراضات التي تقوم عليها، إذ أنها تبتعد عن واقع الحياة الاقتصادية، مثل: افتراض تماثل دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في مختلف الدول، فضلاً عن أن التجارة الدولية بعيدة عن فكرة المنافسة الكاملة ويسودها دائماً شكل أو آخر من أشكال الاحتكار، مما لا يجعل المزايا النسبية تتماشى دائماً مع الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج. وتحاول التحليلات الديناميكية في التجارة الدولية، مثل: تحليل ليندر، وتحليل فرنون، وغيرهما الاقتراب بالنظرية نحو الواقع، إلا أن ذلك يخرج عن المستوى الحالي للدراسة.

❖ الخلاصة

- **تعد نظرية هيكشر – أولين امتداداً أو مكملة للنظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية**، لأنه وفقاً للنظرية الكلاسيكية وخاصة نظرية التكاليف النسبية أن السبب الأساسي لقيام التجارة للدولية هو اختلاف التكاليف النسبية للسلع المتبادلة دولياً أو اختلاف شكل منحنى إمكانيات الإنتاج فيما بين الدول، ولكنها لم توضح الأسباب الكامنة وراء ذلك، وهذا ما قامت بتوضيحه نظرية هيكشر – أولين.
- **وفقاً لنظرية هيكشر – أولين فإن سبب اختلاف التكاليف النسبية، وبالتالي، الأسعار النسبية للسلع المتبادلة دولياً يرجع إلى:**

• اختلاف الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج بسبب اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لهذه العوامل فيما بين الدول وبعضها.

- اختلاف دوال إنتاج السلع المختلفة، غير أنها افترضت أن تكون دالة إنتاج السلعة الواحدة متماثلة في كافة الدول.

▪ **وفقاً لتحليل أولين فإن التبادل الدولي:**

- هو تبادل غير مباشر لعوامل الإنتاج الوفيرة لدى الدولة مقابل عوامل الإنتاج النادرة لديها.
- يترتب علية في الفترة القصيرة اتجاه أسعار السلع وأسعار عوامل الإنتاج إلى التعادل في كافة الدول، بينما في الفترة الطويلة يترتب عليه زيادة درجة التفاوت في عرض عوامل الإنتاج فيما بين الدول.

▪ **أهم الانتقادات التي وجهت إلى نظرية هيكشر – أولين تتمثل فيما يلي:**

- أنها ركزت على الاختلافات الكمية لعوامل الإنتاج وأهملت الاختلافات النوعية بينها.
- صعوبة تحديد درجة كثافة عوامل الإنتاج في السلع الداخلة في التبادل الدولي في حالة وجود أكثر من عاملي إنتاج في السلعة.
- يغلب عليها طابع تحليل السكون، وبالتالي، لم تستطيع توضيح تغير المزايا النسبية في الدول عبر الزمن.
- لا تفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة على اعتبار أن الهيكل الاقتصادي واحد في المجموعتين من الدول وهذا غير واقعي.
- لم تستطيع تفسير سبب تغير المراكز النسبية لبعض الدول في التجارة الدولية.

- **قام ليونتيف باختبار نظرية هيكشر- أولين،** وذلك بالتطبيق الواقعي على الاقتصاد الأمريكي من خلال جداول المدخلات والمخرجات كما يلي:
  - حساب نسبة رأس المال/العمل في الصادرات الأمريكية.
  - حساب نسبة رأس المال/العمل في بدائل الواردات الأمريكية.
  - نتيجة التحليل أن أمريكا تصدر السلع كثيفة العمل وتستورد السلع كثيفة رأس المال.
- **يلاحظ أن النتيجة التي تم التوصل إليها من خلال تحليل ليونتيف تتعارض مع منطق نظرية هيكشر - أولين،** لأن أمريكا لديها وفرة نسبية في عنصر رأس المال مقارنة بعنصر العمل، ووفقاً لهذه النظرية المفروض أنها تتخصص في إنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال. ولكن بدلاً من أن يقر ليونتيف بخطأ هذه النظرية حاول إيجاد مخرج لهذا التناقض- الذي سمي بلغز ليونتيف- وهو ارتفاع كفاءة العامل الأمريكي، والتي تعادل ثلاثة أمثال كفاء العامل في الدول الأخرى بسبب التعليم والتدريب وتنظيم الصناعة بأمريكا. غير أن تحليل ليونتيف وجه إليه عديد من الانتقادات بسبب عدم منطقيته.

❖ نماذج الأسئلة

س1 - وضح مدى صحة أم خطأ العبارات التالية بإيجاز:

1 - وفقاً لنظرية هيكشر - أولين فإن سبب قيام التجارة الدولية هو اختلاف ظروف العرض والطلب معاً.

2 - أثبتت التجارب الواقعية صحة نظرية هيكشر - أولين في التجارة الدولية.

3 - إن اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج يعد شرطاً كافياً لقيام التجارة الدولية فيما بين الدول وفقاً لنظرية هيكشر - أولين.

4 - افتراض تماثل دالة إنتاج السلعة الواحدة في كل دول العالم لا يعد شرطاً ضرورياً لصحة نظرية هيكشر - أولين.

5 - وفقاً لنظرية هيكشر - أولين فإن التجارة الدولية هي تبادل غير مباشر لعناصر الإنتاج فيما بين الدول.

6 - لا تختلف مساهمة هيكشر عن مساهمة أولين في نظرية التجارة الدولية.

7 - تعد نظرية هيكشر - أولين نظرية بديلة للنظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية.

8 - تعمل التجارة الدولية في الفترة القصيرة، وفقاً لنظرية هيكشر - أولين على اتجاه أسعار عوامل الإنتاج نحو التعادل.

9 - لا يوجه إلى نظرية هيكشر - أولين في التجارة الدولية أى انتقادات.

10 - أهتم تحليل ليونتيف في اختباره لنظرية هيكشر - أولين بأهمية رأس المال البشري.

س2 – أذكر دون أن تشرح:

1 – الانتقادات الموجهة إلى تحليل ليونتيف في اختباره لنظرية هيكشر – أولين.

2 – الانتقادات الموجهة إلى نظرية هيكشر – أولين في التجارة الدولية.

3 – مساهمة كل من:

- هيكشر في توضيح سبب قيام التجارة الدولية.
- أولين في توضيح سبب قيام التجارة الدولية.

الفصل الرابع*

معدلات التبادل واتجاهاتها طويلة الأجل

حسب نظرية النفقات النسبية ونظرية هيكشر – أولين السابق الحديث عنهما، فإن التبادل الدولي يؤدى إلى تقارب مستويات الدخول بين الدول المختلفة، في حين أن واقع الحال يؤكد أن هناك فروقاً شاسعة بين مجموعة الدول المتقدمة التي تشكل أقلية غنية ومجموعة الدول المتخلفة التي تشكل الأغلبية الفقيرة من سكان العالم.

وفيما يبدو أن وجود هذه الفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، بل واستمرار تزايدها إنما يمثل عجز هاتين النظريتين عن تفسير الواقع[1]. بمعنى عجزهما عن تفسير الطريقة التي تطورت بها التجارة الدولية في إطار النظام الرأسمالي. وفي داخل هذا الإطار فإن التجارة بين الدول المتقدمة قد تطورت بمعدل أسرع من معدل تطورها بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة. هذا بالإضافة إلى أن التخصص في الدول المتخلفة قد تمثل أساساً في المواد الخام التي تمد بها الدول المتقدمة، وهذه المواد يقوم بإنتاجها في الغالب مشروعات رأسمالية حديثة مرتفعة الإنتاجية.

ومن جهة أخرى، فإن هذه النظريات تعتبر أن التبادل الدولي يقوم به أفراد، في حين أن التبادل الدولي في العصر الحديث تقوم به شركات

* كتب هذا الفصل: أ د. محمود يونس محمد.

(1) يُرجع في ذلك إلى:

- S. Amin, ***Unequal Development, An essay on the social formations of peripheral capitalism***, New York, Monthly Review Press, 1976.

احتكارية تساندها قوة الدولة السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية[1]. وعلى ذلك، فما تقول به نظرية التكاليف النسبية ونظرية هيكشر – أولين قد أهمل عنصر القوة في دراسة وتفسير ظاهرة التخصص والتبادل الدولي.

وعليه فيبدو أن هذا التنظير كان دفاعاً عن مصالح الطرف المستفيد من النمط الراهن لتقسيم العمل الدولي، ذلك لأن القول بأن الطرفين يستفيدان من التبادل يتضمن وجود تكافؤ بينهما بحيث لا يستطيع أحدهما أن يسيطر على الآخر.

وربما كان في دراسة الاتجاهات طويلة الأجل لمعدلات التبادل، ما يميط اللثام عن بعض العوامل المؤثرة في طبيعة التبادل بين مجموعة الدول النامية ومجموعة الدول المتخلفة.

ووفقاً لذلك فإن هذا الفصل سوف يتعرض لدراسة النقاط التالية:

- **أساليب قياس معدل التبادل الدولي.**
- **الاتجاهات طويلة الأجل لمعدل التبادل.**

هذا فضلاً عن، الخلاصة وتذييل الفصل بمجموعة من نماذج الأسئلة.

---

[1] كانت شركة الهند الشرقية على سبيل المثال تجهز الجيوش وتمول الحملات لتأمين احتكاراتها التجارية، كما أن المعاهدات التجارية بين بريطانيا والبرتغال في القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، قد فرضت على البرتغال تصفية صناعاتها وجعلت اقتصادها تابعاً للاقتصاد البريطاني. أيضاً، فإن الاتفاق البريطاني التركي عام 1838 قد جر مصر إلى حلبة السوق الرأسمالية العالمية كمنتج للقطن ومستورد للسلع الصناعية ومجالاً خصباً للاستثمارات الأجنبية.

المبحث الأول

أساليب قياس معدل التبادل الدولي

تناولنا في فصل سابق معدل التبادل الدولي باعتباره ثمن إحدى السلعتين مقوماً بوحدات من السلعة الأخرى، أو بمعنى آخر عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها إلى الخارج.

ومن الناحية العملية، فإن ثمن كل سلعة يعبر عنه بمبلغ معين من النقود ولا يعبر عنه بوحدات من سلعة أخرى. فإذا كانت مصر تصدر إلى الخارج 100 وحدة من القطن وكان ثمن الوحدة هو 200 جنيه مصري، فيمكنها أن تستخدم حصيلة صادراتها من القطن - وقدرها 100 × 200 = 20000 جنيه مصري - في شراء القمح، فإذا كان ثمن الوحدة من القمح 100 ج.م. فيمكنها أن تستورد 200 وحدة. ويتعين معدل التبادل، في إطار نقدي، بالمقارنة بين ثمن وحدة من صادرات الدولة وثمن وحدة من وارداتها. ومعنى ذلك أننا نستطيع معرفة معدل التبادل الدولي لمصر بمقارنة ثمن وحدة من القطن الذي يمثل صادراتها وثمن وحدة من القمح الذي يمثل وارداتها، فإذا كان ثمن الوحدة من القطن 200 جنيه مصري، وثمن الوحدة من القمح هو 100 ج.م.، فإن معدل التبادل الدولي لمصر يكون $\frac{200}{100}$ = 2 . وناتج القسمة يمثل عدد الوحدات المستوردة من القمح التي تستطيع مصر الحصول عليها لقاء كل وحدة تصدرها إلى الخارج من القطن.

وبالطبع، فإن هذه النسبة قد تتجه في صالح مصر إذا زادت الكمية التي تستوردها مقابل نفس الكمية التي تصدرها، وقد تتجه في غير صالحها إذا تحقق العكس.

ونظراً لتعدد السلع المصدرة والمستوردة وتشعب أسعارها وكمياتها، فمن الصعب الالتزام عملياً بحدود المثال المذكور سلفاً، ولذا، يستخدم الفكر الاقتصادي عدداً من الأساليب الإحصائية التي يمكن عن طريقها قياس معدل التبادل نشير إلى أهمها فيما يلي:

1 – معدل التبادل الصافي:

وهو أبسط المعدلات وأكثرها انتشاراً، ويتلخص في المقارنة بين الرقم القياسي لأسعار الصادرات والرقم القياسي لأسعار الواردات، وفي شكل نسبة مئوية يكون:

$$\text{معدل التبادل الصافي} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات من السلع}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات من السلع}} \times 100$$

فإذا ارتفع الرقم القياسي لأسعار الصادرات على سبيل المثال من 100 في سنة الأساس إلى 160 في سنة تالية، في حين ارتفع الرقم القياسي لأسعار الواردات من 100 إلى 200 خلال ذات الفترة فإن معدل التبادل في هذه السنة التالية يكون مساوياً $\frac{160}{200} \times 100 = 80\ \%$. وذلك معناه أن الدولة المعنية تحصل من صادراتها على حجم من الواردات أقل بمقدار 20 %، عما كانت تحصل عليه، نتيجة لارتفاع أسعار الواردات بمعدل يزيد عن معدل ارتفاع أسعار الصادرات.

وواضح من المثال السابق، أن انخفاض معدل التبادل عن 100 يعبر عن اتجاهه في غير صالح الدولة، في حين أن زيادته عن 100 يعبر عن اتجاهه في صالحها. وهذا المعدل يمكن استخدامه غالباً لتوضيح ما إذا كان هناك زيادة أو انخفاض في حجم السلع التي يجب تصديرها للحصول

على كمية معينة من السلع المستوردة. وهو معدل " صافي " لأنه يستخدم بالنسبة لكميتين من السلع يفترض أن قيمتهما متساوية.

فإذا افترضنا أن:

ك و ع و = ك ص ع ص حيث ك و ع و = **قيمة الواردات** (كمية الواردات × سعر الوحدة) ، ك ص ع ص = قيمة الصادرات (كمية الصادرات × سعر الوحدة) عندئذ يكون:

ك و / ك ص = ع ص / ع و

وفي الواقع، فإن الأرقام القياسية تحسب بالنسبة لصادرات أو واردات غير متجانسة، ولذا، يجب ترجيحها. بمعنى أنه يكون من الملائم عند حساب الرقم القياسي للأسعار، سواء للصادرات أو للواردات، إعطاء كل سلعة وزناً يتناسب مع أهميتها. ويمكن قياس أهمية كل سلعة بكميتها وهذه الكميات قد تكون كميات سنة الأساس وقد تكون كميات سنة المقارنة وذلك يعني أن هناك طريقتين للترجيح:

– الترجيح باستخدام كميات سنة الأساس (ك$_0$)، وفي هذه الحالة فإن:

الرقم القياسي = $\frac{\text{مجـ ك}_0\text{ ع}_1}{\text{مجـ ك}_0\text{ ع}_0} \times 100$ ويسمى رقم لاسبير **Laspeyres** .

– الترجيح باستخدام كميات سنة المقارنة (ك$_1$)، وفي هذه الحالة فإن:

الرقم القياسي = $\frac{\text{مجـ ك}_1\text{ ع}_1}{\text{مجـ ك}_1\text{ ع}_0} \times 100$ ويسمى رقم باش **Piasche** .

وهنا قد نتساءل ... هل من المفضل الترجيح باستخدام رقم لاسبير أم باستخدام رقم باش؟ بالنسبة للطريقة الأولى، تتميز بأنها تعزل أثر تغير

الأسعار، أما الثانية، فتعطى نتيجة قد تكون أكثر قرباً من الحقيقة، **إلا** أنها لها عيوبها أيضاً، وليس هنا مجال بحث مزايا وعيوب كل طريقة. ومع ذلك فقد جمع أرفنج فيشير **Fisher** مزايا الرقمين السابقين في رقم قياسي واحد سمى بالرقم القياسي الأمثل، وهو عبارة عن الوسط الهندسي للرقمين السابقين، أى أن:

$$\text{الرقم القياسي الأمثل} = \sqrt{\frac{\text{مجـ } ك_0 \text{ } ع_1}{\text{مجـ } ك_0 \text{ } ع_0} \times \frac{\text{مجـ } ك_1 \text{ } ع_1}{\text{مجـ } ك_1 \text{ } ع_0}} \times 100$$

ومهما يكن هنالك من أمر، فإذا كانت النسبة بين الرقم القياسي لأسعار الصادرات والرقم القياسي لأسعار الواردات أكبر من 100 فيقال أن معدل التبادل الدولي الصافي موافق، أى أن هناك تحسناً في شروط التجارة بالنسبة للدولة[1]. بمعنى أنها تبيع للخارج بثمن أكبر من الذي تشترى به. أما إذا كانت هذه النسبة أقل من 100 ، فذلك يعنى تدهوراً في معدلات التبادل بمعنى أن الدولة تشترى من الخارج بثمن أكثر من الذي تبيع به إلى الخارج. وبطبيعة الحال، إذا كانت هذه النسبة = 100 فمعنى ذلك عدم حدوث أى تحسن أو تدهور في الموقف الاقتصادي الخارجي للدولة إذ أنها تشترى – في هذه الحالة – كمية معينة من الواردات بنفس كمية الصادرات التي تصدرها، ولذا، يظل دخلها القومي الحقيقي دون تغير.

---

(1) تجدر الإشارة إلى أن منظمة الأمم المتحدة تحسب معدلات التبادل الصافية بوضع الرقم القياسي لأسعار الواردات في البسط. وفي هذه الحالة إذا كانت النسبة أكبر من 100 فذلك يعنى تدهور معدلات التبادل، والعكس صحيح إذا كانت النسبة أقل من 100 .

2 – معدل التبادل الإجمالي:

ويقصد به النسبة بين الرقم القياسي لحجم الصادرات والرقم القياسي لحجم الواردات – مضروبة في 100 للحصول على نسبة مئوية– أى أن:

$$\text{معدل التبادل الإجمالي} = \frac{\text{الرقم القياسي لحجم الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لحجم الواردات}} \times 100$$

وإذا كانَ هذا المعدل أكبر من 100 نقول أن هناك تدهوراً في شروط التجارة، لأن ذلك معناه أن الدولة تعطى للخارج كمية أكبر من الصادرات مقابل كمية ثابتة من الواردات، ويحدث العكس إذا كان المعدل أقل من 100 .

ومن الجدير بالذكر، أنه لا يختلف معدل التبادل الصافي عن معدل التبادل الإجمالي إذا كانت قيمة الصادرات ($ك_{ص} \times ع_{ص}$) مساوية لقيمة الواردات ($ك_{و} \times ع_{و}$) حيث في هذه الحالة يكون:

$$\frac{ك_{ص}}{ك_{و}} = \frac{ع_{و}}{ع_{ص}}$$

والطرف الأيمن من هذه المعادلة هو معدل التبادل الإجمالي والطرف الأيسر هو معدل التبادل الصافي.

أما إذا اختلفت قيمة الصادرات عن قيمة الواردات، فسيختلف معدل التبادل الصافي عن معدل التبادل الإجمالي.

فإذا كانت $ك_{ص} \times ع_{ص} > ك_{و} \times ع_{و}$

فمعنى ذلك أن : $\frac{ك_{ص}}{ك_{و}} < \frac{ع_{و}}{ع_{ص}}$

أما إذا كانت $ك_{س} \times ع_{س} > ك_{و} \times ع_{و}$

فذلك يعنى أن : $\frac{ك_{س}}{ك_{و}} > \frac{ع_{و}}{ع_{س}}$

ويلجأ الاقتصاديون إلى استخدام معدل التبادل الإجمالي، إذا كان الهدف هو إعطاء فكرة عامة عن الواردات الفعلية للدولة سواء تم تمويلها عن طريق حصيلة الدولة من الصادرات الجارية أو عن طريق الاقتراض من العالم الخارجي. أما إذا كان الهدف هو إبراز الواردات الفعلية التي يتم تمويلها عن طريق الصادرات فيستخدم معدل التبادل الصافي.

وتجدر الإشارة إلى أن التغير في أسعار الصادرات أو الواردات لا يكفي وحده، للحكم على مدى النفع الذي يعود على الدولة من تجارتها الخارجية. إذ قد يؤدى قيام التبادل الدولي إلى زيادة الطلب على سلع التصدير، مما قد يؤدى إلى رفع إنتاجية عوامل الإنتاج المستخدمة في الصناعات التي تنتج هذه السلع ورفع كفاءة التشغيل فيها، ومن ثم، تكون المحصلة النهائية ارتفاع الكفاءة الإنتاجية لصناعات التصدير بدرجة أكبر من انخفاض أسعار الصادرات مثلاً، مما يعوض المنتجين وقد يغريهم على خفض أسعار منتجاتهم إذا كان الطلب عليها مرناً بدرجة مناسبة وعلى ذلك، فعند حساب التغير في أسعار الصادرات والواردات لا يجب إغفال أثر قيام التجارة على إنتاجية صناعات التصدير والاستيراد، إذا ما أردنا قياس أثر التجارة الدولية على الدخل القومي الحقيقي والرفاهية الاقتصادية.

3 - معدل تبادل الدخل:

نظراً للصعوبات التي تكتنف قياس التغير في إنتاجية صناعات التصدير في أى دولة، فقد اقترح بعض الكتاب الأخذ بمقياس لمعدل التبادل هو ما أطلق عليه معدل تبادل الدخل. وهو يعبر عن النسبة بين الرقم القياسي لأسعار الصادرات والرقم القياسي لأسعار الواردات مضروبة في الرقم القياسي لحجم الصادرات، وبمعنى آخر هو عبارة عن النسبة بين قيمة الصادرات وسعر الواردات، أى أن:

معدل تبادل الدخل

$$= \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات} \times \text{الرقم القياسي لكمية الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$$

$$= \frac{ع_{ص} \times ك_{ص}}{ع_{و}} \times 100$$

وزيادة هذه النسبة عن 100 يعنى أن الدولة تستطيع بالنسبة لسنة معينة أن تحصل على حجم أكبر من الواردات عن طريق بيع صادراتها في هذه السنة، والعكس صحيح تماماً إذا قلت هذه النسبة عن 100 . وهذا المعدل يعكس قدرة الدولة على الاستيراد، ولذا، فإنه يسمى أحياناً الطاقة الاستيرادية [1].

وواقع الأمر أن الاهتمام بكمية الصادرات في حساب أى معدل للتبادل يعد ضرورياً إذا كان الغرض هو دراسة أثر التجارة الخارجية على

---

[1] يجب التمييز هنا بين الطاقة الاستيرادية المبنية على الصادرات السلعية فقط، وتلك التي لا تعتمد فقط على الصادرات السلعية وإنما تعتمد أيضاً على المتحصلات غير المنظورة وتدفق رؤوس الأموال إلى الداخل.

الرفاهية الاقتصادية. فإذا افترضنا، على سبيل المثال أن أسعار الصادرات في دولة ما قد زادت بمقدار 10% بالنسبة لأسعار الواردات وفي نفس الوقت انخفض حجم الصادرات بمقدار 10% ، في هذه الحالة لن يتغير معدل التبادل، ومعنى ذلك أن موقف هذه الدولة بالنسبة لتجارتها الخارجية لم يتغير. إلا أن الواقع غير ذلك حيث أن الوضع الجديد يعنى أنها تصدر كمية من السلع أقل بمقدار 10% في الوقت الذي تحصل فيه على نفس القدر من الواردات، وهذا يعنى أن حجم السلع والخدمات المتاح لها داخلياً أكبر مما كان عليه. وبمعنى آخر، فإن الدخل القومي الحقيقي، وبالتالي، الرفاهية الاقتصادية تكون أعلى من ذي قبل.

وبالمثل، إذا انخفضت أسعار الصادرات بمقدار 10% بالنسبة لأسعار الواردات وفي نفس الوقت زادت كمية الصادرات بنفس النسبة. في هذه الحالة لن يتغير معدل تبادل الدخل أيضاً ($\frac{110 \times 90}{100} \times 100 =$ 0.99) مما قد يعنى أن موقف الدولة بالنسبة لتجارتها الخارجية لم يتغير. ولكن الواقع على خلاف ذلك حيث أن هذا الموقف قد ساء عن ذي قبل لأن هذه الدولة تضطر الآن نتيجة انخفاض الأسعار إلى تصدير كمية أكبر مقابل الحصول على نفس القدر من الواردات، وهذا يعنى انخفاض حجم السلع والخدمات المتاح داخلياً أى انخفاض الدخل القومي الحقيقي، وبالتالي، انخفاض الرفاهية الاقتصادية.

ورغم ما قد يبدو من سهولة في حساب هذا المعدل إلا أنه كثيراً ما يكون مضللاً، فلقد رأينا أنه حينما ارتفعت أسعار الصادرات بالنسبة للواردات بمقدار 10% وانخفضت كمية الصادرات بنفس النسبة لم يتغير المعدل. وكذلك حينما انخفضت أسعار الصادرات بالنسبة للواردات بمقدار 10 % وزادت كمية الصادرات بنفس النسبة لم يتغير المعدل أيضاً. هذا بالإضافة إلى

أن معدل التبادل الصافي الذي يدخل في حساب كل معدلات التبادل يؤخذ عليه إهماله للتغيرات التي يمكن أن تحدث في نوع السلع. ومن المعلوم أنه مع تقدم العلم وتطور أساليب الإنتاج يتحسن نوع السلع باستمرار بل ويدخل في التداول سلعاً جديدة. ناهيك عن أن هذا المعدل الصافي لا يأخذ في حسابه الخدمات ويقتصر على حساب التغير في أسعار السلع فقط.

وحاصل ما تقدم، أن علاقة معدلات التبادل بالدخل القومي والرفاهية الاقتصادية شديدة التعقيد، وليس من السهل استخدام اتجاه معين من اتجاهات هذه المعدلات لتحديد التغير المتولد عنها في الدخل القومي الحقيقي، وبالتالي، في الرفاهية الاقتصادية. وربما يتطلب الأمر والحال كذلك ضرورة توافر بيانات وإحصاءات أخرى لتحديد أثر معدلات التبادل على الدخل القومي ومستوى المعيشة.

وعلى وجه العموم، فإن الإحصاءات الموجودة عادة ما تشير إلى معدلات التبادل الصافية، ومهما يكن أسلوب القياس المستخدم، فإن الإشارة إلى الاتجاهات طويلة الأجل لمعدلات التبادل قد تميط اللثام عن بعض العوامل التي تؤثر فيها، ومن ثم، فقد تلقى بعض الضوء على طبيعة التبادل بين الدول المتقدمة والمتخلفة.

المبحث الثاني

الاتجاهات طويلة الأجل لمعدل التبادل

ينعقد الإجماع على أن معدل التبادل قد يتحول في صالح أو غير صالح دولة معينة أو مجموعة من الدول، بالنسبة لسلعة معينة أو مجموعة من السلع وذلك وفق الظروف السائدة في الأسواق العالمية. إلا أن الخلاف

يثور حول مشكلة وجود أو عدم وجود ميل اتجاهي طويل الأجل يحول هذا المعدل في غير صالح الدول المنتجة للمواد الأولية.

وأياً كانت الدلالة الحقيقية لمفهوم معدل التبادل فليس يخفي أن تحول هذا المعدل ضد صالح هذه الدولة أو تلك، يعنى أن جزءاً متزايداً من العمل الوطني ينبغي تكريسه للحصول على جزء محدد من العمل الأجنبي، وهو ما يؤثر ليس فقط في مستويات المعيشة ولكن أيضاً في معدلات التنمية.

ولقد تعددت الدراسات الخاصة بالتطور طويل الأجل لمعدلات التبادل، وليس هنا محل تناول هذه الدراسات بما تستحقه من تفصيل ولكننا سنكتفي بالإشارة إلى بعضها، لأنها تعبر عن الفكر الاقتصادي السائد حالياً في هذا الخصوص.

أولاً- في نظريته عن العلاقة بين "المراكز الصناعية ودول" المحيط الخارجي المنتجة للمواد الأولية" ذهب راؤول بريبيش R. Prebisch [1]، إلى أن معدل التبادل بين السلع الصناعية والمنتجات الأولية، يميل في المدى الطويل إلى الاتجاه في غير صالح الدول المتخلفة وفي صالح الدول المتقدمة.

ويتلخص جوهر نظرية بريبيش في أن المراكز الصناعية قد شهدت ازدياداً في دخول أصحاب المشروعات وأصحاب عوامل الإنتاج يفوق الزيادة في إنتاجية هياكلها الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى زيادة أسعار

(1) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- *Commercial Pollicy in the Underdeveloped Countries*, An Eco. Review, May, 1959.

السلع الصناعية. أما في الدول المتخلفة فلم تزد الدخول إلا بمعدل يقل عن معدل زيادة الإنتاجية، مما أدى إلى انخفاض أسعار المنتجات الأولية وحرم هذه الدول من مشاركة دول المركز الصناعية في مزايا التقدم الفني.

ويستند بريبيش، في تفسيره لهذه الظاهرة، إلى عدد من الاعتبارات أهمها:

- **اختلاف تطور الأجور:** فالدول الصناعية تخضع لتقلبات الدورة الاقتصادية، ومن ثم، فإنها في فترات الرخاء تجد نفسها مضطرة إلى زيادة الأجور نتيجة لتنافس أصحاب العمل على العمال من ناحية وضغط نقابات العمال من ناحية أخرى. أما في فترات الكساد، فإن النقابات العمالية تقاوم كل محاولة لتخفيض الأجور وهو ما يدفع بها إلى الارتفاع بصفة مضطردة. وبالنسبة للدول المتخلفة، فنجد أن الحركة العمالية بها تتميز بضعف التنظيم، ومن ثم، تعجز ليس فقط عن تحقيق زيادات مماثلة في الأجور بل عن الدفاع في الاحتفاظ بمستوياتها القائمة.

- **اختلاف مرونة الطلب الدخلية:** وفقاً لقانون "انجل" فإن مرونة الطلب الدخلية على المنتجات الصناعية أعلى من مرونة الطلب الدخلية على المنتجات الأولية. ومعنى ذلك أن نسبة كبيرة من الدخل تخصص للإنفاق على المنتجات الصناعية، الأمر الذي يضطر الدول الزراعية إلى تحويل بعض مواردها من الزراعة – حيث المزايا النسبية أكبر – إلى الصناعة – حيث الإنتاجية أقل – ولأن الدول الزراعية عادة ما تكون مكتظة بالسكان، فإن هذا التحويل يعمل على تخفيض الأجور، ومن ثم، انخفاض أسعار الصادرات. وعكس ذلك تماماً يحدث في

الدول الصناعية، إذ يؤدى تحويل الموارد إلى الصناعة - حيث الإنتاجية أعلى - إلى ارتفاع الأجور وهو ما يؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع الصناعية بصفة عامة.

- **حماية الدول الصناعية لمنتجاتها الأولية**: فالقيود الحمائية التي تفرضها الدول الصناعية لحماية منتجاتها الأولية، تحرم الدول الزراعية من إمكانية زيادة إنتاجها من السلع الزراعية المماثلة، ومن ثم، فقد تنخفض صادراتها وهو الأمر الذي قد يؤدى إلى العمل على امتصاص فائض قوتها العاملة بتوجيهه إلى القطاع الصناعي، مما يعمل على زيادة اتجاه مستوى الأجور نحو الانخفاض، ومن ثم، ميل معدل التبادل إلى غير صالحها.

ثانياً- انتقد هابرلر G. Haberler نظرية الميل الاتجاهي لمعدل التبادل في غير صالح الدول المنتجة للمواد الأولية[1]. وذلك استناداً إلى ما يلي:

- **خطأ النظرية في محاولتها تفسير ما تزعمه من وقائع**، حيث أن السلع تختلف عبر الزمن فتظهر بعض السلع الجديدة وتتحسن بعض أنواع السلع الموجودة، ويبدو ذلك واضحاً بصفة أساسية في مجال المنتجات الصناعية وهو الأمر الذي يجعل من العسير أن نقارن - عند حساب الأرقام القياسية - بين الأسعار القديمة والجديدة.
- **قد تتحول بعض السلع - مع الزمن - من الاستيراد إلى التصدير والعكس صحيح**، ومعنى ذلك أن المقارنة في هذه الحالة ستصبح متعذرة، كما تصبح دلالة التغير في معدل التبادل غير ذات معنى.

---

(1) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

-G. Haberler, ***Terms of Trade and Economic Development***, I.F.A. Eco. Development for Latin America, 1961.

- **تحسن معدل التبادل لا يعني في حد ذاته ارتفاعاً في مستوى الرفاهية،** إذ قد يتحقق ذلك عند مستوى منخفض لحجم المبادلات. ولذا، يجب الأخذ في الاعتبار التغيرات التي تطرأ على هذا الحجم. وحتى إذا أخذت هذه التغيرات في الحسبان فقد لا يعبر اتجاه معدل التبادل عن شيء إذا ارتفعت النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات ولكن انخفض حجم الصادرات - في هذه الحالة يبقى معدل التبادل معبراً عنه بالقدرة على الاستيراد دون تغير.

- **من المتعذر التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لمعدلات التبادل،** في ظل ما نشهده من تغيرات دائمة في أساليب الإنتاج والنقل وهيكل الاقتصاد العالمي وتيارات التبادل الدولي وعدد السكان ومستوى معيشتهم،الخ.

ثالثاً - ميز كندلبرجر C. P. Kindleberger بين اتجاه معدل التبادل بين المنتجات الأولية والمنتجات الصناعية من ناحية وبين الدول المتخلفة والمتقدمة من ناحية أخرى:

- **فبخصوص معدل التبادل بين المنتجات الأولية والمنتجات الصناعية،** فليس هناك اتجاه طويل الأجل لهذا المعدل في غير صالح الأولى وفي صالح الثانية. ذلك لأن المتغيرات التي تحكم كلا النوعين من المنتجات متعددة وتختلف من سلعة لأخرى وفق ظروف الإنتاج والتسويق، ومرونة العرض والطلب، وغير ذلك من العوامل الأخرى التي تجعل من المتعذر ليس فقط التعميم في هذا الخصوص ولكن أيضاً التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل. وعند دراسته لمعدلات التبادل في أوروبا شكك كندلبرجر في وجود أية إحصاءات كاملة يمكن أن

تعطى صورة حقيقية عن تطور معدلات التبادل في صالح المنتجات الصناعية وغير صالح المنتجات الأولية[1].

- **أما بخصوص معدل التبادل بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة،** فقد أوضح أن سبب اتجاه معدل التبادل لصالح هذه المجموعة الأخيرة من الدول يكمن في اختلاف قدرة كل منهما على التكيف حسب ظروف العرض والطلب. فالدول المتقدمة تستطيع بسهولة نسبية تحريك مواردها من نشاط لآخر وفق ظروف السوق، في حين أن الدول المتخلفة لا تستطيع ذلك بنفس السهولة. يضاف إلى ذلك، أن الدول المتقدمة تستطيع - بحكم ظروفها - أن تبتكر وتقتحم أنشطة جديدة للإنتاج وتتحول من فرع لآخر، وذلك ما يجعلها قادرة على التمتع عادة بميزة أكبر عند التبادل.

رابعاً - أظهرت بعض الدراسات الأخرى[2]، مثل دراسات الأمم المتحدة وتقرير الجات (G.A.T.T.) ودراسة أرثر لويس A. Lewis ودراسة الزوورث Ellsworth أن معدلات التبادل قد تطورت في غير صالح المواد الأولية، وقد ظهر هذا الاتجاه أيضاً خلال الدورات المختلفة لمؤتمر التجارة والتنمية.

---

[1] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Kindlberger, ***The Terms of Trade, A European Case Study***, Hervard University Press, 1965, P. 263.

[2] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- د. حازم الببلاوى، ***نظرية التجارة الدولية***، ***المرجع السابق***، ص 180 - 181 .

عموماً، ومهما كان الجدل حول اتجاه معدل التبادل فالذي لاشك فيه هو أن هناك عوامل هيكلية تدفع إلى تدهور معدلات تبادل الدول النامية المنتجة للمواد الأولية، من أهم هذه العوامل [1]:

1 - **احتفاظ الدول المتقدمة بكل مزايا التقدم الفني:** حسب النظرية الكلاسيكية، فإن الدول المنتجة للمواد الأولية يجب أن تتقاسم مع الدول المتقدمة مزايا التقدم الفني عن طريق التبادل الدولي. وإذا ما تحقق ذلك، فإن من مصلحةِ الدول المنتجة للمواد الأولية أن تبقى متخصصة في إنتاجها. وطالما أن التقدم الفني، حسبما تقول النظرية، في الدول المتقدمة يكون أسرع منه في الدول المنتجة للمواد الأولية، فإن اتجاه معدلات التبادل يجب أن يكون في صالح هذه الدول الأخيرة. فحسب استيوارت ميل، عندما يكون التخصص الدولي قائم فإن التقدم الفني يسمح للدولة التي حدث فيها هذا التقدم بتخفيض تكاليف الإنتاج الخاصة بالناتج أو المنتجات التي تصدرها والتي تكون مرونة الطلب عليها في الدول المستوردة قليلة، وفي هذه الحالة، فإن الدولة المستوردة تكون هى الدولة المستفيدة من مزايا التجارة الدولية. ولكن الحقيقة شيء آخر، إذ استطاعت الدول الصناعية أن تحتفظ بكل مزايا التقدم الفني الذي حدث في كل من الصناعة والزراعة، **وذلك لأسباب كثيرة من أهمها:**

- غالباً ما يكون القطاع الخاص في الدول المتخلفة مرتبطاً بشكل أو بآخر بالمؤسسات الأجنبية وعلى ذلك، فإن الأرباح التي يحققها هذا

---

[1] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

-Mahmoud Younés, *Les Relations Commerciales et Financies entre la C.E.E. et les Pays arabes, thése pour le Docorat d'Etat,*. Université de Paris, 1979, PP. 126 - 130.

القطاع من العمل في إنتاج المواد الأولية لا يبقى معظمها داخل الدولة ولكنه يصدر إلى الخارج.

- تقوم المؤسسات الأجنبية أيضاً بشراء المواد الأولية، الزراعية بصفة خاصة، وحيث تتمتع هذه المؤسسات بوضعها كمحتكرة الشراء، فإنها تحصل علىَ هذه المنتجات بأسعار منخفضة.
- تتمتع المؤسسات الأجنبية أيضاً بوضع احتكاري في استيراد وبيع المنتجات المصنعة في الدول المتخلفة، وبالتالي، فهي تبيع بأسعار مرتفعة. الأمر الذي لا يمكن الدول المتخلفة من الاستفادة بمزايا التقدم الفني الذي تحقق في الدول المتقدمة.

2 - **إصرار الدول المتقدمة، كما يقول بيربيش R. Perbish**[1] **على بقاء أسعار منتجاتها الصناعية مرتفعة**، رغم ارتفاع إنتاجيتها معللة ذلك بأن المزايا التي تحصل عليها بسبب التقدم الفني يقلل من أثرها ارتفاع الأجور لديها - بسبب قوة نقابات العمال - في حين أن التقدم الفني الذي يحدث ببطء في الدول المنتجة للمواد الأولية يؤدى إلى تخفيض الأسعار فيها، بسبب الضغط الذي تمارسه الدول المتقدمة المشترية لهذه المنتجات الأولية. ويساعد على ذلك حصول العمال على أجور منخفضة لعدم وجود تنظيمات نقابية تدافع عن حقوقهم[2]. وهذا يعنى،

---

[1] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- R. Perbish, ***The Economic Development of Latin America and its Principal Problems***, United Nations, New York,. 1950, PP. 8 - 10, et 13.

[2] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- G. Goxes et Domengo, ***Les Cntere du Sous Developement***, Bréol, 1975, P. 264.

أن المزايا التي تحصل عليها الدول المتخلفة من التجارة الدولية تكون محدودة، بسبب زيادة الفجوة التكنولوجية التي تفصل بينها وبين الدول المتقدمة. وكلما زادت هذه الفجوة كلما كان هناك تدهور حقيقي مؤكد في معدلات التبادل الخاصة بالدول المتخلفة.

3 – اختلاف ظروف الطلب على المنتجات الأولية عن ظروف الطلب على المنتجات الصناعية، وإذا كانت هذه هى وجهة نظر سنجر – بيربيش Singer-perbish [1]**، فلقد كان لينركس Nurkse** [2] **الفضل الأول في صياغة أسباب هذا الاختلاف في النقاط التالية:**

- تحول الإنتاج الصناعي في الدول المتقدمة إلى الصناعات الثقيلة بدلاً من الصناعات الخفيفة.
- ازدياد نصيب الخدمات (نقل، تأمين، ... الخ) في الإنتاج الإجمالي في الدول المتقدمة.
- منافسة المنتجات التخليقية للمنتجات الطبيعية.
- تحقيق وفورات اقتصادية كبيرة في استخدام الموارد الطبيعية بسبب تقدم الفن الإنتاجي.
- عودة الدول المتقدمة إلى فرض الحماية على منتجاتها الزراعية.

4 – عدم استطاعة الدول المتخلفة مواجهة التقلبات في أسعار صادراتها لأنها تقوم بتصدير سلعة أو عدد قليل من السلع. في حين أن تجارة

---

[1] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Arghirti Emmanuel, *L'echange inégal*, F. Maspero, Paris, 1972, PP. 39 - 50, et 126 - 133.

[2] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Nurkse, ***Pottern of Trade and Development***, Oxford, 1962, Cite Par A. Emmanuel L'echange inègal, *op. cit*., P. 126.

الدول المتقدمة ترتكز على أنواع عديدة من سلع التصدير، وبالتالي، تكون لديها القدرة على مواجهة تقلبات الأسعار، هذا إلى جانب أن الدول المتخلفة تبيع، بصفة أساسية، منتجات يكون الطلب عليها غير مرن بطبيعته وفي ذات الوقت يتزايد العرض العالمي منها، في حين أن طلبها على السلع المستوردة يتزايد باستمرار ويتصف بقلة المرونة.

5 - **اختلاف القوة الشرائية للنقود وسياسة سعر الصرف مما يؤثر على معدلات التبادل بين المجموعتين**[1]. فاحتفاظ الدولة بسعر للصرف مغالى فيه بالارتفاع يجعل أسعار صادراتها مرتفعة جداً، وهو ما يقلل صادراتها، وبالتالي، تكون معدلات التبادل في غير صالحها. وكذلك إذا ما كان سعر الصرف لدولة ما مغالى فيه بالانخفاض، فإن أسعار صادراتها تكون منخفضة وتتدهور معدلات تبادلها. يضاف إلى ذلك أن الدولة المتخلفة عندما تعانى من التضخم فإن أسعار صادراتها تزداد، ولكي تستمر في التصدير فيجب عليها تخفيض قيمة عملتها الوطنية، مثلها في ذلك مثل الدولة المتقدمة. إلا أن هذا التخفيض في الواقع لن يؤدى إلى زيادة صادراتها إلا بنسبة قليلة، حيث أن الطلب على منتجات هذه الدول من المواد الأولية قليل الحساسية بالنسبة للتغيرات في الأسعار. كذلك، فإن هذا التخفيض لن يقلل من طلبها على الواردات، حيث تظل احتياجاتها من السلع الصناعية المستوردة دون تغير، ولأنها لا تنتجها محلياً فيجب أن تستمر في شرائها من الخارج بأسعار أكثر ارتفاعاً عن ذي قبل، ونتيجة ذلك هى أنه يجب على الدولة أن تبادل

[1] يمكن الرجوع في ذلك إلى:
- D.G. Lambert, *Les Economies du tiers Monde Armand cotin*, Paris, 1974, PP. 152 - 153 .

كمية أكبر من المواد الأولية في سبيل الحصول على كمية ثابتة من المواد المصنعة، وهو ما يؤدى بالطبيعة إلى تدهور معدلات التبادل.

خلاصة كل ما سبق، هو أن الأمل في تحسن معدلات التبادل في الدول المتخلفة قد يبدو منعدماً في الفترة الطويلة وذلك يتطلب من هذه الدول أن تكون مستعدة دائماً لأسوء الظروف. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فيجب عدم المغالاة فيما نأمله من تحسن هذه المعدلات أو فيما نخشاه من تدهورها، وينتهي بنا الأمر إلى وضع مسئولية النمو ومصيره في الدول النامية على كاهل الدول المتقدمة بينما هى مسئولية هذه الدول في المقام الأول.

إن على الدول المتخلفة أن تعمل على تكييف أحوالها في ضوء حتمية التقلبات الطارئة في معدلات تبادلها وتواجهها، بما يلزم من تدابير أهمها تجميع الأرصدة الاحتياطية عند تحسن أسعار صادراتها لاستخدامها عند انخفاض هذه الأسعار، بالإضافة إلى تعاونها مع المنظمات الاقتصادية الدولية ناهيك، عن أنه يتعين عليها إتباع سياسة إنماء متوازن تأخذ في اعتبارها عملية التصنيع دون التضحية بالقطاع الزراعي، وتؤمن نفسها بالحماية التجارية مع محاولة توسيع الأسواق عن طريق تحقيق درجة أو أخرى من التكامل الاقتصادي فيما بينها.

❖ الخلاصة

- **معدل التبادل الصافي**، وهو يقارن بين الرقم القياسي لأسعار الصادرات والرقم القياسي لأسعار الواردات مضروباً × 100، وإذا كانت قيمة هذا المعدل > 100، فإن هذا يدل على أن ارتفاع أسعار الصادرات يفوق ارتفاع أسعار الواردات، ومن ثم، يدل هذا على تحسن شروط التبادل التجاري للدولة، والعكس صحيح.
- **معدل التبادل الإجمالي**، وهو يقارن بين الرقم القياسي لحجم الصادرات والرقم القياسي لحجم الواردات مضروباً× 100 ، وإذا كانت قيمة هذا المعدل > 100، فإن هذا يدل على أن الدولة تصدر كمية أكبر للحصول علي نفس الحجم من الواردات، ومن ثم، يدل هذا على تدهور شروط التبادل التجاري للدولة، والعكس صحيح.
- **لا يختلف معدل التبادل الصافي عن معدل التبادل الإجمالي**، إذا كانت قيمة الصادرات (ك ص×ع ص) تساوي قيمة الواردات (ك و×ع و)، بينما إذا كانت قيمة الصادرات (ك ص×ع ص) أكبر من قيمة الواردات (ك و×ع و)، فيكون معدل التبادل الإجمالي أكبر من معدل التبادل الصافي، والعكس صحيح.
- **معدل تبادل الدخل**، وهو يقارن بين الرقم القياسي لقيمة الصادرات (ك ص×ع ص) والرقم القياسي لأسعار الواردات (ع و) مضروباً × 100 ، وإذا كانت قيمة هذا المعدل > 100، فإن هذا يدل على أن الدولة تحصل على كمية أكبر من الواردات مقابل بيعها للصادرات، ومن ثم، يدل هذا على تحسن شروط التبادل التجاري للدولة وزيادة قدرتها

على الاستيراد، والعكس صحيح. غير أن هذا المقياس يعد مقياساً جزئياً وليس مقياساً كلياً لقدرة الدولة على الاستيراد لأنة يركز على المعاملات المنظورة فقط، ويهمل المعاملات غير المنظورة وكذلك تدفقات رؤوس الأموال رغم أنها عوامل تؤثر في قدرة الدولة على الاستيراد.

- **تجمع عديد من الدراسات على أن معدلات التبادل الدولية تميل في غير صالح الدول النامية المنتجة للمواد الأولية في الأجل الطويل**، مما ينعكس سلبياً على عمليات التنمية بهذه الدول، ومن أهم الدراسات في هذا الشأن ما يلي:

- دراسة **راؤول بريبيش**، عن العلاقة بين المراكز الصناعية ودول المحيط الخارجي المنتجة للمواد الأولية ويرى أن معدل التبادل الدولي يميل في المدى الطويل في غير صالح الدول النامية المنتجة للمواد الأولية وفي صالح الدول المتقدمة المنتجة للمنتجات الصناعية. ويرجع ذلك إلى عديد من الأسباب أهمها: اختلاف تطور الأجور، اختلاف مرونة الطلب الدخلية، حماية الدول الصناعية لمنتجاتها الأولية.

- دراسة **هابرلر**، وهى تمثل انتقادات لتحليل بريبيش بشأن ميل اتجاه معدلات التبادل في غير صالح الدول النامية المنتجة للمواد الأولية وذلك استناداً إلى: خطأ النظرية في تفسيرها للواقع، كما قد تتحول بعض السلع مع الزمن من الاستيراد إلى التصدير والعكس، وتحسن معدل التبادل لا يعنى في حد ذاته ارتفاعاً في مستوى الرفاهية، وانه من المتعذر التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لمعدلات التبادل.

- **دراسة كندلبرجر، وقد ميز بين نوعين من معدلات التبادل واتجاهاتها في الأجل الطويل:**

• **معدل التبادل بين المنتجات الصناعية والمنتجات الأولية،** ويرى أنه لا يوجد اتجاه طويل الأجل لهذا المعدل لأن يكون في صالح الأولى وفي غير صالح الثانية، وذلك لأن المتغيرات التي تحكم النوعين من المنتجات متعددة وتختلف من سلعة إلى أخرى وفق ظروف الإنتاج والسوق، ومرونة العرض والطلب، وغير ذلك من العوامل الأخرى.

• **معدل التبادل بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة،** فقد أوضح أن هناك اتجاها طويل الأجل لهذا المعدل لأن يكون في صالح الأولى وفي غير صالح الثانية، وأن سبب ذلك يرجع إلى اختلاف قدرة كل منهما على التكيف وفقاً ظروف العرض والطلب، فالدول المتقدمة لديها هذه القدرة بينما الدول المتخلفة ليس لديها هذه القدرة.

- **أظهرت بعض الدراسات الأخرى، أن أهم العوامل الهيكلية التي تؤدي إلى تدهور معدلات التبادل الدولية في غير صالح الدول النامية المنتجة للمواد الأولية هي:** احتفاظ الدول المتقدمة بكل مزايا التقدم الفني، وإصرار الدول المتقدمة على بقاء أسعار منتجاتها الصناعية مرتفعة، واختلاف ظروف الطلب على المنتجات الأولية عنها بالنسبة للمنتجات الصناعية، وعدم استطاعة الدول المتخلفة مواجهة التقلبات في أسعار صادراتها لأنها تقوم بتصدير سلعة أو عدد قليل من السلع، اختلاف القوة الشرائية للنقود وسياسة سعر الصرف مما يؤثر على معدلات التبادل بين المجموعتين من الدول.

❖ نماذج الأسئلة

س1 – وضح مدى صحة أم خطأ العبارات التالية بإيجاز:

1 – إذا كانت شروط التجارة الصافية = 110، فإن هذا يدل على تحسن شروط التجارة في صالح الدولة.

2 – إذا ارتفعت قيمة شروط التجارة الداخلية من 100 إلى 109، فإن هذا يدل على زيادة مقدرة الدولة على الاستيراد.

3 – أن شروط التجارة الداخلية تعد مقياساً مرضياً لمقدرة الدولة على الاستيراد.

4 – يشير معدل التبادل الصافي إلى الرقم القياسي لكمية الصادرات منسوبة إلى الرقم القياسي لكمية الواردات.

5 – لا يختلف معدل التبادل الصافي عن معدل التبادل الإجمالي.

6 – يعد معدل التبادل للدخل أفضل مقياس لقياس التغيرات في شروط التبادل التجاري في الدولة عبر الزمن.

7 – يعزى تحليل بريبيش تدهور معدلات التبادل التجاري في غير صالح الدول النامية إلى زيادة الأجور بها بمعدلات مرتفعة.

8 – لا يتعارض تحليل هابرلر مع تحليل بريبيش في تفسيره لتدهور شروط التبادل التجاري في غير صاح الدول النامية.

9 – وفقاً للنظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية أن التقدم التكنولوجي تستفيد منه كل الدول نتيجة لانخفاض تكاليف الإنتاج سواء المتقدمة منها أو النامية.

10 – وفقاً لدراسة كندلبرجر أن السبب الأساسي لتدهور شروط التبادل التجاري فيَ غير صالح الدول النامية هو جمود الجهاز الإنتاجي بها.

س2 – أذكر دون أن تشرح:

1 – أهم أساليب قياس معدل التبادل الدولي.

2 – أسباب تدهور شروط التبادل التجاري وفقاً لتحليل بريبيش.

3 – الأسباب الهيكلية طويلة الأجل لتدهور معدلات التبادل التجاري في غير صالح الدول النامية المنتجة للمواد الأولية.

س3 – التمارين:

تمرين (1) إذا توافرت لك البيانات التالية عن اقتصاد ما في عام 2006:

الرقم القياسي لأسعار الصادرات = 120

الرقم القياسي لأسعار الواردات = 130

الرقم القياسي لكمية الصادرات = 115

الرقم القياسي لكمية الواردات = 100

سنة الأساس هي 2000 .

المطلوب:

1 – احسب معدل التبادل الصافي، وهل هناك تحسن أم تدهور في شروط التبادل بالنسبة لهذا الاقتصاد.

2 – احسب معدل التبادل الإجمالي، وهل هناك تحسن أم تدهور في شروط التبادل بالنسبة لهذا الاقتصاد.

4 – علق على النتائج التي حصلت عليها، وأي المقياسين أفضل.

الباب الثاني

سياسة التجارة الخارجية

الفصل الخامس: سياسة تقييد التجارة الخارجية.

الفصل السادس: العولمة والتكتلات الاقتصادية.

الفصل السابع: التكامل الاقتصادي.

الفصل الخامس*

سياسة تقييد التجارة الخارجية**

تدور سياسة التجارة الخارجية فيما بين نوعين من السياسات هما: سياسة حرية التجارة الخارجية، وسياسة تقييد التجارة الخارجية من خلال فرض قيود على الواردات أو تقديم الدعم والإعانات للصادرات، ... الخ، وتهدف الدولة من وراء انتهاجها لأي من السياستين تحقيق المصلحة القومية، ويمثل هذا الهدف حجر الزاوية في انتهاجها لأي من السياستين، غير أنه لا يوجد اتفاق تام فيما بين الاقتصاديين بشأن إتباع سياسة معينة.

---

* كتب هذا الفصل: د. علي عبد الوهاب نجا.

** لقد تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل على المراجع التالية:

- د. كامل بكري، *الاقتصاد الدولي*، الناشر: قسم الاقتصاد - كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2002، الفصول: الخامس، السادس، السابع.
- د. عبد الرحمن يسري أحمد، *الاقتصاديات الدولية*، الناشر: قسم الاقتصاد - كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2007، الفصل السابع.
- جون هدسون، مارك هرندر، *العلاقات الاقتصادية الدولية*، ترجمة د. طه عبد الله منصور، د. محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1987، الباب الرابع.
- د. أحمد جامع، *العلاقات الاقتصادية الدولية*، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1979، الفصل الثاني.
- Salvatore D., ***International Economics***, Macmillan Publishing Co., Inc., New York, 1983, ch. 8 , 9 , 10 .
- Krugman P. R., Obstfeld M., ***International Economics, Theory and Policy***, Seventh Edition, Pearson Addison Wesly, New York, 2006, ch. 8 , 9 .

وسوف يتم التركيز في هذا الفصل على سياسة تقييد التجارة الخارجية، نظراً لأنه سبق وتم دراسة الآثار الإيجابية الناتجة عن حرية التجارة وسيادة التخصص وتقسيم العمل الدولي وفقاً لنظريات التجارة المختلفة.

وفقاً لذلك، فإن هذا الفصل سوف يتعرض لدراسة النقاط التالية:

- **الرسوم الجمركية.**
- **حصص الواردات.**
- **مبررات تقييد التجارة الخارجية في ظروف الدول النامية.**

هذا فضلاً عن، الخلاصة وتذييل الفصل بمجموعة من نماذج الأسئلة.

المبحث الأول

الرسوم الجمركية

أولاً – تعريف الرسوم الجمركية وأنواعها:

تعرف الرسوم الجمركية بأنها ضريبة تفرض على السلع عند عبورها الحدود القومية للدولة سواء على الصادرات أو على الواردات، بهدف الحد من الواردات والمدفوعات مقابلها، وكذلك حماية الإنتاج المحلى من المنافسة الأجنبية، فضلاً عن عديد من الأهداف الأخرى التي سوف نتعرض لها في المبحث الثالث من هذا الفصل. والضرائب على الواردات أهم بكثير من الضرائب على الصادرات، وهى عادة التي تكون مقصودة عند الحديث عن الضرائب الجمركية بصفة عامة. أما الضرائب على الصادرات فإنها تكون على سبيل الاستثناء وتفرضها الدول المصدرة للمنتجات الأولية التي يكون لها وزن نسبى في السوق الدولي في تصدير هذه المواد الأولية بهدف تحقيق

إيرادات وتعديل شروط التبادل التجاري في صالحها. كما قد تفرض في بعض الحالات على المواد الأولية تشجيعاً لتصنيعها وتصديرها في صورة منتجات نصف مصنعة أو مصنعة بما يؤدى إلى زيادة القيمة المضافة في الاقتصاد القومي، وبالتالي، فإنه سوف يتم التركيز في هذا التحليل على الرسوم الجمركية على الواردات فقط.

تأخذ الرسوم الجمركية ثلاثة أنواع، وهي:

1 – **رسوم جمركية نوعية:** تكون في صورة مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة المستوردة بغض النظر عن قيمة أو سعر هذه السلعة، مثل: 100 دولار على كل تليفزيون مستورد، 1000 دولار على كل سيارة مستوردة، ويختلف هذا المبلغ على حسب نوع السلعة. وتتميز الرسوم الجمركية النوعية هذه بسهولة حسابها، غير أنه يؤخذ عليها أنها لا توفر معدل ثابت للحماية لأن قيمتها تظل ثابتة رغم تغير السعر مع مر الزمن، كما يؤخذ عليها تحيزها ضد السلع الرخيصة ومحاباة السلع مرتفعة الثمن، وبالتالي، لا تراعى اعتبارات تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع.

2 – **رسوم جمركية قيمية:** تكون في صورة نسبة من قيمة أو ثمن السلعة المستوردة، كأن تكون في صورة 10% على كل تليفزيون مستورد، 20% على كل سيارة مستوردة، وبالتالي، فإن قيمة الضريبة الجمركية ترتبط طردياً مع قيمة أو ثمن السلعة المستوردة. وتتميز الرسوم الجمركية القيمية بأنها تكون أكثر فاعلية في حماية الإنتاج المحلى من المنافسة الأجنبية كما أنها تكون أكثر تحقيقاً للعدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع. غير أنه يؤخذ عليها صعوبة تحديد القيمة أو السعر الحقيقي للسلعة المستوردة، بسبب تلاعب المستوردين في الفواتير وتخفيض السعر بهدف تخفيض عبء الرسوم الجمركية المفروضة على السلعة. كما أنه هل يتم هذا

التقدير على أساس أسعار سيف (CIF) أى لا يتضمن السعر تكاليف الشحن والتأمين، أم على أساس أسعار فوب (FOB) الذي يتضمن تكاليف الشحن والتأمين، ولذا، يكون الثمن والرسوم الجمركية أعلى في الحالة الثانية منها في الحالة الأولى.

3 – **رسوم جمركية مركبة:** هذا النوع من الرسوم الجمركية يجمع بين النوعين السابقين معاً، أى تكون الرسوم الجمركية في صورة مبلغ ثابت بالإضافة إلى نسبة من قيمة أو ثمن السلعة المستوردة، فمثلاً يفرض على كل تليفزيون مستورد 100 دولار + 10% من الثمن.

هناك تصنيفات أخرى للرسوم الجمركية، قد يكون ذلك على أساس الهدف منها أو غير ذلك من الأسس، ولكن أكثر أشكال الرسوم الجمركية انتشاراً واستخداماً في الواقع العملي هى الرسوم الجمركية القيمية.

ثانياً – قياس الرسوم الجمركية:

لتحديد متوسط الرسوم الجمركية السائد بالدولة، فإنه يتم قياس الرسوم الجمركية وفقاً لطريقتين هما:

1 – **طريقة المتوسط البسيط:** يتم حساب متوسط الرسوم الجمركية في الدولة وفقاً للعلاقة التالية:

المتوسط البسيط للرسوم الجمركية في الدولة

$$= \frac{\text{مجموع معدلات الرسوم الجمركية على السلع المستوردة}}{\text{عدد هذه السلع}}$$

وتتميز طريقة المتوسط البسيط هذه بسهولة الحساب نظراً لتوافر البيانات عن عدد السلع المفروض عليها رسوم جمركية، وكذلك معدل الرسم الجمركي على كل سلعة. غير أنه يؤخذ عليها أنها لا تأخذ في

حسبانها الأهمية النسبية لكل سلعة في هيكل الواردات الكلية بالدولة، وبالتالي، تعطى كافة السلع المستوردة أوزان نسبية متساوية وهذا لا يعكس الحقيقة.

2 – **طريقة المتوسط المرجح:** وهو يعالج الانتقاد الموجه لطريقة المتوسط البسيط السابق ذكره، ويتم حساب متوسط الرسوم الجمركية بالدولة وفقاً للعلاقة التالية:

المتوسط المرجح للرسوم الجمركية في الدولة

$$= \frac{\text{مجموع حاصل ضرب معدل الرسم الجمركي على السلعة} \times \text{قيمة واردات السلعة}}{\text{قيمة الواردات الكلية}} \times 100$$

∴ يتم ترجيح كل سلعة بأهميتها النسبية في الواردات الكلية بالدولة، وبالتالي، يتأثر المتوسط المرجح للرسوم الجمركية بعاملين:

- معدل الرسم الجمركي على كل سلعة.
- الوزن النسبي لكل سلعة في واردات الدولة.

مثال توضيحي:

إذا كانت الواردات في دولة ما تتكون من ثلاث سلع فقط هى: $س_1$، $س_2$، $س_3$، وكان معدل الرسوم الجمركية على هذه السلع الثلاثة على الترتيب هى: 10%، 20%، 30%، كما كانت قيمة الواردات من السلع الثلاثة على الترتيب هى: 600 ، 300 ، 100 ألف دولار.

المطلوب:

1 – حساب المتوسط البسيط للرسوم الجمركية في هذه الدولة.

2 – حساب المتوسط المرجح للرسوم الجمركية في هذه الدولة.

الحل:

1 – .. المتوسط البسيط للرسوم الجمركية =

$$\frac{\text{مجموع معدلات الرسوم الجمركية على السلع المستوردة}}{\text{عدد هذه السلع}}$$

$$= \frac{10\ \% + 20\ \% + 30\ \%}{3} = \frac{60\ \%}{3} = 20\ \%$$

2 – .. المتوسط المرجح للرسوم الجمركية=

$$\frac{\text{معدل الرسم على } س_1 \times \text{ قيمة واردات } س_1 + \text{ معدل الرسم على } س_2 \times \text{ قيمة واردات } س_2 + \text{ معدل الرسم على } س_3 \times \text{ قيمة واردات } س_3}{\text{قيمة الواردات الكلية للسلع الثلاثة}} \times 100$$

$$= \frac{(600 \times 0.10) + (300 \times 0.2) + (100 \times 0.30)}{600 + 300 + 100} \times 100$$

$$= \frac{60 + 60 + 30}{1000} \times 100 = \frac{150}{1000} \times 100 = 15\ \%$$

يلاحظ من هذه النتيجة أن المتوسط المرجح للرسوم الجمركية يقترب من المعدل المفروض على السلعة ($س_1$) ذات الأهمية النسبية الأكبر في الواردات الكلية بالدولة.

كما يوجد هناك ما يسمى بالرسوم الجمركية المانعة، وهى تلك الرسوم التي تكون من الارتفاع بحيث تمنع دخول الواردات من السلع المفروضة عليها، ويكون وزنه النسبي في حالة الترجيح مساوياً للصفر. وبالتالي، إذا كانت إحدى الدول تستورد عدد من السلع بدون فرض رسوم جمركية عليها، أى يكون معدل الرسوم الجمركية عليها مساوياً للصفر، وفي نفس الوقت تفرض على العدد الآخر من السلع المستوردة رسوم جمركية

مانعة، أى تكون قيمة الواردات منها صفر، فإنه في هذه الحالة يكون المتوسط المرجح للرسوم الجمركية في الدولة مساوياً للصفر، وكأن الدولة تتبع حرية التجارة.

ثالثاً – معدل الرسوم الجمركية الأسمى ومعدل الرسوم الجمركية الفعال:

توفر الرسوم الجمركية درجة من الحماية لمنتجي السلع المحلية المنافسة للواردات نتيجة لارتفاع أسعار الواردات، وبالتالي، تتيح للمنتجين المحليين رفع أسعارهم. وتسمى الحماية الناتجة عن ارتفاع السعر نتيجة للرسم الجمركي على السلعة النهائية بالحماية الاسمية **(Nominal Protection)** وتقاس هذه الحماية بمعدلات الرسوم الجمركية على السلعة النهائية التي تدون في جمارك الدولة المستوردة.

غير أنه يدور في الذهن تساؤل، هل تعد الرسوم الجمركية الاسمية على السلعة النهائية المستوردة مقياساً دقيقاً لدرجة الحماية الفعالة للمنتجين المحليين؟ ويتوقف هذا بطبيعة الحال على مدى التأثير الإيجابي على القيمة المضافة **(value added)** للسلعة المحلية المنافسة للواردات. وتتمثل القيمة المضافة في الفرق بين قيمة السلعة النهائية وقيمة المدخلات المستخدمة في إنتاجها، وتقاس تلك الحماية بمعدلات الجمارك الفعالة **(Effective Protection Rates)**.

وفقاً لذلك سوف نعرض لكل من مفهوم معدل الرسوم الجمركية الاسمية، ومعدل الرسوم الجمركية الفعال وكيفية قياسه، ومن خلال ذلك يتم تحدد العلاقة بينهما كما يلي:

- **معدل الرسم الجمركي الأسمي:** هو معدل الضريبة المفروضة على السلع النهائية المستوردة، ويترتب عليه ارتفاع أسعار السلع المستوردة في السوق المحلى، ومن ثم، يؤثر في قرارات المستهلكين واختياراتهم فيما بين السلع المحلية والسلع المستوردة، ولكنه لا يقيس مقدار الحماية الفعلية التي يتمتع بها المنتجين المحليين في إنتاج السلع المماثلة أو البديلة للسلع المستوردة هذه.
- **معدل الرسم الجمركي الفعال:** يوضح مقدار ما يتمتع به الإنتاج المحلى من الحماية، وفي ظله يتوسع المنتجين المحليين في الإنتاج نتيجة للحماية من المنافسة الخارجية، نتيجة لزيادة القيمة المضافة ويتأثر المعدل الفعال هذا بعدد من العناصر التي تعد مكونات له.

ولتوضيح العوامل التي تؤثر في المعدل الفعال هذا نسوق المثال التالي:

إذا كان هناك سلعة نهائية تنتج وتباع في السوق المحلى وليكن سيارة ويستخدم في إنتاجها موتور مستورد وقيمته = 6000 دولار، بينما السعر النهائي للسيارة في السوق المحلى = 15000 دولار، وهو نفسه السعر العالمي.

∴ تكون القيمة المضافة في ظل حرية التجارة ($ق_1$) = 15000 – 6000 = 9000 دولار.

إذا قامت الحكومة بفرض رسم جمركي قدره 10% على كل سيارة مستوردة، ولذا، يصبح سعر السيارة في السوق المحلى = 15000 + (15000 × 0.10) = 16500 دولار.

∴ تكون القيمة المضافة في ظل الرسوم الجمركية على السيارات ($ق_2$) = 16500 – 6000 = 10500 دولار.

وبالتالي، يترتب على الرسم الجمركي على السيارات زيادة القيمة المضافة، وهذا بدوره يشجع المنتجين المحليين على التوسع في الإنتاج وزيادة الإنتاج من السيارات. ويقاس المعدل الفعال للحماية بنسبة التغير في القيمة المضافة الناتج عن الرسوم الجمركية.

$$\therefore \text{المعدل الفعال للحماية (م ف ح)} = \frac{ق_2 - ق_1}{ق_1} \times 100$$

$$= \frac{10500 - 9000}{9000} \times 100 = 16.7\%$$

يتضح من العلاقة السابقة، أن ارتفاع معدل الرسوم الجمركية الاسمية على السلع النهائية، يؤدى إلى زيادة القيمة المضافة بعد الرسم، وبالتالي، يزداد المعدل الفعال للحماية والعكس صحيح. وبالتالي، تكون العلاقة بين المعدل الفعال للحماية ومعدل الرسوم الجمركية الاسمية على السلع النهائية علاقة طردية.

وامتداداً للمثال السابق، إذا تم فرض رسم جمركي على المدخلات المستوردة للسلعة وليكن 5 %، فإن هذا يقلل من القيمة المضافة بعد الرسم الجمركي، حيث أن:

$$ق'_2 = 16500 - [6000 + 6000 \times 0.05]$$

$$= 16500 - [6000 + 300] = 10200 \text{ دولار}$$

$$\therefore \text{م ف ح} = \frac{ق'_2 - ق_1}{ق_1} \times 100$$

$$= \frac{10200 - 9000}{9000} \times 100 = 13.3\%$$

يتضح من ذلك أن الرسم الجمركي على المدخلات المستوردة ترتب عليه انخفاض قيمة المعدل الفعال للحماية، كما أن زيادة نسبة المدخلات المستوردة في مكونات إنتاج السلعة وهي السيارات في هذا المثال، يؤدى إلى انخفاض القيمة المضافة المحلية بعد الرسم، وبالتالي، ينخفض المعدل الفعال للحماية. .

يتضح من التحليل السابق، أن المعدل الفعال للحماية يتأثر بثلاث متغيرات تمثل مكونات في حسابه وهي تتمثل في:

1 – معدل الرسم الجمركي الأسمى على السلعة النهائية ($ت_{ن}$).

2 – معدل الرسم الجمركي الأسمى على المدخلات المستوردة ($ت_{م}$).

3 – نسبة المدخلات المستوردة إلى قيمة أو ثمن السلعة في ظل حرية التجارة (أ).

ويمكن قياس المعدل الفعال للحماية (م ف ح) بصورة مختصرة من خلال العلاقة التالية [1]:

$$\text{م ف ح} = \frac{\text{ت ن} - \text{مح ا}\ \text{ت}_{\text{م}}}{1 - \text{مح ا}}$$

يتضح من هذه العلاقة ما يلي:

1 – أن (م ف ح) يرتبط طردياً مع المعدل الأسمى للرسم الجمركي على السلعة النهائية ($ت_{ن}$).

---

[1] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع في ذلك:

– د. كامل بكرى، الاقتصاد الدولي، *مرجع سابق*، ص 134 .

2 – أن (م ف ح) يرتبط عكسياً مع كل من نسبة المدخلات المستوردة إلى قيمة السلعة (أ)، والمعدل الأسمى للرسوم الجمركية على هذه المدخلات المستوردة (ت م).

3 – إذا كانت (ت ن) > (ت م) ← ∴ يكون (م ف ح) > (ت ن).

4 – إذا كانت (ت ن) < (ت م) ← ∴ يكون (م ف ح) < (ت ن).

5 – إذا كانت (ت ن) = (ت م) ← ∴ يكون (م ف ح) = (ت ن).

6 – إذا كانت أ = صفر، أى لا توجد أى مكونات مستوردة في السلعة، فإن (م ف ح) = (ت ن).

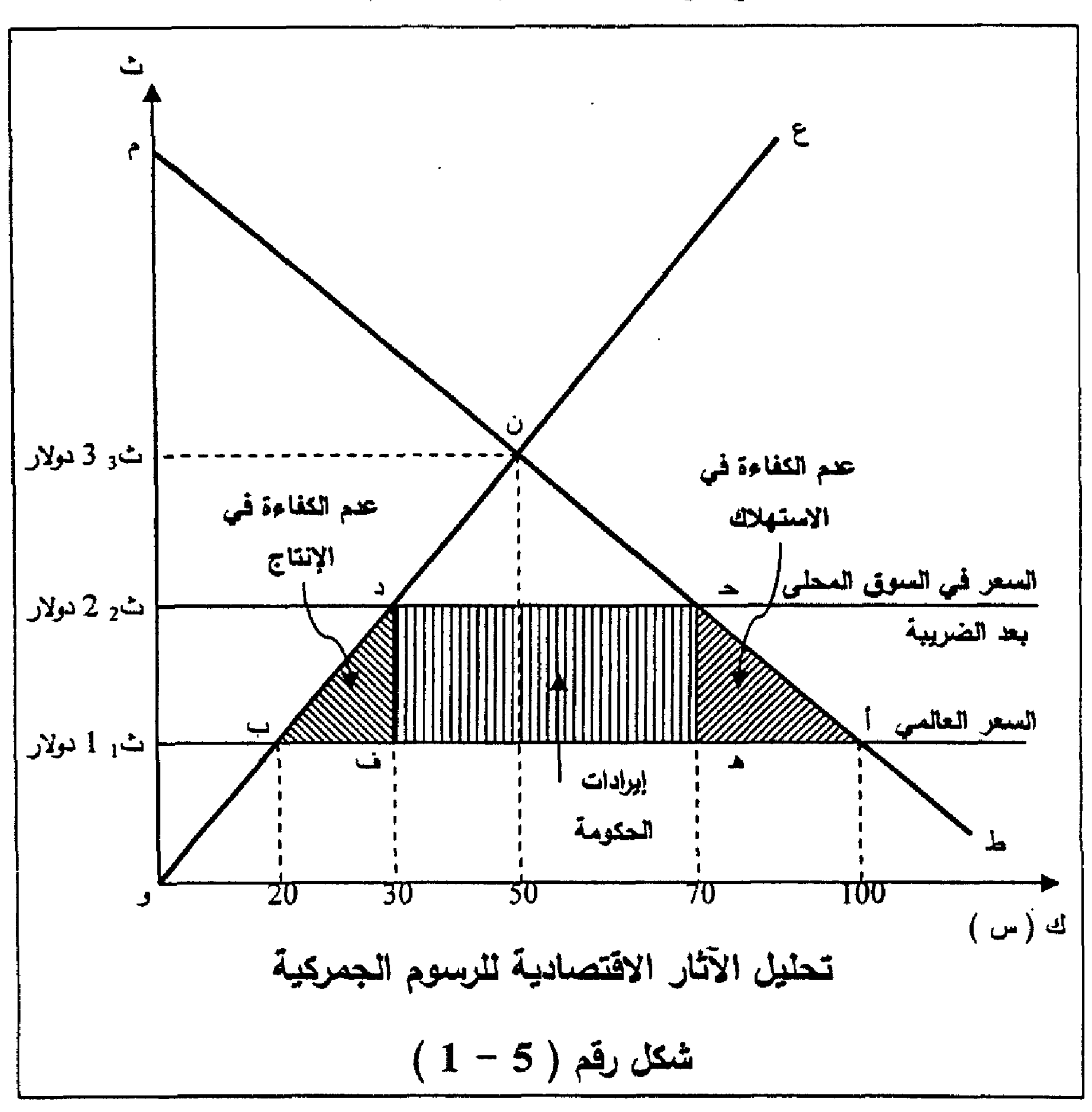
7 – قد يكون (م ف ح) على السلعة سالب وذلك عندما تكون (ت م) أكبر بكثير من (ت ن)، وهذا الوضع يعمل على تحريك عوامل الإنتاج والموارد إلى خارج مجال إنتاج السلعة وتحولها إلى مجالات إنتاجية أخرى، وذلك عندما لا ترغب الحكومة في إنتاج سلعة معينة نظراً لآثارها الضارة بالمجتمع، مثل: تلوث البيئة وغيرها من الأضرار الصحية.

رابعاً – تحليل الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية:

يمكن استخدام مثال رقمى عن سوق سلعة معينة ولتكن السلعة (س) في سوق إحدى الدول الصغيرة – ولتكن مصر – التي لا يكون لوارداتها تأثير على السعر العالمى في سوق هذه السلعة دولياً. ومن خلال أسلوب التحليل الجزئى باستخدام منحنيات الطلب والعرض، يمكن تحديد أثر فرض رسم جمركى معين على واردات هذه السلعة سواء كانت هذه الآثار كمية – أى على كل من الاستهلاك المحلى والإنتاج المحلى والواردات – أو

على الرفاهية – أى على كل من فائض المستهلكين والمنتجين وإيراد الحكومة، ومن ثم، الآثار التوزيعية للدخل – لتحديد الأثر الصافي للرسم الجمركى أو ما يسمى بتكلفة الحماية على المجتمع.

فإذا كانت منحنيات الطلب والعرض على السلعة (س) في السوق المصرى كما هو موضح في الشكل رقم (5 – 1).



تحليل الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية

شكل رقم (5 – 1)

يتضح من هذا الشكل ما يلى:

1 – **في حالة الاكتفاء الذاتى:** إذا كانت الدولة مغلقة على نفسها وتتبع سياسة الاكتفاء الذاتى بالنسبة للسلعة (س)، وبالتالي، تكون نقطة التوازن هى (ن) التي تتحدد من خلال تعادل الطلب المحلى مع العرض المحلى لهذه السلعة.

∴ يكون سعر التوازن ($ث_3$) = 3 دولار.

والإنتاج المحلى = الاستهلاك المحلى = 50 وحدة.

2 – **في ظل حرية التجارة:** إذا كان السعر العالمى هو ($ث_1$ =1 دولار)، ولذا، فإن الدولة تواجه بمنحنى عرض لا نهائى المرونة عند هذا السعر وتستطيع استيراد أى كمية في ظل هذا السعر ولا تملك أن تؤثر فيه لأن وزنها النسبى محدود على المستوى الدولي، وبالتالي، فإنه عند هذا السعر يكون:

1 – الاستهلاك أو الطلب المحلى = 100 وحدة.

2 – الإنتاج أو العرض المحلى = 20 وحدة.

3 – الواردات = فائض الطلب = 100 – 20 = 80 وحدة.

3 – **في ظل تقييد التجارة الخارجية:** إذا قامت الحكومة بفرض رسم جمركى على واردات السلعة (س) وكان معدل الرسم الجمركى = 100%. وبالتالي، يترتب على ذلك ارتفاع سعر السلعة (س) في السوق المحلى بمقدار الضريبة الجمركية عليها، ولذا، يرتفع السعر من ($ث_1$ = 1 دولار) إلى ($ث_2$ = 2 دولار)، **ويترتب على ذلك نوعين من الآثار:**

(أ) **الآثار الكمية:** نتيجة لارتفاع السعر في السوق المحلى من 1 دولار إلى 2 دولار، فإنه عند هذا السعر الجديد يكون:

1 – الاستهلاك أو الطلب المحلى = 70 وحدة.

∴ يقل الاستهلاك المحلى بمقدار 30 وحدة.

2 – الإنتاج أو العرض المحلي = 30 وحدة.

∴ يزداد الإنتاج المحلى بمقدار 10 وحدة.

3 – الواردات = فائض الطلب الجديد

= 70 – 30 = 40 وحدة.

∴ تقل الواردات بمقدار 40 وحدة.

(ب) **الآثار على الرفاهية:** يترتب على ارتفاع السعر في السوق المحلى من ($ث_1$) إلى ($ث_2$) عديد من الآثار على الرفاهية والإيراد، تتمثل في:

1 – نقص فائض المستهلكين من مساحة المثلث (م أ $ث_1$) إلى (م جـ $ث_2$).[1]

∴ النقص في فائض المستهلكين = مساحة شبه المنحرف

($ث_1$ $ث_2$ حـ أ) = $\frac{1}{2}$ (مجموع القاعدتين × الارتفاع)

---

[1] يعرف فائض المستهلك (Consumer's Surplus) بأنه يتمثل في الفرق بين المبلغ الذي يكون المستهلك على استعداد لدفعه، والمبلغ الذي دفعه بالفعل في سبيل الحصول على كمية معينة من السلعة، وبالتالي، يتمثل في الجزء أسفل منحنى الطلب وأعلى السعر المدفوع، ولذا، فإن ارتفاع السعر يقلل من فائض المستهلك، والعكس صحيح.

$= \frac{1}{2}(100 + 70) \times 1 = \frac{1}{2} \times 170 = 85$ وحدة نقدية.

وهذا يوضح أن الإشباع الكلى للمستهلكين انخفض، بقيمة هذا المقدار، ومن ثم، يمثل خسارة للمستهلكين نتيجة للرسم الجمركى على السلعة (س). غير أن هذا النقص في رفاهية أو إشباع المستهلكين لا يمثل خسارة صافية على رفاهية المجتمع ككل كما سوف يتضح في الآثار الأخرى.

2 – زيادة فائض المنتجين من مساحة المثلث (و ث$_1$ ب) إلى مساحة المثلث (و ث$_2$ د)[1].

∴ الزيادة في فائض المنتجين = مساحة شبه المنحرف

(ث$_1$ ث$_2$ د ب) = $\frac{1}{2}(20 + 30) \times 1$

$= \frac{1}{2} \times 50 = 25$ وحدة نقدية.

∴ ترتب على الرسم الجمركى استفادة المنتجين، وبالتالي، يحققون مكاسب إضافية تمثل جزء من خسارة المستهلكين السابق ذكرها.

3 – بالنسبة للأثر على إيرادات الضرائب الجمركية للحكومة، فيلاحظ أنه مادامت هذه الضريبة ليست من الارتفاع بما

---

[1] يعرف فائض المنتج (Producer's Surplus) بأنه يتمثل في الفرق بين ما يتقاضاه المنتج بالفعل، والحد الأدنى من السعر الذي يكون على استعداد لقبوله لبيع كمية معينة من السلعة، وبالتالي، يتمثل في الجزء أعلى منحنى العرض وأسفل السعر. ولذا، مع ارتفاع السعر يزداد فائض المنتج، والعكس صحيح.

يؤدى لانعدام الواردات، فإن إيرادات الحكومة من الجمارك تزداد، ويتمثل الإيراد الحكومى الناتج عن الرسوم الجمركية على هذه السلعة بأنه عبارة عن كمية الواردات مضروباً في مقدار الضريبة على الوحدة. وهو يتمثل بيانياً في مساحة المستطيل (ف د حـ هـ) = 40 × 1 = 40 وحدة نقدية.

4 – تتمثل تكلفة الحماية في الخسارة الصافية على المجتمع، وهى تتمثل في الفرق بين النقص في فائض المستهلكين ومقدار الزيادة في كل من فائض المنتجين وإيراد الحكومة.

∴ تكلفة الحماية = 85 – [25 + 40] = 20 وحدة نقدية.

وبيانياً تتمثل في مساحة المثلثين:

• (حـ أ هـ) = $\frac{1}{2}$ (30) × 1 = 15 وحدة نقدية.

وهو يمثل عدم الكفاءة في الاستهلاك نتيجة لارتفاع سعر السلعة في السوق المحلى والتقليل من رفاهية المستهلكين.

• (د ف ب) = $\frac{1}{2}$ (10) × 1 = 5 وحدة نقدية.

وهو يمثل عدم الكفاءة في الإنتاج نتيجة لتوسع الدولة في إنتاج السلعة (س) التي لا تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، مما يقلل من كفاءة استخدام الموارد بالمجتمع.

يلاحظ من هذا التحليل أن الرسوم الجمركية يترتب عليها إعادة توزيع الدخل والثروة في صالح المنتجين والحكومة على حساب المستهلكين.

المبحث الثانى

حصص الواردات

أولاً – تعريف حصص الواردات وأنواعها:

تمثل حصص الواردات (Import Quotas) قيداً كمياً على الواردات، حيث تضع الدولة حداً أقصى لكمية أو قيمة الواردات من سلعة معينة تسمح باستيرادها خلال فترة زمنية معينة. كأن يسمح باستيراد كمية من القمح لا تزيد عن 100 ألف طن خلال سنة معينة، أو كأن يسمح باستيراد ما لا تزيد قيمته عن 5 مليار جنيه من سيارات الركوب خلال سنة معينة. وقد انتشر نظام الحصص هذا في أعقاب أزمة الكساد العالمى العظيم (1929–1933)، وذلك إلى جانب الرسوم الجمركية التي أظهرت عدم كفايتها لمواجهة الانخفاض الكبير في أسعار المنتجات الزراعية الأجنبية خاصة الأمريكية، وكذلك لمواجهة الانخفاض المستمر في عملات عديد من الدول خاصة الجنيه الإسترلينى. وكانت فرنسا أولى الدول التي بدأت باستخدام سلاح حصص الواردات لتقييد الواردات والحد منها بصورة مباشرة ثم تبعها في ذلك عديد من الدول الأخرى. ولكن نظام حصص الواردات هذا تراجعت أهميته في الاستخدام بصورة كبيرة في النصف الثانى من القرن العشرين بفضل جهود منظمة التجارة العالمية.

يعد نظام حصص الواردات وسيلة أكثر فاعلية في الحد من الواردات مقارنة بالرسوم الجمركية، حيث أنه يضمن للدولة بدون شك منع استيراد السلع الأجنبية بعد بلوغها حداً معيناً تلك التي تقررها الحصة. ولكن لا يمكن بواسطة الرسوم الجمركية تحقيق ذلك، فقد يستمر استيراد وتدفق السلع

الأجنبية بمعدلات كبيرة رغم ارتفاع أسعارها بسبب الرسوم الجمركية، خاصة إذا كان الطلب عليها غير مرن.

يأخذ نظام حصص الواردات عدة صور أو أشكال، لعل أهمها يتمثل في نوعين أساسيين هما الحصة الإجمالية والحصة الموزعة.

(أ) **الحصة الإجمالية:** وفيها تحدد الدولة الكمية أو القيمة الكلية التي يسمح باستيرادها من السلعة خلال فترة زمنية معينة، دون توزيعها فيما بين الدول المصدرة أو المستوردين المحليين.

(ب) **الحصة الموزعة:** وهو أن تقوم الدولة بتوزيع الحصة بين الدول المصدرة على أسس معينة، ولعل أهمها نسبة صادراتها قبل فرض الحصة أو في السنوات السابقة. كما قد تقوم الدولة بتوزيع الحصة بين المستوردين من خلال تطبيق ما يعرف بتراخيص الاستيراد، وهو أن تقسم الدولة الكمية المسموح باستيرادها من السلعة بين المستوردين الوطنيين، وغالباً ما يكون ذلك على أساس حجم نشاط المستورد خلال مدة مماثلة سابقة، أو قد يتم ذلك من خلال بيع تراخيص الاستيراد في مزادات علنية، وتعطى حصص الاستيراد لمن يدفع ثمناً أعلى. غير أن هذا النظام قد يعاب عليه أيضاً محاباة بعض المستوردين لاعتبارات غير اقتصادية.

وتكون حصص الواردات وسيلة أكثر فاعلية في الحد من الواردات، وبالتالي، إصلاح عجز ميزان المدفوعات، فضلاً عن حماية الإنتاج المحلى من المنافسة الأجنبية، **إلا أنه يوجه إليها بصفة عامة عديد من الانتقادات، لعل أهمها:**

1 – أنه يعزل السوق المحلى عن الأسواق الخارجية، مما يؤدى إلى زيادة درجة الاحتكار في السوق المحلى.

2 – يساعد على زيادة درجة الفساد في الأجهزة الحكومية نتيجة لمحاولة الدول المصدرة والمستوردين في الحصول على نصيب أكبر من الحصة بأساليب غير مشروعة.

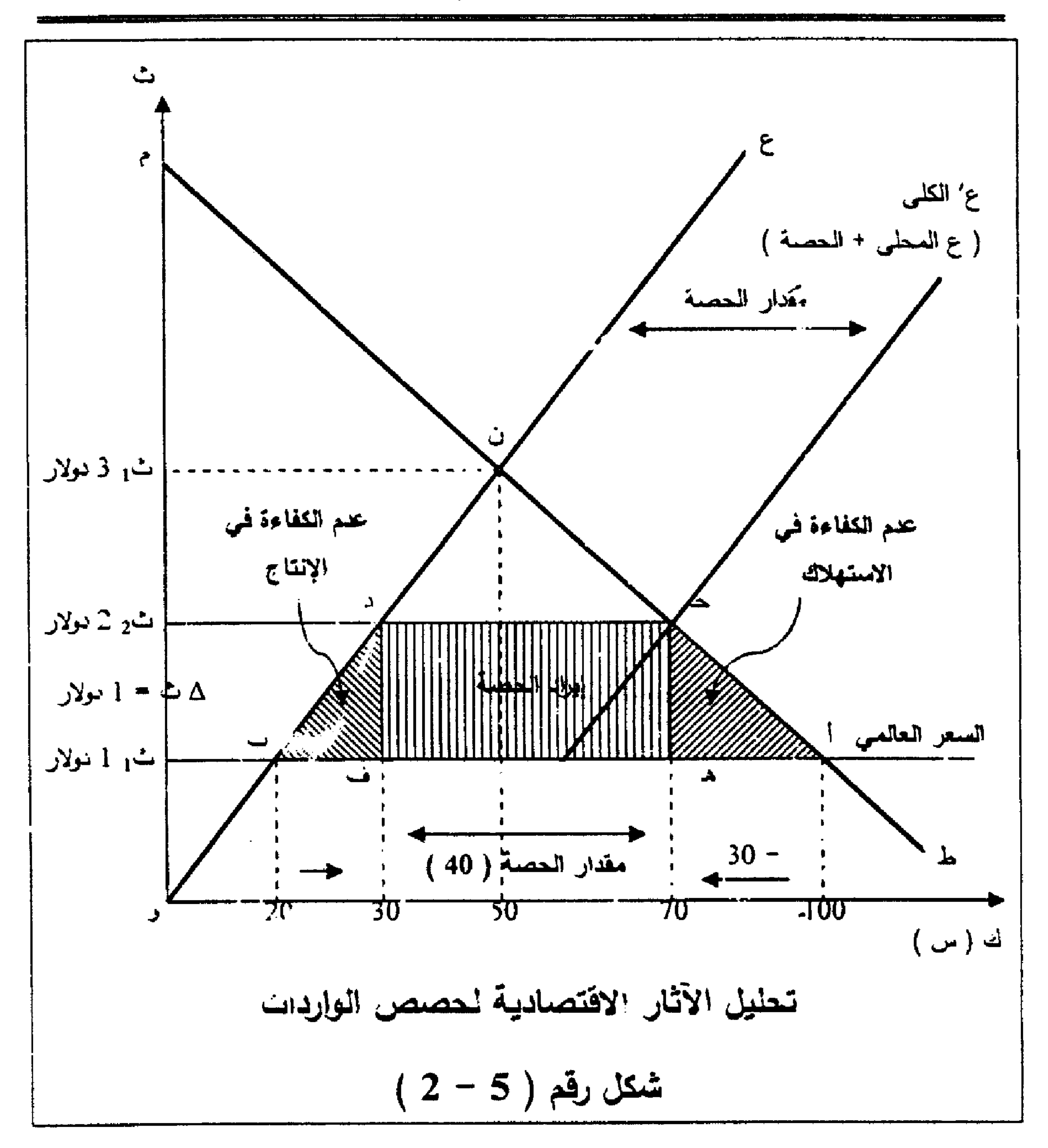
3 – يقلل بدرجة كبيرة من رفاهية المستهلكين نتيجة للارتفاع الكبير في السعر بسبب تزايد الاحتكارات، فضلاً عن أنه يقلل من فرص الاختيار أمامهم لأن الحصة تكون محدودة.

4 – في حالة توزيع الحصة من خلال تراخيص الاستيراد لتلافي عيوب النظم السابقة في الحصص، فإنه يتم الاتجار في تراخيص الاستيراد بدلاً من الاتجار في السلعة ذاتها، مما يضاعف من ارتفاع سعر السلعة في السوق المحلى ويزيد من الأثر السلبى على رفاهية المستهلكين.

ثانياً – تحليل الآثار الاقتصادية لحصص الواردات:

سيتم إتباع نفس الأسلوب كما في الرسوم الجمركية من خلال أسلوب التحليل الجزئى للطلب والعرض في سوق إحدى السلع وليكن السلعة (س)، وبافتراض أن الدولة صغيرة، مثل: مصر، بحيث أن تخفيض الواردات من السلعة لا يؤثر على السعر العالمى لها. كما سوف يتم استخدام نفس الأرقام لتحديد الفرق بين حصة الواردات – التي تكون في صورة كمية معينة مراعاة للتبسيط – والرسوم الجمركية كما يلى:

إذا كان الطلب والعرض في السوق المحلى وليكن السوق المصرى للسلعة (س) كما هو موضح في الشكل رقم (5 – 2).



تحليل الآثار الاقتصادية لحصص الواردات

شكل رقم (5 - 2)

يتضح من هذا الشكل ما يلي:

(1) **في حالة الاكتفاء الذاتي:** إذا كانت الدولة مغلقة على نفسها، وتتبع سياسة الاكتفاء الذاتي بالنسبة للسلعة (س). وبالتالي، تكون نقطة التوازن (ن).

∴ يكون سعر التوازن في السوق المحلى (ث3 = 3 دولار).

والإنتاج المحلى = الاستهلاك المحلى = 50 وحدة.

(2) **في ظل حرية التجارة:** إذا كان السعر العالمي للسلعة (س) هو ($ث_1$ = 1 دولار)، فإن الدولة تواجه بمنحنى عرض لا نهائي المرونة عند هذا السعر وتستطيع استيراد أى كمية بدون التأثير فيه، وبالتالي، فإنه عند هذا السعر يكون:

1 – الاستهلاك أو الطلب المحلى = 100 وحدة.

2 – الإنتاج أو العرض المحلى = 20 وحدة.

3 – الواردات = فائض الطلب = 100 – 20 = 80 وحدة.

(3) **في ظل تقييد التجارة الخارجية:** إذا قامت الدولة بفرض قيد كمى على وارداتها من السلعة (س)، يتمثل في تحديد حصة معينة قدرها 40 وحدة، وبالتالي، تستطيع الدولة استيراد أى كمية من السلعة (س) في حدود الحصة المسموح بها بالسعر العالمى ($ث_1$ = 1 دولار). ولكن نظراً لتحديد الكمية المستوردة من السلعة (س)، فإن العرض الكلى في سوق الدولة المستوردة يتحدد بكميات الإنتاج المحلى زائد كمية الحصة المسموح بها (40 وحدة). وبالتالي، يمكن اشتقاق منحنى العرض الكلى في الدولة بأنه عبارة عن العرض المحلى مضافاً إليه مقدار الحصة عند كافة الأسعار، ولذا، ينتقل منحنى العرض المحلى إلى اليمين بمقدار الحصة (40 وحدة) عند كافة الأسعار. ويجب أن يكون مقدار الحصة أقل من قيمة الواردات في ظل حرية التجارة وإلا تنعدم آثارها والهدف منها.

يتحدد التوازن الجديد في السوق المحلى للسلعة (س) عند النقطة(حـ)، وذلك من خلال تعادل منحنى العرض الكلى الجديد (ع′)

مع منحنى الطلب (ط)، ويترتب على حصة الواردات عند نقطة التوازن الجديدة (حـ) نوعين من الآثار، هما:

(أ) **الآثار الكمية:** أنه عند نقطة التوازن الجديدة يلاحظ ما يلي:

1 – ارتفاع السعر في السوق المحلى من $ث_1$=1 دولار إلى $ث_2$=2 دولار.

∴ يرتفع السعر في السوق المحلى بمقدار 1 دولار.

2 – ينخفض الاستهلاك أو الطلب المحلى من 100 وحدة إلى 70 وحدة

∴ مقدار الانخفاض في الطلب أو الاستهلاك المحلى= 30 وحدة.

3 – يزداد الإنتاج أو العرض المحلى من 20 وحدة إلى 30 وحدة.

∴ يزداد الإنتاج أو العرض المحلى بمقدار 10 وحدات.

4 – تقل الواردات من 80 وحدة وتصبح في حدود الحصة، وهى 40 وحدة، وتمثل فائض الطلب المحلى = 70 – 30 = 40 وحدة.

يلاحظ من ذلك أن الآثار الكمية لحصص الواردات لا تختلف عنها في حالة الرسوم الجمركية.

(ب) **الآثار على الرفاهية:** يترتب على ارتفاع سعر السلعة (س) في السوق المحلى من ($ث_1$) إلى ($ث_2$) الآثار التالية على الرفاهية:

1 – نقص فائض المستهلك بمساحة شبه المنحرف ($ث_1$ $ث_2$ حـ أ)

$$= \frac{1}{2} (100 + 70) \times 1 = \frac{1}{2} \times 170 = 85$$ وحدة نقدية.

وهذه الخسارة تمثل نقص في إشباع المستهلكين، ولكنها لا تمثل خسارة صافية على المجتمع.

2 – زيادة فائض المنتجين بمساحة شبه المنحرف ($ث_1$ $ث_2$ د ب)

$= \frac{1}{2} (20 + 30) \times 1 = \frac{1}{2} \times 50 = 25$ وحدة نقدية.

وهذه تمثل مكاسب للمنتجين وتمثل جزء من خسارة المستهلكين.

3 – إيراد الحصة وهو عبارة عن كمية الحصة (40 وحدة) في الفرق بين السعر الذي تشترى به من السوق العالمى والسعر الذي تباع به في السوق المحلى= 40×1 = 40 وحدة نقدية. وتقاس بيانياً بمساحة المستطيل (ف د حـ هـ) = 40 ×1 = 40 وحدة نقدية.

4 – تكلفة الحماية وهى تمثل الخسارة الصافية على المجتمع وتتمثل في مساحة المثلثين:

- (حـ أ هـ) = $\frac{1}{2}$ (30) × 1 = 15 وحدة نقدية.

وهو يمثل عدم الكفاءة في الاستهلاك نتيجة لارتفاع السعر وبالتالي، تمثل نقص صافي في رفاهية المستهلكين.

- (د ف ب) = $\frac{1}{2}$ (10) × 1 = 5 وحدة نقدية.

وهو يمثل عدم الكفاءة في الإنتاج نتيجة لتوسع الدولة في إنتاج سلعة لاَ تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، مما يقلل من كفاءة استخدام الموارد بالمجتمع.

5 – يلاحظ أن الاختلاف بين حصص الواردات والرسوم الجمركية يتمثل في إيراد الحصة وهو يناظر إيرادات الحكومة من الرسم الجمركى، **وإيراد الحصة هذا يحصل عليه واحد من ثلاثة أطراف:**

- **المصدرون** إذا كانوا يتمتعون بوضع احتكارى في السوق المحلى ويحصلون على الفرق في السعر بين السعر العالمى والسعر الذي تباع به السلعة في السوق المحلى.
- **المستوردون** إذا كانوا يتمتعون بوضع احتكارى في السوق المحلى، حيث يحصلون على الفرق بين السعر العالمى والسعر المحلى.
- الحكومة إذا كانت تبيع تراخيص الاستيراد للمستوردين، وفي هذه الحالة لا تختلف آثار حصة الواردات على السلعة (س) عن فرض الرسم الجمركى عليها.

وقد يوزع إيراد الحصة هذه بين هذه الأطراف الثلاثة سالفة الذكر.

المبحث الثالث

أهم مبررات تقييد التجارة الخارجية في الدول النامية

إتباع الدول النامية لسياسة تقييد التجارة الخارجية من خلال فرض قيود على الواردات أو تقديم الدعم والإعانات للصادرات. يكون ذلك بهدف تحقيق المصلحة القومية، وقد يكون ذلك في سبيل تحقيق هدف أو أكثر من هدف معاً في الوقت نفسه، ولعل **أهم مبررات تقييد التجارة الخارجية تتمثل فيما يلى:**

أولاً – حماية الصناعة الناشئة:

تعد حماية الصناعة الناشئة أو الوليدة، أى التي تكون في مراحل الإنتاج الأولى، من أقوى المبررات لفرض قيود على التجارة الخارجية، وحماية هذه الصناعة من المنافسة الأجنبية. وذلك لأن الصناعات الناشئة هذه تكون دون الاستغلال الأمثل والكامل لطاقتها الإنتاجية، وبالتالي، تكون

التكلفة المتوسطة والحدية للإنتاج بهذه الصناعة مرتفعة، ومن ثم، لا تستطيع منافسة الصناعات المثيلة لها في الدول المتقدمة، حيث تكون التكلفة المتوسطة والحدية بها منخفضة، ومن ثم، يكون سعرها أقل. ولذا، فإن الأمر يتطلب من الحكومة التدخل وحماية هذه الصناعة بفرض قيود على الواردات الأجنبية المنافسة لها، حتى تستطيع أن تنمو هذه الصناعة وتصل إلى درجة الاستغلال الأمثل لطاقتها الإنتاجية، ومن ثم، تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية المثيلة لها في الوقت المناسب.

غير أنه لا تعد كل الصناعات الجديدة صناعات ناشئة، يجب تدخل الحكومة لحمايتها، حيث لابد من توافر شروط معينة في الصناعة الناشئة، التي تتطلب تدخل الحكومة وحمايتها، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

1 – أن تتمتع هذه الصناعة الناشئة بميزة نسبية كامنة تتضح في المستقبل، وتتمثل في اعتماد هذه الصناعة على مستلزمات وعوامل الإنتاج المحلية الرخيصة، وبالتالي، فإنه مع نمو هذه الصناعة تنخفض تكلفة إنتاجها وتستطيع منافسة الصناعات المثيلة لها في الدول المتقدمة فيما بعد عندما تنمو هذه الصناعة وتقترب من/أو تصل إلى درجة الاستغلال الأمثل لطاقتها الإنتاجية.

2 – أن هذه الصناعة الناشئة لم تكن قد وصلت بعد إلى درجة الاستغلال الأمثل لطاقتها الإنتاجية، ومن ثم، لم تتمتع بوفورات الحجم الكبير، تلك الميزة التي سوف تحصل عليها مع نمو الصناعة في المستقبل، ومن ثم، تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية المثيلة لها عندما تصل إلى درجة الاستغلال الأمثل لطاقتها الإنتاجية وتتمتع بوفورات الحجم الكبير هذه.

3 – أن هذه الصناعة الناشئة لا تتمتع بالوفورات الخارجية بسبب عدم توافر البنية الأساسية والمرافق العامة بالمستوى المطلوب خاصة في ظل ظروف الدول النامية، مما يحمل مثل هذه الصناعات بأعباء إضافية تزيد من تكلفة الإنتاج تتمثل في توفير بعض الخدمات والمرافق العامة اللازمة لها. كما تفتقد هذه الصناعة لعديد من الوفورات الخارجية الناتجة عن عدم وجود الصناعات الأخرى التي تتكامل معها، ومن ثم، تفتقد للوفورات الناتجة عن علاقات التكامل والترابط فيما بين الصناعات وبعضها كما في ظروف الدول المتقدمة.

4 – أن تكون هذه الحماية مؤقتة، أى تكون الحماية لفترة معينة حتى تصل الصناعة الناشئة هذه إلى درجة الاستغلال الأمثل والكامل لطاقتها الإنتاجية، بينما استمرار الحماية كما حدث في عديد من الدول للنامية لا يساعد على إحداث التطوير والتحديث ورفع الكفاءة الإنتاجية بمثل هذه الصناعات، وبالتالي، يعوق النمو بها لأنه لا يكون لديها الرغبة في ذلك مادامت تستطيع تصريف إنتاجها في الأسواق المحلية خلف أسوار الحماية من المنافسة الخارجية باستمرار.

5 – أن تقل الحماية للصناعة الناشئة هذه تدريجياً بقدر نمو الصناعة، وبالتالي، تستطيع المنافسة بصورة تدريجية مع الصناعات المثيلة لها في الدول المتقدمة.

ثانياً – زيادة مستوى التوظف والحد من البطالة:

نظراً لأن معظم الدول النامية تعانى من تفاقم مشكلة البطالة بها بكافة صورها سواء البطالة السافرة أم المقنعة وغيرها، ولذا، فإنها تلجأ إلى تقييد التجارة الخارجية بفرض قيود على الواردات للحد منها، ومن ثم، تشجيع

توجيه الاستثمارات إلى أنشطة إنتاج السلع المحلية البديلة للواردات، وبالتالي، تعمل على توفير مزيد من فرص العمل في مثل هذه الأنشطة والصناعات البديلة للواردات. وهذا يسهم إيجابياً في الحد من مشكلة البطالة. غير أنه يجب أن يراعى أن تكون الصناعات البديلة للواردات لها مزايا نسبية أو لا تبتعد كثيراً عن ذلك، حتى لا يكون تحقيق هدف الارتفاع بمستوى التوظف على حساب التضحية بهدف آخر وهو الابتعاد عن التخصص الأمثل للموارد، لأن هذا يعوق النمو الاقتصادى في الأجل الطويل.

ثالثاً – تحسين معدل التبادل الدولي:

نظراً لأن معظم الدول النامية تعتمد على إنتاج وتصدير عدد محدود من المنتجات الأولية، وتستورد عديد من السلع ومستلزمات الإنتاج من الخارج، كما أن معظم الدول النامية، كما سبق ذكره في الفصول السابقة، تعانى من تدهور مستمر في معدل التبادل الدولي في غير صالحها، ولذا، فإنها قد تلجأ إلى فرض رسوم جمركية أو قيود أخرى تحد من الواردات، ومن ثم، تقلل من الطلب المحلي على الواردت بهدف تحسين شروط التبادل التجاري في صالحها. ويمكن تحقيق ذلك عندما لا تلجأ الدول الأخرى إلى اتباع أسلوب المعاملة بالمثل، بينما إذا قامت الدول الأخرى بإتباع أسلوب المعاملة بالمثل، فإن هذا يلغى التحسن المبدئى لشروط التبادل التجاري في صالح الدولة، وقد يسود نفس المعدل مرة أخرى، ولكن عند مستوى أقل من التبادل التجاري، مما يؤدى إلى انخفاض حجم التبادل التجاري على المستوى الدولي ويؤثر سلبياً على رفاهية الأفراد في كافة الدول.

رابعاً – تقليل العجز في ميزان المدفوعات:

نظراً لأن معظم الدول النامية تعانى من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها، ولذا، فإنها تلجأ إلى فرض قيود على الواردات بهدف الحد من الواردات، وبالتالي، المدفوعات مقابلها، فضلاً عن تقديم الدعم والإعانات للصادرات بهدف زيادة الصادرات، غير أنه يجب أن يكون الطلب الخارجى عليها كبير المرونة لكى تزداد الإيرادات من الصادرات. وكلِ هذا يؤدى إلى تحسين الوضع في الميزان التجاري، ومن ثم، في ميزان المدفوعات ككل. غير أنه يؤخذ على هذه السياسة أنه عادة ما تلجأ الدول الأخرى إلى أسلوب المعاملة بالمثل وتفرض قيود على وارداتها مما يحد من فاعلية هذه السياسة ويكون لها آثار مضاعفة على الدخل القومي في كل الدول بالسالب، وبالتالي، يؤثر سلبياً على معدلات النمو في كافة الدول.

خامساً – مكافحة الإغراق:

يعد الإغراق صورة من صور الاحتكار، وهو أن المنتج الأجنبى يبيع السلعة في السوق المحلى بسعر يقل عن سعر بيع نفس السلعة في دولة المنتج المحتكر، وقد يكون هذا السعر أقل من تكلفة الوحدة المنتجة، وهذا يضر بالصناعة والإنتاج المحلى المثيل لسلعة المحتكر، مما يتطلب الأمر تدخل الحكومة وحماية الإنتاج المحلى. **ولكننا نميز هنا بين ثلاثة أنواع من الإغراق، وهى:**

أ – **الإغراق الدائم**: وفي ظله يبيع المحتكر السلعة في البلد المستوردة بسعر أقل من سعر سلعته في دولته الأم، وهذه تمثل سياسة التمييز الاحتكارى التي تقوم على أساس ارتفاع كفاءة المنتج، وفي هذه الحالة يستفيد المستهلكين في الدولة المستوردة بسعر أقل، ويضار المستهلكين في سوق

الدولة المصدرة، ويتطلب هذا النوع من الإغراق توافر شرطين، وهما: إنفصال الأسواق، وإختلاف مرونات الطلب في الأسواق، وهذا النوع من الإغراق لا يضر بالصناعة في الدولة المستوردة إذا كانت تتمتع بمزايا نسبية، ومن ثم، يكون لها ميزة تنافسية. ولذا، لا يتطلب الأمر تدخل الحكومة لمكافحة مثل هذا النوع من الإغراق.

ب – **الإغراق العرضي**: ويحدث هذا النوع من الإغراق عندما يرى المنتج الأجنبى أو الدولة الأجنبية أن لديها مخزون واستمر لفترة طويلة وقد يكون اقترب من فترة انتهاء الصلاحية أو غير ذلك من الأسباب، ولذا، يبيع كميات كبيرة من هذا المخزون في الأسواق الخارجية للدول الأخرى، مما يترتب عليه انخفاض السعر، وبالتالي، يضر بالصناعات المحلية التي تنتج السلع المماثلة لها، غير أن هذا الأمر يكون لظروف عارضة تنتهى بإنتهاء السبب الذي أوجدها، ومن ثم، لا تستمر آثاره لفترة طويلة، ولذا، لا يتطلب الأمر تدخل الحكومة لمكافحة مثل هذا النوع من الإغراق.

حـ – **الإغراق الشرس**: وهذا هو أخطر أنواع الإغراق وهو أن المنتج الأجنبى المحتكر للسوق المحلى عندما يرى أن هناك صناعة ناشئة بدأت في الظهور أو منتج آخر بدأ ينافسه في السوق المحلى لدولة ما، فإنه يقوم بتخفيض السعر بنسبة كبيرة، وربما يتحمل خسارة لفترة معينة إلى أن يضمن القضاء على الصناعة المحلية أو المنتج المنافس له، ثم يقوم بعد ذلك برفع السعر ليعوض خسائره، وكل هذا يضر بالمستهلك بصورة كبيرة كما يضر بالإنتاج المحلى كذلك، ولذا، يتطلب الأمر ضرورة تدخل الدولة لمكافحة هذا النوع من الإغراق.

غير أنه يصعب تحديد نوع الإغراق، ومن ثم، يصعب تحديد في أى الظروف يتطلب الأمر تدخل الدولة ومكافحة الإغراق، وفي أى الظروف لا يتطلب الأمر ذلك.

❖ الخلاصة

- **تعرف الرسوم الجمركية**، بأنها ضريبة تفرض على السلع عند عبورها الحدود القومية للدولة سواء على الصادرات أو على الواردات، وعادة تفرض على الواردات.
- **تأخذ الرسوم الجمركية ثلاثة أنواع وهي**: رسوم نوعية، تكون في صورة مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة المستوردة بغض النظر عن قيمتها، ورسوم قيمية، تكون في صورة نسبة من قيمة أو ثمن السلعة المستوردة، ورسوم مركبة، تجمع بين النوعين السابقين معاً.
- **يتم قياس الرسوم الجمركية** في الدولة وفقاً لطريقتين هما: طريقة المتوسط البسيط، وطريقة المتوسط المرجح.
- **معدل الرسم الجمركي الأسمى**، يمثل معدل الضريبة المفروضة على السلع النهائية المستوردة، ويترتب عليه ارتفاع أسعار السلع المستوردة في السوق المحلى، ومن ثم، يؤثر في قرارات المستهلكين واختياراتهم فيما بين السلع المحلية والسلع المستوردة ولا يقيس الحماية الفعلية التي يتمتع بها المنتج المحلي.
- **معدل الرسم الجمركي الفعال**، يوضح مقدار ما يتمتع به الإنتاج المحلى من الحماية، ويتأثر المعدل الفعال هذا بثلاثة عناصر تمثل مكوناته وهى: معدل الرسم الجمركي الأسمى على السلعة النهائية، ومعدل الرسم الجمركي الأسمى على المدخلات المستوردة، ونسبة المدخلات المستوردة إلى قيمة أو ثمن السلعة في ظل حرية التجارة.
- **يترتب على الرسوم الجمركية**، إعادة توزيع الدخل والثروة في صالح المنتجين والحكومة على حساب المستهلكين.

- **تمثل حصص الواردات**، قيد كمي على الواردات حيث تحدد الدولة حداً أقصى لكمية أو قيمة الواردات من سلعة معينة تسمح باستيرادها خلال فترة زمنية معينة، وهي وسيلة أكثر فاعلية في الحد من الواردات، وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية مقارناً بالرسوم الجمركية.
- **تأخذ حصص الواردات عدة أشكال لعل أهمها**: الحصة الإجمالية، وفيها تحدد الدولة الكمية أو القيمة الكلية التي يسمح باستيرادها من السلعة خلال فترة زمنية معينة، والحصة الموزعة، وهو أن تقوم الدولة بتوزيع الحصة بين الدول المصدرة أو المستوردين على أسس معينة.
- **يترتب على حصص الواردات**، نفس آثار الرسوم الجمركية والاختلاف يكون في إيراد الحصة وهو يناظر إيرادات الحكومة في حالة الرسم الجمركي، وإيراد الحصة هذا يحصل عليه واحد من ثلاثة أطراف هم: المصدرون أو المستوردون أو الحكومة.
- **تتمثل أهم مبررات تقييد التجارة الخارجية خاصة في الدول النامية في:** حماية الصناعة الناشئة، زيادة مستوى التوظف والحد من البطالة، تحسين معدل التبادل الدولي، تقليل العجز في ميزان المدفوعات، مكافحة الإغراق.

❖ نماذج الأسئلة

س1 - وضح مدى صحة أم خطأ العبارات التالية بإيجاز:

1 - لا تختلف الرسوم الجمركية القيمية عن الرسوم الجمركية النوعية على الواردات.

2 - يتعادل دائماً المعدل الفعال للحماية مع المعدل الاسمي للرسوم الجمركية على الواردات من السلع النهائية.

3 – تعد حماية الصناعات الناشئة من أقوى الحجج أو المبررات لفرض قيود على التجارة الخارجية.

4 – لا يختلف الإغراق الدائم عن الإغراق الشرس في التجارة الدولية.

5 – قد يكون المعدل الفعال للرسوم الجمركية على الواردات سالب.

س2 – وضح بيانياً مع كتابة البيانات الكاملة على الرسم فقط:

1 – الآثار الاقتصادية لقيام إحدى الدول الصغيرة بفرض رسم جمركي على الواردات من أحد السلع.

2 – الآثار الاقتصادية لقيام إحدى الدول الصغيرة بفرض حصة على الواردات من أحد السلع.

س3 – التمارين:

تمرين (1) إذا كانت السلعة (س) تنتج محلياً وتباع في السوق المحلي بالسعر العالمي في ظل حرية التجارة ($ث_{س}$) = 500 وحدة نقدية، وأن قيمة المدخلات المستوردة اللازمة لهذه السلعة = 300 وحدة نقدية، فإذا فرض على هذه السلعة رسم جمركي = 10%.

المطلوب:

1 – حساب المعدل الفعال للحماية إذا كانت المدخلات المستوردة لا تخضع لرسوم جمركية.

2 – حساب المعدل الفعال للحماية إذا كانت المدخلات المستوردة تخضع لرسوم جمركية بمعدل 5%.

الفصل السادس*

العولمة والتكتلات الاقتصادية**

تتميز العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة بسيادة شكلين من العلاقات، يتمثل الشكل الأول في تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية بين مجموعة من الدول المتجانسة سواء اقتصاديا أو اجتماعياً أو سياسياً، ويأخذ الشكل الثاني إقامة علاقات اقتصادية حرة على المستوى العالمي من خلال إزالة الحدود الفاصلة بين الاقتصاديات الوطنية. وبالتالي، فإن الشكل الأول يسعى إلى إقامة أشكال مختلفة من القيود الحمائية حول الاقتصاديات الإقليمية التي يتضمنها، في حين يسعى الشكل الثاني إلى تحرير الاقتصاديات الدولية من كافة القيود التي تعوق انسياب وتحرك السلع والخدمات ورؤوس الأموال على المستوى العالمي، ولذا، فإن كلاهما يشكلان تكتلاً، الأول يكون على المستوى الإقليمي أما الثاني يكون على المستوى العالمي.

وفقاً لذلك يتعرض هذا الفصل في المبحث الأول إلى ظاهرة العولمة من حيث: مفهومها، ومراحلها، والجوانب الإيجابية والسلبية لها خاصة فيما يتعلق بظروف الدول النامية. بينما يتناول المبحث الثاني دراسة التكتلات الاقتصادية

---

* كتب هذا الفصل: د. علي عبد الوهاب نجا.

** قد تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل علي بحث خاص بالمؤلف تحت عنوان: تحليل أثر العولمة علي النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1970-2007)، ويمكن الرجوع إلي البحث في صورته التفصيلية والمراجع المدرجة بالمتن من خلال المؤلف.

- علي العدبه، عولمة التكتلات الاقتصادية، http://ali-hu.tripod.com/adm/interstitial

- Salvatore D., *International Economics*, Macmillan Publishing Co., Inc., New York, 1983, ch. 1.

من حيث: مفهومها، وتطورها وأنواعها، وشروط نجاحها وفوائدها فضلاً عن أهم أوجه التشابه والاختلاف بين العولمة والتكتلات الاقتصادية. **وفقاً لذلك، فإن هذا الفصل يتناول كل من:**

- **ظاهرة العولمة.**
- **التكتلات الاقتصادية.**

هذا فضلاً عن، الخلاصة وتذييل الفصل بمجموعة من نماذج الأسئلة.

المبحث الأول

ظاهرة العولمة

تعد العولمة من الظواهر الاجتماعية متعددة الجوانب والأبعاد، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الفكرية أو السياسية وغيرها، ولذا، تكون لها انعكاسات بعيدة المدى علي كافة نوحي الحياة البشرية. وفيما يتعلق بأثر العولمة علي اقتصاديات الدول وبخاصة الدول النامية، فإنه يمثل أحد الموضوعات المثيرة للجدل، حيث يري مؤيدي العولمة أنها تمثل أداة دفع لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو والتنمية الاقتصادية ويؤيدون ذلك من خلال التجارب الناجحة في عديد من الدول، بينما يري مناوئ العولمة عكس ذلك، حيث يرون أن العولمة عملية غير متكافئة تسهم في استفادة عدد محدود من الدول، ويترتب عليها زيادة الفجوة الدخلية بين الدول المتقدمة والدول النامية وزيادة الفقر بالدول النامية[1]، هذا فضلاً عن تكرار الأزمات المالية والنقدية وزعزعة الاستقرار الاقتصادي وخاصة في الدول النامية ذات الأسواق

[1] أسهمت العولمة في تضاعف الفجوة الدخلية بين الدول النامية والدول المتقدمة في 40 عاماً الأخيرة، إذ بلغ متوسط دخل الفرد في أغني 20 دولة 37 ضعف نظيره في أفقر 20 دولة وذلك في بداية الألفية الثالثة (Loots E., 2006, P 7).

والمؤسسات غير الناضجة وغير المؤهلة للاندماج والتنافس علي المستوي الدولي. غير أنه رغم هذا الجدل فإن الجميع يتفق علي أن ظاهرة العولمة أصبحت تمثل حقيقية واقعية لها مزاياها وعيوبها ولا يمكن لأي دولة تجنبها كلية، ولكن يجب التكيف معها ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان وتجنب آثارها السلبية بما يدعم عمليات التنمية، كما حدث في عديد من النماذج الناجحة وخاصة في دول جنوب شرق أسيا والصين والهند مؤخراً.

سوف يتم في هذا المبحث دراسة النقاط التالية: مفهوم العولمة، ومراحلها، وقياسها، فضلاً أهم الجوانب الإيجابية والسلبية لها على اقتصاديات الدول النامية.

أولاً: مفهوم العولمة

لا يوجد اتفاق علي مفهوم موحد لظاهرة العولمة لأنه مصطلح مختلف الدلالات في أذهان وعقول المفكرين والباحثين والأكاديميين، حيث ينطوي هذا المفهوم علي عديد من الجوانب والأبعاد، ويتوقف المفهوم علي الشخص ورؤيته والموضوع الذي يتناوله، ولعل أهم المفاهيم التي طرحت في شأن العولمة هي:

(1) أن العولمة تشير إلي زيادة التفاعل عبر الحدود الوطنية تلك التي تؤثر علي كثير من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، متمثلاً ذلك -في زيادة وكثافة تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفكار والمعلومات والأفراد فيما بين الدول وبعضها، بما يترتب عليه من تكامل في الأنشطة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية عبر الحدود الوطنية (Held D. & McGrew A., 2004, PP 3-5).

(2) تعرف العولمة بأنها العمليات التي يتم من خلالها تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة والمعلومات والأفكار عبر الحدود، بما يترتب عليه من زيادة اندماج الاقتصاديات والمجتمعات في كافة نواحي الحياة التي

أضحت تمثل سمة من سمات العصر الحديث (Agénor P.R., 2002, p 3).

(3) أن العولمة تتمثل في التأثير المتزايد التي تمارسه العمليات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياسية والثقافية ذات الطابع الدولي علي كل من المستوي المحلي والإقليمي.

(4) تتمثل العولمة بصورة عامة في زيادة حركية الأفراد والسلع والخدمات ورأس المال والأفكار، فضلاً عن انتشار العدوى والأمراض والتلوث، وعادة ما يتم ذلك من خلال تطور وسائل الاتصالات وتدويل الأسواق المالية، فضلاً عن تزايد أهمية الشركات متعددة الجنسيات وتزايد الانفتاح في التجارة العالمية،....إلخ (Goyal K. A., 2006, P 1).

(5) خلاصة القول، تعرف العولمة بأنها تتمثل في التكامل المتزايد للاقتصاديات والمجتمعات، وبالتالي، فإنها تعد إعادة هيكلة للعلاقات فيما بين الدول في كافة المجالات وتمس كل جوانب الحياة البشرية لما تتضمنه من تدفقات للسلع والخدمات والأفراد ورأس المال والأفكار والمعلومات والتعاون السياسي، فضلاً عن انتشار التلوث البيئي، والعدوى والأمراض والسلوك الإجرامي والإرهاب (Hjalager, A., 2007, P 437)، ويتضح من هذا التعريف– بالإضافة للتعريفات المختلفة سالفة الذكر– **أن العولمة تتضمن عديد من العناصر لعل أهمها:**

- أن العولمة مفهوم واسع وعريض، حيث يستخدم لوصف مجموعة متنوعة من الظواهر تلك التي تعكس زيادة الترابط فيما بين الدول، وبالتالي، تتضمن عديد من التدفقات لعل أهمها: السلع والخدمات، ورؤوس الأموال، الاستثمارات المباشرة، الهجرة، التكنولوجيا، الثقافة، المعرفة،..إلخ. وهي كلها عمليات ينتج عنها مجموعة من العلاقات والترابطات المتبادلة التي تؤدي إلي تآكل الحدود الوطنية نتيجة لاندماج الدول مع بعضها في المجالات المختلفة.

- أن العولمة ظاهرة معقدة ومتعددة الأشكال، حيث تجمع بين عديد من القضايا، وتؤثر في كافة جوانب الحياة من: الثروة، الحرية، الثقافة، العادات، الصحة،.. إلخ (Vujakovic P., 2009, P 3).
- تتسم العولمة بالشمول، حيث لا تقتصر علي الجوانب الاقتصادية فحسب، بل تتضمن عديد من الجوانب الأخرى سواء السياسية أو الاجتماعية والثقافية أو البيئية،..إلخ وإن كان يري البعض أن العولمة الاقتصادية هي المحرك الأساسي وراء عمليات العولمة برمتها.
- أن مفهوم العولمة يختلف عن عديد من المفاهيم الأخرى، مثل:
  - الانفتاح والتحرير، وهو ما يشير إلي إزالة القيود والحواجز بين الدول، مما يؤدي إلي زيادة حركية السلع وعوامل الإنتاح علي المستوى الدولي.
  - التكامل والاندماج، وهو ما يعني إزالة الحواجز والقيود علي التجارة وقد يتضمن كذلك عوامل الإنتاج والأفراد، حيث يتوقف الأمر علي درجة ومستوي التكامل، كما يكون ذلك علي نطاق إقليمي خاص بالدول الداخلة في التكامل.
  - التدويل، ويقصد به زيادة التبادل التجاري بين الدول وزيادة درجة الاعتماد المتبادل علي المستوي الخارجي.
  - التغريب، ويقصد به نشر القيم السائدة في المجتمعات الرأسمالية الغربية، سواء من حيث سيطرة الجانب المادي أو نشر ثقافة الاستهلاك السائدة بتلك المجتمعات الغربية.
  - الكونية والعالمية، وتتمثل في توحيد وتقارب القيم والثقافات والإصلاحات الاقتصادية والسياسية في كافة دول العالم.
  - يتضح مما سبق، أن العولمة مفهوم أكثر اتساعاً وشمولاً، وذلك لأن أي من هذه المفاهيم يغطي جانب واحد أو أكثر من

جوانب التدفقات والترابطات عبر الحدود، في حين أن العولمة تغطي كافة هذه الجوانب معاً.

- يترتب علي العولمة زيادة التداخل والترابط فيما بين أسواق الدول وبعضها، نتيجة لزيادة التفاوت في أنماط الإنتاج[2]، بينما تسهم في توحيد أو تقارب أنماط الاستهلاك فيما بين الدول.
- تسهم العولمة في سرعة انتشار الأزمات، متمثلاً في موجات الرواج والركود، وتقارب المعرفة والثقافات بين المجتمعات، خاصة في ظل تكامل الأسواق وثورة المعلومات وتزايد استخدام الإنترنت.
- تسهم العولمة في توجيه اهتمامات كل سكان الأرض بقضايا موحدة بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو الاجتماعي، مثل: الفقر، البيئة، ظاهرة الاحتباس الحراري، ثقب الأوزون، الإرهاب، الديمقراطية، حقوق الإنسان، التهديد الذي يحيط بانتشار الأسلحة النووية، وكلها قضايا تتجاوز قدرة كل دولة علي حده (aselli, M., 2004, P 7).

ثانياً: مراحل العولمة

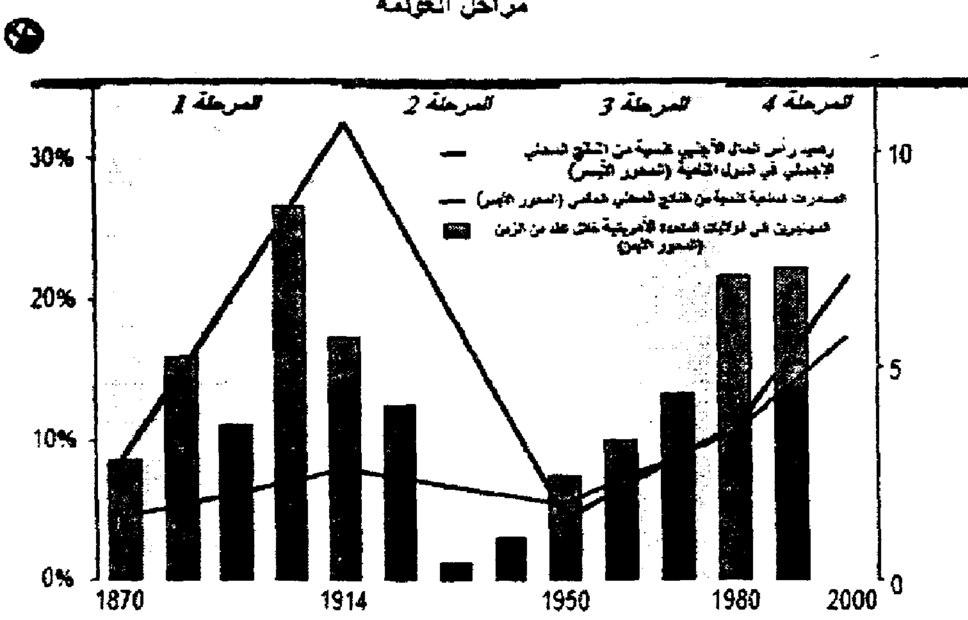
لا تعد العولمة ظاهرة حديثة، حيث يؤرخ لها منذ زمن قديم نسبياً، فوفقاً لرأي العلماء والباحثين أنه قد بدأت الموجة الأولي للعولمة مع نهاية القرن التاسع عشر وتحديداً في عام 1870 عندما تفوق معدل نمو التجارة العالمية علي معدل نمو الناتج العالمي، وقد انكسرت تلك الموجة بحلول أزمة الكساد العالمي العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي. وبدأت الموجة الثانية للعولمة في الانتعاش في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعد مؤتمر بريتون- وودز عام 1944، وما أسفر عنه من إنشاء ثلاث من المؤسسات الدولية أسهمت في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية، متمثلاً ذلك في: صندوق النقد الدولي (IMF)، البنك الدولي (WB)، والاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة التي تعرف

---

[2] حيث تزداد درجة التخصص وفقاً للمزايا النسبية، ومن ثم، يزداد التكامل بين أسواق الدول.

باسم الجات (GATT). وبدأت الموجة الحديثة والمعاصرة للعولمة منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي تؤازرها التطورات التكنولوجية الحديثة خاصة في مجال المعلومات والاتصالات وتزايد استخدام الإنترنت، ولذا، تتميز المرحلة المعاصرة للعولمة بسرعة الانتشار وتزايد حجمها مقارنة بالمراحل السابقة (Dreher A., et al., 2008, PP 8,9 & WB, 2002, P 4). **غير أنه يمكن تقسيم مراحل العولمة هذه إلي أربعة مراحل علي النحو التالي**[3]:

شكل رقم (6-1)



المصدر: البنك الدولي.

المرحلة الأولي للعولمة (1870-1914): قد بدأت هذه المرحلة محفوزة بعاملين أساسيين:

- التقدم التكنولوجي الكبير في مجال النقل سواء البحري نتيجة لاستخدام السفن البخارية بدلاً من السفن الشراعية، وكذلك النقل البري نتيجة

[3] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع في ذلك إلي: د. عبد القدر محمد عبد القادر عطية، وآخرون، ***قضايا اقتصادية معاصرة***، الناشر: قسم الاقتصاد- كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، الفصل الأول.

لاستخدام السكك الحديدية، وقد أسهم ذلك في إحداث تخفيض كبير في تكاليف النقل.

- تخفيض القيود علي التجارة الخارجية من قبل كافة الدول.

وقد أسهمت هذه العوامل في زيادة التبادل التجاري الدولي بدرجة ملموسة، إذ بلغ معدل نمو التجارة الدولية حوالي 8% في المتوسط سنوياً، وقد كان معدل نمو التجارة الدولية هذا ضعف معدل نمو الناتج العلمي (WB, 2002, P 3). كما أقترن نمو التجارة هذا بزيادة الهجرة الخارجية خاصة إلي العالم الحديث، حيث هاجر حوالي 60 مليون نسمة من أوربا إلي أمريكا الشمالية واستراليا، وكذلك الهجرة داخل قارة أسيا من الهند والصين ذات الكثافة السكانية المرتفعة إلي الدول الأقل كثافة، مثل: الفلبين وسيريلانكا وتايلاند والفلبين، وقدرات الهجرة الخارجية للسكان خلال تلك المرحلة بحوالي 10% من سكان العالم في ذلك الوقت. كما اقترنت هذه المرحلة بزيادة تدفقات رؤوس الأموال الدولية من الدول الصناعية بصفة خاصة إلي المستعمرات التابعة لها، وقد كان معظمها يوجه إلي إنتاج المواد الأولية اللازمة للصناعة بالدول الصناعية.

المرحلة الثانية للعولمة (1914-1944): أي تغطي فترة ما بين الحربين العالميتين وقد شهدت هذه الفترة تراجع وانكماش في حركة العولمة، ويعزى ذلك إلي ثلاثة أسباب أساسية تتمثل في: الحربين العالميتين الأولي والثانية، فرض عديد من القيود علي التجارة الخارجية وتبني السياسات القومية، أزمة الكساد العالمي العظيم خلال الفترة (1929-1933). وقد ترتب علي ذلك:

- انخفاض حجم التجارة الدولية بدرجة كبيرة.
- انخفاض تدفقات رؤوس الأموال علي المستوي الدولي.
- انخفاض معدل النمو في الناتج علي المستوي العالمي.
- تراجع حركة الهجرة السكانية نتيجة لفرض القيود علي الهجرة من قبل عديد من الدول.

المرحلة الثالثة للعولمة (1944-1980): بدأ هذه المرحلة في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، بالانتعاش التدريجي لحركة العولمة من خلال الاتجاه إلي تحرير التجارة الخارجية تدريجياً وكانت جزئية لبعض السلع دون البعض الأخر. كما قد تم خلال هذه المرحلة إنشاء عدد من المؤسسات الدولية التي تهدف إلي تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال ما أسفر عنه مؤتمر بريتون وودز عام 1944 متمثلاً ذلك في: صندوق النقد الدولي الذي كان يهدف إلي إدارة النظام النقدي الدولي وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف وتقديم قروض للدول الأعضاء لمواجهة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وكانت بهدف إقراض الدول الأوربية من أجل إعادة إعمارها والتخلص من آثار الحرب بها، ثم استمر بعد ذلك في تقديم القروض التنموية للدول النامية لتمويل مشروعات التنمية والبنية الأساسية بها وتغيرت تسميته فيما بعد إلي البنك الدولي. والاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة التي تعرف باسم الجات (GATT) وتغير أسمها إلي منظمة التجارة العالمية فيما بعد في عام 1994 عقب جولة أورجواي، وكان هدفها تخفيض القيود علي التجارة الخارجية بهدف زيادة التبادل التجاري الدولي. وقد أسهمت هذه المؤسسات في زيادة حجم التجارة الدولية وزيادة تدفقات رؤوس الأموال علي المستوى الدولي.

المرحلة الرابعة والمعاصرة للعولمة (1980 حتى الآن): وتتميز هذه المرحلة بسرعة التداخل والتقارب فيما بين الدول علي المستوى العالمي نتيجة للتقدم التكنولوجي الكبير خاصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أو ما يسمى بثورة المعلومات، وتتمثل أهم خصائص مرحلة العولمة المعاصرة فيما يلي:

- نمور التجارة الدولية بمعدلات مرتفعة: فقد زادت الصادرات العالمية كنسبة من الناتج العالمي من حوالي 10% في عام 1980 إلي ما يفوق 20% في عام 2000، كما هو موضح في الشكل رقم (6-1)، غير أن الدول

الصناعية المتقدمة كانت تستأثر بالجانب الأكبر من التجارة الدولية، حيث مثل نصيبها 76% في عام 1998 في حين كان نصيب الدول النامية 24% منها، كما كان نصيب المنتجات الصناعية الديناميكية أكبر من التجارة الدولية مقارنة بنصيب المنتجات الأولية الراكدة. وتعد المنتجات الصناعية عالية التكنولوجيا الأكثر نمواً في مجال التجارة الدولية في تلك المرحلة في الوقت الذي تراجع فيه نصيب المنتجات الأولية خاصة الزراعية منها نتيجة لزيادة منافسة البدائل الصناعية لها في عديد من المجالات، ولذا، تعد التكنولوجيا عالية المستوى هي المحرك الأساسي لنمو التجارة العالمية في ظل مرحلة العولمة المعاصرة. وقد ترتب علي ذلك تدهور شروط التبادل التجاري في غير صالح المنتجات الأولية، الأمر الذي يؤكد الخسارة الكبيرة للدول النامية المنتجة للمواد الأولية في ظل العولمة بل وتزايدها، غير أن هذا لا ينطبق علي كافة الدول النامية كما تختلف معدلاته فيما بينها، فالدول النامية التي استطاعت أن تطور من اقتصادياتها وهيكل الإنتاج والصادرات بها مثل: دول جنوب وجنوب شرق أسيا والصين استفادت بدرجة ملموسة من العولمة، مقارنة بالدول النامية الأخرى التي لم تتمكن من إجراء مثل هذه التغييرات فقد تحملت اقتصادياتها لخسائر كبيرة من جراء العولمة كما في معظم الدول بالقارة الأفريقية.

- زيادة تدفقات رؤوس الأموال الدولية: زادت تدفقات رؤوس الأموال علي المستوى الدولي وخاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، فقد ازدادت قيم الاستثمارات المباشرة بثلاثة أضعاف ما كانت عليه خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، غير أن معظمها كان يتم داخل نطاق الدول المتقدمة وبعضها، ففي عام 2000 كان نصيب الدول المتقدمة 82% من التدفقات الواردة لتلك الاستثمارات المباشرة، بينما كان نصيب الدول النامية منها 18% فقط، كما تركز الجزء الأكبر منها في عدد محدود من الدول النامية التي استطاعت إجراء تغييرات في هياكلها الاقتصادية،

مثل: الصين ودول جنوب شرق أسيا. غير أنه بصفة عامة قد ازدادت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلي الدول النامية من 28 بليون دولار في عقد السبعينيات إلي 307 بليون دولار في نهاية عقد التسعينيات أي أنها ازدادت، بحول 13 مرة مما كانت عليه خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، وقد كان الجزء الأكبر منها من المصادر الخاصة وليس الرسمية.

- حركة الهجرة العمالية الدولية: رغم زيادة حركة الهجرات العمالية نتيجة لتخفيف القيود عليها في هذه المرحة، إلا أنها لازالت أقل مقارنة بالمرحلة الأولي للعولمة، حيث لم تتجاوز الهجرة العمالية في هذه المرحلة 2% من سكان العالم مقارنة بحوالي 10% في المرحلة الأولي للعولمة.
- تطور الإطار المؤسسي للعلاقات الاقتصادية الدولية: وقد تم ذلك من خلال تطوير نشاط المؤسسات الدولية التي انبثقت عن مؤتمر بريتون وودز في أعقاب الحرب العالمية الأولي، فقد أسهم كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تقديم المساعدات الإنمائية للدول النامية، فضلاً عن تقديم القروض والعمل علي تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف لعملات الدول النامية من خلال تقديم المساعدات المالية لمواجهة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها، وقد امتد نشاط هاتين المؤسستين إلي ابعد من ذلك في تلك المرحلة خاصة بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية في ثمانينيات القرن الماضي، من خلال التدخل في رسم السياسات الاقتصادية للدول النامية بهدف تحقيق الاستقرار المالي والنقدي في الأجل القصير وإجراء التغييرات الهيكلية علي المدى الطويل من خلال مساعدتها في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي قدمتها هاتين المؤسستين. كما أسهمت الدورات المختلفة للجات (GATT) في زيادة حركة التجارة الدولية لأنها استهدفت تخفيض القيود علي التجارة الخارجية من خلال عديد

من القرارات والتشريعات التي تغطي عديد من جوانب المعاملات التجارية فيما بين الدول وبعضها.

وفقاً لذلك، يمكن القول أن أهم العوامل التي أسهمت في زيادة مستوي العولمة المعاصرة، وبالتالي، تمثل محفزات لها في تلك المرحة في:

- التقدم التكنولوجي خاصة في مجال النقل والاتصالات.
- التطور المؤسسي للعلاقات الاقتصادية الدولية، الذي أسهم في زياد التجارة الدولية وزيادة تدفقات رؤوس الأموال الدولية.
- التوسع الكبير في نشاط الشركات متعددة الجنسيات وظهور ما يسمى بنمط الإنتاج المتكامل دولياً، الذي بمقتضاه يتم إنتاج السلعة الواحدة في أكثر من دولة، الأمر الذي أسهم في زيادة درجة التكامل في الاقتصاد الدولي.
- انتشار استخدام الإنترنت والتوسع في تبادل المعلومات فيما بين الشعوب، الأمر الذي ترتب عليه توحيد اهتمامات الشعوب بالقضايا العامة، مثل: الفقر الإرهاب وحقوق الإنسان، وكذلك تقارب الثقافات سواء الفكرية أو الاستهلاكية.

جدير بالذكر أن هناك عديداً من مقاييس العولمة، ويمكن التمييز بين نوعين من المقاييس، **الأولى** هي المقاييس الجزئية (Partial Measures)، وتغطي جوانب محددة في العولمة، و**الثانية** هي المقاييس المركبة (Composite Measures)، وتنطوي علي عديد من المعايير الجزئية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية أو التكنولوجية،..إلخ. وتستخدم هذه المقاييس في تحديد الاختلافات في مستوى العولمة كمياً فيما بين الدول – أي تحديد الدول الأكثر أو الأقل من حيث العولمة -- وتحديد مقدار التغير في مستوى العولمة في الدولة عبر الزمن وتأثير ذلك علي الوضع النسبي

لها، فضلاً عن استخدامها في الدراسات القياسية لتحديد آثار العولمة علي المتغيرات الكلية بالمجتمع.

ثالثاً: الجوانب الإيجابية والسلبية للعولمة على الدول النامية

يترتب على العولمة آثار متباينة على اقتصاديات الدول النامية، ولذا، تعد من أكثر الموضوعات إثارة للجدل، حيث يرى الليبراليون أن العولمة تدعم عمليات التنمية بهَا نتيجة لزيادة الاعتماد المتبادل فيما بين الاقتصاديات وزيادة المنافسة وسد فجوتي الموارد والمعرفة الفنية بهذه الدول، فضلاً عن الإسهام في إجراء الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والمؤسساتية وتطوير نظم التعليم والمعارف وقبول الآخر والمفاهيم الجديدة،..إلخ (Goyal K. A., 2006, P 3). في حين يرى المتشككون عكس ذلك لأنه يترتب عليها زيادة التفاوت في توزيع الدخل والفقر بهذه الدول وزيادة الفجوة الدخلية بينها وبين الدول المتقدمة المستفيدة من العولمة[4]، فضلاً عن تكرار الأزمات وهروب رؤوس الأموال والكفاءات وفقدان الهوية الثقافية وتآكل المعايير الاجتماعية،..إلخ، (Bhaskara R. B. & Chaitanya V. K., 2009, P 1). وسوف يتم استعراض وجهتي النظر السابقتين.

(أ) **الجوانب الإيجابية للعولمة:** يؤمن عديد من الاقتصاديين بأن العولمة يترتب عليها عديد من الإيجابيات علي عديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، سواء أكان هذا بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويدعمون هذا التفاؤل من خلال النظرية الاقتصادية ونظريات النمو والتنمية، ومن واقع التجارب الناجحة في هذا الشأن (Neutel M. & Heshmati A., 2006, PP16,17). وسيتم في هذا

[4] حيث أن الدول الفقيرة التي يصل سكانها حوالي 80% من مجمل سكان العالم يبلغ نصيبها حالياً حوالي 20% من الناتج العالمي، ويتوقع أن تنخفض هذه النسبة إلي 14% في عام 2040 في حين يزداد النصيب النسبي للدول الغنية.

الجزء استعراض أهم القنوات التي يمكن أن تؤثر العولمة من خلالها إيجابياً على اقتصاديات الدول النامية، وهي تتمثل فيما يلي:

(1) **الانفتاح التجاري:** حيث يترتب عليه الاستفادة من مزايا التخصص واستغلال المزايا النسبية، نتيجة لإعادة تخصيص الموارد في الأنشطة الأكثر كفاءة إنتاجية، كما يسهل من الحصول علي المدخلات بتكلفة أقل وجودة أعلي، فضلاً عن التكنولوجيا المتطورة بصورة مستمرة، وكلها أمور تسهم في رفع كفاءة وإنتاجية عوامل الإنتاج (Agénor P. R., 2002, P 4).

(2) **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:** حيث يسهم في سد كل من فجوة الموارد المحلية والفجوة التكنولوجية، وتحقيق تخصيص أفضل للاستثمارات، وانتهاج سياسات اقتصادية أفضل، بالإضافة إلي تحفيز الاستثمارات المحلية، ونقل النظم الإدارية المتطورة في كل المجالات التي يرتادها وتحسين بيئة الأعمال المحلية بالدول النامية بما يسهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية وزيادة إنتاجية الاقتصاد الوطني بها، وخاصة في الدول التي يكون لديها قدر كافي من رأس المال البشري واستقرار في سياساتها.

(3) **الهجرة العمالية:** يكون لها دور كبير في دعم عديد من الدول النامية من خلال تحويلات العاملين، ومن ثم، زيادة إيرادات الدولة من النقد الأجنبي[5]، كما تسهم في نقل الكفاءات والخبرات الفنية والإدارية لهذه الدول في حالة الاستعانة

---

[5] غير أنه عادة ما تكون هناك عديد من القيود علي حركية العمالة، حيث ركزت العولمة علي حركية السلع والخدمات ورأس المال وتجاهلت حركية العمالة، وهو ما ينوه إليه منتقدي العولمة في أن هذا من صنع الدول المتقدمة وبما يحقق مصالحها دون مراعاة لمصالح الدول النامية كثيفة العمالة (Stiglitz J. E., 2004, P 471).

بالخبراء الأجانب، غير أنه توجد عديد من القيود علي الهجرة العمالية في المرحلة المعاصرة للعولمة ولا تكون علي نفس مستوى التدفقات الأخرى.

(4) الانفتاح المالي: يعمل علي توفير التمويل اللازم لعمليات الاستثمار من خلال الاقتراض من الخارج وتخفيض تكلفة الاستثمار، وتطوير الأسواق المالية وتنويع محافظ الاستثمار، فضلاً عن الارتفاع بكفاءة الجهاز المصرفي وتحسين الخدمات المصرفية، مما يؤدي في النهاية إلي زيادة معدلات الادخار والاستثمار بالإضافة إلي زيادة كفاءة تخصيص رؤوس الأموال بالدول النامية (Bekaert G., et al., 2005, P 41)، وتكون هذه الآثار الإيجابية أكبر في الدول ذات الأسواق المالية والمؤسسات الأكثر تطوراً ونضجاً، وفي ظل توافر الشفافية واستقرار السياسات المحلية (Agénor P.R., 2002, P 3)[6].

(5) العولمة الاجتماعية: توافر المعلومات والاتصالات، ومن ثم، المعرفة تكون مهمة لأنها تعطي فكرة عن النجاح الاقتصادي في الدول الأخرى، وبالتالي، تعمل علي قبول مفاهيم جديدة، وقد سهلت هذه المعرفة عمليات العولمة بين المجتمعات، وتعد من أقوي العوامل المؤثرة علي عمليات التنمية في الأسواق الناشئة، ولا تقتصر المعرفة علي التقنية فقط بل تعمل علي تحول المجتمعات خاصة في جوانب الديمقراطية والأسواق وتطوير السياسات والمؤسسات، فضلاً عن أنها تعزز التجارة والتكامل الاقتصادي نتيجة لانخفاض تكلفة المعاملات عبر الحدود، وبالتالي، تذلل البعد الجغرافي وتعمل علي تقارب دول العالم وتساعد في وضع السياسات الاقتصادية، بما يسهم في إصلاح الدول النامية

[6] يعد تحرير أسواق رأس المال، وما يرتبط بها من انتقال لرؤوس الأموال قصيرة الأجل من أكثر الجوانب غموضاً في ظل العولمة نظراً لما يرتبط بها من تقلبات وتكرار الأزمات، ومن ثم، عدم الاستقرار، ويرى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن الدول التي ليس لديها مؤسسات ملائمة ونظم محلية سليمة تكون آثارها ضارة علي اقتصادياتها (WB,2002, P 10).

لاقتصادياتها (Stiglitz J. E., 2004, P 470). كما أن التقارب الثقافي يقلل من مقاومة الأفكار الجديدة لدى الغير، فعلي سبيل المثال: الإصلاحات الهيكلية التي بدأت في الدول النامية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة تتم ببطء فيها مقارنة بما تمت به في الدول الصناعية في الماضي، بالإضافة إلي أن التكنولوجيا المستوردة في الدول النامية لا يتوقع أن تسهم في ارتفاع معدلات النمو إذ لم يتم استيعاب الثقافات والظروف الاجتماعية المرتبطة بها لأنها جزء منها.

(6) **العولمة السياسية:** تشكل أساس التواصل بين الدولة والعالم وتسهم في تحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الدول النامية، ويدفع هذا بدوره الحكومات علي إصلاح المؤسسات المحلية التي تعمل علي تحسين قدرة القطاع الخاص وزيادة معدلات الادخار والاستثمار، وتدعيم النظام المالي، فضلاً عن تنظيم الإشراف والرقابة علي نشاط الوسطاء الماليين، مما يعمل علي تحسين البنية التحتية والقانونية، وكلها أمور تعمل علي توفير المناخ الملائم لنشاط الأعمال والاستثمار، مما يسهم في زيادة النشاط الإنتاجي (Dreher A., 2006, P 10).

تؤكد عديد من الدراسات علي أن التدفقات الفعلية المرتبطة بالعولمة وخاصة الانفتاح التجاري، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تسهم في ارتفاع مستوى الأداء الاقتصادي، ومن ثم، تسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي (Thorbeke E. & Nissanke M., 2006, P 1333). كما أنه لا يترتب علي العولمة زيادة الناتج المحلي أو معدل نموه فقط، ولكن أيضاً إحداث تغير في اتجاهات النمو فيما بين القطاعات، حيث تنمو قطاعات الخدمات والقطاعات الترفيهية والمتطورة ذات الإنتاجية المرتفعة بمعدلات أعلي، بما

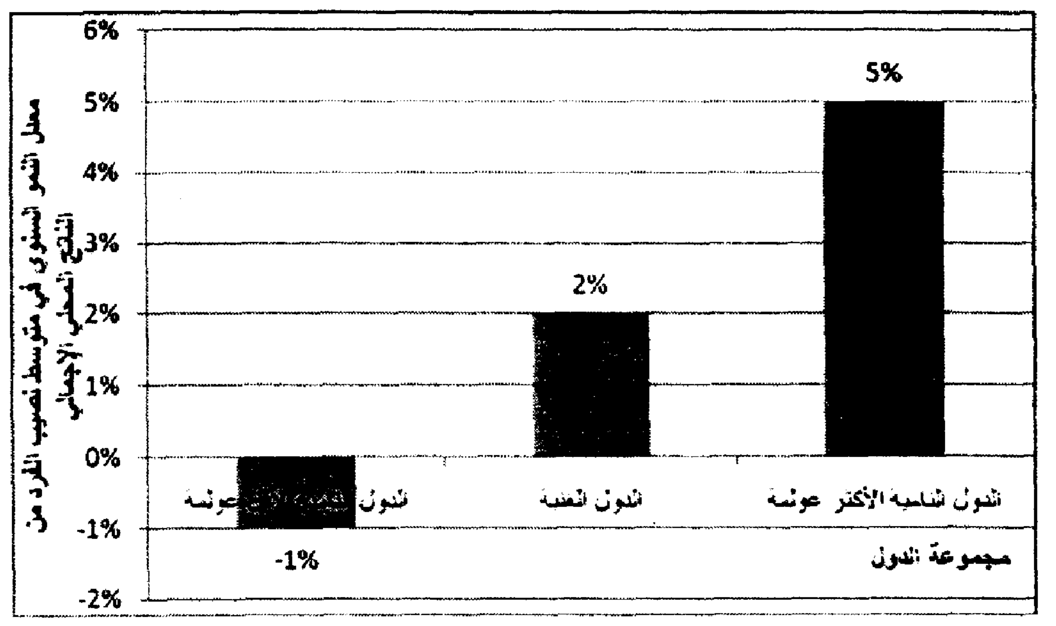
يترتب علي ذلك من تغيرات في هيكل الاقتصاد تمشياً مع التغيرات في هيكل الطلب الخارجي ويتحقق ذلك بصفة خاصة في الدول التي لديها سياسات سليمة ومؤسسات قوية (Durlauf S. N. & Blume L.E., 2008, P 683)، وهذا ما حدث في الاقتصاديات الناشئة، مثل: دول جنوب شرق أسيا والصين والهند (Goyal K. A., 2006, P 3).

يمكن تفسير اختلاف معدلات النمو فيما بين الدول خلال 20 عاماً الماضية علي حسب درجة العولمة، حيث أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً وزيادة في مستوى العولمة حققت معدلات نمو أعلي وأسرع مقارنة بالدول الأقل من حيث العولمة والانفتاح علي العالم الخارجي، حيث أنه في مجموعة الدول النامية الأكثر عولمة ارتفع معدل النمو الاقتصادي بها من 1% خلال عقد الستينيات إلي 3% خلال عقد السبعينيات، ثم إلي 4% خلال عقد الثمانينيات، وقد بلغ هذا المعدل 5% في عقد التسعينيات، وهو أعلي من ضعف المعدل المحقق في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتقدمة والغنية (OECD) الذي كان 2% في المتوسط سنوياً، وهو ما يوضحه الشكل رقم (6 – 2)، في حين أن معدل النمو الاقتصادي المحقق في مجموعة الدول النامية الأقل عولمة خلال عقد التسعينيات هذا كان بالسالب (Durlauf S. N. & Blume L. E., 2008, P 684).

يتضح من ذلك، أن نجاح العولمة بالدول النامية يتوقف علي القدرة المؤسسية والمالية ومستوي رأس المال البشري بها ومدي الشفافية وفاعلية تطبيق القانون، حيث كلما كانت هذه العوامل أكثر تقدماً كانت الدولة أكثر قدرة علي التكيف مع العولمة والاستفادة منها كما حدث في التجارب الناجحة سالفة الذكر، والعكس صحيح.

شكل رقم (6 – 2)

علاقة النمو الاقتصادي بالعولمة في مجموعات الدول في التسعينيات*



المصدر:

-**World Bank**, (2002), ***Globalization, growth, and poverty: building an inclusive world economy***, the World Bank, Washington, DC., P5, http://books.google.co.uk/books.

* مجموعة الدول النامية الأكثر عولمة تتمثل في 24 دولة يصل عدد سكانها 3 بليون نسمة وتضم كبريات الدول النامية، مثل: الصين والهند والبرازيل والمكسيك، بينما مجموعة الدول النامية الأقل عولمة يصل عدد سكانها 2 بليون نسمة.

(ب) الجوانب السلبية للعولمة علي النمو: يرى الاقتصاديون المعارضون لظاهرة العولمة أنها تمثل صورة الليبرالية الجديدة وهي من صنع الدول الغربية والمتقدمة وتستخدم المؤسسات الدولية– التي تحتضنها في أراضيها– كأداة في توجيه العولمة بما يحقق مصالحها (Keating M. F., 2001, P 4)، وذلك لأن المنافسة علي الساحة الدولية تكون غير متكافئة، لأن أطرافها ليسوا علي نفس المستوى من القوة، فهناك الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات – الطرف القوي – وتمارس ضغوطها علي الدول النامية – الطرف الضعيف – وتعمل علي إجراء تغيرات عادة ما تكون في صالح الدول المتقدمة، ودون

مراعاة لمصالح الدول النامية، فضلاً عن أن العولمة تنطوي علي كثير من المخاطر سواء اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. وسوف يتم استعراض أهم القنوات التي يمكن أن تؤثر العولمة من خلالها سلبياً علي اقتصاديات الدول النامية مدعماً ببعض النتائج من واقع نتائج الدراسات التجريبية كلما أمكن، وتتمثل فيما يلي:

(1) عدم الاستقرار المالي: يترتب علي الانفتاح المالي وما يقترن به من تدفقات مالية مفاجئة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل تكرار الأزمات المالية والنقدية، وما يرتبط بها من آثار سلبية علي الجوانب الحقيقية، حيث عندما تترك النظم المالية لذاتها فإنها لا تعمل بشكل كفء بسبب عدم كمال الأسواق والمعلومات وسيطرة المضاربة وسيادة "سياسة القطيع Herd Behaviour"، وهو ما حدث في: الأزمة المالية الأسيوية (1998/97)، وأزمات دول أمريكا اللاتينية في بداية عقد التسعينيات، ومؤخراً أزمة الرهن العقاري الثانوي أو ما تسمي بالأزمة المالية العالمية عام 2008 التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشرت في كل ربوع الاقتصاد العالمي بفعل علاقات العولمة (Das D. K., 2008, PP 6,7)، وتزداد حدة هذه الأزمات بصفة خاصة في الدول التي تعاني من ضعف النظم المالية والمؤسساتية. وفي أحد التقييمات لدور هذه التدفقات من قبل ممثلي صندوق النقد الدولي (Prasad E., et al., 2003, PP 8,9)، قرر أنه في الآونة الأخيرة لا توجد أدلة علي أن تدفقات رؤوس الأموال الدولية تسرع من معدل النمو في الدول المستفيدة، في حين أن هناك أدلة تشير إلي أنها تزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي بها في الأجل القصير.

(2) زيادة معدلات البطالة: حيث أنه عادة ما تكون الصناعات بهذه الدول قائمة في ظل حماية لفترات طويلة ومع تزايد الانفتاح التجاري تكون قدرتها التنافسية ضعيفة ويتم القضاء عليها، بالإضافة إلي عدم قدرة الموارد علي التحرك – خاصة عنصر العمل– من الاستخدامات منخفضة الإنتاجية إلي

الاستخدامات مرتفعة الإنتاجية، بل تتحول إلي بطالة، بسبب ضعف مرونة عناصر الإنتاج وعدم تحقق افتراضات نظريات التجارة الدولية في واقع الدول النامية[7]، كما أن فكرة العولمة وما تقترن به من زيادة في تدفق للاستثمار وسد فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها الدول النامية أمر مشكوك فيه، وذلك لأن سياسات التحرر والإصلاحات الشاملة في ظل برامج التكيف التي تفرضها المؤسسات الدولية، عادة ما تقترن بسياسات أكثر تشدداً وهي عوامل أقل جاذبية لتدفقات مثل هذه الاستثمارات (Stiglitz J. E., 2004, P 473)، فضلاً عن أن زيادة العجز التجاري المرتبط بالانفتاح التجاري يحول دون تدفقات رؤوس الأموال خوفاً من انخفاض قيمة العملة الوطنية. كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تسهم في زيادة البطالة عندما تتم في صورة عمليات الاندماج والاستحواذ وشرائها لمشروعات قائمة وليس إقامة استثمارات جديدة وخاصة في ظل برامج الخصخصة بالدول النامية (Lee E. & Vivarelli M., 2006, P 7).

(3) **المخاطر**: يترتب علي العولمة عديد من المخاطر، ولعل أهم هذه المخاطر المرتبط بتحرير أسواق رأس المال لأنه وثيق الصلة بكل من الأزمات المالية والنقدية، وما يرتبط بذلك من زعزعة الاستقرار الاقتصادي، حيث لا يترتب عليها عادة أي استثمارات حقيقية أو خلق وظائف جديدة، بل يجلب معه كثير من المخاطر ويزيد من تكلفة رأس المال في حالة الاحتفاظ بالأموال لمواجهتها، كما أن تدفقات المحافظ المالية يترتب عليها ارتفاع قيمة العملة الوطنية، دون أن تقابلها استثمارات حقيقية إضافية. وهناك أيضاً المخاطر المرتبطة بالتغيرات في سعر الصرف، حيث تؤثر في مستويات أسعار السلع والخدمات وكذلك المدخلات، ومن ثم، الاستثمار وأيضاً الجوانب الاجتماعية، مما قد يعرض

---

[7] مثل عدم تحقق افتراضات نظرية هيكشر – أولين في ظروف الدول النامية (Cornia G. A., 2005, PP 4-6).

الشركات المحلية للانهيار والإفلاس ويؤثر هذا سلبياً علي مستوى الإنتاج والعرض الكلي. كما أن الدول التي تحتفظ باحتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية، مثل: الدولار الأمريكي، فإنه في حالة انخفاض قيمته في مثل هذه الأزمات تتحمل هذه الدول بخسائر كبيرة وكأنها تشارك المجتمع الأمريكي في تحمل جزء من تكاليف أزماته. وكذلك المخاطر المرتبطة بتحرير التجارة، حيث أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً في التجارة تكون أكثر عرضة للصدمات الخارجية، بما في ذلك شدة التقلب في معدلات التبادل التجاري، فضلاً عن التقلبات في أسعار السلع الأساسية (Kose M. A., et al., 2006, P 197)، كما أنه قد يترتب علي هذا التحرير خسائر كبيرة للشركات المحلية والمنتجين المحليين، بسبب المنافسة غير المتكافئة مع الشركات الأجنبية التي تغزو الأسواق المحلية.

(4) تسهيل هروب رؤوس الأموال: رغم أن التحرير المالي يهدف إلي جعل الدولة أكثر جاذبية لتدفق رؤوس الأموال، إلا أن هذه السياسة قد تعمل عكس ذلك، فبدلاً من أنه يترتب عليها تدفق صافي موجب، فإنه قد يترتب عليها تدفقات صافية سالبة وذلك في ظل حرية حركية رؤوس الأموال وارتفاع مستوى العولمة، وقد حدث هذا في الدول التي اتبعت سياسة الخصخصة خوفاً من تغير الحكومات والمسائلة عن الأموال ومصادرها وشرعية الخصخصة – كما في روسيا وبعض دول الاتحاد السوفيتي السابق – وكذلك في الدول التي تعاني من حكومات غير ديمقراطية وعدم فاعلية تطبيق القانون، ومن ثم، انتشار الفساد كما في الدول الأفريقية ودول الشرق الأوسط[8]. كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا يكون في صورة إقامة استثمارات حقيقية تسهم في

---

[8] حيث أنه في بداية التسعينيات كانت نسبة هروب رؤوس الأموال إلي الثروات الخاصة أعلي ما يمكن في كل من الدول الأفريقية جنوب الصحراء ودول الشرق الأوسط وبلغت 39% في كل منهما، بينما كانت هذه النسبة 10% ، 3% في كل من دول أمريكا اللاتينية ودول جنوب آسيا علي التوالي (Collier, P. & Gunning, J. W., 1999).

استغلال الموارد والعمالة المحلية، ومن ثم، زيادة الطاقة الإنتاجية، فضلاً عن نقل التكنولوجيا والإدارة الحديثة للدولة النامية كما هو مفترض، ولكن تركز علي العمل بالقطاع المصرفي أو المالي في صورة إقامة فروع لبنوك أو مؤسسات مالية أجنبية تقوم بتجميع المدخرات المحلية وتسريبها للاستثمار في الخارج.

(5) عدم فاعلية واستقلالية السياسة النقدية: في ظل العولمة والتحرير المالي بدون قيود تفتقد السلطات النقدية القدرة علي التحكم والسيطرة في السياسة النقدية وكذلك سياسة سعر الصرف، نتيجة للتدفقات النقدية والمالية قصيرة الأجل التي تتم خارج سيطرة السلطات النقدية، الأمر الذي يصعب من مواجهة الأزمات المالية والتحوط منها.

(6) الإضرار بالمصارف الوطنية: تكون البنوك الوطنية في وضع غير متكافئ في المنافسة مع البنوك الأجنبية الكبرى التي تأتي للدول النامية (WB, 2006, P 16)، حيث تكون ثقة الأفراد في هذه البنوك أكبر ويفضلون الإيداع بها، وبالتالي، تضطر البنوك الوطنية لدفع فوائد أعلي لجذب المودعين مما يزيد من تكاليفها، كما أن الأدلة عن وفورات الحجم الناتجة عن عمليات الاندماج في الوحدات المصرفية الكبيرة ليست مؤكدة، لأنه يكون علي حساب الحد من المنافسة في الأسواق الصغيرة ومتوسطة الحجم بالدول النامية. غير أن الآثار السلبية تتعلق أكبر بجانب الاقتراض، حيث عادة ما تعمل هذه البنوك علي تعبئة المدخرات واستثمارها في المراكز المالية والشركات الكبيرة بالخارج، في الوقت التي تعاني فيه البنوك الوطنية من نقص السيولة (Stiglitz J. E., 2004, P 479)، وذلك لأنه عادة ما تكون البنوك الأجنبية أقل عرضة للرقابة عليها من قبل السلطات النقدية مقارنة بالبنوك المحلية، مما يحد من فاعلية السياسات المحلية في تحقيق الأهداف الوطنية، لأنها تكون في صورة فروع، ومن ثم، لا توجد لها ميزانيات مستقلة عادة.

(7) الاضطرابات الاجتماعية: إدارة العولمة وخاصة من قبل المؤسسات الدولية – المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – يترتب عليها عديد من الاضطرابات الاجتماعية، حيث تقوض التماسك والتوافق الاجتماعي بالدول النامية[9]، وذلك لأنها لا تراعي الجوانب الاجتماعية وعلاقات العمل في البرامج والسياسات التي تفرضها علي الدول النامية تحت مسميات برامج الإصلاح الاقتصادي، وعادة ما تركز هذه البرامج علي الجوانب الاقتصادية فقط، وقد تكون لهذه السياسات الهيكلية مكاسب قصيرة الأجل، غير أن تكاليفها الاجتماعية تكون مرتفعة، وهذا ما حدث في برامج الخصخصة والسرعة التي تمت بها في عديد من الدول النامية، ومثل هذه الأمور تحمل الدولة بتكاليف مالية إضافية، وعادة ما يتم ذلك من خلال ضغط النفقات العامة والتقشف، كما أنه عادة ما يقع العبء الأكبر للأزمات المالية وعبء عمليات الإصلاح علي محدودي الدخل والفقراء، وهذا ما حدث في المكسيك وآندونسيا، حيث ترتب علي أزمة التحرير تطبيق سياسات مالية ونقدية انكماشية من قبل صندوق النقد الدولي لمعالجة نقاط الضعف في المؤسسات المالية من خلال تخفيض الدعم علي الغذاء والوقود الموجه للفقراء، مما أدي إلي انخفاض الدخول الحقيقية وارتفاع معدلات البطالة، الأمر الذي ترتب عليه اضطرابات سياسية واجتماعية[10]، ومثل هذه الأمور تعمل علي هروب رؤوس الأموال سواء المادية أو البشرية، كما أنه عادة ما يترتب علي العولمة تآكل الثقافات والهوية الوطنية في مواجه الثقافات الجديدة ويفقد المجتمع لجزء من هويته.

---

[9] رغم أن التماسك الاجتماعي هذا يعزز النمو، حيث يسمح بمزيد من المرونة والتوافق في صياغة السياسات الوطنية وتنفيذها (Read R., 2004, P 370).

[10] حيث تتحمل الفئات الفقيرة الجزء الأكبر من تكاليف الأزمات المالية في صورة مزيج من الضرائب وتخفيض الإنفاق العام وزيادة في معدلات التضخم وهو ما حدث في عديد من دول أمريكا اللاتينية (WB, 2006, PP17,18).

(8) **الاضطرابات السياسية**: تلعب العولمة دوراً كبيراً في النزاعات الأهلية في كثير من الدول النامية، فمثلاً الماس كان سبباً رئيساً للنزاع في سيراليون[11]، وتُقدم عديد من الشركات العاملة في الدول النامية – خاصة الشركات متعددة الجنسيات – رشاوى للحصول علي المناقصات أو لدعم حزب معين بهدف حماية استثماراتها ومصالحها، مما يقوض من العمليات السياسية بالدولة ويشيع الفساد، وقد يكون لهذه الشركات من القوة والقدرة علي استبدال حتى الحكومات من خلال فروعها والمؤسسات المالية الدولية والوطنية وممثلي الحكومات التي تستقطب ولائهم لها بالطرق المادية وغير المادية. كما أن القناة الأخرى للعولمة التي تؤثر علي الوضع السياسي تتم من خلال المؤسسات الدولية – المتمثلة في كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي – وذلك في حالة التدخل لمواجهة الأزمات المالية والنقدية الناتجة عن سياسات التحرير المالي، حيث تملي هذه المؤسسات عديد من الشروط علي الدول النامية، مما يقوض من الوضع السياسي الهش بالدول النامية، ويلاحظ في هذا الشأن أن الدول النامية التي حققت معدلات نمو مرتفعة لم يكن لها برامج مع المؤسسات الدولية سالفة الذكر، مثل: الصين وبوتسوانا.

نظراً لهذه السلبيات الخاصة بالعولمة وبخاصة في ظل ظروف الدول النامية، بسبب عدم توافر مقومات نجاح العولمة في معظم هذه الدول، فإنه يكون من الأفضل لها الالتجاء إلى تحرير التجارة على المستوى الإقليمي للاستفادة من حرية التجارة وتقسيم العمل دولياً، ولكن بصور مخططة ومنظمة بما يحقق مصالحها، وهو الأمر الذي سوف يتم دراسته بصورة موجزة في المبحث التالي وبشكل أكثر تفصيلاً في الفصل التالي من هذا المؤلف.

---

[11] حيث يلاحظ أن توافر الثروات الطبيعية لا يمثل كل شيء لأنه قد يكون مرتبط بالنزاعات والصراعات والحروب الأهلية والطائفية التي تغذي من خلال العولمة، ومن ثم، تمثل الثروات في هذه الحالة نقمة، فدول كثيرة غنية بثرواتها الطبيعية، مثل: الكونغو ونيجريا لم تحقق نجاحات كبيرة، وهذا ما يحدث حالياً في بعض الدول العربية، مثل: العراق.

المبحث الثاني

التكتلات الاقتصادية

تسعي كافة الدول المتقدمة والنامية على اختلاف مذاهبها الاقتصادية ودرجات نموها لإقامة تكتلات اقتصادية تتضاءل فيها أهمية الاقتصاديات المنفردة، بهدف الحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية، وبخاصة في ظل التطور التكنولوجي ووفورات الحجم الكبير وزيادة الكثافة الرأسمالية. وسوف يتم في هذا المبحث التعرض بإيجاز لمفهوم التكتلات الاقتصادية، وأشكالها وشروط نجاحها وفوائدها، فضلاً عن أهم أوجه الشبة والاختلاف التكتلات الاقتصادية والعولمة، وذلك اعتمادا على أنه سوف تتم دراسة التكامل الاقتصادي الإقليمي بصورة أكثر تفصيلاً في الفصل التالي.

أولاً: مفهوم التكتلات الاقتصادية

إن التكتلات الاقتصادية شأنها شأن العولمة لا يوجد تعريف محدد متفق عليه، وذلك نتيجة لاختلاف المذاهب الاقتصادية واختلاف رؤية كل منها لأهدافها والوسائل التي تستخدم في سبيل تحقيق هذه الأهداف، غير أنه يمكن تعريف التكتل الاقتصادي بصفة عامة بأنه يتمثل في تحرير التجارة على المستوى الإقليمي فيما بين مجموعة الدول الأعضاء في التكتل بهدف الاستفادة من مزايا حرية التجارة والتخصص وتقسيم العمل فيما بين مجموعة هذه الدول. وبالتالي، يترتب على التكتلات الاقتصادية زيادة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل على المستوى الإقليمي في مجالات التجارة والاستثمار، ولذا، يمكن النظر للتكتلات الاقتصادية على أنها تعد عولمة جزئية تتم في إطار العولمة الشاملة، وتمثل وسيلة تتبعها الدول المختلفة بهدف المواءمة مع مشكلات التكتلات الكونية الذي تدفع إليها العولمة.

ثانياً: مراحل التكتلات الاقتصادية

تتخذ التكتلات الاقتصادية عدة صور تتدرج فيه من أبسط الأشكال إلى أكثرها تطوراً وهي:

(1) **ترتيبات التجارة التفضيلية**: وهي ترتيبات اقتصادية تتم بين مجموعة الدول الأعضاء تبدأ بتسهيل دخول السلع والخدمات الواردة إلى الدولة من الدول الأخرى الأعضاء في التكتل، دون فرض عوائق استثنائية على تلك السلع مقارنة بالسلع الواردة من باقي دول العالم. وبالتالي، هي تنظيم يتم بموجبه فرض تعريفات جمركية منخفضة على الواردات بين الدول الأعضاء بالمقارنة مع التعريفات المفروضة على السلع الواردة من العالم الخارجي، ويعد هذا أبسط أشكال التكتلات الاقتصادية.

(2) **منطقة للتجارة الحرة**: ويتم فيها إلغاء كافة التعريفات والقيود الكمية علي التجارة بين الدول الأعضاء مع احتفاظ كل منها بسياساتها التجارية الخاصة بها إزاء الدول الأخرى.

(3) **الإتحاد الجمركي**: ويتم فيه إلغاء كافة التعريفات والقيود الكمية علي التجارة بين الدول الأعضاء، فضلاً عن توحيد التعريفات الجمركية والسياسات التجارية بين الدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي، ويمكن إنشاء صندوق موحد للإيرادات الجمركية بحيث يتم توزيع هذه الإيرادات بين الدول الأعضاء.

(4) **السوق المشتركة**: ويتم فيها بالإضافة إلى شروط الاتحاد الجمركي وما ينطوي عليه من حرية التجارة بين الدول الأعضاء وتوحيد سياساتها التجارية مع العالم الخارجي أن ترقى العلاقة إلى شكل أفضل بحيث تلغى القيود على حركية عوامل الإنتاج، ومن ثم، يتم تحرير تنقلات الأشخاص ورأس المال بين الدول الأعضاء.

(5) **الاتحاد الاقتصادي:** يتضمن بالإضافة لما سبق تنسيق السياسات الاقتصادية القومية، حيث يتم فيه توحد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية، كما يتضمن إنشاء سلطة فوق قومية تتولى إدارة الوحدة الاقتصادية.

ثالثاً: شروط نجاح التكتلات الاقتصادية وفوائدها

تتمثل أهم الشروط الواجب توافرها لنجاح التكتلات الاقتصادية واستمرارها بين الدول فيما يلي:

- وجود آلية لتحقق التوازن بين المنافع التي يوفرها التكتل للدول الأعضاء: بمعنى أن تحقق كل دولة فيه مزايا لم تكن تستطيع تحقيقها قبل قيام التكتل، وبالتالي، عدم وجود تمييز بين الدول.
- وجود تجانس اجتماعي واقتصادي وسياسي في الدول الأعضاء: بمعنى وجود توافق في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بمعنى أن تنتمي اقتصاديات الدول الأعضاء إلى نمط متقارب في المجالات المختلفة السابق ذكرها.
- تمتع الدول الأعضاء باستقلال سياسي وجغرافي واقتصادي.
- إنشاء الإطار المؤسسي اللازم لإدارة وتنفيذ الأهداف التي يحددها التكتل لنفسه في كل مرحلة من مراحل تطوره تكون مهمته إعداد وتنسيق الخطط والسياسات ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها.
- إن شكل التكتل ودرجة رقيه تعتمد إلى حد كبير على تطور البنيان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للدول الأعضاء.

يترتب على التكتلات الاقتصادية عديد من الفوائد نظراً لما يرتبط بها من اتساع الأسواق، ومن ثم، توسع في الإنتاج، وبالتالي، رفع معدلات النمو

والتنمية، ومن ثم، زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء من خلال النتائج التي تتمخض عنه ولعل أهمها:

- زيادة معدلات الاستثمار والتراكم الرأسمالي بالدول الأعضاء.
- تغيير البنيان الاقتصادي للدول الأعضاء، نتيجة لزيادة درجة التخصص وفقاً للمزايا النسبية، وبالتالي، يؤدي إلى إدارة أكثر كفاءة للموارد المتاحة لكل دولة واستخدامها بالشكل الأمثل نتيجة لتخفيض نفقات الإنتاج من خلال تعميم مبدأ الوفورات الخارجية.
- الحد من التبعية الاقتصادية وزيادة درجة الاستقلال بهذه الاقتصاديات عن الأسواق العالمية المتقدمة وتقليل درجة الانكشاف الاقتصادي بها تجاه الاقتصاد العالمي.
- تعبئة الموارد الاقتصادية المتوفرة في الدول الأعضاء من خلال تنسيق السياسات وإقامة مشروعات التخطيط الاقتصادي بينها.
- توحيد السياسات بين الدول الأعضاء وإلغاء كافة القيود على انتقال عناصر الإنتاج والسلع بينها.
- زيادة درجة المنافسة بين الدول الأعضاء مما يترتب علية زيادة رفاهية الأفراد في الدول الأعضاء نتيجة لانخفاض أسعار السلع والخدمات وارتفاع درجة الجودة بها.
- زيادة فرص العمل وتحسين شروطه وتقريب مستويات الأجور للعمالة بين الدول الأعضاء.

ثالثاً: أوجه الشبه والاختلاف بين العولمة والتكتلات الاقتصادية

يترتب على التحرير الاقتصادي - سواء علي المستوى الإقليمي في ظل التكتلات الاقتصادية أو على المستوى الدولي في ظل العولمة - إلى

نوعين من الآثار، آثار انتشارية تأخذ شكل توسع في الأنشطة الاقتصادية وآثار انحسارية تنطوي على القضاء على أنشطة كانت تستفيد من الحماية، وبالتالي، لا تستطيع البقاء في ظل التحرير الاقتصادي، وتتوقف قوة أي من الأثرين على القوة الاقتصادية بالدولة، ونظراً لقوة الآثار الانحسارية في الدول المتخلفة وحتى في الدول المتقدمة إلى حد ما، التي تكون غير مرغوبة فقد كان الاتجاه إلى إتباع سياسات إقليمية مناسبة فأخذت ظاهرة التكامل الإقليمي دوراً كبيراً، حيث يحدد نطاق حرية التجارة بالإقليم بدلاً من العالم كله، وهذا يحقق التوازن بين نوعية الآثار لكل عضو في الإقليم من خلال إطار تقسيم إقليمي للعمل يحقق انسجاماً وتوافقاً أكثر، مما يتحقق في التحرير الشامل على المستوى العالمي.

إن كل من العولمة والتكتلات، تعملان ضمن إطار نظام اقتصادي عالمي واحد، وبالتالي، لا بد من وجود تداخل في وظائف كل منهما والتأثير المتبادل عن هذا التداخل يولد أوجه للتشابه والاختلاف فيما بينهما ويتمثل أهمها فيما يلي:

- يترتب على كلا الشكلين تحجيم دور الدولة وسلطتها الوطنية، ومن ثم، ضعف الدولة القومية وعجزها عن القيام بوظائفها الاقتصادية التقليدية بكفاءة، فضلاً عن تقليص سيادتها.
- يترتب على كلا الشكلين زيادة التحرير وزيادة حجم التبادل التجاري وزيادة تدفقات رؤوس الأموال، لأن كلاهما يدعو إلى التوحيد الاقتصادي العالمي أو الإقليمي، نظراً لأن التكتلات الاقتصادية تمثل عولمة جزئية.
- أن كل منهما يسعى لإفساح المجال أمام الاستثمار المباشر، في سبيل ممارسة النشاط الاقتصادي داخل التكتل، أو على المستوى العالمي، وبالتالي، الاستفادة من مزايا التوسع في الإنتاج، وعملية الاندماج بين المؤسسات والشركات الإقليمية هي ظاهرة تحدث في إطار كل من العولمة بمحتواها العالمي والإقليمية بمحتواها التكاملي.
- يترتب على كلا الشكلين تحقيق نوع من التوازن في تقسيم العمل سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي في ظل العولمة. غير أن الفرق

بينهما يتعلق بدور الدولة وسلطتها الوطنية، حيث أن التكتل يكون تفاعل ايجابي يتم بإدارة أطرافه في إحلال التعاون فيما بينهما عن طريق تنظيم مؤسسات خاصة فوق قومية، معترف بها في ترتيب شؤون مجموع الدول الأطراف وتقوم حكومتها بتنفيذ القرارات والتوصيات دون شعور بانتقاص من سيادتها، انطلاقا من أن ذلك يعزز قدرتها على تحقيق أهداف مجتمعاتها بأفضل مما تقوم به منفردة، بينما يختلف الأمر في حالة العولمة، حيث تتوقف قدرة الدولة على حفظ سيادتها على قدرتها في ظل منافسة عالمية حادة على تكييف أوضاعها الاقتصادية مع متطلبات وآليات عمل النظام العالمي الشامل.

- إن كل منهما ينطلق من تبادل المنافع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في التكتلات من خلال آليات وإدارة عمله، وفي ظل العولمة من خلال المزايا التي تمنح للدول التي تنتمي أو تنخرط في النظام الاقتصادي العالمي.
- يعد التكامل الاقتصادي الإقليمي نموذجاً للرد على العولمة الاقتصادية، من خلال سعي مجموعة من الدول للانضمام إلى تكتل اقتصادي والاستفادة من عملية التحرير على المستوى الإقليمي.

❖ الخلاصة:

- لا يوجد اتفاق علي مفهوم موحد لظاهرة العولمة، غير أنه يمكن القول أنها تتمثل في التكامل المتزايد للاقتصاديات والمجتمعات، وبالتالي، تعد إعادة هيكلة للعلاقات فيما بين الدول في كافة المجالات وتمس كل جوانب الحياة البشرية لما تتضمنه من عديد من التدفقات سواء للسلع والخدمات والأفراد ورأس المال والأفكار والمعلومات، فضلاً عن انتشار التلوث البيئي، والعدوى والأمراض والإرهاب، ..إلخ.
- يمكن تقسيم مراحل العولمة هذه إلي أربع مراحل: **المرحلة الأولي للعولمة (1870-1914)**: وكانت محفوزة بالتقدم التكنولوجي في مجال

النقل، وتخفيض القيود علي التجارة الخارجية. **المرحلة الثانية للعولمة (1914-1944)**: وشهدت تراجع وانكماش في العولمة، بسبب الحربين العالميتين، وفرض القيود علي التجارة الخارجية وتبني السياسات القومية، أزمة الكساد العالمي العظيم. **المرحلة الثالثة للعولمة (1944-1980)**: وشهدت انتعاشاً تدريجياً لحركة العولمة نتيجة لتحرير التجارة الخارجية تدريجياً، وإنشاء عدداً من المؤسسات الدولية التي تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية. **المرحلة الرابعة والمعاصرة للعولمة (1980 حتى الآن)**: وتميزت بسرعة التداخل والتقارب فيما بين الدول علي المستوى العالمي نتيجة لما يسمى بثورة المعلومات.

- تتمثل أهم القنوات التي يمكن أن تؤثر العولمة من خلالها إيجابياً علي اقتصاديات الدول النامية من خلال: الانفتاح التجاري، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والهجرة العمالية، والانفتاح المالي، والعولمة الاجتماعية، والعولمة السياسية.
- تتمثل أهم القنوات التي تؤثر العولمة من خلالها سلبياً علي اقتصاديات الدول النامية في: عدم الاستقرار المالي، وزيادة معدلات البطالة، والمخاطر المرتبطة بتحرير أسواق رأس المال وتحرير التجارة، والتغيرات في سعر الصرف، وتسهيل هروب رؤوس الأموال، وعدم فاعلية واستقلالية السياسة النقدية، والإضرار بالمصارف الوطنية، والاضطرابات الاجتماعية والسياسية.
- **يعرف التكتل الاقتصادي** بأنه يتمثل في تحرير التجارة على المستوى الإقليمي فيما بين مجموعة الدول بهدف الاستفادة من مزايا حرية التجارة والتخصص وتقسيم العمل فيما بين مجموعة هذه الدول.
- تأخذ التكتلات الاقتصادية في تطورها خمسة أشكال تتدرج فيه من أبسط الأشكال إلى أكثرها تطوراً وهي: ترتيبات التجارة التفضيلية، منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، والاتحاد الاقتصادي.

❖ نماذج الأسئلة:

س1 – وضح مدى صحة أم خطأ العبارات التالية بإيجاز:

1 – يوجد تعريف واحد لظاهرة العولمة يتفق علية كل العلماء.

2 – تقتصر ظاهرة العولمة علي الجوانب الاقتصادية.

3 – لا يختلف مفهوم العولمة عن كل من التدويل والكونية أو العالمية.

4 – ازدهرت ظاهرة العولمة في مرحلتها الثانية بدرجة كبيرة خلال فترة ما بين الحربين العالميتين.

5 – شهدت مرحلة العولمة المعاصرة أعلى معدلات للهجرة العمالية على المستوى الدولي.

6 – تسهم عديد من العوامل في زيادة وانتشار ظاهرة العولمة المعاصرة.

7 – تؤثر العولمة ايجابياً علي اقتصاديات الدول النامية من خلال عديد من الجوانب أو القنوات.

8 – يتطلب نجاح العولمة في الدول النامية توافر عدد من المقومات.

9 – يترتب على التكتلات الاقتصادية عديد من الفوائد للدول الأعضاء.

10 – تأخذ التكتلات الاقتصادية شكل واحد فقط.

س2 – أذكر دون أن تشرح:

1 – أهم العناصر التي ينطوي عليها مفهوم العولمة.

2 – أهم محفزات المرحلة الأولى للعولمة وأهم خصائصها.

3 – أهم شروط نجاح التكتلات الاقتصادية.

4 – أهم أوجه الاختلاف بين العولمة والتكتلات الاقتصادية.

5 – أهم أوجه الشبه بين العولمة والتكتلات الاقتصادية.

الفصل السابع*

التكامل الاقتصادي**

يشير مصطلح التكامل الاقتصادي Economic Integration في مجال الاقتصاد الدولي، بصفة عامة، إلى العملية التي يتم بموجبها اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير بين دولتين أو كثر من أجل التخفيف من أو إزالة القيود والحواجز المفروضة على حرية انتقال بعض أو كل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فيما بينها، وربما يصل الأمر أيضاً إلى التنسيق بين سياساتها الاقتصادية المختلفة. وعلى ذلك يعد التكامل الاقتصادي أحد الصيغ المتقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، التي قد تتضمن تنسيقاً مستمراً بين مختلف السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء. ويلاحظ أنه إذا تجاورت هذه الدول أصبح التكامل الاقتصادي إقليمياً.

---

* **كتب هذا الفصل: د. أسامة أحمد الفيل.**

** **لقد تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل على المراجع التالية:**

(1) Dominick Salvatore, ***International Economics,*** John Wiley and Sons, Ninth edition, 2007, ch.10.

(3) ثروت عبد السلام غطاس، ***التكامل الاقتصادي الإسلامي وإمكانيات التطبيق على مجموعة الدول العربية***، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2005.

(3) د. عبد الرحمن يسري أحمد، د. السيد محمد السريتي، ***الاقتصاديات الدولية***، قسم الاقتصاد كلية التجارة -جامعة الإسكندرية، 2007، الفصل التاسع.

وسنركز في هذا الفصل علي توضيح أشكال التكامل الاقتصادي مع تبيان أهم الآثار الاقتصادية المترتبة علي قيام الاتحاد الجمركي كأحد أشكال التكامل الاقتصادي، فضلاً عن عرض سريع لتجارب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية. **وفقاً لذلك، فإن هذا الفصل سوف يتصدى إلى دراسة النقاط التالية:**

- **أشكال التكامل الاقتصادي.**
- **الآثار الاقتصادية للاتحاد الجمركي.**
- **التكامل الاقتصادي العربي.**

هذا فضلاً عن، الخلاصة وتذييل الفصل بمجموعة مختارة من نماذج الأسئلة.

المبحث الأول

أشكال التكامل الاقتصادي

تتعدد أشكال التكامل الاقتصادي بين الدول، وفقاً لدرجته، بداية من الاتفاقات التجارية التفضيلية مروراً بمنطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي وبدرجة أعلى السوق المشتركة وأخيراً الاتحاد الاقتصادي (الكامل). وسوف نتناول – في عجالة – كل من هذه الأشكال على النحو التالي:

1- الاتفاقات التجارية التفضيلية Preferential Trade Arrangements (PTA) تعد من أبسط أشكال التكامل الاقتصادي، وتتمثل في مجموعة الإجراءات التي تتخذها بعض الدول للتخفيف من القيود المفروضة على حرية تجارة السلع والخدمات فيما بينها، سواء اتخذت شكل تخفيض معدلات الرسوم الجمركية أو تخفيف القيود التجارية الأخرى، المصاحبة بتبادل الدول الأعضاء

هذه المعاملة التفضيلية فيما بينها. ويعد من أشهر الاتفاقات التفضيلية نظام التفضيل لدول الكومنولث (نظام التفضيل الإمبراطوري) The British Commonwealth Preference Scheme الذي كونته المملكة المتحدة عام 1932 مع كل من الدول التابعة للتاج البريطاني وبعض مستعمراتها السابقة.

2- منطقة التجارة الحرة A Free Trade Area (FTA)

تمثل درجة أعلي من التكامل الاقتصادي مقارنةً بالاتفاقات التجارية التفضيلية، لأنها تتضمن إلغاءً تدريجياً للرسوم الجمركية (وربما القيود الكمية أيضاً) على تجارة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء بالمنطقة التكاملية، مع احتفاظ كل دولة بحريتها في فرض القيود التجارية أو الرسوم الجمركية تجاه بقية دول العالم غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة. ولذا تتميز عن الاتفاقات التفضيلية في أمرين على الأقل: يتمثل الأول في أن للمنطقة برنامجاً زمنياً محدداً يتم خلاله إزالة القيود الجمركية تماماً، وليس مجرد التخفيف من بعضها كما هو الحال في الاتفاقات التفضيلية. ويتمثل الأمر الثاني في أن المنطقة تغطي معظم السلع والخدمات أو كلها وليس بعضها فقط مقارنةً بالاتفاقات التفضيلية.

ولكن من أهم سلبيات منطقة التجارة الحرة ما قد يترتب على تكوينها من احتمالات انحراف التجارة **Trade Deflection**. فقد يترتب على عدم توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في المنطقة تجاه بقية دول العالم، تزايد عمليات إعادة التصدير فيما بينها. حيث يزداد احتمال تدفق السلع والخدمات من بقية دول العالم إلى داخل الدول الأعضاء ذات التعريفة الجمركية المرتفعة عن طريق الدول الأعضاء ذات التعريفة الجمركية

المنخفضة. فمثلاً إذا كان معدلي الرسم الجمركي على السلعة (س) في الدولتين (أ) و(ب) هما 5%، 10% على التوالي، يستطيع المستوردون في الدولة (ب) استيراد هذه السلعة من العالم الخارجي عن طريق الدولة (أ) ذات الرسم الجمركي المنخفض (5%) ثم عبورها إلى الدولة (ب) دون رسوم جمركية لأن الدولتين ينتميان إلى منطقة التجارة الحرة.

وتعد منطقة التجارة الحرة الأوربية (إفتا) European Free Trade Association (EFTA) من أشهر مناطق التجارة الحرة في العالم. وقد تكونت عام 1960 من سبعة أعضاء أساسيين هم المملكة المتحدة والنمسا والدنمارك والنرويج والبرتغال والسويد وسويسرا وعضو مشارك هو فنلندا منذ عام 1961 (أصبحت عضواً كاملاً عام 1986). كما انضمت كل من أيسلندا وليخنشتاين إلى الإفتا عامي 1970و 1991 على التوالي. ويلاحظ أن معظم دول الإفتا قد انضمت إلى الاتحاد الأوربي منذ عام 1994. وكذلك اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) North American Free Trade Agreement (NAFTA) التي تكونت في نوفمبر عام 1993 من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، والسوق الجنوبية المشتركة (مركوسور) Southern Common Market (Mercosur) التي تكونت عام 1991 وضمت في عضويتها كل من البرازيل والأرجنتين وأورجواي وباراجواي.

3- الاتحاد الجمركي A Custom Union (CU)

يمثل درجة أعلي من التكامل الاقتصادي مقارنةً بمنطقة التجارة الحرة. حيث لا يسمح بأية تعريفة جمركية أو حواجز تعوق التجارة بين الدول الأعضاء في الاتحاد، ويتشابه في ذلك مع المنطقة الحرة. ولكنه يمتاز عنها

بوجود نوع من التنسيق للسياسات التجارية لهذه الدول في مواجهة الدول غير الأعضاء، حيث يطبق الاتحاد الجمركي معدلات موحدة للتعريفة الجمركية Common External Tariff في مواجهة كافة دول العالم خارج الاتحاد. الأمر الذي يسمح بالقضاء على مشكلة انحراف التجارة التي تنشأ في ظل منطقة التجارة الحرة.

ومن أشهر الأمثلة للاتحاد الجمركي **اتحاد الزولفرين Zollverein** الذي تم بين عدد كبير من الولايات الألمانية عام 1934 ومكن بسمارك من توحيد ألمانيا فيما بعد عام 1870. وكذلك السوق الأوربية المشتركة **European Common Market** الذي تكون في عام 1957 من ست دول هي ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورج وهولندا.

4- السوق المشتركة A Common Market (CM)

وهي بدورها تمثل درجة أعلي من التكامل الاقتصادي مقارنةً بالاتحاد الجمركي. حيث تتمثل في اتفاق مجموعة من الدول علي إزالة القيود المفروضة علي حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة جمركية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، وهي في ذلك تتشابه مع الاتحاد الجمركي.ولكنها تمتاز عنه في وجود حرية حركة خدمات عناصر الإنتاج من عمل ورأس المال – أي إلغاء القيود المفروضة عليها– بين الدول الأعضاء في السوق. الأمر الذي يترتب عليه إمكانية إعادة توزيع خدمات عناصر الإنتاج على المجالات الإنتاجية المختلفة بحيث تحقق كل منها أفضل استخدام ممكن. وقد حققت السوق الأوربية المشتركة التي أنشئت عام 1957 وضع السوق في بداية عام 1993.

5- الاتحاد الاقتصادي A Economic Union (EU)

يعتبر الاتحاد الاقتصادي أعلي درجات التكامل الاقتصادي بين الدول. ويتضمن نفس سمات السوق المشتركة من حيث اتفاق مجموعة من الدول علي إزالة كافة القيود المفروضة علي حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة (التنسيق بين السياسات التجارية) في مواجهة الدول غير الأعضاء، بالإضافة إلي إلغاء القيود المفروضة علي تحرك خدمات عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) بينها. ولكنه يمتاز عن السوق المشتركة في وجود تنسيق (وربما توحيد) للسياسات الاقتصادية الأخرى (المالية والنقدية)، بالإضافة إلى إنشاء عدداً من المؤسسات الاقتصادية التي تحقق هذا التنسيق. الأمر الذي يعني تنازل كل دولة في الاتحاد عن جزء من سيادتها الاقتصادية رغم استقلالها السياسي. وعندما يصدر الاتحاد الاقتصادي عملة نقدية واحدة ويستخدمها يتحول إلى اتحاد نقدي Monetary Union.

ومن أبرز الاتحادات الاقتصادية التي عرفها التاريخ اتحاد البينلوكس Benelux الذي تكون بعد الحرب العالمية الثانية من ثلاث دول هي هولندا وبلجيكا ولوكسمبورج. كما تعد الولايات المتحدة الأمريكية مثالاً للاتحاد الاقتصادي والمالي والنقدي المتكامل بالإضافة إلى كونها اتحاداً سياسياً. ولذا يمكن النظر إلي الدولة الواحدة المكونة من عدة ولايات علي أنها اتحاد اقتصادي. ومن أحدث الأمثلة العالمية الاتحاد الأوربي وعملته الموحدة اليورو Euro الذي أصبح اتحاداً نقدياً أوروبياً European Monetary Union (EMU) منذ بداية يناير 199 بناءً علي معاهدة ماسترخت Maastricht عام 1991.

المبحث الثاني

الآثار الاقتصادية للاتحاد الجمركي

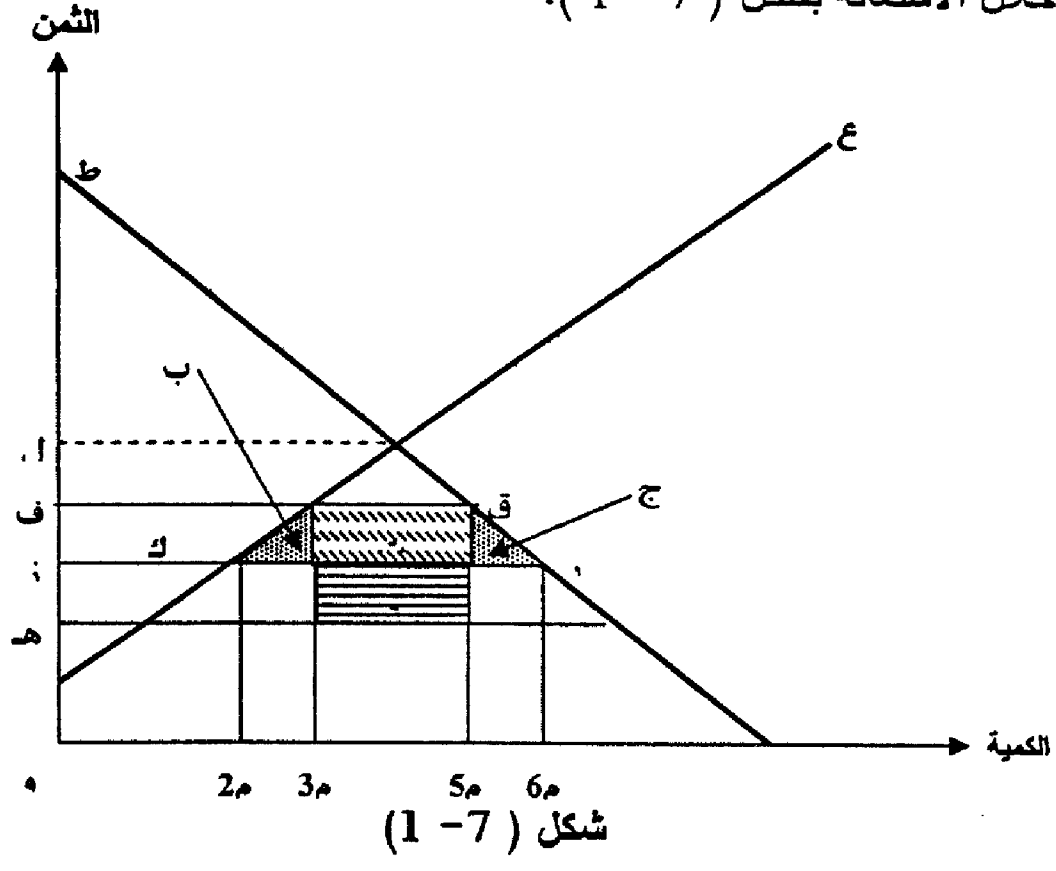
لقد تركز تحليل معظم الاقتصاديين، وأشهرهم فينر Viner، على الاتحاد الجمركي كصورة أكثر تعبيراً ووضوحاً عن الآثار المتوقعة من قيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول. حيث تنقسم هذه الآثار إلى نوعين رئيسيين: يتمثل النوع الأول في الآثار الساكنة قصيرة الأجل الراجعة إلى إعادة-تخصيص الموارد الاقتصادية (مثل العمل ورأس المال) بين اقتصاديات الدول الأعضاء بالاتحاد الجمركي، وهي تؤثر على كل من الإنتاج والاستهلاك وشروط التجارة لهذه الدول. ويتمثل النوع الثاني في الآثار الحركية طويلة الأجل التي تؤثر على الطاقة الإنتاجية ومعدل نمو اقتصاديات الدول الأعضاء بالاتحاد. وسيتم تناول هذين الأثرين على النحو التالي:

الآثار الساكنة للاتحاد الجمركي

حيث إن تكوين اتحاداً جمركياً يتضمن إلغاءً للرسوم الجمركية على التجارة البينية للدول الأعضاء مع الاحتفاظ، في نفس الوقت، بتعريفة جمركية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، فقد يترتب على ذلك أثرين متناقضين. يتمثل الأول في أثر خالق أو منشئ للتجارة Trade Creation عندما يستبدل جزء من الناتج لمنتجين محليين أقل كفاءة نسبياً (ذوي تكلفة مرتفعةَ نسبياً) ويحل محله جزء من الواردات المنتجة بطريقة أكثر كفاءة نسبياً (أقل تكلفة نسبية) في دول أخرى أعضاء في الاتحاد. الأمر الذي يترتب عليه توزيع أفضل للموارد بين الدول الأعضاء في الاتحاد مما يسهم في تحقيق مزيد من التخصص في الإنتاج وفقاً لمبدأ المزايا النسبية. ناهيك عن إتاحة السلع والخدمات للمستهلكين بأثمان منخفضة نسبياً.

ومحصلة هذا الأثر تتمثل في الزيادة المتوقعة في مستوى الرفاهية الاقتصادية.

ويتمثل الأثر الثاني في أثر محول للتجارة **Trade Diversion** عندما يستبدل جزء من الواردات المنتجة بطريقة أكثر كفاءة نسبياً (أقل تكلفة نسبية) في دول أخرى خارج الاتحاد ويحل محله جزء من الواردات المنتجة بطريقة أقل كفاءة نسبياً (ذات تكلفة نسبية مرتفعة) في دول أخرى أعضاء في الاتحاد. ويترتب على ذلك إعادة توزيع الموارد الاقتصادية على نحو يؤدي إلى الابتعاد عن التخصيص الأفضل للموارد الاقتصادية ومن ثم انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية. ويمكن توضيح الأثرين السابق الإشارة إليهما من خلال الاستعانة بشكل (7 - 1).



شكل (7- 1)

الآثار الاقتصادية الساكنة لقيام اتحاد جمركي

يتضح من هذا الشَكل ما يلي:

- يعبر كل من (ط، ع) عن منحنيي الطلب والعرض على سلعة معينة داخل إحدى الدول (س مثلاً). حيث يتحدد الثمن المحلي للسلعة عند (و ل) بتقاطع (ط مع ع). وسيضطر المستهلك إلى دفع هذا الثمن في ظل وجود اقتصاد مغلق (اكتفاء ذاتي). فإذا كان الثمن التنافسي العالمي للسلعة نفسها هو (و هـ)، يصبح عنده العرض العالمي للسلعة لا نهائي المرونة. الأمر الذي يدل على أن الدولة (س) صغيرة جداً وتستطيع أن تحصل على كل ما تريد عند هذا الثمن، كما يفترض أن هذا الثمن لن يتأثر إطلاقاً بتكوين الاتحاد الجمركي.
- فإذا كانت هناك دولة أخرى (ص) تستطيع عرض نفس السلعة عند الثمن (و ز)، وهو كما نلاحظ أعلى من الثمن العالمي، مما يدل على أنها أقل كفاءة نسبية من دول أخرى. وسنفترض أن العرض لا نهائي المرونة أيضاً عند هذا الثمن. فإذا فرضت الدولة (س) تعريفة جمركية مقدارها (هـ ف) على الواردات سواء من الدولة (ص) أو من بقية دول العالم، لن تتمكن الدولة (ص) من المنافسة في السوق المحلي للدولة (س). ذلك أن إضافة هذه التعريفة الجمركية إلى أثمان الاستيراد (وهـ، و ز) يمكن بقية دول العالم من عرض السلعة في السوق المحلي للدولة (س) عند ثمن أقل مقارنةً بالدولة (ص). حيث يصبح الثمن العالمي بعد التعريفة (و ف)، بينما ثمن الدولة (ص) بعد إضافة نفس التعريفة لابد أن يكون أعلى من (و ف) . ولذلك من المتوقع أن تكون جميع الواردات من هذه السلعة داخل الدولة (س) من بقية دول العالم وليس من الدولة (ص).
- فإذا قررت الدولتان (س، ص) تكوين اتحاد جمركي، وذلك بإلغاء التعريفة الجمركية (هـ ف) فيما بينهما والإبقاء عليها تجاه بقية العالم. منطقياً ستتمكن الدولة (ص) من بيع السلعة في سوق الدولة (س) عند نفس الثمن (و ز) الذي أصبح أقل من الثمن العالمي (و ف)، فالأخير مازال

محملاً بالتعريفة الجمركية. وبالتالي فإن جميع الواردات سوف تأتي من الدولة (ص) عضو الاتحاد الجمركي بدلاً من بقية دول العالم.

- **يتمثل الأثر المنشئ للتجارة بيانياً في زيادة الواردات من (م3 م5) قبل تكوين الاتحاد الجمركي إلى (م2 م6) بعد تكوينه (أنظر شكل 7-1).** حيث كان الثمن السائد في السوق المحلي للسلعة المستوردة (و ف) قبل تكوين الاتحاد، وفي ظله كانت الكمية المطلوبة محلياً (و م5) (وفقاً لمنحنى الطلب)، بينما كانت الكمية المعروضة من الناتج المحلي (و م3) (وفقاً لمنحنى العرض)، وبالتالي كانت كمية الواردات (م3 م5). أما بعد تكوين الاتحاد الجمركي فقد أصبح ثمن الدولة (ص) الأقل نسبياً، ولذا أصبحت الكمية المطلوبة (و م6) (وفقاً لمنحنى الطلب المحلي)، بينما أصبحت الكمية المعروضة من الناتج المحلي (و م2) (وفقاً لمنحنى العرض المحلي)، وبالتالي أصبحت كمية الواردات (م2 م6).
- **يتمثل الأثر التحويلي للتجارة بيانياً في تحويل التجارة من بقية العالم إلى الدولة (ص).** فالكمية (م3 م5) كانت تستورد من بقية دول العالم قبل تكوين الاتحاد، وأصبحت الآن تستورد من الدولة (ص) ضمن الكمية الكلية للواردات التي زادت.
- **يعتبر الأثر المنشئ للتجارة أثراً إيجابياً على مستوي الرفاهية الاقتصادية،** لأنه يعني إحلال واردات من دولة أكثر كفاءة وأقل تكلفة من داخل الاتحاد الجمركي محل الناتج المحلي. ويتمثل الأثر المنشئ بيانياً في مساحة المثلثين (ج، ب). (لماذا؟) الإجابة ببساطة: أنه ترتب على انخفاض الثمن السائد محلياً بعد تكوين الاتحاد من (و ف) إلى (و ز) زيادة فائض المستهلك بالمقدار (ف ق ر ز). وفي ظل خسارة كل من المنتجين المحليين و الحكومة مساحة شبه المنحرف (ك) و مساحة المستطيل (ت) على الترتيب، تبقى مساحة المثلثين (ج، ب) لتمثل مكسباً صافياً من تكوين الاتحاد الجمركي.

- **يعتبر الأثر التحويلي أثراً سلبياً على مستوى الرفاهية الاقتصادية، لأنه** يعني إحلال واردات أعلى تكلفة من داخل الاتحاد محل مصادر عالمية أكثر كفاءة وأقل تكلفة من خارج الاتحاد. ويتمثل الأثر التحويلي بيانياً في مساحة المستطيل المظلل (د). (لماذا؟) الإجابة ببساطة: أنه في ظل غياب الاتحاد الجمركي كان من الممكن استيراد الكمية (م2 م5) عند الثمن (و هـ) وبالتالي فإن فرق الثمن بين الدولة (ص) وبقية دول العالم (هـ ز) مضروباً في الكمية (م2م5)، أي مساحة المستطيل (د) تمثل الخسارة الصافية من تكوين الاتحاد الجمركي.
- يلاحظ من شكل (7-1) أن المكسب الصافي من الأثر المنشئ (مساحة المثلثين ج، ب) أقل من الخسارة الصافية الناجمة عن الأثر التحويلي (مساحة المستطيل د) . ولكن هذه النتيجة ليست مطلقة ودائمة. ذلك أن مقدار كل من المكسب الصافي من الأثر المنشئ للتجارة، والخسارة الصافية الناجمة عن الأثر التحويلي تتوقف بيانياً على ما يلي:

أ – مرونة منحنيي الطلب والعرض.

ب – الفرق بين الثمن المحلي في الدولة (س) وثمن الدولة الأخرى (ص) عضو الاتحاد.

ج – الفرق بين ثمن الدولة عضو الاتحاد (ص) والثمن التنافسي العالمي.

- عندما نقوم برسم منحنيات عرض وطلب مختلفة المرونة (أكثر أو أقل انحداراً) ونفترض فروق مختلفة بين ثمن الدولة (س) ثمن الدولة (ص) والثمن العالمي، سنجد نتائج مختلفة.

وبشكل عام يمكن أن نقرر النتيجة التالية:

أ – يزداد المكسب الصافي الناجم عن خلق التجارة وقيام الاتحاد الجمركي كلما ازدادت مرونتي منحنيي الطلب والعرض في السوق المحلي للدولة س (أي كلما كان المنحنيين ط، ع أقل انحداراً في الرسم) وكلما زاد الفرق بين

ثمن الدولة (س) وثمن الدولة الشريكة في الاتحاد (ص) (يلاحظ أن هذا الفرق في الأثمان يعكس الفرق في التكاليف أو الكفاءة في ظل افتراض المنافسة الصافية) وكلما انخفض الفرق بين ثمن الدولة الشريكة في الاتحاد (ص) والثمن العالمي.

ب – تزداد الخسارة الصافية الناجمة عن تحويل التجارة وقيام الاتحاد الجمركي كلما انخفضت مرونتي منحنيي الطلب والعرض في السوق المحلي للدولة س (أي كلما كان المنحنيين ط، ع أكثر انحداراً في الرسم) وكلما انخفض الفرق بين ثمن الدولة (س) وثمن الدولة الشريكة في الاتحاد (ص) وكلما زاد الفرق بين ثمن الدولة الشريكة في الاتحاد (ص) والثمن العالمي.

ج – يتوقف الأثر النهائي للاتحاد الجمركي على مجموع الأثرين السابقين: الأثر المنشئ والأثر التحويلي للتجارة، فإذا تفوق الأول على الثاني كانت النتيجة في صالح نمو التجارة والرفاهية الاقتصادية، والعكس صحيح.

آثار ساكنة أخرى للاتحاد الجمركي

قد تترتب على تكوين الاتحاد الجمركي آثار ساكنة أخرى بالنسبة للرفاهية الاقتصادية أهمها:

1- وجود وفورات إدارية نتيجة للاستغناء عن موظفي الجمارك وبعض قوات حرس الحدود وما شابه ذلك. وهي آثار تنشأ بصرف النظر عن كون الاتحاد الجمركي منشئاً للتجارة أو محولاً لها.

2- قد يؤدي الاتحاد الجمركي المحول للتجارة إلى تحسن في شروط التجارة الجماعية للاتحاد، حيث قد ينخفض طلبه على الواردات من بقية دول العالم (وعرضه للصادرات إليها)، الأمر الذي يتضح بيانياً بانتقال منحنى الطلب المتبادل للاتحاد إلى الداخل. وعلى النقيض، قد يؤدي الاتحاد الجمركي المنشئ للتجارة إلى تدهور في شروط التجارة الجماعية للاتحاد، لأن جزءاً من الزيادة في الدخل الحقيقي الناتجة من تكوين الاتحاد قد يتسرب في صورة زيادة في الطلب على الواردات من بقية دول العالم.

والأثر النهائي على شروط التجارة لأي دولة في الاتحاد يتوقف على قوة كل من الأثرين السابقين.

3- تزايد قوة المساومة الجماعية للاتحاد الجمركي ككتلة واحدة في مفاوضات التجارة الدولية مقارنةً بالقوة التفاوضية لكل دولة على حدا (منفردة). والمثال الواضح على ذلك القوة التفاوضية للاتحاد الأوربي.

الآثار الحركية للاتحاد الجمركي

بالرغم من صعوبة التحديد الكمي للآثار الحركية طويلة الأجل، إلا أنها قد تكون أكثر أهمية بمراحل من نظيرتها الساكنة قصيرة الأجل. حيث توضح بعض الدراسات التطبيقية أن المكاسب الحركية من قيام التكامل الاقتصادي تفوق نظيرتها الساكنة بما يتراوح ما بين خمسة إلى ستة أمثالها. وتتبلور أهم الآثار الحركية للاتحاد الجمركي في إمكانية ازدياد حدة المنافسة والاستفادة من وفورات الحجم الكبير وتشجيع تدفق الاستثمارات بالإضافة إلى الاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية. وسوف نتناول مثل هذه الآثار على النحو التالي:

1- تعد إمكانية ازدياد حدة المنافسة من أهم الآثار الحركية الإيجابية لقيام الاتحاد الجمركي. ففي ظل عدم وجود مثل هذا الاتحاد، هناك احتمال أكبر لوجود شوائب احتكارية في الأسواق المختلفة. الأمر الذي لا يحفز المنتجين المحليين على زيادة كفاءتهم، خاصةً في ظل وجود حواجز جمركية حامية. ولكن في ظل قيام الاتحاد الجمركي وإزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء به، من المتوقع ازدياد حدة المنافسة بين المشروعات المختلفة داخل الاتحاد. حيث لن يكون محور اهتمام أي منها قاصراً على السوق المحلي فقط، بل سيمتد إلى أسواق الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد، مما قد يحقق مكاسب ملحوظة (وربما هائلة) على مستوى الكفاءة. ذلك أن كل مشروع سيواجهه منافسة أكبر من جانب المنتجين الآخرين داخل الاتحاد. الأمر الذي قد يشجع على تطوير

التقنية المستخدمة أو استخدام تقنية جديدة المصاحب بزيادة إنتاجية خدمات عناصر الإنتاج. مما قد ينعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج ومن ثم أثمان السلع والخدمات المختلفة وبالتالي زيادة رفاهية المستهلكين في الدول الأعضاء بالاتحاد. ويتطلب الأمر بالضرورة فرض تشريعات قاسية لمحاربة الاحتكار(مثل ما اتخذه الاتحاد الأوربي) حتى لا تحدث ممارسات احتكارية (من تواطؤ واتفاقات تقسيم الأسواق) على مستوى دول الاتحاد.

2- من المتوقع أن يترتب على قيام الاتحاد الجمركي اتساع نطاق السوق. الأمر الذي يمكن المشروعات المختلفة من الإنتاج على نطاق كبير ومن ثم الاستفادة من وفورات الحجم الكبير، وأهمها تخفيض تكلفة المدخلات سواء المحلية عن طريق الشراء بالجملة أو الأجنبية عن طريق إزالة الرسوم الجمركية، وزيادة عدد دورات الإنتاج Production Runs بالإضافة إلى الاستفادة من عدم قابلية بعض المدخلات للتجزئة، وغيرها من الوفورات. ويتمخض عن مثل هذه الوفورات آثار إيجابية متعددة أهمها انخفاض التكلفة المتوسطة للسلع المنتجة (وبالتالي زيادة فائض المنتجين) ومن ثم زيادة القدرة التنافسية في الأسواق والبيع بأثمان منخفضة نسبياً، وبالتالي زيادة رفاهية المستهلكين في الدول الأعضاء بالاتحاد.

3- قد يترتب على قيام الاتحاد الجمركي تشجيع تدفق الاستثمارات بين الدول داخل الاتحاد سواء للاستفادة من اتساع نطاق السوق أو لمواجهة ازدياد حدة المنافسة. بالإضافة إلى إمكانية تدفق استثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة من خارج الاتحاد سواء لمحاولة الحصول على قدر من المكاسب المحققة في إطار الاتحاد الجمركي، أو لتفادي حاجز التعريفة الجمركية الموحدة من قبل الاتحاد المفروضة على منتجات الدول غير الأعضاء. حيث قد يمول جزء من هذه الاستثمارات عمليات إنتاجية داخل دول الاتحاد فيما يطلق عليه "مصانع التعريفة الجمركية Tariff Factories".

4- من المتوقع أن يترتب على قيام الاتحاد الجمركي تزايد حركية خدمات عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء به. الأمر الذي قد يؤدي إلى إعادة التوزيع بطريقة أفضل للموارد الاقتصادية من المناطق التي تعاني من فائض نسبي لبعض هذه الموارد إلى المناطق التي تعاني من عجز نسبي منها، مما قد يسهم في زيادة إنتاجيتها ومن ثم ارتفاع عوائدها، وبالتالي زيادة الرفاهية الاقتصادية لدول الاتحاد.

المبحث الثالث

التكامل الاقتصادي العربي

ستكتفي في هذا الجزء باستعراض محاولات التكامل الاقتصادي العربي، على أمل استكماله مستقبلاً بتناول المكاسب المتوقعة من مثل هذا التكامل ومعوقاته وتحديات المشروعات التكاملية البديلة. ويجدر بنا الإشارة مسبقاً إلى ثلاث ملاحظات أساسية. تتمثل أولها في تعدد محاولات التكامل الاقتصادي العربي، وهو ما يعكس أمرين متناقضين. فمن جهة يعبر عن اليقين السائد بضرورة مثل هذا التكامل لأسباب متعددة – دون مبالغة– غايةً في الأهمية، ومن جهة أخرى يعبر عن تعثر أغلب هذه المحاولات، ولذا سنكتفي باستعراض أهمها. وتتمثل الملاحظة الثانية في أن الدول العربية قد اعتمدت – في سبيلها لتحقيق هذا التكامل الاقتصادي– على إبرام اتفاقيات ثنائية وأخرى جماعية، وسنكتفي باستعراض الأخيرة. أما الملاحظة الثالثة فتتبلور في أن هذه الاتفاقيات قد تناولت كل من تحرير التجارة وحركية خدمات عناصر الإنتاج، وسنقتصر على أهمها بالنسبة لتحرير التجارة.

أهم الاتفاقيات الجماعية لتحرير التجارة

1- **اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية** المبرمة عام 1953 وصادقت عليها سبع دول هي مصر ولبنان والأردن والسعودية وسوريا والعراق والكويت. وقد تضمنت إعفاءً كاملاً من رسوم الاستيراد على بعض المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات

الطبيعية، ووجود معاملة تفضيلية لبعض المنتجات الصناعية، مع تسهيل حركة الترانزيت بين هذه الدول. وأهم ما يعيب هذه الاتفاقية خروج سلع كثيرة نسبياً من نطاقها (خاصة السلع الخاضعة للاحتكار الحكومي)، وإهمالها وضع ضوابط للتعويضات أو لمواجهة الإغراق، كما لم تتناول ما يتعلق بإزالة القيود غير الجمركية على التجارة بين الدول الأعضاء.

2- **اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية** المبرمة عام 1953 وصادقت عليها سبت دول هي مصر ولبنان والأردن والسعودية وسوريا والعراق. ويعيب هذه الاتفاقية أنها لم ترتق حتى لمستوى الاتفاقيات الثنائية القائمة حينذاك.

3- **اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية** المبرمة عام 1957، وصادقت عليها كل من مصر وسوريا والعراق والكويت والأردن واليمن والسودان وليبيا والإمارات والصومال وموريتانيا وفلسطين، ودخلت حيز التنفيذ عام 1964. وكان من أهم أهدافها: حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية العمل والاستخدام والإقامه والتملك، وتسهيل تبادل المنتجات العربية مع حرية نقل بضائع الترانزيت واستخدام الموانى والمطارات، وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي مع عدم الإضرار بمصالح بعض الدول الأطراف. ولكن يلاحظ على هذه الاتفاقية تجاهلها للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول الأعضاء، وخلوها من بنود إلزامية أو إجراءات تنفيذية لتحقيق أهدافها.

4- **إنشاء السوق العربية المشتركة** عام 1964 من أجل تحقيق أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وتضم كل من مصر وسوريا والعراق والأردن واليمن وليبيا وموريتانيا. وقد ظهرت عقبة عملية أمام السوق نتيجة لوجود فجوة كبيرة بين نصوص إنشائها وإجراءات تنفيذها. ويلاحظ أنها اقتصرت على مجرد تحرير التجارة بين الدول الأعضاء وإقامة منطقة تجارة حرة بينها، ولم تتضمن ما يتعلق بالسوق المشتركة من توحيد التعريفة

الجمركية تجاه غير الأعضاء وحرية انتقال خدمات عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء.

5- **اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية** عام 1982 وكان هدفها الرئيسي تطوير السوق العربية المشتركة، لذا تمثل أهم بنودها في العمل على إزالة القيود غير الجمركية والإسراع في توحيد الرسوم الجمركية المطبقة على المواد الأولية والوسيطة للصناعات المماثلة مع وضع نظام لتسوية المدفوعات وتسهيل التبادل البيني. ومن الواضح أن هذه الاتفاقية لم تأت بجديد وتعثر تنفيذها كالعادة، حيث ظل حجم التبادل التجاري بين الدول العربية محدوداً. وقد صاحبها اضطراب في محاولات التكامل الاقتصادي العربي حيث تم تكليف لجنة أخرى، في نفس الوقت، لوضع مشروع اتفاقية جديدة للتبادل التجاري العربي بما يحقق هدف التكامل ويعزز التنمية العربية المشتركة!!

6- **اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.** في عام 1997 تم الإعلان عن إقامة هذه المنطقة لأسباب متعددة أهمها: أ- تزايد أهمية السوق العربية في مواجهة ضيق الأسواق المحلية والصعوبات المتزايدة في السوق العالمية. ب- تزايد التوجه نحو تطبيق آليات السوق الحر في الدول العربية. ج- أهمية تنشيط الاستثمار العربي وتنميته وتوفير المناخ الملائم له في الدول العربية. د- مواجهة التكتلات العالمية التي اتسع نطاقها. هـ- زيادة فاعلية أجهزة العمل العربي المشترك الرسمية والخاصة والتنسيق بينها في ظل تزايد درجة الاعتماد المتبادل عالمياً. و- تلافي سلبيات الركود المنتشر في مناطق العالم وما يترتب عليه من إجراءات حمائية. ز- إمكانية تعزيز المصالح المشتركة للدول العربية في ظل إعادة هيكلة أوضاع الشرق الأوسط مع ما أحدثته اتفاقية السلام مع إسرائيل من تغييرات.

وقد بدأ التطبيق الفعلي لهذه الاتفاقية في أوائل شهر يناير 2005. وبلغ عدد الدول العربية المنضمة لها حتى عام التطبيق سبعة عشر دولة تضم كلا

من: الأردن والأمارات والبحرين وتونس والسعودية والسودان وسوريا والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وفلسطين واليمن.

وتعد هذه الاتفاقية خطوة جيدة نظراً لاشتمالها- لأول مرة - على القيود غير الجمركية، وكذلك على آليات جديدة لاتخاذ القرار ملزمة لكافة الأطراف. كما أخذت بأسلوب التحرير التدريجي، وأعطت فترات انتقالية للدول الأعضاء الأقل نمواً، كما سمحت بالاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف. وبذلك عبرت عن خطوة حقيقية لتكامل فعلي بين الدول العربية تأخرت كثيراً (تعد البداية الصحيحة نسبياً لسلم التكامل الاقتصادي العربي). ومع ذلك يجب أن نشير سريعاً إلى وجود كثير من **المعوقات التي تقف في طريقها** وأهمها: اختلاف الأنظمة السياسية واتجاه السياسات الاقتصادية بين الدول العربية مع اختلاف ظروف العلاقات الاقتصادية الخارجية لها. واختلاف مستويات المعيشة والتنمية الصناعية والزراعية بهذه الدول. واختلال الهياكل الإنتاجية في ظل ضغوط داخلية وخارجية متعددة. ناهيك عن العقبات التمويلية وعدم توافر بنية أساسية وطرق مواصلات واتصالات جيدة تربط بين الدول العربية، وغيرها من المعوقات.

تجدر الإشارة إلى أن القمة الاقتصادية العربية التي عقدت في يناير 2009 بالكويت قد قررت تكوين اتحاد جمركي عربي بداية من عام 2010 كخطوة تالية ومتوقعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

❖ الخلاصة:

- يهدف التكامل الاقتصادي، إلى تخفيض أو إزالة القيود التجارية على المستوى الإقليمي للاستفادة من مزايا حرية التجارة والتخصص وتقسيم العمل دولياً.
- يأخذ التكامل الاقتصادي خمسة أشكال تتدرج من أبسط أو أدنى أشكال التكامل إلى أرقى شكل له كما يلي:

- اتفاقيات التجارة التفضيلية، يتم الاتفاق فيها بين الدول الأعضاء على فرض حواجز أقل على التجارة بينها مقارنة بما هو سائد مع الدول الأخرى، والحصول على بعض المزايا فيما بين الدول الأعضاء تتمثل في إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية أو القيود الأخرى على التجارة بين الدول الأعضاء.
- منطقة التجارة الحرة، يتم فيها إلغاء كافة القيود على التجارة بين الدول الأعضاء، مع احتفاظ كل دولة بسياستها التجارية الخاصة بها تجاه العالم الخارجي.
- الاتحاد الجمركي، يتم فيه إلغاء كافة القيود على التجارة بين الدول الأعضاء، فضلاً عن توحيد السياسة التجارية تجاه العالم الخارجي.
- السوق المشتركة، يتم فيها إلغاء كافة القيود على التجارة بين الدول الأعضاء، وتوحيد السياسة التجارية تجاه العالم الخارجي، هذا فضلاً عن حرية انتقال عناصر الإنتاج - العمل ورأس المال- بين الدول الأعضاء.
- الاتحاد الاقتصادي، يتضمن نفس خصائص السوق المشتركة، بالإضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول أعضاء الاتحاد، وإنشاء مؤسسات اقتصادية تتمتع بسلطة فوق قومية تتمكن من تحقيق هذا التنسيق.
- يترتب على الاتحاد الجمركي نوعين من الآثار هما:
- الأثر المنشئ للتجارة، يتمثل في استبدال الإنتاج المحلي الأقل كفاءة والأعلى سعراً بواردات من الدولة عضو الاتحاد الأكثر كفاءة والأقل سعراً، وبالتالي، تزداد الرفاهية ويحدث تخصيص أفضل للموارد، وهذا يمثل أثراً إيجابياً.
- الأثر التحويلي للتجارة، يتمثل في تحويل التجارة من دول خارج الاتحاد أكثر كفاءة والأقل سعراً إلى الدولة أو الدول أعضاء الاتحاد الأقل كفاءة والأعلى سعراً، وهذا يمثل أثراً سلبياً.

- يتوقف الأثر الصافي في أي دولة داخلة في الاتحاد على محصلة الأثرين معاً، فإذا تفوق الأثر المنشئ للتجارة على الأثر التحويلي للتجارة يكون الأثر الصافي للاتحاد الجمركي إيجابي وتحقق الدولة مكاسب منه، والعكس صحيح.

❖ نماذج الأسئلة:

س1 – وضح مدى صحة أم خطأ العبارات التالية بإيجاز:

1 – لا يختلف الأثر المنشئ عن الأثر التحويلي للاتحاد الجمركي.

2 – يتزايد الأثر الإيجابي للاتحاد الجمركي كلما زادت مرونات الطلب والعرض في السوق المحلي للدولة.

3 – لا يكون للدولة العضو بمناطق التجارة الحرة الحق في فرض القيود التي تراها بالنسبة لعلاقاتها التجارية مع الدول الأخرى غير الأعضاء.

4 – يعبر الشكل الموجود للتكامل فيما بين الدول العربية سواء الحالي أو السابق هو السوق العربية المشتركة

5 – تعد منطقة التفضيل أعلى درجات التكامل الاقتصادي.

س2 – أذكر دون أن تشرح:

1 – الأشكال المختلفة للتكامل.

2 – أهم الاتفاقيات الجماعية العربية لتحرير التجارة.

3 – أسباب إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

4 – أهم الآثار الحركية للاتحاد الجمركي.

5 – أهم معوقات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

س3 – وضح باستخدام الرسم البياني مع الشرح علي الرسم:

الأثرين المنشئ والتحويلي للتجارة المترتب على قيام الاتحاد الجمركي.

الباب الثالث

ميزان المدفوعات والصرف الأجنبي

الفصل الثامن: ميزان المدفوعات الدولية.

الفصل التاسع: الصرف الأجنبي.

الفصل العاشر: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات.

الفصل الثامن*

ميزان المدفوعات الدولية (1)

معروف أن لكل دولة معاملاتها الخارجية، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالتصدير إلى، والاستيراد من الدول الأخرى. أضف إلى ذلك، أنهم يقدمون للأجانب خدمات مختلفة مثل الشحن والنقل والتأمين .....الخ، كما تؤدى لهم في ذات الوقت خدمات مماثلة من الأجانب. وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها آجلاً أو عاجلاً. هذه الحقوق والالتزامات تقوم في الواقع بالنقود ويتعين أداؤها في تاريخ معين، ولذلك فمن المهم لكل دولة دائنة كانت أو مدينة، أن تعرف على وجه التحديد حقوقها والتزاماتها، ومن هنا فإن عليها أن تعد بياناً كافياً

* كتب هذا الفصل: أ د. محمود يونس محمد.

(1) لميزان المدفوعات، في الواقع، مفاهيم مختلفة ينبغي التمييز بينها بوضوح، من هذه المفاهيم:

- ميزان مدفوعات السوق، ويأخذ في اعتباره مسبقاً Ex-ante الطلب الفعلي على، والعرض الكلي من، العملات الأجنبية عند معدل معين لسعر الصرف خلال فترة مستقبلية. ووفقاً لهذا المفهوم إذا ما أوضح الميزان أن العرض المنتظر من الدولارات سيكون أقل من الطلب عليها فمعنى ذلك أن مصر لن تستطيع الحصول على احتياجاتها من الدولارات.
- ميزان مدفوعات البرنامج، وهو يبين الاحتياجات من النقد الأجنبي كدالة لهدف معين وكذا المصادر التي منها يمكن الحصول على هذا النقد. ووفقاً لهذا المفهوم فإنه يمكن القول أن مصر لن تستطيع الحصول على ما يلزمها من الدولارات إذا لم تستطع أن تتوقع بالنسبة لفترة مستقبلة المتاح لها من الدولارات اللازمة لتمويل الواردات، والتي تأتى بها من منطقة الدولار والضرورية لتحقيق خطة معينة.
- ميزان مدفوعات حسابي، وهو الذي يظهر المعاملات التي تحققت فعلاً (Ex-poste) خلال فترة معينة بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في الدول الأجنبية، وهذا المفهوم هو ما سنعتد به في هذا المتن.

- لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع إلى:

- R. Barre, ***Economie Politique***, Themis, P. U. F. 1978, PP. 618 - 619.
- H. G. P. Srivastava, ***International economics***, Vikas LTD New-Delhi, 1976, PP. 108 - 110 .

أو سجلاً وافياً تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق وما عليها نحوه من التزامات، هذا السجل هو ما يسمى " **ميزان المدفوعات** ". حيث يعطى هذا الميزان صورة واضحة للسلطات المسئولة في الدولة ليس فقط عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد القومي، ولكن أيضاً عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل القومي ومستوى التشغيل في الداخل.

ويتناول هذا الفصل ميزان المدفوعات من خلال دراسة النقاط التالية:

- **ماهية ميزان المدفوعات ومكوناته.**
- **الفائض والعجز في ميزان المدفوعات.**
- **ميزان المدفوعات المصري.**

هذا فضلاً عن، الخلاصة وتذييل الفصل بمجموعة من نماذج الأسئلة.

المبحث الأول

ماهية ميزان المدفوعات ومكوناته

يهدف هذا المبحث إلى بيان المقصود بميزان المدفوعات، ثم توضيح كيفية القيد فيه، وإظهار مكوناته الأساسية كما يلي.

أولاً – ماهية ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه، سجل أو بيان حسابي منظم **يشمل كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة**

والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة[1]. وينبغي أن يكون واضحاً من هذا التعريف ما يلي:

1 - ينصب اهتمام ميزان المدفوعات على المعاملات الاقتصادية الخارجية فقط، سواء تولد عنها حقوقاً للمقيمين لدى غير المقيمين أو نتج عنها حقوقاً لغير المقيمين يتعين على المقيمين أداؤها، وسواء تم اقتضاء قيمة هذه المعاملات عاجلاً أو آجلاً. أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها.

2 - يعتبر " الوطنيون " هم المقيمون " عادة على إقليم الدولة، وذلك يعنى أن الأشخاص الذين يقيمون عرضاً على ارض الدولة لا يعتبرون من الوطنيين، مثل السائحين من الأجانب. وعلى العكس فإن الإقامة العارضة للوطنيين في خارج الدولة لا ترفع عنهم صفة " الوطنية " ولذلك، فلا يعتبر أعضاء البعثات

---

(1) يعرف صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund) ميزان المدفوعات على أنه: " سجل " يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولةٍ ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد، وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم. وواضح أن الصندوق في تعريفه لميزان المدفوعات قد استخدم أسلوباً وظيفياً، بمعنى أنه عدد الوظائف التي يتعين على الميزان توضيحها، وبالتالي، فهو تعريف أكثر عمقاً إلا أننا سنلتزم بالتعريف الوارد بالمتن لأنه دارج الاستخدام في الفكر الاقتصادي.

- يُرجع في هذِا الصدد إلى:

- L.M.F, ***Balance of Payments Manuel***, 4th Edition, L.M.F. Washington, 1972, P. 1.

الدراسية أو الدبلوماسية، رغم وجودهم في الخارج، مقيمون في الدولة التي يتواجدون فيها إذ أنهم يخضعون لتوجيه ورقابة الدولة التي أوفدتهم[1].

3 – يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين – بنوك، شركات، مؤسسات... الخ – الذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياهها الإقليمية ومجالها الجوى. يضاف إلى ذلك السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة وأساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها، والعبرة في ذلك هو خضوع هؤلاء الأفراد والشركات لتوجيهات وقوانين الدولة التي تمنحهم حمايتها عند الضرورة، ولذلك فنشاطهم وثيق الصلة باقتصاديات هذه الدولة عن غيرها من الدول.

4 – الإقامة وليست الجنسية هى التي يعول عليها في التفرقة بين ما يعتبر دولياً فيدرج في ميزان المدفوعات وما لا يعتبر كذلك فلا يدرج فيه. فالمعاملات تكون دولية إذا ما تمت بين أشخاص يقيمون في دول مختلفة حتى ولو كانت جنسيتهم واحدة. وعلى العكس فلا تعد المعاملات دولية إذا عقدت بين أشخاص يقيمون في دولة واحدة رغم انتمائهم إلى جنسيات مختلفة.

5 – لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان. فعلى حين تبدأ بعض الدول فترة السنة في أول يناير وتنهيها في نهاية ديسمبر، فإن دولة مثل اليابان تبدأ هذه الفترة مع بداية أبريل من كل عام لتنتهي في آخر شهر مارس من العام التالي. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الدول تعد تقديرات لموازين مدفوعاتها لفترة تقل عن السنة – كل ثلاثة شهور

---

[1] تثور في الواقع بعض الصعوبات بالنسبة للمشروعات التي لها فروع في أماكن مختلفة. هل تعتبر مقيمة في أماكن تواجدها أم في الدولة الأم؟ وهناك اتجاه عام يعتبر المشروع التابع مقيم حيث يوجد واعتبار الوكالة (Agency) مقيمة حيث توجد الشركة الأم. أيضاً، تثار أحياناً مسألة هجرة العمالة من دول لأخرى. هل يعتبر هؤلاء العمال من المقيمين في الدولة التي يعملون بها؟ والرأي الغالب يميل إلى اعتبارهم من المقيمين في هذه الدول، إلا إذا كانت دولهم مجاورة لحدود الدول التي يعملون بها ويقومون بعبور الحدود يومياً.

مثلاً- مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ومعظم الدول المتقدمة اقتصادياً، وذلك لمساعدة السلطات المختصة لمعرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي، ومن ثم، العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلاً من الانتظار حتى نهاية العام.

ثانياً - كيفية القيد في ميزان المدفوعات:

يجرى القيد في ميزان المدفوعات وفقاً لقاعدة القيد المزدوج المعروفة في المحاسبة، ومضمون هذه القاعدة أن تقيد كل معاملة من المعاملات الاقتصادية التي تظهر في الميزان مرتين: مرة في جانب الأصول - أى الجانب الدائن - باعتبارها خروجاً لقيمة تؤدى إلى زيادة متحصلات الدولة من الخارج، ومرة في جانب الخصوم- أى الجانب المدين- باعتبارها دخولاً لقيمة تؤدى إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج.

ولتجنب ما قد يكون هنالك من لبس في هذا الخصوص فينبغي تذكر القاعدة التالية: كل معاملة اقتصادية يترتب عليها زيادة دائنية الدولة للخارج أو نقص مديونيتها للخارج - بمعنى أن الدفع قد تم من أرصدة الأجانب لدى البنوك المصري - تدرج في جانب الأصول من ميزان المدفوعات. وبالعكس، كل معاملة يترتب عليها زيادة مديونية الدولة للخارج أو نقص دائنيتها قبل الخارج - بمعنى أن الدفع قد تم من أرصدة مصر في البنوك الأجنبية - تدرج في جانب الخصوم من الميزان. ويصدق هذا على جميع المعاملات سواء كانت تتضمن انتقال السلع أو انتقال رؤوس الأموال وبصرف النظر عن نوع العملة التي يتم بها سداد الحقوق أو الالتزامات.

فعلى سبيل المثال، تدرج قيمة الصادرات في جانب المتحصلات بمجرد عبورها أحد الجمارك في طريقها إلى الخارج، حيث تؤدى إلى زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية، ولكن عملية التصدير لا تنتهي عند هذا الحد، إذ تقابل عملية إرسال البضائع إلى المشترى عملية دفع ثمنها إما

بالعملة الأجنبية أو بالعملة الوطنية. ففي الحالة الأولى، يدفع المشترى في الخارج قيمة البضائع المشتراه بالعملة الأجنبية، ولكن هذه العملة لا ترسل إلى دولة البائع وإنما تودع باسمه في أحد بنوك دولة المشترى وتعتبر عملية الإيداع هذه بمثابة إقراض، إذ من شأنه أن يؤدى إلى نقص في حصيلة الدولة من العملة الأجنبية ولذلك تعد عملية الإيداع هذه من قبيل المدفوعات الأمر الذي يتحتم معه إدراجها في هذا الجانب، وعلى وجه التحديد في جانب المدفوعات من حساب رأس المال قصير الأجل. أما إذا تم الدفع بالعملة الوطنية، فذلك يفترض أن للمشترى رصيداً دائناً لدى أحد البنوك في دولة البائع وأنه يسحب منه لدفع ثمن مشترياته. فكأن البنك في هذه الحالة يقوم بتسديد بعض ديونه. وتعتبر عملية السداد هذه من المدفوعات، لأن من شأنها أن تؤدى إلى زيادة حصيلة الدولة الأجنبية من العملة الوطنية، ولذلك تدرج في هذا الجانب أى جانب المدفوعات في حساب رأس المال قصير الأجل.

وعلى سبيل المثال، إذا كانت حصيلة صادرات مصر من القطن 400 مليون دولار، دفعت بالعملة الأجنبية - أو الوطنية - فإنها تقيد في الميزان كالآتي:

	متحصلات	مدفوعات
سلع	400	
رأس مال قصير الأجل		400

وكذلك الحال بالنسبة للواردات، حيث تدرج قيمتها في جانب المدفوعات لأنه يترتب عليها زيادة المديونية للخارج، أما ثمنها فيسدد إما بالعملة الأجنبية عن طريق قيد الثمن في حساب لغير المقيمين لدى أحد البنوك المحلية ويعتبر ذلك قرضاً من الدول الأجنبية لهذا البنك، ومن ثم،

يعتبر من المتحصلات، أو بالعملة الوطنية عن طريق السحب من الأرصدة الدائنة في الخارج. ومعنى ذلك أن البنك الخارجي يسدد ديونه، ولذا، فيعتبر ذلك من المتحصلات وفي كلتا الحالتين فإن ذلك يمثل إيراداً للدولة المستوردة يجب إدراجه في جانب المتحصلات من ميزان المدفوعات في حساب رأس المال قصير الأجل.

وعلى سبيل المثال، إذا استوردت مصر آلات قيمتها 200 مليون دولار دفعتها نقداً أجنبياً – أو وطنياً – فإنها تقيد في الميزان كالآتي:

	متحصلات	مدفوعات
سلع		200
راس مال قصير الأجل	200	

أما بالنسبة للاستثمارات في الخارج، سواء كانت هذه الاستثمارات مباشرة أو تنطوي على شراء أسهم أو سندات شركة أجنبية، فإنها تتطلب تحويل مبالغ مالية إلى الخارج واستلام صك – سهم أو سند – من الخارج يمثل حقوق التملك. ولذلك تقيد قيمة الاستثمارات في الجانب المدين من ميزان المدفوعات في حين تقيد قيمة صكوك حقوق التملك في الجانب الدائن من الميزان. وعندما يتم تصفية هذه الاستثمارات يحدث العكس فتقيد قيمة الاستثمارات في الجانب الدائن وقيمة صكوك حقوق التملك المصاحبة لها في الجانب المدين.

وحتى يزداد الأمر وضوحاً، فيمكن اعتبار أنه عند قيام الدولة أو المقيمين فيها بالاستثمار في الخارج فكأنهم يستوردون صكوك التملك. وبالتالي، تسجل هذه المعاملة في جانب المدفوعات مثلها في ذلك مثل استيراد السلع والخدمات من الخارج وعند تصفية هذه الاستثمارات لابد من

تصدير هذه الصكوك إلى الخارج، ومن ثم، فتقيد هذه العملية في جانب المتحصلات من ميزان المدفوعات.

فعلى سبيل المثال، إذا اشترى أحد المصريين أسهما أو سندات أجنبية من الخارج بمبلغ 10.000 دولار ودفع ثمنها بشيك بالدولار عن طريق السحب من حسابه الخارجي في أحد بنوك نيويورك، أي مسحوبا على أرصدة مصر بالبنوك الأجنبية في الخارج، فإن هذه العملية تقيد في ميزان مصر كالآتي:

	متحصلات	مدفوعات
شراء أوراق مالية أجنبية		10.000
نقص الأصول الأجنبية السائلة قصيرة الأجل التي لمصر في الخارج	10.000	

أما إذا تم الدفع بشيك بالجنيه المصري مسحوب على أحد البنوك المحلية في مصر، فإن القيد في الميزان المصري يكون كالآتي:

	متحصلات	مدفوعات
شراء أوراق مالية أجنبية		10.000
زيادة في الالتزامات الخارجية السائلة قصيرة الأجل التي على مصر للخارج	10.000	

أيضاً، فإنه عند دفع الفوائد والأرباح عن القروض والاستثمارات الأجنبية فيدرج مقدارها في جانب المدفوعات في ميزان الدولة المقترضة أو المستثمر فيها، وفي ذات الوقت يدرج في جانب المتحصلات مقدار النقص في الأرصدة الدائنة الخارجية، أو الزيادة في الأرصدة الأجنبية المحلية. وبالطبع، فإنه يحدث عكس ذلك تماماً في ميزان مدفوعات الدولة المقرضة أو المستثمرة. وعلى سبيل المثال إذا حققت شركة أجنبية من نشاطها

داخل مصر 10 ملايين من الدولارات وأعادت استثمارها في مشروعاتها في مصر، فإن هذه العملية تقيد في الميزان المصري كالآتي:

	متحصلات	مدفوعات
دخل الاستثمارات الأجنبية في مصر		10
رأس مال طويل الأجل	10	

وهكذا، فيما يتعلق بكل معاملة من العاملات الاقتصادية التي تظهر بالميزان، فتسجل قيمتها مرة في الجانب الدائن ومرة في الجانب المدين، الأمر الذي يتضح منه مباشرة حتمية التعادل في ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية البحتة على نحو ما سيرد ذكره فيما بعد.

ثالثاً – مكونات ميزان المدفوعات:

يتم الحصول على البيانات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات من مصادر مختلفة، فمصلحة الجمارك تصدر بيانات دورية عن قيمة السلع المصدرة والمستوردة، كما تتضمن حسابات الحكومة الإنفاق الرسمي في الخارج – إنفاق البعثات الدبلوماسية والعلمية، وفوائد القروض الخارجية، الدخل من الاستثمارات، أرباح الأسهم، فوائد السندات ... الخ – كما تظهر حسابات البنوك تفاصيل المعاملات في الأوراق المالية الأجنبية ومعظم عمليات الائتمان والقروض الخاصة، وكذلك تظهر ميزانية البنك المركزي التغيرات التي تطرأ على الاحتياطيات الرسمية للدولة – النقد الأجنبي، الذهب، حقوق السحب الخاصة ... الخ.

ولإدراج هذه البيانات في ميزان المدفوعات، وفقاً لقاعدة القيد المزدوج على نحو ما أسلفنا. فإنه يمكن تصنيفها وفق النموذج الذي أعده صندوق النقد الدولي (I.M.F). في ثلاثة حسابات هى حساب السلع والخدمات،

وحساب التحويلات من جانب واحد، وحساب حركات رؤوس الأموال والذهب النقدي وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (8- 1).

جدول رقم (8-1): ميزان المدفوعات الدولية

	متحصلات (دائن)	مدفوعات (مدين)	الصافي دائن - مدين
أولاً: السلع والخدمات			
- السلع			
- خدمات النقل			
- التأمين			
- الرحلات إلى الخارج			
- الدخول من الاستثمارات			
- العمليات الحكومية			
- الخدمات الأخرى			
ثانياً: التحويلات من جانب واحد			
- خاصة			
- عامة			
ثالثاً: رأس المال والذهب النقدي			
(أ) القطاع غير النقدي			
- التزامات طويلة الأجل			
- التزامات قصيرة الأجل			
- أصول طويلة الأجل			
- أصول قصيرة الأجل			
(ب) القطاع النقدي			
- التزامات طويلة الأجل			
- التزامات قصيرة الأجل			
- أصول طويلة الأجل			
- أصول قصيرة الأجل			
- الذهب النقدي			
السهو والخطأ			

وسنتناول هذه الحسابات ببعض التفصيل على النحو التالي:

أولاً – حساب السلع والخدمات:

يطلق على هذا الحساب أحياناً أسم " الحساب الجاري " وهو يقتفي أثر تدفقات الموارد الحقيقية بين الاقتصاد الوطني والخارج، بما في ذلك خدمات عوامل الإنتاج وتتعلق البنود الرئيسية لهذا الحساب بالمعاملات المنظورة – أي السلع – وغير المنظورة – أي الخدمات.

أ – المعاملات المنظورة:

وتشتمل على الصادرات والواردات السلعية، بما في ذلك الذهب غير النقدي الذي يتم تبادله بين المقيمين وغير المقيمين. وعلى حين تكون الصادرات مقوّمة بالقيمة " فوب **F.O.B** "أى قيمة السلعة حتى شحنها على السفينة، فإن الواردات تقوّم بالقيمة " **سيف .C.I.F** "أى قيمة السلعة في ميناء الوصول. ويوصى صندوق النقد الدولي في هذا الشأن أن تكون كل من الصادرات و الواردات مقوّمة بالقيمة (.F.O.B) وذلك حتى يمكن تمييز قيمة السلعة ذاتها عن قيمة الخدمات المتعلقة بها نقلاً وتأميناً. ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع اصطلاح **"ميزان التجارة المنظورة"** ويقال أن الميزان في صالح الدولة أى موافق إذا كانت قيمة الصادرات السلعية تفوق قيمة الواردات منها، أى يوجد فائض، والعكس صحيح.

ب – المعاملات غير المنظورة:

وتشتمل على الصادرات و الواردات من الخدمات، ومن أهم ما تشتمل عليه هذه المعاملات ما يلي:

1 – **خدمات النقل:** وتتضمن المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل – البرى، البحري، النهري، الجوى – التي تؤديها الدولة إلى غير المقيمين أو يؤديها الخارج إلى المقيمين. وتشتمل أيضاً على أجور شحن

البضائع وثمن تذاكر السفر وبنود أخرى مثل رسوم الموانى ونفقات صيانة السفن والطائرات وتموينها بالوقود... الخ.

2 - **التأمين:** ويشمل كل المدفوعات المتعلقة بكل أنواع التأمين - نقل بضائع، حياة، حوادث... - بما في ذلك إعادة التأمين.

3 - **الرحلات إلى الخارج:** وتشمل مصروفات المسافرين سواء للسياحة أو الدراسة أو العلاج أو العمل وتقدر القيمة هنا في الغالب على أساس متوسط يومي لمصروفات المسافر خلال مدة إقامته أو اعتماداً على ما قد تقدمه أجهزة الرقابة على الصرف الأجنبي من بيانات.

4 - **الدخول من الاستثمارات الخارجية:** وتشمل العائد من الأصول المستثمرة في الخارج سواء كانت استثمارات مباشرة - فوائد وأرباح من فروع وشركات تابعة في الخارج أو دخل ناشئ عن عقارات تجارية ..الخ - أو أرباح أسهم أو فوائد قروض أو سندات.

5 - **العمليات الحكومية:** وتتضمن المدفوعات الحكومية التي قد تكون خاصة بالناحية العسكرية - المساهمة في صيانة القوات المسلحة في الخارج، مصاريف قوات في نطاق اتفاقية للدفاع المشترك - أو غير العسكرية - المساهمة في نفقات المنظمات الدولية، فوائد القروض العامة ، مصروفات البعثات الدبلوماسية وغيرها .. الخ.

6 - **الخدمات الأخرى:** وتشتمل على بنود مثل الدخول المكتسبة من العمل بالخارج - لغير المهاجرين- العمولات التجارية، مدفوعات البريد والتليفون، الدعاية، إيجار الأفلام، عوائد عن الحقوق الأدبية .. الخ.

ومن السمات المميزة للمعاملات المنظورة وغير المنظورة أنها جميعاً تسهم في تكوين واستخدام الدخل القومي. ولذا، فإنه يطلق على الميزان

الخاص بهذه المعاملات معاً " ميزان المعاملات الجارية " [1]، وتتميز مكونات ميزان المعاملات الجارية بالدورية، أى أنها تتكرر سنة بعد أخرى فهي في جانب المتحصلات تمثل دخلاً دورياً وفي جانب المدفوعات تمثل وجهاً من وجوه الإنفاق المتكررة [2].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك تفرقة شائعة بين ميزان المعاملات الجارية بمعناه الضيق وميزان المعاملات الجارية بمعناه الواسع. ففي المعنى الضيق يشمل ميزان المعاملات الجارية كلاً من ميزان التجارة المنظورة وميزان التجارة غير المنظورة، أما في المعنى الواسع، فيشمل الميزان بمعناه الضيق مضافاً إليه التحويلات من جانب واحد. ومحل الاعتبار في هذه الدراسة هو التعريف الضيق لميزان المعاملات الجارية ما لم ينص صراحة على أن المقصود هو ميزان المعاملات الجارية بالمعنى الواسع.

ثانياً – حساب التحويلات من جانب واحد:

يخصص هذا الحساب للمعاملات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون أى مقابل. وقد يتم التحويل في صورة سلع وخدمات – كالمنح الحكومية التي تتخذ شكل المواد الغذائية أو المعدات الحربية – وفي هذه الحالة يظهر حساب السلع والخدمات دائناً في الدولة التي قامت بالتحويل، بينما المقابل لذلك فيظهر في الجانب المدين من حساب التحويلات الحكومية. أما في الدولة المحول إليها، فيظهر حساب السلع مديناً والقيد المقابل لذلك يسجل في الجانب

[1] في بعض الحالات يستخدم اصطلاح الميزان التجاري بدلاً من اصطلاح المعاملات الجارية، وقد يستخدم اصطلاح الميزان التجاري بمعنى ضيق بحيث ينصرف إلى تجارة السلع دون تجارة الخدمات.

[2] د. سعيد النجار، *التجارة الدولية*، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة، القاهرة، 1960 ، ص 182 .

الدائن من حساب خاص يسمى حساب الهبات أو حساب التحويلات الحكومية. أما إذا اتخذ التحويل شكل نقود أو حقوق مالية - كتحويلات المهاجرين إلى ذويهم - فيظهر حساب رأس المال قصير الأجل دائناً في الدولة التي قامت بالتحويل، في حين أن المقابل يظهر في الجانب المدين من حساب التحويلات الخاصة. أما في الدولة المحوّل إليها فيظهر حساب رأس المال قصير الأجل مديناً بقيمة التحويل وحساب التحويلات النقدية الخاصة أو الهبات دائناً بهذه القيمة.

وكما هو واضح، فإن هذه التحويلات قد تكون خاصة - تتم بين الأفراد والمنظمات الدينية والثقافية والخيرية وتحويلات المهاجرين- أو عامة - تتم بين حكومات الدول مثل المعونة.

وقد تكون هذه التحويلات جارية (**Courants**) وقد تكون رأسمالية (**En Capital**)، وتعد التحويلات جارية إذا اعتبرت بسبب حجمها وانتظامها كدخل بالنسبة للدولة المتلقية لها. أما التحويلات الرأسمالية فهي قد تكون إرادية أى ناتجة عن قرار حر من القائم بالتحويل مثل المعونات التي تمنحها الدول المتقدمة للدول المتخلفة كما أنها قد تكون اضطرارية كتعويضات الحروب، وقد تكون تلقائية مثل رؤوس الأموال - العينية أو النقدية - التي يحملها معه المهاجر إلى الدولة المهاجر إليها.

وفي الواقع، فإن صندوق النقد الدولي لم يستخدم اصطلاح " التحويلات من جانب واحد " إلا منذ عام 1961 - وقبل ذلك كان يستخدم اصطلاح " **هبات Donations** "- والسبب في ذلك هو أن هذا الاصطلاح يتفق وفكرة الصندوق القائلة بوجود علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات والمحاسبة القوميّة. وعليه فإن تحويلات المهاجرين وهى من التحويلات الخاصة، بالنسبة للدولة المحول إليها لا تمثل من وجهة نظر الحسابات القومية ديناً ولا تمثل دخلاً، في حين أنها بالنسبة للدولة التي قامت بالتحويل

لا تعتبر إنفاق استهلاكي أو أى نوع آخر من الإنفاق النهائي. كما أن التحويلات العامة لا تعتبر من وجهة نظر الحسابات القومية حركات لرأس المال يتولد عنها ديون أو قروض ولكنها تعتبر مدفوعات نهائية.

ويبدو أن تعريف التحويل، وفق نموذج صندوق النقد الدولي هو تعريف ضيق، لأنه يؤدى إلى اعتبار هبة رأس المال كتحويل دولي دون مقابل بينما يعتبر القرض الدولي كعملية تبادل يترتب عليها التزام المقترض بسداد القرض. وفي الواقع، فإن حركات رؤوس الأموال سواء كانت هبات أو قروض أو استثمارات يمكن أن يكون لها في الفترة الطويلة نفس الآثار على نمو الاقتصاديات القومية، كما أن مشاكل التوازن التي تسببها هذه الحركات تكون متماثلة في الفترة القصيرة. لا عجب إذن أن نجد عديداً من الاقتصاديين، وبصفة خاصة جيمس ميد **J. Meade**، قد اختاروا تعريفاً أوسع للتحويل فأدخلوا في التحويلات ليس فقط العمليات التي لا تنطوي على أى مقابل، ولكن أيضاً تلك التي تنطوي على مدفوعات دفعت خلال فترة تختلف عن تلك التي دفعت خلالها المدفوعات الأصلية – مثل أقساط القروض – كما تعتبر أيضاً من التحويلات بالمعنى الواسع حركات رؤوس الأموال الدولية في الفترة الطويلة ومدفوعات الفوائد أو أرباح الأسهم الناتجة عن عمليات نفذت خلال فترة سابقة[1]. ومحل الاعتبار في هذا المؤلف هو المعنى الضيق للتحويل ما لم ينص صراحة على غير ذلك.

ثالثاً – حساب حركات رؤوس الأموال والذهب النقدي:

قسم صندوق النقد الدولي المعاملات المدونة في هذا الحساب إلى مجموعتين هما: معاملات القطاع غير النقدي ومعاملات القطاع النقدي.

أ – معاملات رأس المال المتعلقة بالقطاع غير النقدي:

---

[1] يمكن الرجوع في ذلك إلى:
- G. Marcy, ***Economie Internationale,*** Themis, P.U.F., 1972, PP. 168-187.

ويقصد بها المعاملات التي يقوم بها أفراد أو مؤسسات غير مصرفية وتشتمل على ما يلي:

1 - **الاستثمارات الخاصة المباشرة:** ويقصد بها الاستثمارات في مشروعات تقع في دولة معينة، ولكنها من الناحية الفعلية تقع تحت إشراف أشخاص يقيمون في دولة أخرى. بمعنى آخر، فإن هذه المشروعات ليست إلا فروعاً لمؤسسات أجنبية، وهذه الاستثمارات بطبيعتها طويلة الأجل.

2 - **حركات رؤوس الأموال الخاصة طويلة الأجل:** وتشمل القروض التي تزيد مدتها عن سنة وكذا العمليات المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية (**Investissement de portefeuille**) عند إصدارها.

3 - **حركات رؤوس الأموال الخاصة قصيرة الأجل:** وتشمل القروض أو السلفيات التي تقل مدتها عن سنة مثل القروض التجارية قصيرة الأجل والمديونية للبنوك الأجنبية، والإيداعات في البنوك الأجنبية وتداول الأسهم والسندات الأجنبية.

4 - **المعاملات الرأسمالية للقطاع العام:** وهي المعاملات المتعلقة بكل المؤسسات العامة، فيما عدا تلك المنضمة إلى القطاع الخاص وكذا المؤسسات النقدية الداخلة في القطاع النقدي، مثل القروض العامة وسدادها والمعاملات مع المنظمات الدولية غير النقدية مثل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ... الخ. وهذه المعاملات قد تكون طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.

ب - معاملات رأس المال المتعلقة بالقطاع النقدي:

يقصد بها المعاملات التي تباشرها هيئات رسمية مثل المؤسسات النقدية والبنك المركزي، والعمليات التي تقوم بها المؤسسات المصرفية وجميع

الهيئات المصرح لها بالتعامل في الصرف الأجنبي في الدول التي تأخذ بنظام الرقابة على الصرف.

وهذه المعاملات ينبغي أن تكون واضحة تماماً، إذ أن التغير في أصول وخصوم المؤسسات التي يضمها هذا القطاع تلعب دوراً أساسياً في تسوية المعاملات الدولية ويمكن التمييز بين مجموعتين من المؤسسات:

- المؤسسات النقدية الخاصة: مثل بنوك الودائع والمؤسسات المماثلة.
- المؤسسات النقدية المركزية: مثل البنك المركزي وصناديق موازنة أسعار الصرف، وهذه المؤسسات تمثل السلطات النقدية للدولة ويكون لديها الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية. كما أنها تتدخل في سوق الصرف وتصدر النقد القانوني أو الاحتياطي لبنوك الودائع.

ويمكن تحديد أصول وخصوم هاتين المجموعتين من المؤسسات تجاه الخارج من الآتي:

1 – رأس المال طويل الأجل، ويتمثل في:

- القروض الحكومية والمصرفية طويل الأجل.
- الديون على صندوق النقد، مثل حصة الدولة في رأس مال الصندوق سواء من الذهب أو من النقد المحلى، أو القروض الممنوحة له بالعملة الوطنية، وهذا البند لا يوجد إلا بالنسبة للمؤسسات النقدية المركزية.
- التعامل مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- الأصول الحكومية مثل السندات التي تصدرها الحكومات، وهى صكوك طويلة الأجل.

2 – رأس المال قصير الأجل، ويتمثل في:

*** التغيرات الطارئة على الالتزامات مثل:**

- أرصدة الخارج من العملة المحلية لدى البنوك المحلية.
- الودائع الأجنبية في بنوك محلية.
- أذون الخزانة العامة المتداولة التي يشتريها الأجانب.
- القروض الأجنبية قصيرة الأجل الممنوحة لهيئات حكومية أو مصرفية محلية.

*** التغيرات الطارئة على الأصول مثل:**

- الأرصدة الدائنة في نطاق اتفاقيات الدفع الدولية.
- القروض التي يمنحها القطاع الرسمي والبنوك للخارج.
- أرصدة القطاع الرسمي والبنوك المحلية من الصرف الأجنبي – عملات، ودائع، أذون .. الخ – لدى البنوك الأجنبية.

3 – **الذهب النقدي:** وهو الذهب الموجود في حوزة المؤسسات النقدية، الهيئات الرسمية والبنوك، والمخصص لأغراض نقدية.

والواقع أن التغيرات التي تطرأ على معاملات رأس المال المتعلقة بالقطاع النقدي خلال الفترة التي يعد عنها ميزان المدفوعات، تعكس التغيرات التي تطرأ على " **الاحتياطيات الرسمية للدولة** ". وهذه التغيرات غالباً ما تكون محفوزة استجابة للتغيرات التلقائية التي تحدث في المعاملات الجارية والتحويلات من جانب واحد والمعاملات الرأسمالية التلقائية طويلة وقصيرة الأجل المتعلقة بالقطاع غير النقدي.

وجدير بالذكر أن الزيادة في الاحتياطيات الرسمية التي تنشأ عن المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي تسجل في الجانب المدين من

حساب رأس المال بميزان المدفوعات - أى أن الإشارة تكون سالبة - في حين أن النقص في هذه الاحتياطيات الرسمية يسجل في الجانب الدائن من حساب رأس المال في ميزان المدفوعات - أى أن الإشارة تكون موجبة.

بقى أن نشير إلى أنه تتم التفرقة أحياناً بين ميزان المعاملات الرأسمالية بالمعنى الضيق وميزان المعاملات الرأسمالية بالمعنى الواسع. ففي المعنى الضيق، يشتمل ميزان المعاملات الرأسمالية على جميع حركات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل التي يترتب عليها تغير دائنية أو مديونية الدولة تجاه العالم الخارجي. ويقصد بدائنية الدولة جميع حقوق المقيمين فيها على المقيمين في الدول الأجنبية، أما مديونية الدولة فيقصد بها جميع حقوق المقيمين في الدول الأجنبية على المقيمين في الدولة. ومعاملات رأس المال المتعلقة بالقطاع غير النقدي التي سبق الإشارة إليها تناظر ميزان المعاملات الرأسمالية بالمعنى الضيق.

أما ميزان المعاملات الرأسمالية بالمعنى الواسع، فيشتمل على ميزان المعاملات الرأسمالية بالمعنى الضيق مضافاً إليه المعاملات الرأسمالية المتعلقة بالقطاع النقدي، أى المعاملات التي تعكس التغيرات التي تطرأ على الاحتياطيات الرسمية للدولة على النحو السابق ذكره.

ومن البيانات التي تقدمها لنا الحسابات الثلاثة السابقة - حساب السلع والخدمات، وحساب التحويلات من جانب واحد، وحساب رأس المال والذهب النقدي- يتكون لدينا ما يسمى " بالمعطيات الأساسية " الخاصة بالمعاملات الاقتصادية لدولةٍ ما مع الخارج ويجب بالطبع تحليل هذه المعطيات إذا أردنا معرفة المشكلات الاقتصادية المترتبة على وجود هذه المعاملات. إلا أنه مهما كانت طبيعة هذه المشكلات فإن ميزان المدفوعات،

باعتباره مستنداً محاسبياً، يجب أن يكون دائماً في **تعادل**، بمعنى أن المتحصلات الكلية يجب أن تكون متعادلة مع المدفوعات الكلية. غير أنه في مجال التطبيق العملي، فإن الكثير من البيانات المتعلقة بالمعلومات الاقتصادية تكون ناقصة أو خاطئة، بل وقد لا يدون بعضها أصلاً، وعلى ذلك فإن مجموع الجانب المدين من الميزان سيختلف عن مجموع الجانب الدائن، ولهذا السبب يضاف بنداً في ميزان المدفوعات يطلق عليه اسم " **السهو والخطأ** " ليتحقق التعادل المحاسبي بين الجانبين.

المبحث الثاني

الفائض والعجز في ميزان المدفوعات

رأينا مما سبق أن الجانب الدائن من ميزان المدفوعات لابد وأن يتعادل محاسبياً مع الجانب المدين. وبالتالي، فلماذا الحديث إذن عن وجود فائض أو عجز في ميزان المدفوعات؟ للإجابة عن هذا التساؤل ينبغي التفرقة بين مفهوم التعادل المحاسبي ومفهوم التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات. فعلى حين يستوجب الأول تعادل كل بنود الأصول والخصوم بعد إضافة بند "السهو والخطأ" فإن الثاني يستوجب تعادل أصول وخصوم بنود معينة في الميزان، ولذلك فإن تعادل جانبي ميزان المدفوعات بالمفهوم المحاسبي لا يعنى بالضرورة توازنه بالمفهوم الاقتصادي.

بمعنى آخر، فعندما نتحدث عن " فائض " أو " عجز " في ميزان المدفوعات، فإن المقصود بذلك هو رصيد موجب أو سالب لعدد معين من بنود الميزان المختارة، أما البنود الأخرى فإنها تضمن أو تؤمن عملية سد العجز أو امتصاص الفائض. فكيف يمكن إذن تحديد البنود التي تتخذ

كمعيار لقياس حالة التوازن؟ في لغة المتخصصين فإن البنود المدونة في ميزان المدفوعات يمكن أن تنقسم أفقياً إلى مجموعتين[1]: تلك التي تظهر "فوق الخط" ورصيدها يعكس الفائض أو العجز، وتلك التي تظهر "تحت الخط" وتبين الطريقة التي يتم بها موازنة الميزان في مجموعه. واختيار البنود التي تقع فوق الخط يعتمد على السياسة الاقتصادية المرغوب فيها وعلى المشكلات التي تتطلب تدخلاً سريعاً من جانب الدولة. فدولة تكون احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية محدودة يتعين عليها أن تراقب عن كثب هذه الاحتياطيات وتعيد توزيع بنود الميزان تحت وفوق الخط بطريقة تستطيع معها أن تقيس مباشرة التمويل الذي يمكن توفيره عن طريق تحركات الذهب والعملات الأجنبية. أما الدولة التي يشغلها، قبل أى شيء آخر، تعديل هيكلها الاقتصادي لكي يكون قادراً على المنافسة في الأسواق الأجنبية فيجب عليها مراقبة ميزانها التجاري وميزان مدفوعاتها الجارية. ودون إعطاء أهمية كبرى لهذا التصنيف فيبدو أنه من الممكن التمييز بين ميزان المدفوعات الذي يسمح بمعرفة الطريقة التي بها تحققت التوازنات الأساسية في الاقتصاد القومي، والميزان الذي يركز على الظروف التي في ظلها يتحقق التوازن في سوق الصرف الأجنبي[1]، وعلى حين يوحى الميزان الأول بسياسة للفترة الطويلة، فإن الميزان الثاني يوحى بسياسة للفترة القصيرة. وسيتم تناول الميزان الأخير بشيء من التفصيل حيث يخرج الميزان الأول عن المستوى الحالي للدراسة.

---

[1] يُرجع في هذا الخصوص إلى:
- Poal Hest-Madsen Balance of Payments its Meaning and Uses. I.M.F. Washington, 1967, p. 3 .

[1] لمعرفة المقصود بسوق الصرف الأجنبي يمكن الرجوع إلى الفصل القادم.

ميزان المدفوعات من وجهة نظر التوازن في سوق الصرف الأجنبي:

في الفترة القصيرة يكون الشغل الشاغل للسلطات النقدية هو الإبقاء على الاستقرار الخارجي للعملة الوطنية في ظل أنظمة الصرف السائدة. وحتى في غياب الرقابة الجامدة على الصرف، فقد تتدخل السلطات، عند الضرورة، في سوق الصرف الأجنبي للإبقاء على أسعار الصرف في الحدود التي يسمح بها صندوق النقد الدولي[1]، وعلى ذلك فمن المهم لكل دولة:

- أن تظهر ذلك القدر من التمويل الذي يتعين على السلطات النقدية توفيره لاستخدامه عند الضرورة، ويسمى "**التمويل التعويضي** **Financement Compensatoire** " ورصيد هذا التمويل يكون مساوياً بإشارة عكسية، لرصيد ما يسمى بميزان العمليات التلقائية:
- أن تبين الأرصدة التي تستطيع اعتماداً عليها، أن تتحرك سريعاً عن طريق سياسة نقدية ملائمة. وهذه الأرصدة تكون مساوية بإشارة عكسية لرصيد ما يسمى بالميزان الأساسي.
- أن توضح تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على ما في حوزتها من العملات الأجنبية والرصيد من هذه العملات يناظره بإشارة عكسية، رصيد ما يسمى بالميزان الصافي. وفيما يلي نتناول كل ميزان من هذه الموازين بشيء من التفصيل.

---

[1] نصت اتفاقية الصندوق على أنه لا يجوز لأي دولة من الدول الأعضاء أن تسمح بتقلب سعر صرف عملتها صعوداً أو هبوطاً بما يزيد عن 1% من سعر التعادل الثابت، وإن كان من حق الدول تغيير سعر التعادل في ذاته في حدود معينة.

- يُرجع في ذلك إلى: د. محمد مظلوم حمدي، ***النقود وأعمال البنوك والتجارة الدولية***، دار النهضة العربية، بدون تاريخ، ص ص 184 - 185 .

1- ميزان العمليات التلقائية (Balance des operations autonom):

عندما نأخذ في الاعتبار أثر التدفقات الحقيقية - السلع والخدمات- أو النقدية - المستحقة خلال أقل من عام - أو المالية - المستحقة خلال أكثر من عام - على توازن أسعار الصرف فيجب التمييز بين العمليات التلقائية والتعويضية[1]. فالأولى سواء كانت خاصة أو عامة تتم بصرف النظر عن حالة ميزان المدفوعات. وترجع أسباب القيام بهذه العمليات إلى الاختلاف في مستويات الأسعار والدخول وأسعار الفائدة بين الدول. ولذلك فهي معاملات تتولد عن الاختيار الحر للمتعاملين في ظل القيود التي تفرضها السياسة الاقتصادية الموجودة، وتتم بقصد تحقيق ربح أو إشباع رغبة اقتصادية لدى المقيمين داخل الدولة، **ومن أهم ما تشتمل عليه هذه المعاملات:**

(1) الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، حيث أنها تتم نتيجة للاختلافات في الأسعار الدولية وتحقيق رغبات المستهلكين وليس بقصد تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

(2) التحويلات من جانب واحد، ففيما عدا التحويلات العامة التي يمكن أن تحول بقصد المساعدة في تحقيق توازن المدفوعات، فإن هذه التحويلات

---

[1] تسمى التدفقات التعويضية أحياناً تدفقات الضبط (adjustement) وقد تكون أوتوماتيكية أو إرادية. ويطلق عليها أوتوماتيكية إذا كانت غير متوقعة أو غير منتظمة، مثل استقطاعات الصيارفة أو بنك الإصدار على المخزون لديهم من الذهب والعملات الأجنبية. ويطلق عليها إرادية إذا كانت متوقعة أو منتظمة، مثل المسحوبات من صندوق النقد الدولي أو قرض من حكومة أجنبية أو مؤسسة دولية، وذلك لهدف وحيد هو الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لمعالجة عدم كفاية المصادر الأخرى للعملات. يُرجع إلى: -G. Marcy, *op. cit* ., P.187.

سواء كانت جارية أو رأسمالية تهدف في غالب الأحيان إلى تقليل التفاوت في مستويات الدخول بين المقيمين في الدول المختلفة.

(3) رؤوس الأموال الخاصة طويلة الأجل، وهى تتم بهدف الاستفادة من الاختلافات الدولية في أسعار الفائدة، أو بهدف تحقيق الأرباح من خلال المساهمة في المشروعات والشركات أو تملكها.

(4) رؤوس الأموال الخاصة قصيرة الأجل، وهى تتحرك بهدف الاستفادة من فروق أسعار العملات بين الدول المختلفة أو عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية.

أما العمليات التعويضية، فهي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الطلب على، والعرض من، العملات الأجنبية التي تولدت عن العمليات التلقائية، وتعتبر القروض الرسمية قصيرة وطويلة الأجل والاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية والذهب النقدي من العمليات التعويضية.

ويوصى صندوق النقد الدولي بتجميع بنود ميزان المدفوعات في نوعين من الحسابات يختص الأول منها بالعمليات التلقائية، بينما يختص الآخر بالتمويل الرسمي التعويضي، إذ أن العمليات التلقائية سيتولد عنها فائض أو عجز وتكون السلطات النقدية مدعوة لامتصاص هذا الفائض أو سد هذا العجز عن طريق حركات الذهب أو العملات الأجنبية أو القروض والمساعدات الخارجية أو الأصول الأجنبية التي يمتلكها المقيمون وآلت ملكيتها للحكومة، وكل هذا يكون التمويل الرسمي التعويضي، وذلك على النحو الذي يظهره **الجدول رقم (8 – 2)**.

جدول رقم (8- 2): ميزان المدفوعات وفقاً لمفهوم العمليات التلقائية

	الرصيد	
	دائن	مدين
1 - العمليات التلقائية:		
* السلع والخدمات	140 +	
* تحويلات خاصة		15 -
* رؤوس أموال خاصة طويلة الأجل		30 -
* رؤوس أموال خاصة قصيرة الأجل		20 -
* تحويل رسمي تخصيصي	-	-
رصيد العمليات التلقائية (+ أو -)	75 +	
2 - التمويل الرسمي التعويضي:		
* تحويلات عامة (رسمية)		5 -
* رؤوس أموال رسمية طويلة الأجل		25 -
* رؤوس أموال رسمية قصيرة الأجل		35 -
* الذهب النقدي والعملات الأجنبية (الاحتياطيات الرسمية)		10 -
* السهو والخطأ		
رصيد التمويل الرسمي التعويضي (- أو +)		75 -

يتضح مما سبق، أن ميزان العمليات التلقائية يظهر بنداً يسمى تحويل رسمي تخصيصي، وهو يشتمل على الهبات والتحويلات الرسمية وذلك بقصد تحقيق عملية معينة أو استثمار محدد. ويدخل في هذا البند أيضاً الاكتتاب في رأس مال المنظمات الدولية - صندوق النقد الدولي، البنك الدولي - أو سداد القروض الخارجية طويلة الأجل أو دفع تعويضات. ويكون الميزان موافقاً إذا حقق رصيد العمليات التلقائية فائضاً، وغير موافق في الحالة العكسية ومتوازناً إذا كان الرصيد مساوياً للصفر.

وفي الواقع، فإن تحديد المعاملات الذاتية – أو التلقائية – والمعاملات التعويضية – معاملات التسوية – ليس من الأمور اليسيرة. وبمعنى آخر، فليس من السهل تحليل فكرة التمويل التعويضي. ذلك لأننا إذا استثنينا بعض المعاملات التي يكون الهدف منها واضحاً مثل الصادرات والواردات[1]، وبعض حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، سنجد صعوبة في تصنيف بقية المعاملات بسبب عدم وضوح الهدف منها. فعلى سبيل المثال كيف يمكن معرفة الهدف من معاملات الأفراد الخارجية لتحديد ما إذا كانت المدفوعات عن هذه المعاملات تتم لذاتها أو بغرض التسوية. كما يصعب الفصل بين حركات رؤوس الأموال الخاصة بالمعاملات المستقلة، أى التي تبحث عن عائد مجز، وتلك الخاصة بمعاملات التسوية أى التي تهدف لمعاوضة الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات.

وحاصل ما تقدم أن الفصل بين العمليات التلقائية والعمليات التعويضية يصطدم بكثير من العقبات التطبيقية. فمثلاً، عند حصول الدولة على قرض من العالم الخارجي فإن هذا القرض قد يكون بهدف سد العجز في ميزانية الدولة – وهنا يدخل القرض في نطاق العمليات التلقائية – وقد يكون بهدف زيادة احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي– وهنا يعد القرض من العمليات التعويضية – كما أنه قد يبغى تحقيق الهدفين معاً.

والواقع أن كل العمليات التي تدون في ميزان المدفوعات يمكن إتمامها بقصد التأثير في سعر الصرف، فالمخزون من المنتجات يمكن بيعه لهذا الغرض، كما أن الصادرات الإضافية يمكن أن تلعب دوراً تعويضياً، وعلى ذلك فمن غير الممكن عملياً التمييز بين بعض المعاملات. ففي

---

(1) الواقع أن المخزون من المنتجات لدى إحدى الدول يمكن بيعه بقصد تسوية مدفوعاتها، كما يمكن أيضاً زيادة صادراتها لهذا الغرض.

المعاملات التجارية، من الصعب معرفة ما إذا كانت هذه المعاملة أو تلك قد تمت بقصد هذا الغرض أو ذاك. وعلى ذلك فيبدو أن مفهوم التمويل التعويضي هو مفهوم غامض ونتيجة لذلك حاولت بعض الدول إتباع وسائل أخرى لتقدير الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات منها الميزان الأساسي والميزان الصافي على نحو ما سنرى.

2 - الميزان الأساسي (Balance de base):

وفقاً لمفهوم هذا الميزان، فإن المتحصلات والمدفوعات التي تعتبر مستقرة نسبياً في المدى القصير وتتغير في المدى الطويل - لأنها تعكس الاتجاه العام للاقتصاد والسياسة الخارجية القومية - تدون فوق الخط ويكوّن رصيدها ما يعرف بالميزان الأساسي. أما البنود الأخرى لميزان المدفوعات فتدون تحت الخط، إذ أنها قابلة للتغير بسرعة بسبب حساسيتها للسياسة النقدية وبداهة، فإن رصيدها يجب أن يكون متعادلاً ولكن بإشارة عكسية مع رصيد الميزان الأساسي، كما يتضح من **الجدول (8 - 3).**

وتأخذ بعض الدول بهذا التقسيم نظراً لأنه يسمح بتوجيه السياسة النقدية في الفترة القصيرة، ولكن من مشكلاته الأساسية صعوبة الفصل بين حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل وقصيرة الأجل. صحيح أنه يوجد اختلاف بينهما إلا أن ذلك لا يظهر بوضوح في الحياة العملية. فالاستثمار في محفظة الأوراق المالية - شراء أسهم أو سندات أجنبية عند إصدارها - وهو استثمار طويل الأجل، قد يكون مدفوعاً بالسياسات النقدية التي تتبعها الدولة وفي هذه الحالة لا يجب أن يدون " فوق الخط " أيضاً، إذا كان الدافع وراء تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل هو ذات الدافع وراء تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل فلا يجب أن تدون الأولى تحت الخط. يضاف إلى كل ذلك، أن أحد عيوب هذا الميزان الجوهرية أنه يخفي العجز الجاري عند استقبال الاستثمارات الأجنبية كما أنه يظهر عجزاً مزيفاً عند القيام

باستثمارات في الخارج[1]. ولذا، فإن بعض الدول تفضل استخدام ما يسمى بميزان التسويات الرسمية الذي أوصى صندوق النقد الدولي باستخدامه.

جدول رقم (8 – 3)

ميزان المدفوعات وفقاً لمفهوم الميزان الأساسي

	الرصيد دائن	الرصيد مدين
1 – المعاملات الأساسية:		
• السلع والخدمات	140	
• التحويلات من جانب واحد (الخاصة والعامة)		20 –
• رؤوس الأموال الخاصة طويلة الأجل		30 –
• رؤوس الأموال العامة طويلة الأجل		25 –
رصيد الميزان الأساسي (+ أو –)	65 +	
2 – تمويل المعاملات الأساسية:		
• رؤوس الأموال الخاصة قصيرة الأجل		20 –
• رؤوس الأموال العامة قصيرة الأجل		35 –
• الذهب النقدي والعملات الأجنبية(الاحتياطيات الرسمية)		10 –
• السهو والخطأ		
رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل والذهب والعملات الأجنبية (– أو +)		65 –
3– الميزان الصافي وفق مفهوم التسويات الرسمية:		

(1) يُرجع في ذلك إلى:
- R. Mosse, *Les problemes Monetaires Internationaux*, Paris, Pavot, 1967, P. 97 .
- G. Mosse, *Les Instruments de Mesure des Echanges Internationaux*, Dunod, 1973 .

غالباً ما يهم السلطات النقدية أن تعرف التغيرات في الاحتياطيات الموجودة لديها من السيولة الدولية - ذهب نقدي، الأصول والخصوم من وحدات حقوق السحب لدى صندوق النقد الدولي، عملات أجنبية قابلة للتحويل - كما أن الدول ذات العملات القوية يهمها أن تعرف التغيرات في التزاماتها قصيرة الأجل تجاه العالم الخارجي. ولذلك فقد ظهرت خلال السنوات الأخيرة أشكالاً عديدة لميزان المدفوعات وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن بين هذه الأشكال[1]، فإننا سنختار ذلك الذي قدمه " برنستن Bernstin " باسم " الميزان الصافي وفق مفهوم التسويات الرسمية ".

ولقد استخدم هذا الميزان في الولايات المتحدة، وطالب صندوق النقد الدولي الأعضاء بإتباعه. ووفق مفهوم هذا الميزان، فإن ما يدون تحت الخط يكون قاصراً فقط على حركات الاحتياطيات والالتزامات الرسمية - سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل - بينما تدون فوق الخط المعاملات الأخرى للميزان وذلك كما هو مبين في **الجدول رقم(8 - 4)**.

ومنطق هذا التقسيم يستند إلى أن المعاملات في الاحتياطيات الرسمية للدولة هي التي تعكس عملياً تدخل السلطات في سوق الصرف الأجنبي لزيادة الاحتياطيات في حالة وجود فائض أو إنقاصها في حالة وجود عجز. وعلى ذلك فإن زيادة أو نقص هذه الاحتياطيات يعد، وفق هذا المنطق، وسيلة مناسبة لقياس الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات. إلا أنه

---

[1] هناك عرض آخر لميزان المدفوعات قدمه ليدر (Ledrer) باسم الميزان الصافي وفق مفهوم السيولة الدولية، يمكن الرجوع بشأنه إلى:

- Ledrer, ***The balance of Foreign Transactions Problems of Definitions and Measurement***, Princeton University Press, 1963 .

يعاب على هذا الأسلوب أنه يعتبر بعض حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، مثل: قروض البنوك التجارية الخاصة بتمويل التجارة الخارجية من مدفوعات التسوية. كما أن السلطات النقدية قد تتصرف في جزء من احتياطياتها الرسمية بالإقراض لدولة أو دول أخرى أو بالبيع للبنوك التجارية ولا يكون الهدف من ذلك تسوية مدفوعاتها وإنما الحد من السيولة الداخلية.

جدول رقم (8 – 4) ميزان المدفوعات وفقاً لمفهوم التسويات الرسمية

	الرصيد	
	دائن	مدين
1 – معاملات ميزان التسويات الرسمية:		
• السلع والخدمات	+ 140	
• التحويلات من جانب واحد (الخاصة والعامة)		– 20
• رؤوس أموال خاصة طويلة الأجل		– 30
• رؤوس أموال خاصة قصيرة الأجل		– 20
• رؤوس أموال عامة طويلة الأجل		– 25
• رؤوس أموال عامة قصيرة الأجل		– 35
• السهو والخطأ	–	
رصيد ميزان التسويات الرسمية (+ أو –)	+ 10	
2 – الاحتياطيات والالتزامات الرسمية:		
• الاحتياطيات الرسمية لدى البنوك التجارية والبنك المركزي		– 10
• ديون قصيرة وطويلة الأجل للبنوك المركزية الأجنبية		–
رصيد الاحتياطيات والالتزامات الرسمية (– أو +)		– 10

خلاصة كل ما سبق، أنه لا يوجد أسلوب متفق عليه للمعاملات الواجب تدوينها فوق الخط، والمعاملات الواجب تدوينها تحت الخط. ولذلك

فإن الدول، خصوصاً المتقدمة منها، عادة ما تلجأ إلى إتباع أكثر من أسلوب من الأساليب السابق ذكرها عند تقدير الفائض والعجز في ميزان المدفوعات. وربما لهذا السبب يقترح البعض[1]، كبديل لتعدد المعايير التي تقيس الفائض والعجز في ميزان المدفوعات، ضرورة ربط التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات في الفترة القصيرة بالطلب على العملات الأجنبية والعرض منها. وفي هذه الحالة يقال أن ميزان المدفوعات متوازن اقتصادياً إذا تساوى الطلب على العملات الأجنبية مع المعروض منها خلال الفترة موضع الدراسة، وبمعنى آخر تكون :

قيمة الصادرات + قيمة التحويلات من الخارج + قيمة الواردات من رؤوس الأموال = قيمة الواردات + قيمة التحويلات إلى الخارج + قيمة الصادرات من رؤوس الأموال. وسيتضح ذلك عند مناقشة الصرف الأجنبي في الفصل القادم.

المبحث الثالث

ميزان المدفوعات المصري

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على الملامح الرئيسية لميزان المدفوعات المصري، تجسيداً لما سبق وشرحناه من مبادئ نظرية، من ناحية، وللإحاطة بهيكل العلاقة التجارية والمالية مع العالم الخارجي من ناحية أخرى. ويبين الجدول رقم (8 – 5) صافي المعاملات التي يظهرها ميزان المدفوعات المصري عن عام 2005/2004 .

(1) يُرجع في ذلك إلى:

- F. Machlup, ***Three concepts of the balance of payments and so-colled Dollar shortage***, Economic Journal, P. 80, 1965 .

جدول رقم (8 – 5) تقديرات ميزان المدفوعات المصري عن عام 2005/2004(بملايين الجنيهات)

	الأصول (+)	الخصوم (-)	الرصيد
1 – ميزان المعاملات الجارية			
صادرات سلعية	83016.2		
واردات سلعية		145285	
(أ) رصيد المعاملات المنظورة (الميزان التجاري)			62268.8-
صادرات خدمات	90347.6		
واردات خدمات		433113.8	
(ب) رصيد المعاملات غير المنظورة (الخدمات)			47233.8+
رصيد ميزان المعاملات المنظورة وغير المنظورة			15035.0-
تحويلات خاصة (صافي)	26162.3		
تحويلات عامة (صافي)	6428.9		
(حـ) رصيد التحويلات (صافي)			32591.2+
رصيد ميزان المعاملات الجارية (بالمعنى الواسع) (أ + ب + حـ)			17556.2+
2 – ميزان المعاملات الرأسمالية والمالية			
استثمار مباشر في الخارج		231.3	
استثمار أجنبي مباشر في مصر	23453.1		
استثمار محفظة الأوراق المالية في الخارج	3251.2		
استثمار محفظة الأوراق المالية في مصر	4890.3		
قروض متوسطة وطويلة الأجل		4662.0	
تسهيلات موردين ومشترين متوسطة الأجل		3083.4	
تسهيلات موردين ومشترين قصيرة الأجل (صافي)	13880.7		
أصول أخرى		19802.4	
خصوم أخرى	1831.0		
السهو والخطأ		10339.1	
رصيد ميزان المعاملات الرأسمالية (فيما عدا الاحتياطيات الرسمية)	47306.3	38118.2	9188.1+
رصيد الميزان الكلي			26754.3+
التغير في الأصول الاحتياطية للبنك المركزي (الزيادة –)			26754.3-

المصدر: *التقرير السنوي للبنك المركزي المصري*، قطاع البحوث والتطوير والنشر ، 2005/2004 .

وفي ضوء أرقام هذا الجدول، يمكن توضيح أهم سمات ميزان المدفوعات المصري كما يلي:

1 – ينقسم ميزان المدفوعات المصري إلى قسمين هما: المعاملات الجارية – بالمعنى الواسع – والمعاملات الرأسمالية والمالية. ولذا، فهو يساير النموذج الذي أعده صندوق النقد الدولي من الناحية الشكلية. وواقع الأمر أنه اعتباراً من السنة المالية 1995/94 أعيد تبويب بعض بنود ميزان المدفوعات، حسب الطبعة الخامسة لدليل ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد في أواخر عام 1993، وبمقتضى ذلك:

- أصبح تموين السفن والطائرات بالوقود والإمدادات الأخرى ضمن الصادرات – أو الواردات – السلعية بدلاً من اعتبارها ضمن الخدمات.
- تم التمييز بوضوح بين بنود الخدمات والدخل، حيث أصبحت العمولات البنكية تدرج في بند " الخدمات الأخرى " بدلاً من إدراجها مع الفوائد والأرباح على اعتبار أنها لا تمثل عائداً على أصل معين.
- تم الأخذ بمفهوم جديد لتحويلات العاملين بالخارج، فبدلاً من الاعتماد على المبالغ المتنازل عنها – تحويلات، وبنكنوت قد يكون جزء كبير منه من الداخل – أصبح الأساس هو التحويلات من الخارج سواء أضيفت لحسابات الأفراد المصريين أو تم التنازل عنها مقابل عملة محلية.
- تم تعديل مفهوم الحساب الرأسمالي بحيث يشتمل على الحساب الرأسمالي والمالي. ويتضمن الحساب المالي ثلاثة بنود هى: الاستثمار المباشر، واستثمارات المحفظة، والاستثمارات الأخرى. ويشتمل هذا البند الأخير على صافي الاقتراض من الخارج، والتغير في الأصول والخصوم الأجنبية للبنوك، والأصول الأجنبية غير الاحتياطية، والخصوم الأجنبية للبنك المركزي، والأصول الأخرى. أما الحساب الرأسمالي، فيشتمل على أى تحويلات رأسمالية أخرى عدا تلك التي يتضمنها الحساب المالي.

- تم تبويب الدخل من الاستثمار إلى دخل الاستثمار المباشر، والدخل من استثمارات المحفظة، والدخل من الاستثمارات الأخرى على حسب مفهومها الوارد في الحساب المالي.

وبرغم ذلك، فإنه يؤخذ على ميزان المدفوعات المصري عدم اهتمامه بتفصيلات البنود المختلفة والتي تعد أمرا مطلوباً عند دراسة وتحليل الميزان بصفة عامة. فضلاً عن أن استخدام صفة " الأخرى " وصفاً لبعض البنود هو أمر لا يظهر طبيعة هذه العمليات، وبالتالي، لا يساعد على تكييف حالة الميزان.

2 - بلغ العجز في ميزان المعاملات المنظورة ما قيمته (622688) مليوناً من الجنيهات، مما يدل على أن قيمة الواردات السلعية تفوق بكثير قيمة الصادرات منها. ولقد أظهر ميزان المعاملات غير المنظورة فائضاً قدره (472338) مليوناً من الجنيهات يخفف من حدة هذا العجز. وفي الواقع، فإن الواردات من الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها - 10.1% من إجمالي الواردات - والمواد الخام - 17.9% من الإجمالي- والسلع الوسيطة -28.1% - والسلع الاستثمارية - 20.2%- والسلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة - 13.3%- تعد جميعها مسئولة إلى حد كبير عن تضخم رقم العجز في ميزان المعاملات المنظورة.

أما الفائض في ميزان المعاملات غير المنظورة فيرجع أساساً إلى زيادة الإيرادات السياحية وزيادة متحصلات رسوم المرور في قناة السويس، وكذلك زيادة متحصلات دخل الاستثمار بسبب زيادة الفوائد المحصلة على ودائع الجهاز المصرفي بالخارج نتيجة لارتفاع معدلات الفائدة العالمية، وزيادة الأصول الاحتياطية لدى البنك المركزي والأصول الأجنبية للبنوك في

الخارج، وتنامي حصيلة خط أنابيب" سوميد "، وزيادة متحصلات شركات الملاحة المصرية نتيجة زيادة الصادرات المصرية.

3 – يقصد بالتحويلات من جانب واحد الهبات والمنح النقدية والعينية. والمفروض أن لا يتضمن هذا البند تحويلات المصريين العاملين بالخارج، على اعتبار أن هذه التحويلات إنما هي عائد مقابل خدمات عنصر من عناصر الإنتاج وهو العمل، ومن ثم، فهي تدرج في بند المعاملات الجارية غير المنظورة شأنها في ذلك شأن بقية الخدمات. أما أن توضع في ميزان المدفوعات المصري باعتبارها تحويلات بلا مقابل فهذا ما لا نتفق معه، إذ أنها في هذه الحالة لا تعد دخلاً لمصر من وجهة نظر الحسابات القومية.

وعلى وجه العموم، فإن الأهمية النسبية للتحويلات الخاصة تفوق بكثير الأهمية النسبية للتحويلات العامة، بسبب زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

4 – فيما يتعلق بالقسم الخاص بالحساب الرأسمالي والمالي، فنجد أن الهدف من وضع الميزان على هذا النحو غير واضح. حقيقة أن تعديل مفهوم حساب رأس المال قد تم وفقاً لما يوصى به صندوق النقد الدولي، إلا أنه كان من المتعين توضيح الكيفية التي يمكن من خلالها امتصاص الفائض أو التغلب على العجز كما يظهر في الصور الأخرى المتعارف عليها لميزان المدفوعات، والتي يأخذ بها معظم دول العالم.

وإذا صرفنا النظر عن كل ذلك نجد أن المعاملات الرأسمالية والمالية خلال السنة المالية 2005/2004 قد شهدت زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي بنوعيه – المباشر، ومحفظة الأوراق المالية – إلى مصر. فقد ارتفع صافي الاستثمار الأجنبي في مصر بنوعيه المتدفق إلى الداخل لأكثر من 28

مليار جنيه منها حوالي 22 مليار جنيه استثمار مباشر يتضمن استثمارات في قطاع البترول - حوالي 15 مليار جنيه - وحصيلة بيع بعض الشركات المحلية لمستثمرين أجانب- ما يقرب من 3 مليار جنيه.

وبالنسبة لمعاملات الأجانب في بورصة الأوراق المالية المصرية، فقد بلغ صافي المشتريات حوالي 5 مليار جنيه وصافي المبيعات حوالي 2.5 مليار جنيه. وجدير بالذكر أن صافي استثمارات محفظة الأوراق المالية تتضمن مبيعات البنوك وشركات التأمين المصرية من السندات السيادية الدولارية بحوالي 150 مليون جنيه. وهى سندات حكومية مصرية بالدولار الأمريكي - صدرت بموجب القانون رقم 47 لسنة 2001 - بضمان الخزانة العامة وتم طرحها في الأسواق العالمية والمحلية وتتضمن سندات قيمتها الاسمية نصف مليار دولار مدتها 5 سنوات بمعدل فائدة 7.625%، وسندات قيمتها الاسمية مليار دولار وأجل استحقاقها 10 سنوات بمعدل فائدة 8.75% .

حقيقة أن ميزان المعاملات الرأسمالية والمالية - بالمعنى الضيق - أى دون أخذ الاحتياطيات الرسمية في الحسبان، قد أسفر عن فائض بلغ 9188.1 مليار جنيه، إلا أن ذلك يرجع إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر- حسب بيانات البنك المركزي - بعد تعديل مشتملاته اعتباراً من عام 2005 بإضافة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول- حوالي 15 مليار جنيه.

وإذا علمنا أن هذا النوع من الاستثمارات لا يتدفق على الاقتصاديات المتعثرة - مثل الاقتصاد المصري - حتى إذا أسرفت الدولة المتلقية له في منح الحوافز والتيسيرات، فإن تدفقه إلى مصر تركز في قطاع البترول الذي تمكن من تحقيق معدلات مرتفعة من النمو اعتماداً على قدرته الذاتية.

فالاستثمار الأجنبي لا يصنع نجاحاً في الدول المتخلفة ولكنه يأتي للمشاركة في نجاح تنموي تحقق بفضل القدرات والجهود الوطنية.

5 - يظهر الميزان أن هناك عجزاً قدره (-15035) مليوناً من الجنيهات في ميزان المعاملات الجارية - بمعناها الضيق - وذلك يعكس عجز الاقتصاد المصري عن سداد قيمة احتياجاته الجارية من السلع والخدمات التي ينتجها العالم الخارجي في الفترة الطويلة - تبلغ نسبة تغطية الواردات من الصادرات حوالي 50% - وهذا العجز لابد أن يقابله تدفقات رأسمالية، قصيرة أو طويلة الأجل، من الخارج في شكل استثمارات أو قروض، أو زيادة التزامات الدولة تجاه الخارج، أو نقص ما لديها من احتياطيات رسمية. وقد تكون الاستثمارات الأجنبية في مصر من وجهة نظر البعض - هى أفضل الوسائل لمواجهة العجز المستمر في ميزان المعاملات الجارية، إلا أن هذه الاستثمارات تتوقف على عوامل كثيرة من بينها: العوائد الممكن تحقيقها وإمكانية تحويلها إلى الخارج أو استخدامها في مشروعات أخرى داخل الدولة المضيفة، ومدى ملائمة التشريعات القائمة بالنسبة للأجانب، واستقرار المناخ الأمني، والأوضاع السياسية بصفة عامة......الخ.

إن مثل هذه العوامل يصعب التحكم فيها، ومن ثم، فمن المتوقع أن لا يكون للاستثمارات الأجنبية دوراً مهماً في مواجهة عجز الحساب الجاري في الفترة الطويلة ولا مفر والحال كذلك من نقص - وربما نضوب - الاحتياطيات الرسمية للدولة وتزايد المديونية تجاه العالم الخارجي. ولاشك أن ذلك ينعكس سلباً على القيمة الخارجية للعملة الوطنية وهذا هو ما حدث بالفعل، ولا يسمح مستوى الدراسة الحالي بالتعمق في مثل هذه القضايا.

6 - تظهر بيانات الجدول (8 - 5) أن هناك فائضاً في ميزان المعاملات الجارية والتحويلات قدره (17566.2) مليوناً من الجنيهات. والسبب في

ذلك يرجع في المقام الأول إلى تحويلات المصريين العاملين بالخارج - التي تدرج في بند التحويلات الخاصة - وفي الواقع فإن حركة هذه التحويلات قد ازدادت في السنوات الأخيرة بصفة عامة، **وربما يرجع ذلك بصفة رئيسية إلى ما يلي:**

- التطورات التي حدثت في قيمة الجنيه المصري، حيث تحرر سعر الجنيه وتحررت المعاملات في الصرف الأجنبي. وأدى ذلك إلى إعطاء الدولار المحول من الخارج سعره الفعلي داخل مصر، بالإضافة إلى حرية التصرف فيه أو إعادة تحويله إلى الخارج دون رقابة.
- الارتفاع النسبي لأسعار الفائدة على الجنيه المصري داخلياً، في الوقت الذي فيه تتسم أسعار الفائدة على المستوى الدولي بالانخفاض.
- شعور الكثير من المصريين العاملين بالخارج أن الاحتفاظ بالمدخرات داخل بلدهم أكثر أماناً خصوصاً بعد أحداث الخليج التي تسببت في ضياع معظم - ما لم يكن كل - مدخراتهم.

7 - إن محصلة تأثير التطورات في عناصر الميزان الكلى على الاحتياطيات الدولية لمصر خلال هذا العام تعد إيجابية، حيث زادت احتياطيات البنك المركزي بمقدار (- 26754.3 مليون جنيه). وبالرغم من هذا التحسن الظاهر في الاحتياطيات الدولية إلا أنه لا يمكن أن يفسر على أنه يعنى تحسناً شاملاً في أداء الاقتصاد المصري، وذلك لأسباب عديدة من أهمها:

- تراجع الأداء الإنمائي لمصر بصفة عامة، حيث تضاءل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي إلى أقل من نصف في المائة خلال السنوات الخمس الأولى من الألفية الثالثة.

- الأداء التجاري الدولي لمصر ليس مواتياً، حيث يوجد اتجاه بصفة عامة لتدهور معدل التبادل الدولي لمصر.
- جانباً من الاحتياطيات الدولية المتراكمة قد أتى من بيع أصول إنتاجية مصرية للأجانب في إطار سياسة الخصخصة، وليس من إضافة إلى الأصول الإنتاجية القائمة أو زيادة معدلات الإنتاج والإنتاجية.
- ربما أسهم في زيادة الاحتياطيات سياسة غير حكيمة للاقتراض من الخارج مثلما حدث عندما طرحت سندات دولاريه في الخارج بما قيمته 1.5 مليار دولار بدعوى أهمية تواجد مصر في أسواق المال الدولية.

ومن الناحية العملية، فإن تراكم الاحتياطيات من النقد الأجنبي برغم أنه قد يكون مرغوباً للتدخل في سوق الصرف للمحافظة على الاستقرار في سعر الجنيه، وضمان تدفق الواردات من السلع الإستراتيجية، ومواجهة التقلبات في الموارد الجارية من النقد الأجنبي، إلا أن المبالغة في زيادة الاحتياطيات ليس مستحباً من وجهة نظر الكفاءة الاقتصادية ومن وجهة نظر أولويات التنمية في دولة، تشتد حاجتها إلى تعبئة كل مواردها الممكنة كي تستطيع تجاوز التخلف وتنطلق على طريق التنمية الشاملة.

8 - بالرغم من أهمية التحويلات الخاصة والتحويلات الرسمية في خفض العجز بل وتكوين فائض في ميزان المعاملات الجارية - بالمعنى الواسع - وبالرغم من أن تحديد سعر الصرف وفقاً لقوى العرض والطلب وتحرير التجارة الخارجية هى أمور هامة في حد ذاتها بالنسبة للاقتصاد. إلا أن كل ذلك لن يستطيع تحرير الجهاز الإنتاجي للدولة من بعض الاختلالات الهيكلية التي تعوق تنمية الصادرات بمعدلات مرتفعة، وتؤدى في ذات

الوقت إلى استمرار نمو الواردات من سلع قد يكون ممكناً إنتاجها في مصر بتكلفة نسبية أقل.

ولا نستطيع في هذا المجال دراسة كل هذه الأمور بما تستحقه من تفصيل ولكن كل ما يعنينا قوله هو أنه يجب العمل على ما يلي:

- **زيادة الصادرات:** عن طريق إتباع السياسات الاقتصادية الكلية التي تساعد على ذلك، والعناية بالصناعات التي تتميز فيها الدولة نسبياً، فضلاً عن القضاء على المعوقات التي تواجهها. وإنشاء معارض دائمة للصادرات المصرية في الأسواق المهمة خارجها، وخاصة في العواصم العربية. كما ينبغي العمل على زيادة الصادرات غير المنظورة خاصة السياحة بأنواعها المختلفة.
- **ضرورة الحد من الواردات:** من خلال تحديد قيمة الجنيه المصري تحديداً واقعياً يعكس الفرق بين معدل التضخم في مصر ومعدل التضخم العالمي، بمعنى تحديد قيمة الجنيه على أساس العلاقة النسبية بين أسعار السلع المصدرة والمستوردة باعتباره الأساس الواقعي لتسعير العملات.
- **تحسين البيئة الاقتصادية:** من خلال العمل الدائب لإعادة التوازن إلى الموازين الاقتصادية المختلة وإصلاح القطاعات الإنتاجية. ولاشك أن توفير مناخ اقتصادي جديد تختفي فيه العيوب الأساسية للبيئة الحالية سوف يسهم في زيادة حجم الاستثمارات وزيادة كفاءتها.
- **الاستفادة من التقدم العالمي في المجالات العلمية**، من خلال تقوية مراكز البحث العلمي القائمة وتمكينها من الاتصال المباشر والدائم بمراكز البحوث في الدول المتقدمة، وإنشاء مراكز متقدمة للدراسات العلمية والتكنولوجية.

أن مصر - شأنها شأن كل الدول المتخلفة - مقبلة على مرحلة تحدٍ حقيقية بسبب السياسات التي يمليها وجود منظمة التجارة العالمية التي ستعمل على تحرير التجارة بين الدول إلى أقصى حد وبسبب ظروف إقليمية ودولية أخرى - السوق الشرق أوسطية، والشراكة الأوروبية...الخ - وعدم ملاحقة الثورة العلمية سيؤدى - في ظل هذه الظروف - إلى أوضاع أسوأ بكثير مما عرفته مصر من قبل.

❖ الخلاصة

- **يعرف ميزان المدفوعات**، بأنه سجل أو بيان حسابي منظم تسجل في كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة، وبالتالي، فهو يختص بالمعاملات الخارجية فقط.

- **يتم التسجيل في ميزان المدفوعات**، وفقاً لقاعدة القيد المزدوج بمعنى أن كل معاملة تسجل مرة في الجانب الدائن - الأصول - ومرة في الجانب المدين - الخصوم - وبصفة عامة فإن كل معاملة يترتب عليها متحصلات أو تدفقات نقدية إلى الداخل أو زيادة دائنية الدولة للخارج أو نقص مديونيتها للخارج، مثل حصيلة الصادرات تسجل في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات، والعكس فإن كل معاملة يترتب عليها مدفوعات أو تدفقات نقدية إلى الخارج أو زيادة مديونية الدولة للخارج أو نقص دائنيها للخارج، مثل مدفوعات الواردات تسجل في الجانب المدين في ميزان المدفوعات.

- **يتكون ميزان المدفوعات من ثلاثة حسابات أساسية هي:** الحساب الجاري، حساب التحويلات من جانب واحد، حساب حركات رؤوس الأموال والذهب النقدي.
- **يعد الحساب الجاري أهم مكون من مكونات ميزان المدفوعات ويرجع ذلك إلى:** كبر حجمه النسبي مقارنة بالمكونات الأخرى، يسهم بصورة مباشرة في تكوين الدخل القومي، يضم كافة المعاملات التي تنتج وتستهلك بالدخل القومي، تتسم عملياته بالدورية والانتظام.
- **يمكن التميز بين نوعين من التوازن في ميزان المدفوعات وهما:**
  - **التعادل المحاسبي لميزان المدفوعات**، وهو تعادل حتمي لابد وأن يتحقق في نهاية أي فترة زمنية، لأنه يتضمن كافة البنود المدينة والدائنة في ميزان المدفوعات.
  - **التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات**، يستلزم تعادل أصول وخصوم معينة في الميزان تختار وفقاً للسياسة التي ترغب فيها الدولة، والبنود التي تدون فوق الخط يعكس رصيدها العجز والفائض بالميزان، أما بنود التسوية التي تدون أسفل الخط فهي توضح كيفية إصلاح خلل ميزان المدفوعات ورصيدها يعادل رصيد البنود المدونة أعلى الخط ولكن بإشارة مختلفة. ولذا، **فإن لتوازن الاقتصادي يضمن التعادل المحاسبي وليس العكس.**
- **من وجهة نظر التوازن في سوق الصرف الأجنبي**، توجد ثلاثة أنواع من الموازين هي: ميزان العمليات التلقائية، الميزان الأساسي، ميزان

التسويات الرسمية، وهذا التحليل خاص بكيفية تحقيق التوازن في الأجل القصير بهدف تحقيق الاستقرار الخارجي للعملة الوطنية.

- **ميزان المدفوعات المصري**، يساير النموذج الذي أعده صندوق النقد الدولي من الناحية الشكلية فقط، وينقسم إلى قسمين رئيسيين هما: المعاملات الجارية بالمفهوم الواسع، والمعاملات الرأسمالية والمالية، **أما من الناحية العملية فنجد أن ميزان المدفوعات المصري:**

  - لا يهتم بتفصيلات البنود المختلفة، في حين أن هذه التفصيلات تعد ضرورية عند دراسة وتحليل الميزان بصفة عامة.
  - يستخدم صفة " الأخرى " في وصف كثير من البنود، وهو أمر لا يظهر طبيعة هذه العمليات، وبالتالي، لا يساعد على تكييف حالة الميزان، فضلاً عن ضخامة بند السهو والخطأ وهو أمر غير واقعي.
  - تدرج به تحويلات المصريين العاملين بالخارج في بند " التحويلات من جانب واحد " وذلك يتنافي مع ما يطالب به صندوق النقد الدولي من الربط بين المدفوعات والحسابات القومية. ومعنى ذلك أن هذه التحويلات يجب إدراجها في بند المعاملات الجارية غير المنظورة شأنها في ذلك شأن بقية الخدمات.

- **وجود فائض في ميزان المدفوعات المصري**، وما ترتب عليه من زيادة الاحتياطيات في السنة المالية 2005/2004 يعكس تحسن ظاهري، ولكنة لا يعكس تحسن شامل وحقيقي في الاقتصاد المصري بسبب:

  - تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري في السنوات الأولي من الألفية الثالثة.

- تدهور معدلات التبادل الخارجي لمصر.
- أن جانباً كبيراً من تدفقات رؤوس الأموال خلال هذه الفترة نتج عن بيع أصول مصرية للأجانب في إطار برنامج الخصخصة المصري، ومن ثم، لم تسهم في إضافة طاقة إنتاجية حقيقية للاقتصاد المصري.
- أن جزءاً مَن الزيادة في تدفقات رؤوس الأموال إلى مصر نتج عن التوسع في الاقتراض الخارجي من خلال إصدار سندات بالدولار وطرحها في الأسواق العالمية بدعوى ضرورة تواجد مصر بهذه الأسواق.

❖ نماذج الأسئلة

س1 – وضح مدى صحة أم خطأ العبارات التالية بإيجاز:

1 – يعد الحساب الجاري أهم مكون فرعي من مكونات ميزان المدفوعات.

2 – ليس من السهل تحديد المعاملات المستقلة ومعاملات التسوية في ميزان المدفوعات.

3 – يساير ميزان المدفوعات المصري النموذج الذي أعده صندوق النقد الدولي.

4 – تكون كل حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بغرض إصلاح خلل ميزان المدفوعات.

5 – أن التعادل المحاسبي لميزان المدفوعات يضمن التوازن الاقتصادي له.

6 – يعد ميزان المدفوعات مهماً من وجهة نظر السلطات النقدية في الدولة.

س2 – أذكر دون أن تشرح:

1 – مكونات ميزان المدفوعات.

2 – عناصر الاحتياطيات الرسمية لدى الدولة.

3 – الأسباب التي تجعل من الحساب الجاري أهم مكون فرعي في ميزان المدفوعات.

س3 – التمارين:

تمرين (1) فيما يلي ملخص للمعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارج عن عام 2011 / 2012 بملايين الوحدات النقدية:

صادرات سلعية	350
واردات سلعية	200
صادرات خدمات	200
واردات خدمات	210
تحويلات إلى الخارج دون مقابل (صافى)	10
زيادة في الأصول الأجنبية المملوكة للدولة (فيما عدا الاحتياطيات الرسمية) (صافى)	200
زيادة ما يمتلكه الأجانب من أصول الدولة (صافى)	100
السهو والخطأ	4

المطلوب:

1 – حساب رصيد الميزان التجاري.

2 – حساب رصيد ميزان المعاملات الجارية.

3 – حساب رصيد ميزان المدفوعات.

4 – ما هى قيمة التغيرات في الاحتياطيات الرسمية للدولة؟

تمرين (2) فيما يلي ملخص المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارج عن عام 2012/2011 بملايين الوحدات النقدية:

صادرات سلعية	70
إنفاق السياح الوطنيين في الخارج	4
متحصلات حكومية جارية من الخارج	0.8
مدفوعات عن خدمات شحن أجنبية	14
واردات سلعية	80
إنفاق السياح الأجانب في الداخل	3.8
متحصلات عن خدمات شحن للأجانب	13
مصروفات حكومية جارية في الخارج	8
رؤوس أموال قصيرة الأجل محولة إلى الخارج	4
رؤوس أموال طويلة الأجل محولة من الخارج	8
صافي متحصلات عن خدمات مالية قدمت للأجانب	5
صافي فوائد وأرباح محصلة من الخارج	6

المطلوب:

1 – حساب رصيد الميزان التجاري.

2 – حساب رصيد ميزان المعاملات الجارية.

3 – حساب رصيد ميزان المدفوعات.

4 – حساب قيمة التغيرات في الاحتياطيات الرسمية للدولة.

الفصل التاسع*

الصرف الأجنبي

من أهم المشكلات التي تثيرها المعاملات الاقتصادية التي تحدث بين المقيمين في دول مختلفة، ليس فقط مشكلة حساب قيمة هذه المعاملات وإنما أيضاً كيفية تسوية هذه القيمة نتيجة لاختلاف عملات الدول وبعضها، ولو أن هناك عملة دولية يقبل المجتمع الدولي التعامل بها داخلياً وخارجياً لما كان هناك وجود لمثل هذه المشكلات، ولذا، تواجهنا ما يطلق عليه "**مشكلة الصرف الأجنبي**". وسوف يتم دراسة هذه المشكلة من خلال دراسة سوق لصرف الأجنبي الذي يتم فيه هذا التعامل للتعرف على مفهومه، ووظائفه، وتحديدِ الأطراف التي تتعامل فيه، وكذلك أنواعه والعمليات التي تتم في هذا السوق، ثم يتم تناولنا لسعر الصرف الأجنبي من حيث مفهومة، وبيان الطريقة التي يتحدد بها هذا السعر في ظل أنظمة الصرف المختلفة.

ووفقاً لذلك سوف يتعرض هذا الفصل إلى دراسة كل من:

- **سوق الصرف الأجنبي.**
- **سعر الصرف.**

هذا فضلاً عن، الخلاصة وتذييل الفصل بمجموعة من نماذج الأسئلة.

---

* **كتب هذا الفصل: أ د. محمود يونس محمد.**

المبحث الأول

سوق الصرف الأجنبي

أولاً- مفهوم سوق الصرف الأجنبي:

سوق الصرف الأجنبي هو السوق الذي تباع فيه، وتشترى منه، العملات الوطنية للدول المختلفة إحداها بالأخرى. ويعد سوق الصرف الأجنبي أكبر الأسواق في العالم، حيث تتجاوز حجم عملياته اليومية أكثر من تريليون دولار.

ويتمثل الصرف الأجنبي في الوسائل التي يتم الحصول عليها في دولة ما، لتسوية المدفوعات في بلد آخر. وبالتالي، فإن المقصود بالصرف هو النقود الأجنبية أو الأوراق التي تعطى حقاً في الحصول عليها - مثل الكمبيالات المسحوبة على الخارج أو الحوالات المصرفية المختلفة - فعلى سبيل المثال، إذا كان هناك مواطن مصري يستورد بضائع من إنجلترا، ويتعين عليه تسوية ثمن هذه البضائع بالجنيه الإسترليني. فهذا المواطن سيبادل الجنيهات المصرية بالجنيه الإسترليني بسعر معين يطلق عليه سعر الصرف- 10 جنيه مصري للجنيه الإسترليني مثلاً - ثم يقوم بتسوية ما عليه من دين بالجنيه الإسترليني.

ورب متسائل عن الطريقة التي تمت بها مبادلة الجنيهات المصرية بالجنيهات الإسترلينية؟ واقع الأمر أن استبدال العملة الوطنية بالعملة الأجنبية يمكن أن يتم عن طريق عملية " **الصرف اليدوي Change manuel** "، أى نقداً. ولكن هذه العملية محدودة وتقتصر في الواقع، على

المسافرين والسائحين، إلى جانب أن الدول تتجنب مبادلة المسكوكات النقدية بسبب تكاليف النقل والتأمين. وعلى ذلك فإن الاستبدال يتم عملياً عن طريق "الصرف المسحوب **Change tiré**" أى عن طريق بيع وشراء " **صكوك أجنبية** ". أى جميع الصكوك المصدرة بالنقد الأجنبي، مثل الكمبيالات والسندات الأذنية والشيكات والقيم المنقولة والكوبونات والحوالات التلغرافية.

ويسهل من هذه العملية الدور الذي تقوم به البنوك، لأنها تستطيع أن تمد عملائها الذين يرغبون في الحصول على العملات الأجنبية بحوالات تلغرافية أو شيكات أو كمبيالات ... الخ، وتكون قيمتها ومدة سدادها مناظرة لرغبات المشترين للعملات. وهذه الوسيلة لتحويل العملات بعضها إلى بعض تتم من خلال سوق الصرف الأجنبي.

ويتميز سوق الصرف الأجنبي بكافة الخصائص التي يتميز بها سوق أى سلعة من السلع، حيث أنه:

- يحتوي على موضوع للتعامل يتمثل في العملات الأجنبية. وبالتالي، لا يختلف سوق الصرف عن غيره من الأسواق إلا في أن موضوع التعامل فيه هو العملات الأجنبية، في حين أن موضوع التعامل في الأسواق الأخرى هو السلع أو الخدمات.
- يتم من خلال تفاعل قوى الطلب على هذه العملات وقوى العرض منها تحديد سعر الصرف. ويتميز هذا السوق بوجود علاقة تبادلية بين الطلب والعرض، بمعنى أن المطلوب من إحدى العملات يمكن النظر إليه في ذات الوقت على أنه عرض من عملة أو عملات أخرى.

ثانياً- وظائف سوق الصرف الأجنبي:

تظهر الحاجة إلى السوق لأن هناك عملات وطنية بقدر ما هنالك من دول ذات سيادة، وتسهم هذه السوق في تحقيق عديد من الأهداف لكافة الدول أو الأفراد. **وتتمثل أهم وظائف سوق الصرف الأجنبي فيما يلي:**

- تحويل القوة الشرائية من عملة لأخرى ومن دولة لأخرى وذلك لإتمام المعاملات الاقتصادية الدولية. وبمعنى آخر، فإن سوق الصرف الأجنبي يجمع بين البائعين والمشترين لكل عملة وطنية وتنفيذ عمليات صرفها بسرعة وكفاءة عن طريق المقاصة.
- توفير الائتمان لتمويل التجارة الدولية تصديراً واستيراداً، فانتقال السلع من البائعين إلى المشترين يحتاج لبعض الوقت، كما أنه قد يتعين على أحد الأفراد تمويل صفقة ما في حين أن للسلع موضوع الصفقة مازالت في الطريق ولم تصل بعد. وإذا دفع المستورد ثمن مشترياته نقداً فيكون هو القائم بالتمويل، أما إذا قدم المصدر اعتماداً مستنديا مفتوحاً إلى المستورد - أو كان لديه كمبيالات مقبولة الدفع لم يحن تاريخ استحقاقها بعد - عندئذ يكون المصدر هو القائم بالتمويل. وتستخدم التسهيلات الائتمانية في سوق الصرف الأجنبي أيضاً، عند قيام المصدر بخصم الكمبيالات التي في حوزته لدى قسم المعاملات الخارجية لأحد البنوك التجارية، فيحصل مقدماً على مستحقاته في حين يحصل البنك على مستحقاته من المستورد حين يحين أجل استحقاق الكمبيالة.
- توفير التسهيلات الائتمانية لتغطية مخاطر الصرف الأجنبي، وسوف يتم تناول هذه الوظيفة بالتفصيل على نحو ما سيرد فيما بعد.

ثالثاً– أنواع سوق الصرف الأجنبي:

تتم التفرقة في سوق الصرف الأجنبي بين نوعين من الأسواق:

(1) سوق الصرف العاجل (Spot Exchange)[1]: يتم فيه بيع وشراء العملات الأجنبية وفقاً للسعر القائم أو الحالي، ولكن الدفع والاستلام يتم خلال يومين من أيام العمل بعد اليوم الذي تم فيه الاتفاق، وذلك حتى يتسنى للمتعاملين إرسال تعليمات الخصم والإضافة إلى البنوك في الداخل والخارج، وكل العملات لها سوق صرف عاجل.

(2) سوق الصرف الآجل (Forward Exchange): يتم فيه بيع وشراء العملات وفقاً للسعر المتوقع في المستقبل القريب، بمعنى أنه يتم الاتفاق اليوم على السعر الأجل ولكن التسليم يتم في تاريخ مؤجل في المستقبل، ومدة التأجيل قد تكون في حدود شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة على أكثر تقدير[2]. ويقتصر هذا السوق على العملات القوية فقط.

ويرتبط السعر الآجل بالسعر العاجل، حيث قد تضاف علاوة إلى السعر العاجل في حالة توقع ارتفاع سعر الصرف، ويتم الخصم من السعر العاجل في حالة توقع انخفاض سعر الصرف.

$$\therefore \text{العلاوة أو الخصم} = \frac{\text{السعر الآجل} - \text{السعر العاجل}}{\text{السعر العاجل}} \times 100 \times \frac{12}{\text{عدد الشهور}}$$

(1) يمكن الرجوع إلى:
- R. Bertrand, *Economie Financiére International*, P. U. F. 1975, PP. 58-92.

(2) يُرجع إلى:
- R. Bertrand , *op. cit*, P. 93 .

والجزء الأخير من هذه العلاقة ($\frac{12}{\text{عدد الشهور}}$) لكي يتم تحويل العلاوة أو الخصم إلى معدل سنوي.

فمثلاً: إذا كان السعر العاجل للإسترليني = 2 دولار، والسعر الآجل لمدة 3 شهور = 2.025 دولار.

$$\therefore \text{العلاوة الآجلة} = \frac{2 - 2.025}{2} \times \frac{12}{3} \times 100 = 5\ \%\ \text{سنوياً}$$

وفي هذا المثال إذا كان السعر الآجل للإسترليني لمدة 3 شهور= 1.98 دولار.

$$\therefore \text{الخصم الآجل} = \frac{2 - 1.98}{2} \times \frac{12}{3} \times 100 = -4\ \%\ \text{سنوياً}$$

وتجدر الإشارة إلى أن الفارق بين السعر الآجل والسعر الحاضر إنما هو محصلة الفوارق بين معدلات الفائدة السائدة بالنسبة للعملات المختلفة.

رابعاً- العمليات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي:

سوف يتم التعرض للعمليات التي تتم في أسواق الصرف على أساس التقسيم السابق لسوق الصرف الأجنبي وذلك على النحو التالي.

(أ) العمليات التي تتم في سوق الصرف العاجل:

أن سوق الصرف العاجل، بمعناه الواسع، يعتبر جهازاً للتسوية الدولية وفي ذات الوقت جهازاً للائتمان الدولي وذلك بفضل تدخل البنوك التي تضمن وتقوم بتحويل وتسوية أدوات الائتمان التجاري. ولكي نفهم كيفة عمل هذا السوق فإننا سنحاول، على سبيل المثال أن نعطى وصفاً لسير

العمل في سوق الصرف بين إنجلترا وفرنسا، حيث تقوم بعض البنوك وبعض بيوت" السمسرة" المتخصصة في كلتا الدولتين بعمل السوق وإدارة عملياتها[1]. فالبنوك الفرنسية تتلقى يومياً أوامر شراء الجنيهات الإسترلينية من المستوردين الفرنسيين والسياح الذاهبين إلى إنجلترا والشركات البريطانية التي ترغب في تحويل ما حققته من أرباح في فرنسا...الخ. وتتلقى هذه البنوك أيضاً أوامر بيع الجنيهات الإسترلينية من العملاء الذين يقومون بعمليات عكسية مثل المصدرين الفرنسيين الذين يقومون بالتصدير إلى إنجلترا والسياح القادمين من إنجلترا...الخ. وكذلك يكون الحال بالنسبة للبنوك البريطانية التي تتلقى أوامر بيع وشراء الفرنكات الفرنسية ومجموع هذه العمليات يكون سوقاً واحدة لاستبدال الفرنكات بالجنيهات أو العكس.

ومن المهم أن نتذكر أن سوق الفرنك وسوق الإسترليني يكونان سوقاً واحداً إذا ما اعتبرنا أنه لا توجد إلا هاتان العملتان. فإذا كانت أحدهما في توازن، فستكون الأخرى أيضاً في توازن، لأن كل طلب على الفرنك يناظره عرض للإسترليني والعكس صحيح. وعلى ذلك فيستوي أن نتحدث عن العرض والطلب من الإسترليني أو العرض والطلب من الفرنك طالما أن مصدر الطلب والعرض هو هذان السوقان فقط. ويكون هذا السوق في حالة توازن عندما يتعادل الطلب مع العرض من كل عملة في سوقي الدولتين عند سعر معين يسمى بسعر التعادل.

إذا اختل التوازن في هذا السوق لسبب أو لآخر وأن الطلب على الإسترليني، مثلاً، يفوق العرض منه عند سعر التعادل. عندئذ سيبرز دور

[1] يكون المتخصصون في الإدارات الخارجية بهذه المؤسسات على اتصال مستمر ببعضهم البعض عن طريق التلكس أو التليفون، وفي هذا السوق يتم دفع واستلام الصرف الأجنبي خلال يومين بعد اليوم الذي تم فيه الاتفاق على المعاملة، لكي يمكن لأطراف التعامل ارسال تعليمات الخصم والإضافة إلى البنوك المعنية.

جهاز الثمن في إعادة التوازن، فالمتعاملون في الصرف الأجنبي سيحددون سعراً للإسترليني في باريس بزيادة طفيفة فوق سعر التعادل وسعراً للفرنك في لندن بأقل قليلاً من سعر التعادل[1]، وسيستعيد السوق توازنه إثر زيادة عرض الإسترليني في باريس وانخفاض الطلب عليه في لندن، والعكس صحيح.

ومن الجدير بالذكر أنه إذا كان الحديث قد انصرف إلى عملتين فقط، فإن ذلك هو بغرض التبسيط. وواقع الأمر أن الحال لن تختلف كثيراً إذا كان السوق متعدد الأطراف تتداول فيه عملات عديد من الدول. فمن المعروف أن سوق الصرف في باريس تتحدد فيه أسعار حوالي خمسة عشرة عملة شائعة الاستعمال في المعاملات الدولية. وكذلك الحال في أسواق كل من لندن ونيويورك وبروكسيل. وهذه الأسواق تكون مرتبطة ببعضها عن طريق التليفون والتلغراف والفاكس والكمبيوتر....الخ.

ومن أهم العمليات التي تتم في سوق الصرف العاجل هى: التغطية، والمضاربة، والمراجحة، وسوف نعرض لكل منها بإيجاز على النحو التالي.

1 – التغطية (Hedging):

يقصد بها التحوط ضد مخاطر الصرف الأجنبي نتيجة لتقلبات سعر الصرف، وما يترتب على ذلك من نقص في الأصول أو المتحصلات لدي البعض أو زيادة الالتزامات لدى البعض الأخر. ويقوم بها أولئك الذين لا يحبون التعرض لهذه المخاطر ولذلك فهم يصرون على الإبقاء على التوازن الحقيقي بين ما لديهم من أصول بالعملات الأجنبية وما عليهم من التزامات مقومة بهذه العملات، **ونفرق بين التغطية في حالتين:**

---

[1] ستؤدى عمليات المراجحة في الواقع إلى أن تظل زيادة سعر الإسترليني عن سعر التعادل مساوية تماماً لانخفاض سعر الفرنك عن سعر التعادل.

- **في حالة المتحصلات:** إذا كان هناك مصدراً أمريكياً سوف يحصل على 100.000 جنيه إسترليني كقيمة لصادراته إلى إنجلترا وذلك بعد ثلاثة أشهر من الآن وأن السعر العاجل الإسترليني = 2 دولار، ويتوقع هذا المصدر انخفاض سعر صرف الإسترليني إلى 1.8 دولار في نهاية الثلاثة أشهر، وبالتالي، انخفاض قيمة متحصلاته مقومة بالدولار من 200.000 دولار إلى 180.000 دولار خلال الشهور الثلاثة، ولذا، فإنه يقوم بعقد قرض بالإسترليني بقيمة متحصلاته – 100.000 لمدة ثلاثة أشهر – ويحوله إلى دولارات – 200.000 دولار – ويستثمره في نيويورك. ويقوم بتسديد قيمة القرض بالإسترليني من متحصلاته طالما أن مدة القرض والمتحصلات واحدة وبذات العملة، ومن ثم، لا يتأثر بالتغيرات التي تحدث في سعر الصرف.
- **في حالة الالتزامات:** إذا كان هناك مستورداً أمريكياً يستورد سيارات بريطانية ويتعين عليه أن يدفع للمصدر البريطاني 100.000 جنيه إسترليني في نهاية 3 شهور، ويتوقع ارتفاع سعر صرف الإسترليني بالنسبة للدولار، وبالتالي، زيادة قيمة التزاماته مقومة بالدولار، ولتجنب مخاطر الصرف، فإن المستورد الأمريكي يمكنه أن يشترى الجنيهات الإسترلينية اليوم من سوق الصرف الأجنبي ثم يودعها لدى بنك بريطاني لاستخدامها – مع الفائدة المجمعة – في نهاية الشهور الثلاثة في سداد قيمة التزاماته. وهذا النمط من التغطية يتطلب أن يكون لدى المستورد إما نقدية عاطلة أو إمكانية الحصول على تسهيلات ائتمانية. ولهذا السبب، فإن المستورد الأمريكي عادةً ما يفضل التعامل في السوق الآجلة على نحو ما سنرى فيما بعد.

2 – المضاربة (Speculation):

يقصد بها التعرض العمدي لمخاطر الصرف بدافع توقع الربح. فالمضاربون يكون لديهم توقعات عن مستقبل أسعار الصرف ويهتمون بتحقيق الربح عن طريق شراء الصرف الأجنبي عندما يكون رخيصاً وبيعه عندما يكون غالياً. **ويمكن التمييز بين نوعين من المضاربين في سوق الصرف الأجنبي:**

- **مضارب الصعود:** يتوقع ارتفاع سعر الصرف في المستقبل، ولذا، فإنه يقوم بشراء العملة حالياً، ثم يخطط لبيعها في المستقبل عندما يرتفع سعرها. وبلغة فنية فإن مضارب الصعود يكون في " **مركز دائن Long position** "، بمعنى أن أصوله من العملة الأجنبية تكون أكبر من التزاماته منها.
- **مضارب الهبوط:** يتوقع انخفاض سعر الصرف في المستقبل، ولذا، فإنه يقوم بالاقتراض وبيبع العملة حالياً، ثم يشتريها في المستقبل ويسدد القرض. وإذا تحققت توقعاته فإنه يشتري العملة الأجنبية بسعر منخفض ويسدد ما عليه من التزام محتفظاً في ذات الوقت بما حققه من ربح. وبلغة فنية فإن مضارب الهبوط يكون في "**مركز مدين Short position** "، بمعنى أن أصوله من العملة الأجنبية تكون أقل من التزاماته منها.

وتنطوي المضاربة على درجة كبيرة من المخاطر، حيث إذا تحققت توقعات المضاربين فإنهم يربحون، وإذ لم تتحقق فإنهم يخسرون.

يلاحظ أن المضاربة عكس التغطية، فبينما تعنى التغطية اتخاذ موقف ما يطمح إلى استبعاد مخاطر الصرف، فإن المضاربة تعنى التعرض العمدى لمخاطر الصرف.

وعادة ما يوصف المضاربون بأنهم طماعون وأعداء للنظام الاجتماعي وأنشطتهم المدمرة تولد فوضى كلية في أسواق المال الدولية من وقت لآخر.

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى ملاحظتين أساسيتين:

الأولى- هى أن المضاربة بالمعنى الواسع الذي استخدمنا فيه الاصطلاح تتم عملياً عن طريق أنماط عديدة من الأفراد والأعمال مثل: المصدرون والمستوردون للسلع والخدمات، رجال المال السياح...الخ. وأي شخص لا تكون أصوله الكلية من العملة الأجنبية متعادلة مع التزاماته الكلية منها يعد مضارباً.

الثانية - هى أن المضاربة قد تكون مسئولة عن الأزمات التي تحدث من وقت لآخر في أسواق التمويل الدولي. إلا أن هذه قضية عملية، فإذا اعتبرنا أن المضاربة مسئولة عن بعض الأزمات، فهي لا تحتاج إلى خلق الفوضى بصفة دائمة. فمن الممكن للمضاربة على الأقل نظرياً أن تعمل على ضبط (Ironing out) التقلبات في أسعار الصرف عبر الزمن. وكما يشير ميلتون فريدمان، فإن المضاربين سيستمرون في أداء عملهم فقط طالما كان مربحاً. وسيكون الأمر كذلك إذا استطاعوا - كقاعدة عامة - الشراء رخيصاً والبيع غالياً. ومعنى الشراء رخيصاً والبيع غالياً هو ضبط التقلبات في أسعار الصرف عبر الزمن.

مضاربة التاجر (Trader Speculation): يتعرض التجار لمخاطر المضاربة في سوق الصرف الأجنبي في حالتين:

- **إذ لم يقم التجار بالتغطية ضد مخاطر الصرف:** ومن ثم، فإن القرار الذي يتخذه تاجر بعدم تغطية مخاطر الصرف هو بالتأكيد مماثلاً للقرار

العمدى للمضارب القائم باتخاذ مركز مفتوح سواء أكان دائناً أو مديناً بالعملة الأجنبية لكي يحصل على ربح.

- **عندما يقوم التاجر بتقديم أو تأخير (Leads and lags) وقت الدفع وتسليم الطلبيات:** وذلك بغرض تجنب خسائر أو تحقيق أرباح من تغيير منتظر في سعر الصرف الأجنبي. فمثلاً، إذا كان هناك توقعاً بانخفاض حاد في قيمة الجنيه الإسترليني. فإن مصدري السلع من البريطانيين الذين لهم مستحقات بالدولار سيكونون راغبين في تأجيل تسلم مستحقاتهم على أمل بيعها بسعر صرف أعلى من السعر الحالي. ويمكنهم عمل ذلك فقط بمد أجل الائتمان للمستوردين الأجانب، وربما بشروط أكثر جاذبية أو بتأخير تسليم الطلبيات للمستوردين. أما إذا كان المصدرون الإنجليز لهم استحقاقات مقومة بالإسترليني، فإن النتيجة واحدة فيما عدا أن المستوردين الأمريكيين هم الذين يفترض قيامهم بالمبادرة الآن. وبالتالي، فعندما يكون من المتوقع انخفاض قيمة الإسترليني، فإن المستوردين الأمريكيين هم الذين يحاولون تأجيل الدفع وتحديد الطلبات على أمل شراء الإسترليني رخيصاً في المستقبل. أما مستوردو السلع من البريطانيين الذين عليهم التزامات بالدولار فسيكونون راغبين في تقديم موعد سداد مدفوعاتهم وتحديد طلباتهم لتجنب زيادة التزاماتهم بالدولار في حالة انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني. ومرة ثانية، إذا كانت فاتورة السلع مقومة بالإسترليني، فإن المصدر الأمريكي هو الذي يتعين عليه اتخاذ المبادرة وتسريع الحصول على مستحقاته (Recepits). وبالإضافة إلى ذلك، فإن المصدرين قد يعرضون شروطاً أفضل على المستوردين البريطانيين ويحفزونهم لتسريع طلباتهم أيضاً.

3 – المراجعة (l'Arbitrage):

تهدف عمليات المراجعة إلى تحقيق الربح عن طريق الاستفادة من فروق الأسعار الخاصة بعملة معينة في سوق أو أكثر في وقت واحد ووفقاً للسعر القائم، وذلك عن طريق شراء العملة في السوق الذي يكون فيه السعر منخفضاً وبيعها في السوق الذي يكون فيها السعر مرتفعاً. فعلى سبيل المثال، إذا كان هناك اختلاف ولو قليل، في سعر الجنيه المصري بين سوق بيروت وسوق الكويت فسيحاول المراجح – بنك أو أحد المشتغلين بالصرف– حساب فارق السعر وكذا مصاريف التحويل من أحد البلدين للآخر، فإذا كانت العملية مربحة فسيقوم بتنفيذها وإذ لم تكن مربحة فلن يفعل شيئاً، ولا ترتبط المراجحة بأي مخاطر لأنه يتم البيع والشراء في نفس الوقت وفقاً للأسعار المعلنة، وبالتالي، ليس لها بعد زمني. **وقد تكون المراجحة:**

- **ثنائية:** أي تتم بين عملتين وفي سوقي دولتين – كما في المثال السابق– فإذا سعر صرف الجنيه الإسترليني في نيويورك = 2 دولار، وسعره في لندن = 2.1 دولار. في هذه الحالة يمكن للمراجح – وهو عادة بنك تجارى – أن يحقق ربحاً من شراء الإسترليني من نيويورك بمبلغ دولارين للجنيه وبيعه آنياً في لندن بمبلغ 2.1 دولار لكل جنيه. وهذا النوع من المراجحة هوَ ما يعرف بالمراجحة ذات البعدين، حيث تنطوي على عملتين وسوقين. وتعمل على معادلة سعري العملتين معاً، وذلك برفع سعر الجنيه الإسترليني مقوماً بالدولار في نيويورك نتيجة لزيادة الطلب عليه، وخفضه في لندن بسبب زيادة العرض منه. وبالتالي، يترتب على المراجحة إزالة الاختلافات بين أسعار الصرف السائدة في مختلف المراكز المالية خلال فترة محدودة.

- **ثلاثية:** أي تتم بين ثلاث عملات وثلاثة أسواق، فمثلاً، إذا افترضنا وجود ثلاث عملات هى الدولار والإسترليني والين ويتم التعامل فيها في كل من نيويورك ولندن وطوكيو. وإذا كانت أسعار الصرف السائدة في المراكز المالية الثلاث هى:

1 جنيه إسترليني = 2 دولار أمريكي = 250 ين ياباني

1 دولار أمريكي = 130 ين ياباني

نظراً لأن الأسعار المعروضة غير متوافقة، فإن المراجح يمكنه أن يحقق ربحاً كالآتي: يبيع الإسترليني بمقدار دولارين للجنيه، ثم يبادل الدولارات بالين فيحصل على 260 يناً، وأخيراً يشترى ثانية جنيه إسترليني بمقدار 250 يناً وعلى ذلك فهو يربح 10 ين.

غير أنه في الواقع يوجد أشكال أخرى للمراجحة أكثر تعقيداً لأنها تنطوي على أربع أو خمس عملات أو أكثر. إلا أن المراجحة المثلثة التي أشرنا إليها تعد كافية لوجود التوافق في أسعار الصرف الأجنبي. وعلى ذلك، فعندما تعمل جيداً فإنها تستبعد الأرباح التي يمكن أن تحققها هذه الأشكال الأكثر تعقيداً للمراجحة والتي نادراً ما تحدث.

ويترتب علي المراجحة بالشكل السابق تحقيق التوازن في أسواق الصرف المختلفة، حيث تعمل على إزالة الاختلافات في أسعار الصرف بين العملات والأسواق المختلفة، ومن ثم، تمثل واقعياً القوة الاقتصادية التي تجعل المراكز المالية المختلفة تبدو كما لو كانت سوقاً واحدة.

(ب) العمليات التي تتم في سوق الصرف الآجل:

يتحدد السعر الآجل في سوق الصرف بتفاعل الطلب الآجل على والعرض الآجل من العملات الأجنبية ومصدر الطلب والعرض، في هذه

الحالة، ثلاثة أنواع من العمليات هي: عمليات التغطية الآجلة، وعمليات المضاربة الآجلة، ومراجحة الفائدة المغطاة، وسنتكلم عنهم تباعاً فيما يلي:

1 - التغطية الآجلة:

تتمثل التغطية الآجلة كما سبق ذكره في تجنب مخاطر الصرف الأجنبي الناتجة عن التقلبات في أسعار الصرف، وما يترتب على ذلك من نقص في الأصول أو المتحصلات لدي البعض أو زيادة الالتزامات لدى البعض الأخر، وفي نفس الوقت عدم تجميد الأموال أو تحمل أسعار الفائدة على الأموال المجمدة كما في حالة التغطية العاجلة السابق عرضها، **ونفرق أيضاً بين التغطية الآجلة في حالتين:**

- **في حالة المتحصلات:** فالمصدر الأمريكي الذي سوف يحصل على 100.000 جنيه إسترليني كقيمة لصادراته إلى إنجلترا بعد ثلاثة أشهر من الآن وأن السعر العاجل الإسترليني = 2 دولار، ويتوقع هذا المصدر انخفاض سعر صرف الإسترليني إلى 1.8 دولار في نهاية الثلاثة أشهر، وبالتالي، انخفاض قيمة متحصلاته مقومة بالدولار من 200.000 دولار إلى 180.000 دولار خلال الشهور الثلاثة، ولذا، فإنه يبيع قيمة هذه المتحصلات بيعاً آجلاً. أي يوقع عقداً مع البنك الذي يتعامل معه اليوم طبقاً لما يوافق عليه البنك ببيع 100.000 إسترليني يتسلمها في نهاية الشهور الثلاثة. وليس من الضروري أن يكون السعر الآجل مساوياً للسعر العاجل أو الجاري وقت التعاقد. ومن ثم، فإن المصدر الأمريكي بتوقيع العقد الآجل اليوم، يحمى نفسه ضد خطر تغير غير ملائم في سعر الصرف.
- **في حالة الالتزامات:** فالمستورد الأمريكي الذي يستورد السيارات البريطانية ويتعين عليه أن يدفع للمصدر البريطاني 100.000 جنيه إسترليني في نهاية 3 شهور، ويتوقع ارتفاع سعر صرف الإسترليني

بالنسبة للدولار، وبالتالي، زيادة قيمة التزاماته مقومة بالدولار، ولتجنب مخاطر الصرف، فإن المستورد الأمريكي يمكنه أن يشترى الجنيهات الإسترلينية اليوم شراءً أجلاً، أي أن المستورد الأمريكي يقوم بتوقيع عقد مع البنك يعرف باسم العقد الآجل (**Forward Contract**) وفقاً له يقبل البنك أن يسلمه 100.000 إسترليني في نهاية الشهور الثلاثة. والسعر الآجل للإسترليني الذي يقبله المستورد الأمريكي لا يكون مساوياً للسعر الجاري وعادة ما يزيد عن السعر الجاري – 2 دولار للجنية – وليكن مثلاً 2.05 دولار لكل جنيه إسترليني ويتحمل مبلغاً إضافياً محدوداً قدره 0.05 دولار لكل جنية، تجنباً لخسارة أكبر في حالة ارتفاع سعر الصرف وزيادة قيمة التزاماته. وعملياً فإن البنك التجاري لا يحصل على قيمة هذا العقد حالياً، وربما يقرر طلب تأمين نقدي بمعنى أن البنك يطلب من المستورد الأمريكي أن يدفع 10% مثلاً من قيمة العقد الآجل كتأمين، وبالتالي، فإن السوق الآجل يتعامل في الالتزامات الحاضرة بشراء وبيع العملات في زمن مستقبلي محدد. غير أنه بتوقيع العقد الآجل هذا، فإن المستورد الأمريكي يكون قد أبعد عدم التأكد الذي يحيط بالتزاماته.

يتضح مما سبق أن:

- التبادل في سوق الصرف الآجل ما هو إلا اتفاق – يسمى عقد آجل – بين جانبين – بنك وعميل أو بنكين – يتطلب قيام أحدهما بتسليم مبلغ معين من عملة أجنبية في تاريخ مستقبل محدد مقابل أن يدفع الجانب الآخر بعملة محلية وبسعر يتفق عليه عند توقيع العقد ويسمى السعر الآجل.
- الوظيفة الرئيسية للسوق الآجل، والسبب في وجوده، هى تمكين أصحاب الأعمال من تغطية مخاطر الصرف التي قد يتعرضون لها. فالتغطية

الآجلة لمخاطر الصرف تمكن المصدرين والمستوردين من استبعاد عنصر عدم التأكد المتعلق بالصرف الأجنبي من المبادلات الدولية.

2 – المضاربة الآجلة (Forward speculation):

رأينا فيما سبق أن المضاربة تتمثل في التعرض العمدى لمخاطر الصرف الأجنبي، ويقوم بها من يظنون أنهم على دراية بما سيكون عليه سعر الصرف مستقبلاً ويرغبون في المقامرة. ولذلك فهم يحتفظون بأصولهم من العملة التي يتوقعون زيادة قيمتها مستقبلاً. وتتطلب المضاربة العاجلة أن يكون لدى المضارب نقدية عاطلة أو إمكانية الحصول على تسهيلات ائتمانية، بينما المضاربة الآجلة لا تتطلب ذلك. **وبنفس المنطق السابق يمكن التمييز بين نوعين من المضاربين:**

- **مضارب الصعود:** يتوقع ارتفاع سعر الصرف في المستقبل، ولذا، فإنه يقوم بشراء العملة الأجنبية شراءً آجلاً ثم يقوم ببيعها في المستقبل عندما يرتفع سعرها بيعاً عاجلاً. وفي هذه الحالة فإن المضارب يدفع النسبة التي يقررها البنك من قيمة العقد كضمان في تاريخ الشراء، وفي التاريخ المتفق عليه يذهب إلى البنك دون أى نقدية ويأخذ الربح إذا صدق توقعه أو يدفع الخسارة في الحالة العكسية.
- **مضارب الهبوط:** يتوقع انخفاض سعر الصرف في المستقبل، ولذا، فإنه يقوم ببيع العملة بيعاً أجلاً ثم يقوم بشرائها في المستقبل عندما ينخفض سعرها شراءً عاجلاً. وفي هذه الحالة فإن المضارب يبرم عقداً مع البنك بقيمة الصفقة المتفق عليها. وإذا تحققت توقعاته فإنه يشتري العملة الأجنبية بسعر منخفض ويسدد ما عليه من التزام محتفظاً في ذات الوقت بما حققه من ربح.

وتنطوي المضاربة على درجة كبيرة من المخاطر، حيث إذا تحققت توقعات المضاربين فإنهم يربحون، وإذ لم تتحقق فإنهم يخسرون، كم أنها تنطوي على وجود بعد زمني.

وهنا قد يثور التساؤل عن الكيفية التي يمكن بها للبنوك تغطية المخاطر التي يفترض وجودها عندما توقيع العقود الآجلة، وهذا ما سنتناوله ببعض التفصيل في البند التالي.

البنوك ومخاطر الصرف:

نظراً لأنّ البنوك تتعرض لمخاطر الصرف الأجنبي الناتجة عن التقلبات في أسعار الصرف واختلاف الأسعار الآجلة التي يتم التعاقد بها عن الأسعار العاجلة عندما تحل آجال التعاقدات، **فإن البنوك تتبع بعض السبل للحد من هذه المخاطر ولعل أهمها يتمثل فيما يلي:**

- محاولة مطابقة المشتريات الآجلة والمبيعات الآجلة من كل عملة مع بعضها البعض، ويتم ذلك لكل بنك على حدة. ومن ثم، فإن نسبة كبيرة من المخاطر المحيطة بهذا التعامل تتعاوض تلقائياً.
- تتعاون البنوك مع بعضها البعض **(بمساعدة السماسرة Brokers)** لتسوية (**iron out**) الوضع النهائي لكلٍ منها على حدة، ومن ثم، فإن نسبة كبيرة أخرى من المخاطر تستبعد عن طريق التجارة بين البنوك.
- تقوم البنوك بتغطية عاجلة لأي كمية متبقية من المبيعات الآجلة أو المشتريات الآجلة التي تتبقى بعد الخطوتين السابقتين. لنفترض مثلاً أن أحد البنوك وجد نفسه وقد تبقى لديه كمية من الالتزامات الآجلة بالإسترليني، فإنه يستطيع تغطية هذا المبلغ المتبقي ضد مخاطر الصرف بشراء الإسترليني شراءً عاجلاً واستثماره في لندن، وعندما يحين

موعد استحقاق العقد الآجل فإن البنك يستطيع استخدام أمواله المتاحة في لندن لسداد التزاماته الآجلة.

3 - مراجحة الفائدة (Interest Arbitrage):

تنشأ عمليات مراجحة الفائدة نتيجة لاختلاف أسعار الفائدة على الأصول المالية قصير الأجل في الأسواق المالية للدول المختلفة، وما ينتج عنها من تحركات لرؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى الدول التي تكون أسعار الفائدة على أصولها المالية قصيرة الأجل أعلى والعكس صحيح. حيث تقوم البنوك بتوظيف جزء من أموالها في الأسواق الأجنبية عندما يكون العائد على هذه الأموال أكثر ارتفاعاً منه في السوق المحلية. كما قد تقوم بتحويل جزء من أرصدتها السائلة في الخارج من الأسواق التي تكون فيها أسعار الفائدة منخفضة إلى تلك التي تكون فيها هذه الأسعار مرتفعة، بل وقد تقترض من السوق الأولى لتقوم بالإقراض في السوق الثانية.

وهذه التحويلات لرؤوس الأموال تتم في الواقع، عن طريق عمليات الصرف العاجل. وذلك بشراء عملة الدولة التي يكون فيها سعر الفائدة أكثر ارتفاعاً. وإذا ما اقتصرت العملية على ذلك، فإن البنوك محل البحث ستصبح بفعل الواقع في مركز البائع لعملة هذه الدولة. وبالطبع فليس من مصلحة البنوك أن تتصرف على هذا النحو لأنها تخاطر بأن تفقد الربح المحقق من الفرق بين معدلات الفائدة، الذي قد يكون منخفضاً، أو قد تخسر بسبب تقلبات السعر الآجل. وكقاعدة عامة، فإن البنوك التي تقوم بعمليات المراجحة، لا تتعرض لمثل هذه المخاطر لأنها تغطى نفسها أوتوماتيكياً عن طريق العمليات الآجلة.

ولتوضيح ذلك، فإننا نتناول أولاً الاستثمارات قصيرة الأجل ومخاطر الصرف، ثم نتبعها بمراجحة الفائدة المغطاة.

(1) الاستثمارات قصيرة الأجل ومخاطر الصرف:

في اقتصاد مغلق به عملة وطنية وحيدة، تكون مشكلة مراجحة الفائدة طفيفة، فالأموال تتحرك من الإقليم الذي يكون فيه سعر الفائدة منخفضاً إلى الإقليم الذي يكون فيه سعر الفائدة مرتفعاً حتى يسود نفس سعر الفائدة في كل الأماكن. أما في الاقتصاد العالمي، فتكون مشكلة مراجحة الفائدة أكثر تعقيداً بسبب وجود مخاطر الصرف، وبالتالي، فإن المقارنة بين معدلات الفائدة لم تعد مرشداً كافياً لتخصيص الأموال بين المراكز المالية المختلفة.

فإذا افترضنا أن معدل الفائدة في لندن هو 12% سنوياً، فإن المستثمر الأمريكي الذي يستثمر أمواله في لندن لن يحصل بالضرورة على عائد سنوي قدره 12%. ويحصل على هذا المعدل فقط إذا بقى سعر الصرف دون تغير. فإذا كانت قيمة الإسترليني متجهة حالياً نحو الانخفاض فسيحصل على أقل من 12%، أما إذا كانت قيمته متجهة نحو الزيادة فسيحصل على أكثر من 12%. ولنفترض مثلاً أن السعر العاجل الجاري هو 2 دولار لكل إسترليني وأن المستثمر الأمريكي يرغب في استثمار 10.000 دولار في لندن. فلكي يفعل ذلك فيجب عليه أولاً أن يشترى جنيهات إسترلينية في السوق العاجل، ومن ثم، فإنه يحصل على 5000 جنيه إسترليني يمكنه استثمارها في لندن لمدة 3 شهور بسعر فائدة 12% سنوياً. وفي نهاية الثلاثة شهور سينمو استثماره ويصبح 5150 إسترليني. وفي الواقع، فإن الاستثمار بالجنيهات الإسترلينية سيزداد بمعدل 12% سنوياً وهو سعر الفائدة في لندن. ولكن المستثمر الأمريكي لا يهتم بالجنيهات الإسترلينية في حد ذاتها ولكنه يهتم بالدولارات. ولكي يحصل على الدولارات فيجب أن يبيع ما حصل عليه من الإسترليني وهو 5150 جنيه في سوق الصرف الأجنبي. فإذا كان سعر صرف الإسترليني قد بقى ثابتاً عند 2

دولار حتى نهاية الثلاثة شهور، فإن المستثمر الأمريكي سيحصل على 10350 دولار أمريكي، وذلك يعنى أنه سيحصل على 12% سنوياً عن استثماره المبدئي وهو 10.000 دولار.

أما إذا افترضنا أن سعر الإسترليني في نهاية الثلاثة شهور قد انخفض إلى 1.975 دولار وهو ما يعنى انخفاضاً في قيمة الإسترليني بمقدار 5% سنوياً. في هذه الحالة فإن المستثمر الأمريكي في نهاية الشهور الثلاثة سيحصل فقط على 5150 × 1.975 = 10171.25 دولار. ومن ثم، فإن المستثمر الأمريكي يكون قد حصل تقريباً على7% سنوياً. وهذا المعدل عبارة عن الفرق بين المعدل السنوي لسعر الفائدة في لندن (12%) ومعدل الانخفاض في قيمة الإسترليني (5%).

أما إذا افترضنا على العكس أن قيمة الإسترليني في نهاية الشهور الثلاثة قد ارتفعت إلى 2.025 دولار – أى زادت قيمة الجنيه بمقدار 5% سنوياً – ففي نهاية الشهور الثلاثة سيحصل المستثمر الأمريكي على (5150 × 2.015) = 10428.65 دولار. وفي هذه الحالة، فإن معدل العائد يكون تقريباً 17% سنوياً. وهو عبارة عن مجموع معدل سعر الفائدة في لندن (12%) ومعدل الزيادة في قيمة الإسترليني (5%).

ويمكن تلخيص النتائج السابقة على النحو التالي:

يتساوى معدل العائد على الأموال التي يستثمرها المستثمر الأمريكي في لندن مع معدل الفائدة السائد في لندن مطروحاً منه أى انخفاض في قيمة الإسترليني أو مضافاً إليه أى ارتفاع في قيمة الإسترليني.

ويجب أن يكون واضحاً لماذا يتكون معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمر الأمريكي من جزأين – معدل الفائدة في لندن والزيادة أو الانخفاض في قيمة الجنيه – فأولاً، يحصل المستثمر الأمريكي على فائدة

معدلها 12% سنوياً على الأموال التي يستثمرها في لندن. وثانياً، إما أن يحصل على ربح من الصرف أو يعانى من خسائر الصرف بشراء الإسترليني بسعر 2 دولار وبيعه فيما بعد بسعر مختلف، وينتج عن ذلك أن العائد الصافي يجب أن يكون متعادلاً مع المجموع الجبري لمعدل سعر الفائدة في لندن وربح الصرف أو خسارته.

وعندما يقرر المستثمر الأمريكي أن يستثمر أمواله، فينبغي عليه أن يقارن بين معدل الفائدة في نيويورك ومعدل العائد الذي يحصل عليه عندما يستثمر أمواله في لندن وليس معدل الفائدة في لندن. ومن ثم، فإذا كان معدل الفائدة في نيويورك هو 10% سنوياً، فإن المستثمر الأمريكي لا يستطيع أن يستنتج أنه يكون من الأفضل له استثمار أمواله في لندن، حيث معدل الفائدة 12 % سنوياً. فإذا انخفضت قيمة الإسترليني – كما سبق وذكرنا بمعدل – 5% مثلاً – فسوف يحصل المستثمر الأمريكي على عائد أقل من 12% – 7% فقط – من استثماره في لندن.

(2) مراجحة الفائدة المغطاة:

نظراً لأن الاستثمار في أحد المراكز المالية الأجنبية ينطوي على مخاطر الصرف، فلتغطية هذه المخاطر يتعين على المستثمر الأمريكي في مثالنا السابق، وهو عادة ما يكون بنكاً أن يبيع بيعاً آجلاً الإسترليني الذي يتوقع أن يحصل عليه مستقبلاً، **ومن هنا كان اصطلاح مراجحة الفائدة المغطاة**. والنسبةِ المئوية للانخفاض أو الزيادة، في قيمة الجنيه الإسترليني المشار إليها في المثال السابق يعكسها حالياً الخصم الآجل أو العلاوة الآجلة على التوالي. **فإذا كان:**

- السعر الآجل مساوياً السعر العاجل، فمن المربح للأمريكي أن يستثمر أموالاً في لندن – أى المركز الذي يكون فيه سعر الفائدة مرتفعاً.

- الإسترليني مسعراً بعلاوة آجلة، فإنه يكون أكثر ربحية أن يقوم المستثمر بالاستثمار، لأنه بالإضافة إلى الربح الراجع إلى اختلاف سعر الفائدة الذي يكون في صالحه، فإن المستثمر يحصل على ربح إضافي ناتج عن بشراء الجنيهات الإسترلينية في السوق العاجل عندما تكون رخيصة وبيعها في السوق الآجل عندما تكون غالية الثمن.
- الإسترليني مسعراً بخصم آجل، فإن الربح الذي يحصل عليه المستثمر من اختلاف سعر الفائدة يجب ترجيحه مقابل الخسارة التي يعانى منها نتيجة شرائه الإسترليني في السوق العاجل عندما يكون غالياً وبيعه في سوق الآجل عندما يكون رخيصاً. وإذا كان الفرق الناتج من اختلاف سعر الفائدة أعلى من الخصم الآجل، فمن المربح تحويل أموال إلى لندن، أما إذا كان الفرق أصغر من الخصم الآجل فلا يكون مربحاً تحويل أموال إلى لندن. وعلى العكس، في الحالة الأخيرة، يكون من المربح تحويل الأموال من لندن إلى نيويورك.

يمكن تلخيص المناقشة السابقة كالآتي:

1 - إذا كان الفرق بين سعري الفائدة (أى سعر الفائدة الأجنبي – سعر الفائدة الوطني) أكبر من معدل الخصم الآجل أو العلاوة الآجلة للعملة الأجنبية، فمن المربح تحويل الأموال من الدولة إلى الخارج، والعكس صحيح.

2 - إذا كان الفرق بين سعري الفائدة (أى سعر الفائدة الأجنبي – سعر الفائدة الوطني) مساوياً لمعدل الخصم الآجل، فعند ذلك يتعادل سعر الفائدة مع معدل العائد في مختلف الدول ولن يكون مربحاً تحويل أموال من مركز مالي لآخر.

والحقيقة القائلة أن انتقال أموال مغطاة بالكامل من مركز مالي لآخر لا تعتمد فقط على الفرق بين سعري الفائدة ولكن أيضاً على الفرق الآجل تعد على قدر كبير من الأهمية للسياسة الاقتصادية، وذلك بسبب الدور

الذي يلعبه سعر الفائدة في الإبقاء على العمالة الكاملة والمعدل المعقول للنمو الاقتصادي، ومن المهم معرفة أن تحرك أموال المراجحة يمكن أن تتأثر من خلال السوق الآجل. ولهذا السبب فإن السعر الآجل يمثل أداة مهمة للسياسة الاقتصادية فهو يحرر سعر الفائدة ليمكن تحقيق أهداف وطنية أخرى.

فعالية سوق الصرف الأجنبي:

The Efficiency of the Foreign Exchange Market

يقال بصفة عامة أن السوق يكون فعالاً إذا عكست الأسعار كل المعلومات المتاحة بالكامل. وفي السياق الحالي، فإن فعالية السوق تعنى أن السعر الآجل الحالي هو أداة جيدة للتنبؤ بالسعر العاجل في المستقبل. وأن كلاً من السعر العاجل والآجل يتكيف سريعاً مع أى معلومات جديدة. ووفقاً لذلك، فإن السعر الآجل الحالي يجب أن يكون مساوياً للسعر العاجل المستقبل ويتحقق ذلك في ظل ظروف التأكد التام.

والواقع أن عالم الحقيقة يتصف بعدم التأكد، وليس باليقين الكامل، ولذا، فإن السعر العاجل في المستقبل لا يمكن التنبؤ به بصورة قاطعة. وفي وجود عدم التأكد، فإن فعالية السوق تنطوي على أن السعر الآجل الحالي يختلف عن السعر العاجل المتوقع في المستقبل بمقدار علاوة الخطر **(Risk premium)** فقط. وفي سوق فعال للصرف الأجنبي لن يكون هناك فرصاً للربح الاستغلالي، وهذا لا يعنى أن المستثمرين لن يحققوا أية أرباح، أنها تعنى فقط أنهم لا يستطيعون تحقيق الأرباح بطريقة تلقائية، ومن ثم، فهم أحياناً يكسبون وأحياناً يخسرون.

وجدير بالذكر أخيراً أن الأسعار العاجلة والآجلة تتكيف (**Adjust**) بسرعة مع أى معلومة جديدة. فمثلاً، عندما أعلن اكتشاف بترول بحر الشمَال، ساد الاعتقاد لدى الجمهور بأن قيمة الإسترليني سترتفع في المستقبل القريب. وارتفاع السعر العاجل المتوقع مستقبلاً سبب في البداية ارتفاع السعر الآجل الحالي. والزيادة في السعر الآجل الحالي بدورها جعلت تحريك الأموال إلى لندن مربحاً - من خلال مراجحة الفائدة المغطاة لأنه خلق علاوة على السعر الآجل - وكانت محصلة زيادة الطلب على الإسترليني ارتفاع السعر العاجل.

وتجدر الإشارة في النهاية إلى أن تحديد وضع التوازن في سوق الصرف الآجل هو أمر غاية في الصعوبة. إذ أن هذا التوازن يتحدد نتيجة لتفاعل الطلب الآجل والعرض الآجل في كل العمليات التي سبق وذكرناها وهى التغطية الآجلة، والمضاربة الآجلة، ومراجحة الفائدة المغطاة، وهذه العمليات قد يوازن بعضها البعض أحياناً وقد تتراكم نتائجها أحياناً أخرى فلا يحدث التوازن. هذا بالإضافة إلى أن السلطات النقدية تستطيع التأثير مباشرة في أسعار الفائدة بهدف التأثير على دخول أو خروج رؤوس الأموال الأجنبية، كما أنها تستطيع أيضاً أن تؤثر في الأسعار الآجلة بقصد تلافي، أو الحد من، هبوط قيمة العملة الوطنية وهو ما يعتبر مؤشراً يحفز المضاربين على المضاربة على الهبوط في أسواق الصرف. هذه العوامل من شأنها أن تؤثر في نتائج عمليات التغطية الآجلة والمضاربة الآجلة ومراجحة الفائدة، مما يجعل تحديد وضع التوازن في هذه السوق أمراً صعباً [1].

---

[1] للمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:

Pierre Dockes, la théorie des changes a terme et Rationalité L'intervantions. dans Economie et societes . Cahiers de L'. I. S. E. A. t 11 No 5 , Mai 1968 (serie Relations économiques internationales).

المبحث الثاني
سعر الصرف

مفهوم سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية أخرى[1]. فيقال مثلاً أن سعر الدولار الأمريكي بدلالة الجنيه المصري هو:

1 دولار أمريكي = 6.5 جنيه مصري

سعر الجنيه الإسترليني بدلالة الجنيه المصري هو:

1 جنيه إسترليني = 10 جنية مصري

وسعر الصرف، شأنه شأن أى سعر آخر يتوقف على العرض من، والطلب على، الصرف الأجنبي. ويشتق الطلب على الصرف الأجنبي من كافة البنود التي يترتب عليها مدفوعات للخارج، أي من مختلف البنود المدينة في ميزان المدفوعات، بينما يشتق عرض الصرف الأجنبي من كافة البنود

---

(1) ترى بعض الدول خاصة إنجلترا – أن سعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية. فيقال مثلاً، أن سعر الصرف للجنيه المصري هو: 1جنيه = 0.15 دولار، وبطبيعة الحال فلا خلاف بين الطريقتين. إلا أننا منعاً للخلط سنأخذ بالتعريف الوارد بالمتن لأنه يعتبر العملات الأجنبية مثل بقية السلع يتحدد ثمنها بعدد من وحدات النقد الوطني الذي يتغير حسب ظروف العرض والطلب. وأغلب الدول تأخذ بهذه الطريقة، إلا أنه يجب التأكد من أى التعريفين نعنى عند الكلام عن تغيرات سعر الصرف، إذ أن ارتفاع سعر الصرف وفقاً للتعريف الوارد بالمتن يعنى انخفاضه وفقاً للتعريف الآخر. يرجع إلى: د. محمد لبيب شقير، *العلاقات الاقتصادية الدولية*، دار النهضة العربية، 1961، هامش ص 173 .

وأيضاً: - R. Barre, ***Economie Poltique, op. cit***, PP. 665-666.

التي يترتب عليها متحصلات من الخارج، أي من مختلف البنود الدائنة في ميزان، كما أن عمليات التغطية والمضاربة والمراجحة تعمل على ارتفاع قيمة العملة أو انخفاضها بقدر أكبر مما يحدثه التغير في ظروف الطلب والعرض الناشئة من العناصر المختلفة لميزان المدفوعات دائنة كانت أو مدينة.

يتحدد سعر الصرف، إما عن طريق التفاعل التلقائي لقوى الطلب على، والعرض من الصرف الأجنبي، وهذا هو النظام الذي اتبعته الدول بعد توقف العمل بقاعدة الذهب وسيادة نظام النقد الورقي الإلزامي، وهو ما يطلق عليه أيضاً نظام العملات الورقية المستقلة، وهو المعروف حالياً بنظام تعويم العملات سواء أكان التعويم نظيفاً – الذي لا ينطوي على أي تدخل خارجي للتأثير في قوى السوق – أو غير نظيفاً – الذي تتدخل فية السلطات النقدية للتأثير في قوي السوق، ومن ثم، في سعر الصرف المحدد – والنظام الأخير هذا هو الذي يسود في معظم أسواق الصرف. وقد تلجأ الحكومة إلى تثبيت سعر الصرف لتجنب آثار التقلبات العنيفة فيه عن طريق التسعير الإلزامي ويتبع ذلك في ظل نظام الرقابة على الصرف. وفيما يلي سوف يتم التعرض أولاً لنظرية تعادل القوة الشرائية باعتبارها محاولة لمعرفة أسس تحديد قيم عملات الدول المختلفة بالنسبة لبعضها البعض في ظل نظام التعويم بعد أن شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى – أي بعد انهيار قاعدة الذهب – تقلبات واسعة النطاق في أسعار الصرف. ثم نبين بعد ذلك كيف يتحدد سعر الصرف في ظل نظام التعويم – أي نظام الصرف الحر أو المرن – وكذلك في ظل نظام الرقابة على الصرف[1].

---

[1] لقد كان الهدف في الواقع من إنشاء صندوق النقد الدولي الذي تأسس عام 1945، وباشر أعماله 1946، هو حرية تحويل عملات الدول الأعضاء إلى الخارج، وكذا تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، ووضع نظام نقدي دولي يتصف بالمرونة ويتخلص من جمود الذهب. إلا أن نظام الصندوق الخاص بتعديل أسعار الصرف وفرض القيود على حرية تحويل العملات بالنسبة لبعض، أو كل المعاملات في حالات محددة يجعل من هذا النظام صورة معدلة لقاعدة الذهب، ومن المفضل عرض هذا الموضوع في إطار=

أولاً- تحديد سعر الصرف وفقاً لنظرية تعادل القوة الشرائية:

The Purchasing Power Parity Theory

يرجع الفضل في صياغة هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدى جوستاف كاسل (**Justaf Cassel**) عام 1916. ووفقاً لهذه النظرية فإن قيمة أي عملة بالنسبة لقيمة العملة الأخرى يتوقف على العلاقة بين القوة الشرائية لكل منهما داخل بلدها الأصلي، أى على العلاقة بين الأسعار السائدة في الدولتين. ويطلق على هذا المستوى "حد تعادل القوة الشرائية "، وبناءً على ذلك، فإن سعر الصرف التوازني بين عملتين هو السعر الذي يساوى بين القوة الشرائية لهما.

ومعنى ما تقدم أن القيمة الخارجية للعملة، أي قيمتها في سوق الصرف الأجنبي، تتحدد على أساس قيمتها الداخلية. أي على أساس قوتها الشرائية داخل بلدها الأصلي، كما أن السعر الذي يعادل بين القوة الشرائية للعملتين في البلدين هو السعر الذي يتذبذب حوله سعر الصرف ارتفاعاً وانخفاضاً. وأي تغير في سعر الصرف عن سعر تعادل القوة الشرائية يولد في سوق الصرف الأجنبي قوى تدفع بسعر الصرف هذا نحو سعر التعادل.

فمثلاً، إذا كانت القوة الشرائية للجنيه المصري داخل مصر مساوية للقوة الشرائية لستة فرنكات فرنسية داخل فرنسا، فإن سعر الصرف بين العملتين يتحدد في وضع التوازن على أساس:

1 جنيه مصري = 6 فرنكات فرنسية، وبالتالي:1 فرنك = 16.6 قرشاً.

- صندوق النقد الدولي. ولمن يرغب في دراسة تحديد سعر الصرف في ظل نظام صندوق النقد الدولي فعليه الرجوع إلى:

- I. Marcus Fleming . *The International Monetary Fund* , its forms and functions I.M.F. Washington . D. C. 1964 , P. 6 and S .

وهذا هو السعر الذي يكافئ بين القوة الشرائية للعملتين في كل من البلدين، ولا يمكن عند التوازن أن يتحدد سعر الصرف عند مستوى مخالف لهذا الأساس إذ لو تحدد السعر مثلاً على أساس 6 فرنكات = 1.2 جنيه فسيقل طلب المصريين على الفرنك الفرنسي، مما يؤدى إلى انخفاض سعره بالعملة المصرية حتى يصل إلى سعر التوازن. وبالمثل لو تحدد سعر الصرف بين العملتين على أساس 6 فرنكات = 0.8 جنيه، فسيزداد طلب المصريين على الفرنك، مما يؤدى إلى ارتفاع سعره ليعود مرة أخرى إلى سعر التوازن.

ورب متسائل عن سعر الصرف في حالة تغير القوة الشرائية الداخلية لإحدى العملتين أو للعملتين معاً، وتجيب النظرية عن هذا التساؤل بقولها أن التغير في سعر الصرف سيتوقف في هذه الحالة على التغير في مستوى الأسعار النسبية، فإذا افترضنا، مثلاً، أن الأسعار في فرنسا زادت بنسبة 100% بينما زادت في مصر بنسبة 80% فقط، عندئذ فإن سعر الصرف الجديد للجنيه المصري بالنسبة للفرنك الفرنسي يكون:

سعر الصرف الجديد

$$= \text{سعر الصرف القديم} \times \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في فرنسا}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في مصر}}$$

وفي مثالنا يكون السعر الجديد = سعر الصرف القديم × $\frac{200}{180}$ ،
وهو أعلى من السعر قبل ارتفاع الأسعار، ومعنى ذلك أن ارتفاع الأسعار في فرنسا بمعدل أكبر من ارتفاعها في مصر، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، يخفض من القوة الشرائية للفرنك الفرنسي في مصر بالنسبة للقوة الشرائية للجنيه المصري في فرنسا. وإذا اعتبرنا أن القوة الشرائية للنقود تكون

مساوية لمقلوب المستوى العام للأسعار[1]، فيمكن صياغة المعادلة السابقة كالآتي:

سعر الصرف الجديد

$$= \text{سعر الصرف القديم} \times \frac{\text{القوة الشرائية للجنيه المصري}}{\text{القوة الشرائية للفرنك الفرنسي}}$$

فإذا كان الجنيه المصري قبل ارتفاع الأسعار مساوياً لستة فرنكات، فإن سعر الصرف بعد ارتفاع الأسعار يصبح:

$$1 \text{ جنيه} = 6 \times \frac{200}{180} = 6.667 \text{ فرنكاً}$$

وقد وجه إلى هذه النظرية عديد من الانتقادات يتمثل أهمها فيما يلي:

- صعوبة تركيب أرقام قياسية تعبر عن تغير القوة الشرائية تعبيراً دقيقاً. فمعظم هذه الأرقام تحتوى على كثير من السلع التي لا تدخل في نطاق التجارة الدولية، وبالتالي، لا يكون لأسعارها تأثير مباشر على سعر الصرف.

- صعوبة تحديد الوقت الذي كان فيه سعر الصرف متوازناً. وهذا يعنى استحالة النظر إلى فترة معينة على أنها فترة أساس تحسب التغيرات التي تحدث في سعر الصرف في الفترات اللاحقة على أساسها.

- لا تخضع تقلبات سعر الصرف لتقلبات الميزان التجاري فقط كما تفترض النظرية، إذ أن النقود الأجنبية تطلب وتعرض أيضاً بسبب الاستثمارات الدولية طويلة الأجل أو بسبب حركات رؤوس الأموال الدولية قصيرة الأجل.

---

[1] د. محمد زكى شافعي، *مقدمة في النقود والبنوك*، دار النهضة العربية، 1978 الفصل الثالث.

- لا يتحدد سعر الصرف على أساس مستويات الأسعار فقط، كما تدعى النظرية ولكن هناك عوامل أخرى غير الأسعار تؤثر في التجارة الدولية، وبالتالي، في سعر الصرف، مثل: تغير أذواق المستهلكين، وجودة السلع....الخ.

ولا يعنى وجود هذه الانتقادات أن النظرية عديمة الجدوى، فمن الناحية العملية، تعتبر فكرة القوة الشرائية من العوامل التي يمكن الاسترشاد بها، خصوصاً بعد حدوث اضطرابات نقدية دولية، في معرفة ما إذا كان سعر الصرف السائد يقوم العملة الوطنية في السوق الخارجي تقويماً مغالى فيه بالارتفاع أو الانخفاض[1]، بالنظر إلى نسب التغير التي تحدث في مستوى الأسعار الداخلية والخارجية. ومن ناحية أخرى، فإن القوة الشرائية الداخلية للعملات المختلفة تعتبر بلا شك أحد العوامل التي تتدخل في تحديد سعر الصرف وبيان تغيراته[2].

---

[1] إذا كان سعر العملة مرتفعاً في سوق الصرف عما تمليه قوتها الشرائية الداخلية قيل بأن العملة مقومة بأكثر من قيمتها، أما إذا كان سعرها منخفضاً في هذا السوق عما تمليه قوتها الشرائية الداخلية قيل بأن العملة مقومة بأقل من قيمتها.

[2] كان يتعين على النظرية أن تأخذ عوامل أخرى في حسابها مثل:

- القوة الشرائية للعملة بالنسبة لسلع الاستيراد والتصدير، لأن مثل هذه القوة الشرائية هى التي تهم المصدرين والمستوردين وعلى أساسها يطلبون ويعرضون العملات الأجنبية.
- التغطية بقصد التحوط ضد انخفاض قيمة النقد المحلى أو الاستفادة من ارتفاع قيمة النقود الأجنبية.
- اتقاء المخاطر الضريبية، ويقصد بهذا إخراج جزء من ثروات الأشخاص المقيمين في بلد معين إلى الخارج تجنباً لدفع الضريبة عنها داخل البلد.
- مرونة الطلب والعرض من السلع والخدمات الوطنية والأجنبية.

يُرجع إلى: د. محمد لبيب شقير، *مرجع سابق*، ص 205 - 208 .

ثانياً- تحديد سعر الصرف في ظل نظام الصرف الحر:

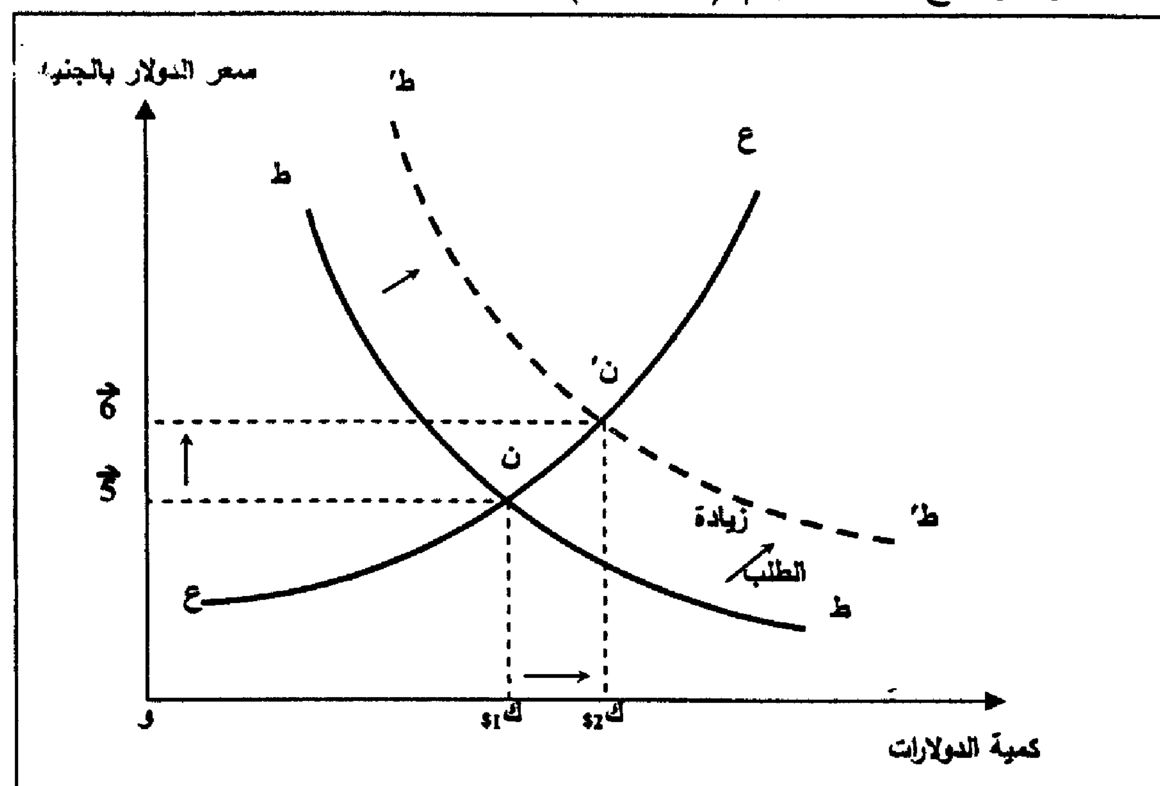
سوف يتمّ ذلك في ظل نظام الصرف الحر أو ما يعرف بنظام التعويم، ويفرق الاقتصاديون بين نوعين من التعويم، هما: التعويم النظيف (Clean Floating)، والتعويم غير النظيف (Dirty Floating)، حيث أنه في ظل التعويم النظيف تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف يتحدد في سوق الصرف الأجنبي وفقاً لقوى العرض والطلب، إلا أنها في ذات الوقت تخصص أرصدة من الاحتياطيات الرسمية يطلق عليها أموال موازنة الصرف (Exchange Stabilization Funds) للتدخل في سوق الصرف كبائعة أو كمشترية لحماية قيمة العملة الوطنية من التأثيرات العارضة التي قد تسببها عمليات المضاربة.

أما في ظل التعويم غير النظيف، فتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي كبائعة أو كمشترية بقصد التأثير في قيمة العملة الوطنية لتحقيق أهداف معينة، فتتدخل السلطات النقدية – مثلاً – كبائعة للعملة الوطنية بهدف زيادة المعروض منها أو تخفيض قيمتها حتى تنخفض أسعار صادراتها فيزداد الطلب عليها. وأيضاً قد تتدخل السلطات النقدية كمشترية لعملتها الوطنية بقصد زيادة الطلب عليها ورفع قيمتها لمنع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، حتى ولو كان ميزان مدفوعاتها محققاً لفائض.

يوحى مما تقدم، أن سعر الصرف في ظل نظام أسعار الصرف المرنة – أو الحرة – يميل كقاعدة عامة إلى التقلب بدرجة كبيرة وهو ما يجعل الاستقرار الاقتصادي رهناً بتحركات سعر الصرف، ولعل هذا هو ما دفع البعض إلى محاولة دراسة العوامل المحددة لتغيرات سعر الصرف،

وتمثلت أبرز هذه المحاولات في نظرية تعادل القوة الشرائية التي سبق الإشارة إليها.

سوف يتم تحديد سعر الصرف في ظل نظام الصرف الحر في صورته المثالية وهو التعويم النظيف، ومن ثم، لا تتدخل السلطات النقدية للتأثير في سعر الصرف المحدد. ويتحدد سعر الصرف الحر هذا عن طريق التفاعل التلقائي لقوى الطلب والعرض في سوق الصرف الأجنبي، وكما سبق ذكره فإن الطلب على الصرف الأجنبي يشتق من البنود المدينة بميزان المدفوعات، وأن عرض الصرف الأجنبي يشتق من البنود الدائنة بميزان المدفوعات. ونقطة تعادل الطلب مع العرض تحدد سعر الصرف التوازني، كما هو موضح بالشكل رقم (9 – 1).

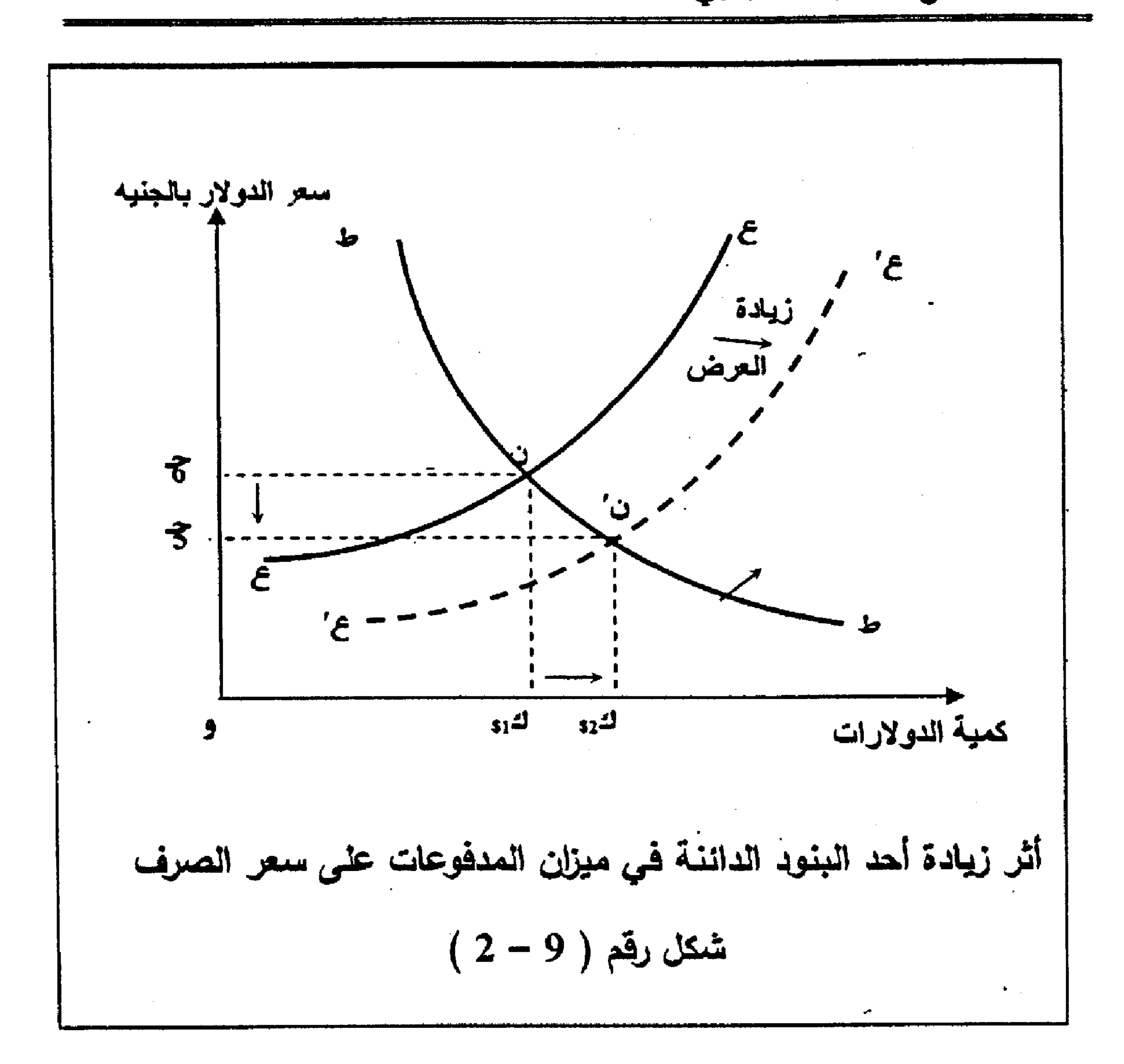


تحديد سعر الصرف في ظل نظام الصرف الحر، وأثر زيادة أحد البنود المدينة بميزان المدفوعات عليه

شكل رقم (9 – 1)

يتضح من هذا الشكل ما يلي:

- أن سعر الصرف الأجنبي التوازني يتحدد عند 1 دولار = 5 جنية، وذلك عند نقطة تقاطع منحنيا الطلب على والعرض من الدولار (ن)، وعند أي سعر أعلى من هذا السعر يوجد فائض عرض في سوق الصرف الأجنبي، مما يودي إلى انخفاض السعر حتى يعود إلى السعر التوازني، والعكس صحيح.
- زيادة الطلب علي الواردات أو أي بند مدين في ميزان المدفوعات، يودي إلى زيادة الطلب على الدولار، ومن ثم، إلى انتقال منحنى الطلب إلى جهة اليمين (ط/ط/)، ويتحقق التوازن الجديد عند النقطة (ن/)، ويترتب على ذلك ارتفاع سعر الدولار إلى 6 جنيه، وهذا يعني انخفاض قيمة العملة الوطنية، والعكس صحيح.
- زيادة الصادرات أو أي بند دائن في ميزان المدفوعات، يودي إلى زيادة عرض الدولار في مصر، ومن ثم، انتقال منحنى العرض إلى جهة اليمين (ع/ع/)، ويتحقق التوازن الجديد عند النقطة (ن/)، ويترتب على ذلك انخفاض سعر الدولار من 6 جنيه إلى 5 جنيه للدولار، وهذا يعني ارتفاع قيمة العملة الوطنية، والعكس صحيح. وذلك كما هو موضح في **الشكل رقم** (9 – 2).



أثر زيادة أحد البنود الدائنة في ميزان المدفوعات على سعر الصرف

شكل رقم (9 – 2)

ثالثاً – تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف:

ظهرت الرقابة على الصرف على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الأولى عندما أخذت بها ألمانيا وأوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية. وتأخذ اليوم نسبة كبيرة من دول العالم وبخاصة النامية، بهذا النظام الذي بمقتضاه تتدخل السلطات النقدية للتأثير في القوى التي على أساسها يتحدد سعر الصرف، أى في ظروف الطلب والعرض[1]، وحتى يكون ذلك ممكناً، فإن

(1) تقترب هذه الطريقة من أسلوب التسعير الجبري، إذ أن كليهما لا يعتمد على تغيرات الأثمان لتحقيق المساواة بين الطلب والعرض، وإنما يلجأ إلى التدخل المباشر في

الدولة لا تسمح للمقيمين فيها بحرية بيع وشراء النقد الأجنبي بلا قيد ولا شرط، ولكنها تلزم كل من يحصل على عملات أجنبية من الخارج ببيعها للسلطات الرسميةِ في مقابل العملة الوطنية [2]. وعلى كل من يرغب في الحصول على عملات أجنبية لتسوية أى نوع من المدفوعات مع الخارج أن يطلب من هذه السلطات الترخيص له بذلك ثم يشترى منها ما قد يصرح له به في مقابل العملة الوطنية[3]. ومعنى هذا، أن تتجمع إيرادات الدولة في مجمّع رئيسي، ثم يتم تحت إشرافها توزيع هذه الإيرادات على شتى وجوه الاستخدام، طبقاً لمعاييرها الخاصة.

ومما هو جدير بالذكر أنه كلما زادت الرقابة على سوق الصرف الأجنبي تزداد فاعليتها. فإذا كانت السلطات النقدية محتكرة لشراء النقد الأجنبي وبيعه فسيمكنها ذلك من أن تحدد ليس فقط سعر شراء وبيع هذه العملات فقط، وإنما أيضاً مجالات استخدامها ومن له الحق في الحصول

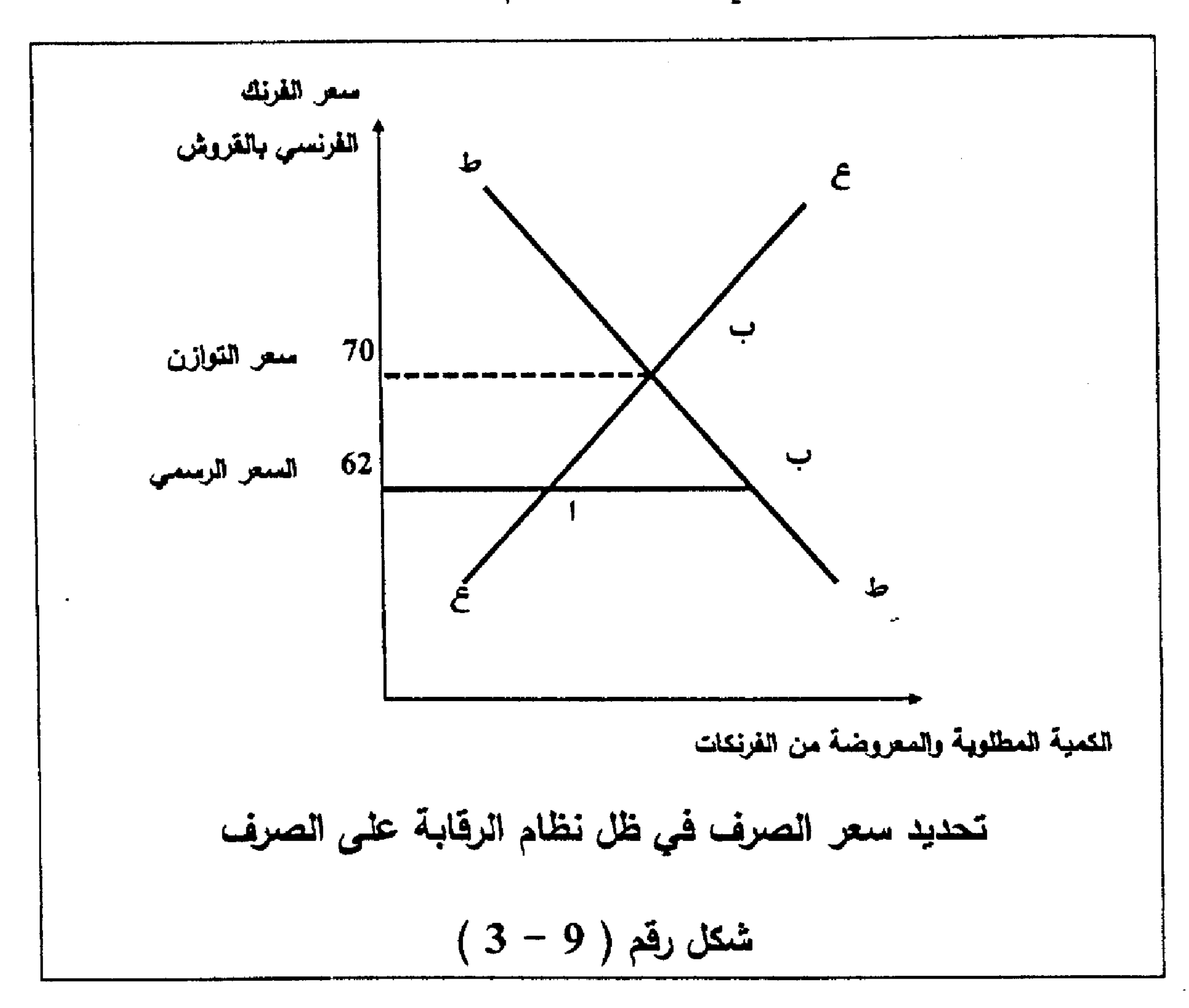
ظروف الطلب والعرض بهدف تحقيق المساواة بينهما، غير أن ذلك في نهاية الأمر يؤثر في الأثمان والدخول.

يُرجع إلى: د. حازم الببلاوى، *مرجع سابق* ، ص 108 – 109 .

[2] قد ترد بعض الاستثناءات على هذه القاعدة، وذلك عندما تسمح الدولة لمصدري السلع غير التقليدية بالاحتفاظ بكل أو بجزء من عائد هذه الصادرات بالعملات الحرة لبيعها للمستوردين في الداخل بسعر أفضل، وذلك كأسلوب من أساليب تنمية الصادرات، إلا أن مثل هذه الاستثناءات لا تؤثر على عمومية الالتزام بهذه القاعدة. أنظر: د. وجيه شندى، المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية، *مرجع سابق*، ص27.

[3] قد تلتزم الدولة التي تتبع هذا النظام المستوردين بالحصول على تراخيص استيراد بالإضافة إلى موافقة السلطات النقدية بالحصول على النقد الأجنبي، كوسيلة للسيطرة على حجم ونوع الواردات وأماكن التعامل الخارجية. وأغلب الدول النامية تطبق هذه الأساليب لإحكام الرقابة على الواردات.

عليها وكذا الدول التي يتم التعامل معها[1]. ويوضح الشكل رقم (9 – 3)، كيف يتحدد سعر الصرف في ظل هذا النظام.



تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف

شكل رقم (9 – 3)

فالمحور الرأسي يبين سعر الفرنك الفرنسي بالقروش، أما المحور الأفقي فيظهر الكميات المطلوبة من الفرنكات الفرنسية. وإذا ما حددت السلطات النقدية السعر الرسمي للفرنك الفرنسي بمقدار اثنتان وستون قرشاً، فإننا سنجد عند هذا السعر، أن الكمية المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة، بمعنى آخر فإن هناك فائض طلب على الفرنك الفرنسي قدره (ا ب) وواضح

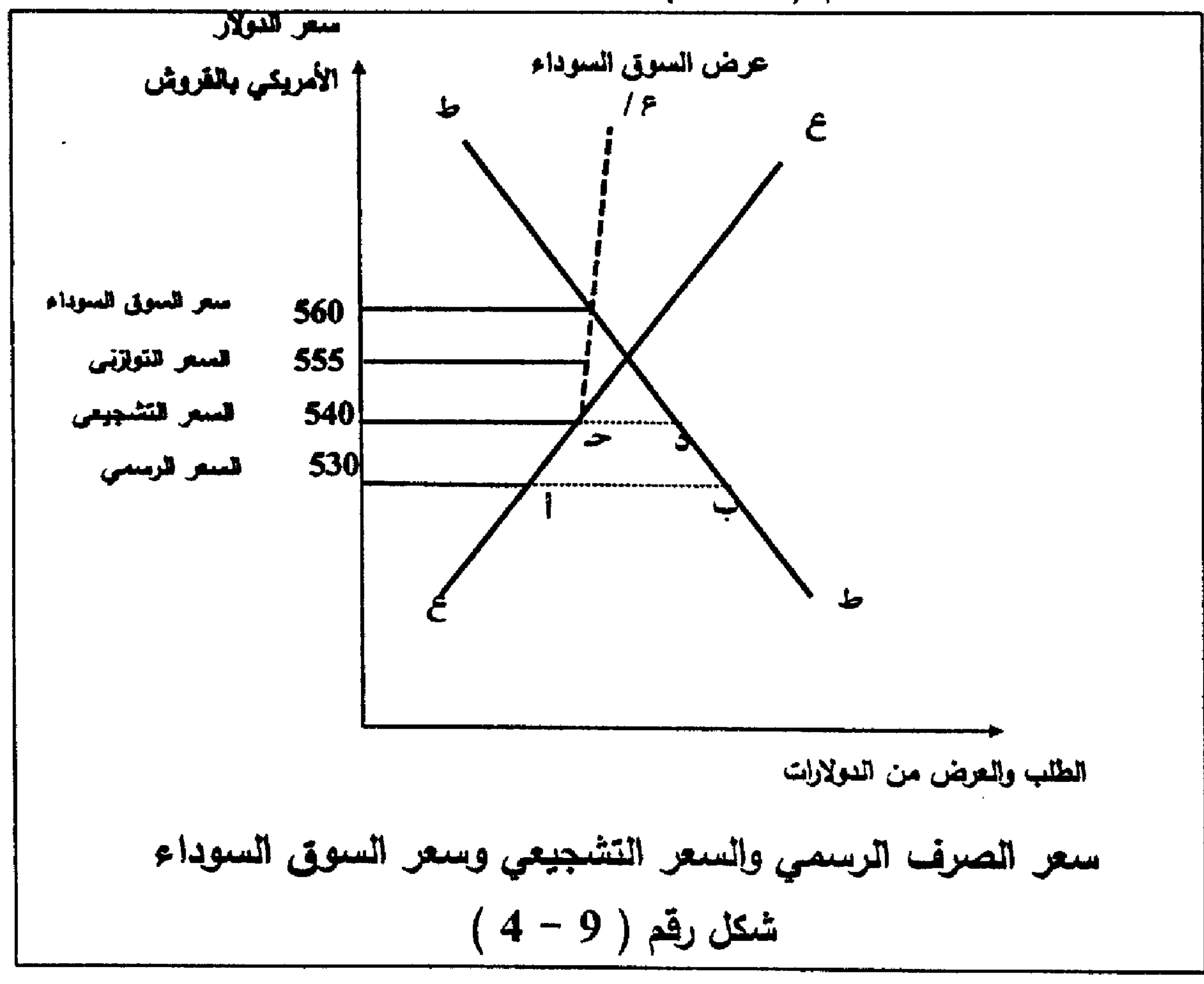
[1] يُرجع في هذا الخصوص إلى:
Walter Krause, ***International Economics***, Houghton, Mlfflu Comp. Boston, 1965, P. 155 .

أن السعر الذي يجعل الكمية المطلوبة من الفرنكات الفرنسية - أو الكمية المعروضة من الجنيهات المصرية - تتساوى مع الكميات المعروضة منها- أو الكمية المطلوبة من الجنيهات المصرية - سيكون أكبر من السعر الرسمي الذي حددته السلطات النقدية، ليكن مثلاً عند سبعون قرشاً. إلا أن هذه السلطات قد ترى لسبب أو لآخر، أن هذا السعر التوازني غير مناسب، وتفضل الاحتفاظ بسعر الصرف عند اثنتان وستون قرشاً وعندئذ فإنها تقوم بتوزيع ما هو متاح لديها من النقد الأجنبي على طالبيه عن طريق اللوائح والتصاريح وغيرها من الإجراءات، بحيث تتساوى في النهاية الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضَة عند السعر الذي حددته.

وتجدر الإشارة إلى أنه من الممكن، في ظل نظام الرقابة على الصرف أن يكون هناك تعدد في أسعار الصرف فإذا ما رغبت الدولة مثلاً في تشجيع بعض أنواع الواردات التي تعتبر أساسية، فإنها تقوم في هذه الحالة ببيع العملات الأجنبية اللازمة للحصول على هذه الواردات إلى المستوردين المحليين بثمن منخفض بالعملة الوطنية. أما إذا أرادت عرقلة استيراد بعض السلع فإنها تبيع العملات الأجنبية إلى المستوردين لهذه السلع بسعر مرتفع بالعملة الوطنية. أيضاً، قد ترغب الدولة في تشجيع بعض أنواع الصادرات لأهميتها للاقتصاد القومي. عندئذ فإنها تدفع لمصدري هذه السلع ثمناً مرتفعاً من العملة الوطنية مقابل النقد الأجنبي الذي يحصلون عليه من التصدير، في حينَ أنها تدفع ثمناً أقل لشراء العملات المتحصلة من تصدير سلع أخرى، وهناك أمثلة أخرى عديدة لا مجال لذكرها هنا.

وما يعنينا، هو أن تعدد أسعار الصرف، في ظل الرقابة على الصرف، يتضمن إمكانية وجود أكثر من سوق للصرف، فتقييد حرية التعامل في النقد الأجنبي ووجود حدود على الكمية الممكن أن يحصل عليها أى شخص إنما يؤدى إلى ظهور ما يسمى "**بالسوق السوداء** ". والتي فيها يكون

سعر الصرف أعلى من سعر الصرف التوازني[1]. أيضاً، إذا ما لجأت الدولة إلى رفع سعر الصرف بالنسبة لبعض أنواع المعاملات بهدف تشجيع الكميات المعروضة من العملات الأجنبية والحد من الطلب عليها في ذات الوقت، فإن ذلك يؤدى إلى ما يطلق عليه اسم " **السوق الموازية** " وسعر الصرف في هذه السوق يقع بين السعر الرسمي وسعر التوازن ويسمى **"السعر التشجيعي"**. وعند هذا المستوى من التحليل، فقد يكون من المفيد توضيح العلاقة بيانياً بين السوق الرسمية والسوق الموازية والسوق السوداء وذلك على النحو المبين **بالشكل** رقم (9 – 4).



سعر الصرف الرسمي والسعر التشجيعي وسعر السوق السوداء

شكل رقم (9 – 4)

---

[1] السبب في ذلك بطبيعة الحال هو أن المتعامل في السوق السوداء معرض دائماً لأن يقع تحت طائلة القانون، وعلى ذلك، فإن الفرق بين سعر الصرف في السوق السوداء إنما يمثل تأميناً له ضد المخاطرة التي يتحملها.
يُرجع إلى: د. جودة عبد الخالق، مدخل إلى الاقتصاد الدولي، *مرجع سابق*.

مع فرض أن سعر الصرف الرسمي للدولار هو 530 قرشاً، عند هذا السعر يكون هناك فائض طلب قدره (أ ب). فإذا افترضنا أن السعر التشجيعي هو 540 قرشاً فسنجد، عند هذا السعر، أن الفجوة بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من الدولارات قد نقصت إلى (حـ د) وهى أقل من (أ ب). وإذا ما قامت السلطات النقدية بمنع التعامل في النقد الأجنبي خارج السوق الرسمية والموازية وفقاً للأسعار المعلنة في كل منهما. فمعنى ذلك أنه سيظل هناك جزء من الطلب على النقد الأجنبي لم يتم إشباعه بعد وهو ما يؤدى إلى ظهور السوق السوداء. ويبدو ذلك واضحاً في انكسار منحنى العرض الأصلي (ع ع) بعد نقطة حـ ليتخذ الوضع ع ا حـ ع /. وهو بالطبع أقل مرونة من المنحنى الأصلي (ع ع) دلالة على أن البائعين في هذه السوق يصرون على الحصول على سعر أعلى للنقد الأجنبي، 560 قرشاً مثلاً، كما هو ظاهر في الشكل

❖ الخلاصة:

- **سوق الصرف الأجنبي**، هو السوق الذي تباع فيه، وتشترى منه، العملات الوطنية للدول المختلفة إحداها بالأخرى. وهو من أكبر الأسواق في العالم، حيث تتجاوز حجم عملياته اليومية أكثر من تريليون دولار. ويتميز بكافة الخصائص التي يتميز بها سوق أى سلعة، حيث أنه: يحتوي على موضوع للتعامل يتمثل في العملات الأجنبية، كما أنه من خلال تعادل الطلب على هذه العملات والعرض منها يتم تحديد سعر الصرف.
- **تتمثل أهم وظائف سوق الصرف الأجنبي في**: تحويل القوة الشرائية من عملة إلى أخرى ومن دولة لأخرى، وتقديم التسهيلات الائتمانية لتمويل التجارة الخارجية، وتوفير التسهيلات الائتمانية لتغطية مخاطر الصرف الأجنبي وخاصة لعمليتي التغطية والمضاربة.

- **يمكن التميز بين نوعين من أسواق الصرف هما:**

- **سوق الصرف العاجل:** يتم فيه بيع وشراء العملات الأجنبية وفقاً للسعر القائم أو الحالي، وكل العملات لها سوق صرف عاجل، وأهم عمليته: التغطية، المضاربة، المراجحة.

- **سوق الصرف الآجل:** يتم فيه بيع وشراء العملات وفقاً للسعر المتوقع في المستقبل القريب، ويقتصر على العملات القوية فقط، وأهم عمليته: التغطية، المضاربة، مراجحة الفائدة.

- يرتبط سعر الصرف في السوق الآجل بالسعر في السوق العاجل، حيث قد تضاف علاوة إلى السعر العاجل في حالة توقع ارتفاع سعر الصرف، ويتم الخصم من السعر العاجل في حالة توقع انخفاض سعر الصرف.

- **التغطية:** يقصدَ بها التحوط ضد مخاطر الصرف الأجنبي نتيجة لتقلبات سعر الصرف، وما يترتب على ذلك من نقص في قيمة المتحصلات أو زيادة في قيمة الالتزامات مقومة بالعملة المحلية.

- **المضاربة:** يقصد بها التعرض العمدي لمخاطر الصرف بدافع تحقيق الربح عن طريق شراء الصرف الأجنبي عندما يكون رخيصاً وبيعه عندما يكون غالياً، ويكون لها بعداً زمنياً وتنطوي على درجة مرتفعة من المخاطر.

ويمكن التمييز بين نوعين من المضاربين في سوق الصرف الأجنبي:

- **مضارب الصعود**، يتوقع ارتفاع سعر الصرف في المستقبل، ولذا، فإنه يقوم بشراء العملة حالياً، ثم يبيعها في المستقبل عندما يرتفع سعرها، هذا في حالة المضاَربة العاجلة، بينما في حالة المضاربة الآجلة، فإنه يقوم بشراء العملة حالياً شراءً أجلاً ويبيعها في المستقبل بيعاً عاجلاً.

- **مضارب الهبوط**، يتوقع انخفاض سعر الصرف في المستقبل، ولذا، فإنه يقوم بالاقتراض ثم يبيع العملة حالياً، ويشتريها في المستقبل ويسدد القرض هذا في حالة المضاربة العاجلة، بينما في حالة المضاربة الآجلة، فإنه يقوم ببيع العملة بيعاً أجلاً ويشتريها في المستقبل شراءً عاجلاً.

- **مراجحة الصرف**: تهدف إلى تحقيق الربح عن طريق الاستفادة من فروق الأسعار الخاصة بعملة معينة فيما بين الأسواق المختلفة عن طريق شراء العملة في السوق الذي يكون فيه السعر منخفضاً وبيعها في السوق الذي يكون فيه السعر مرتفعاً. وقد تكون ذات بعدين أو ثلاثة أو أكثر، لكنها في النهاية تجعل المراكز المالية المختلفة تبدو كما لو كانت سوقاً واحدة. ولا تنطوي المراجحة على مخاطر لأنه يتم البيع والشراء في نفس الوقت وفقاً للأسعار المعلنة.

- **مراجحة الفائدة**: تهدف إلى تحقيق الربح عن طريق الاستفادة من فروق أسعار الفائدة الخاصة بالاستثمار قصير الأجل في الأسواق المالية للدول المختلفة.

- **السبل التي تتبعها البنوك للحد من مخاطر الصرف الأجنبي**: محاولة مطابقة المشتريات الآجلة مع المبيعات الآجلة حتى تعوض بعضها تلقائياً، تتعاون مع بعضها لتسوية أوضاعها النهائية، تقوم بتغطية لأي كمية متبقية من المبيعات الآجلة أو المشتريات الآجلة.

- **يعرف سعر الصرف**، بأنه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية أخرى.

- تتحدد القيمة الخارجية للعملة، وفقاً لنظرية تعادل القوة الشرائية على أساس قيمتها الداخلية، أي على أساس قوتها الشرائية داخل بلدها الأصلي، كما أن السعر الذي يعادل بين القوة الشرائية للعملتين في البلدين هو السعر الذي يتذبذب حوله سعر الصرف ارتفاعاً وانخفاضاً.
- يتحدد سعر الصرف الحر، عن طريق التفاعل التلقائي لقوى الطلب على، والعرض من، الصرف الأجنبي، والطلب يشتق من البنود المدينة بميزان المدفوعات، والعرض يشتق من البنود الدائنة بميزان المدفوعات.

❖ نماذجَ الأسئلة:

س1 - وضح مدى صحة أم خطأ العبارات التالية بإيجاز:

1 - لا يختلف سوق الصرف العاجل عن سوق الصرف الآجل.

2 - تعد المضاربة القوة الاقتصادية التي تجعل المراكز المالية المختلفة تبدو كما لو كانت سوقاً واحدة.

3 - تنحصر وظيفة سوق الصرف الأجنبي في تحويل القوة الشرائية من عملة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى.

4 - إن القيمة الخارجية للعملة، وفقاً نظرية تعادل القوة الشرائية، تتحدد على أساس قيمتها الداخلية.

5 - لا تعد مقارنة معدلات الفائدة في ظل مخاطر الصرف الأجنبي مرشداً كافياً للاستثمار في الأسواق المالية المختلفة.

6 - تنطوي عملية المراجحة على مخاطر كبيرة.

7 - لا يختلف مضارب الصعود عن مضارب الهبوط.

8 - لا يختلف المراجح عن المضارب في سوق الصرف الأجنبي.

9 - مضارب الصعود يشتري العملة شراءً عاجلاً ويبيعها بيعاً آجلاً.

10 - يرتبط سعر الصرف في السوق الآجل بسعر الصرف في السوق العاجل.

س2 - أذكر دون أن تشرح:

1 - أهم وظائف سوق الصرف الأجنبي.

2 - أهم الأطراف التي تتعامل في سوق الصرف الأجنبي.

3 - صور التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي.

س3 - التمارين:

تمرين (1) إذا كان سعر الجنيه الإسترليني = 1.98 دولار في نيويورك، وفي نفس الوقت كان سعره = 2.08 دولار في لندن.

المطلوب:

1 - كيف يمكن أن يستفيد مراجحي الصرف من هذا الاختلاف في السعر؟

2 - ما هو المكسب الذي يعود على المراجحين من عملية قدرها مليون دولار؟

3 - هل يتعرض المراجح لأي أخطار من التعامل في سوق الصرف الأجنبي؟

4 - ماذا يترتب على المراجحة؟

تمرين (2) إذا كان هناك مضارباً يتوقع أن السعر العاجل للجنيه الإسترليني بعد ثلاثة أشهر سيكون أعلى من السعر الآجل لثلاثة أشهر اليوم للجنيه الإسترليني وقدره 1.98 دولار.

المطلوب:

1 - كيف يمكن لهذا المضارب أن يستخدم 198.000 دولاراً للمضاربة في سوق الصرف الآجل؟

2 - ماذا يحدث إذا كان السعر العاجل للجنيه الإسترليني بعد ثلاثة أشهر = 2.10 دولار ، 1.90 دولار؟

الفصل العاشر*

الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات

اهتمت النظرية الاقتصادية ليس فقط بدراسة أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات والآثار المترتبة على حدوثه، ولكنها اهتمت أيضاً بطرق البحث عن التوازن الحقيقي، أى الطرق التي يتعين على الاقتصاد القومي أن يسلكها في محاولة العودة بميزان المدفوعات إلى حالة التوازن.

وفي هذا الصدد، فإن طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات يمكن تصنيفها إلى طرق آلية للتصحيح وسياسات للتصحيح. وآلية التصحيح التلقائي هى الآلية التي ينشطها ذات الاختلال في ميزان المدفوعات، دون أى إجراء تتخذه الحكومة التي تظل تعمل إلى أن يختفي الاختلال. أما سياسات التصحيح، فهي تدابير أو إجراءات تتخذها الحكومة تهدف إلى تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

ووفقاً لذلك سوف يتعرض هذا الفصل إلى دراسة كل من:

- **أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات.**
- **آلية التصحيح التلقائي عن طريق تغيرات الأسعار.**
- **آلية التصحيح التلقائي عن طريق تغيرات الدخل.**

هذا فضلاً عن، الخلاصة وتذييل الفصل بمجموعة من نماذج الأسئلة.

---

* كتب هذا الفصل: أ د. محمود يونس محمد.

المبحث الأول

أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

من المفيد بادئ ذي بدء التمييز بين أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات وفقاً لأسبابها، حتى يمكن فهم طبيعة كل نوع منها، ومن ثم، محاولة التعرف على الأساليب الملائمة لعلاجه.

1 - الاختلال العارض:

وهو ذلك الذي ينجم عن حدث عارض لا يتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوى الاقتصادية الحقيقية للدولة. ومثال ذلك، العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات خصوصاً في الدول الزراعية، نتيجة إصابة محصول التصدير الرئيسي بآفة زراعية، كما حدث في مصر عام 1961/1960، مما يؤدى إلى وجود عجز في الميزان التجاري بسبب انخفاض المتحصلات من العملات الأجنبية. ومثلما يؤدى الحدث العارض إلى عجز في الميزان التجاري، فقد يؤدى أيضاً إلى فائض، ومثال ذلك ما قد تحدثه الحروب من زيادة في الطلب على المواد الأولية، مما يؤدى إلى زيادة صادرات الدول المنتجة لها، وبالتالي، تحقيق فائض في الميزان التجاري.

وعلى وجه العموم، فإن الاختلال العارض سواء كان موجباً أو سالباً، مصيره إلى الزوال. بمعنى أنه من الضروري أن يتلاشى عاجلاً أو آجلاً دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدولة أو في سياساتها، إذ أنه بطبيعته مؤقت ويزول بزوال السبب الذي أوجده، ومن ثم، لا يتطلب الأمر تدخل الدولة لعلاجه.

2 - الاختلال الموسمي:

يظهر هذا الاختلال خاصة في الدول التي يعتمد اقتصادها بدرجة كبيرة على النشاط الزراعي، ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج. أما في آخر العام، فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز. ومثل هذا النوع من الاختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهته إذ من المحتمل أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة.

3 - الاختلال الدوري:

تجتاح الدول التي تتبع النظام الرأسمالي عادة نوبات من الرواج والكساد وينعكس أثرها على ميزان المدفوعات، فهو تارة يحقق فائضاً وتارة أخرى يحقق عجزاً. وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه تعبير الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية. ومثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دولة لأخرى من خلال التجارة الخارجية[1]. فالرواج الذي يحدث في إحدى الدول من شأنه زيادة وارداتها من الدول الأخرى ومن شأن هذه الزيادة في الواردات زيادة الإنتاج والتوظف في الدول المنتجة لهذه السلع، مما ينعكس أثره على موازين مدفوعاتها، وبالطبع فإن العكس يحدث في حالة الكساد.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن فترات الرواج والكساد لا تحدث في وقت واحد في مختلف الدول، كما أنها لا تكون بنفس الدرجة، بسبب اختلاف طبيعة الهياكل الاقتصادية بكل دولة، فإن لكل نوع من الصادرات والواردات درجة مرونة خاصة به عند حدوث تغيرات الدخل والأثمان. ولذلك آثاره

---

[1] يشترط لذلك أن يكون البلد الذي تبدأ فيه التقلبات الدورية له أهمية في الاقتصاد العالمي. ولعل هذا يفسر الدور الهام للاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي.

المختلفة على ميزان مدفوعات كل دولة على نحو ما سنرى فيما بعد. ومثل هذا النوع من الاختلال يمكن علاجه عن طريق إتباع السياسات النقدية والمالية المناسبة.

4 – الاختلال ألاتجاهي أو طويل الأمد (Déséqulibre Seculaire):

وهو الاختلال الذي يظهر، في الميزان التجاري بصفة خاصة، خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو. ذلك أنه خلال الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات، في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة. أما السبب في زيادة الواردات، فهو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيطة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي. ويعزى ذلك إلى نقص المدخرات المحلية عن حاجة الاستثمارات، ولذا، تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج لسد الفجوة بين الادخار والاستثمار وهذه مشكلة تواجه الآن معظم الدول النامية. ولذا، فإن هذا الاختلال من الممكن معالجته عن طريق حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل.

5 – الاختلال النقدي:

من المعلوم أن مستوى أسعار مختلف السلع والخدمات متفاوت بين دول العالم المختلفة، وينعكس هذا على القوة الشرائية لوحدات النقد الخاصة بهذه الدول. وبمعنى آخر، فهناك علاقة معينة بين تغير القوة الشرائية للوحدة النقدية في الأسواق الداخلية وتغير سعرها في الأسواق العالمية.

وقد يحدث في كثير من الحالات أن تنخفض القيمة الداخلية لعملة دولة ما، بسبب ارتفاع الأسعار فيها بالنسبة للأسعار في الدول الأخرى،

ومع ذلك تصر هذه الدولة على الاحتفاظ بسعر صرف عملتها - أى قيمة عملتها بالنسبة للعملات الأجنبية - على ما هو عليه، وهو الأمر الذي يترتب عليه عاجلاً أو آجلاً ظهور اختلال في ميزان المدفوعات يطلق عليه"الاختلال النقدي" وذلك لارتباطه بقيمة النقد الوطني والأسعار السائدة.

ويعتبر التضخم المحلى مثلاً واضحاً لهذا النوع من الاختلال[1]. فمن المعروف أن الزيادة في الدخول النقدية في دولة ما تولد، في ظل ظروف معينة، طلباً متزايداً على الواردات في هذه الدولة بل وقد تقلل من السلع المتاحة لديها للتصدير. أضف إلى ذلك، أن ارتفاع مستوى الأسعار داخلياً قد يشجع على التحول إلى الواردات البديلة للإنتاج المحلى، حيث تكون أسعارها رخيصة نسبياً إذا ما قورنت بأسعار المنتجات المحلية. كما أن الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدولة، قد يتحول إلى الدول المنافسة بسبب ارتفاع الأسعار فيها، وكل هذا من شأنه أن يؤدى إلى عجز ميزان المدفوعات. وهذا العجز يتم علاجه من خلال تخفيض القيمة الخارجية للعملة، أو إعادة الأسعار إلى ما كانت عليه عن طريق إتباع سياسة انكماشية مناسبة[2].

---

[1] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: د. رمزي زكى، *مشكلة التضخم في مصر*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980 ، ص 490 - 516 .

[2] يفرق الاقتصاديون أحياناً بين التضخم الراجع إلى زيادة الطلب والتضخم الراجع إلى زيادة الأجور وفي حين يتم علاج الأول عن طريق ضغط الطلب النقدي، أى التأثير على الدخل، فإن علاج الثاني يتم عن طريق سياسة الأسعار وبصفة خاصة تقييد الأجور.
يرجع إلى: د. حازم الببلاوى، *مرجع سابق*، ص 177 .

6 - الاختلال الهيكلي[1]:

هو ذلك الاختلال الذي يكون مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب و/أو العرض، مما يؤثر في هيكل الاقتصاد القومي وفي توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة، **وهو يرجع إلى أحد أو بعض العوامل التالية:**

- تحول الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر. مثل التحول من الفحم إلى البترول ومن الألياف الطبيعية إلى الألياف الصناعية....الخ.
- تغير عرض عناصر الإنتاج، فقد يتغير عرض العمل بسبب النمو في السكان، وعرض الموارد الطبيعية بسبب البحث والتنقيب والاكتشافات الجديدة.
- تغير فنون الإنتاج، فقد يؤدى التغير في استخدام أحد الأساليب الفنية في الإنتاج إلى التوفير في استخدام أحد أو بعض عناصر الإنتاج، أو إلى إحلال عنصر إنتاجي متوفر نسبياً محل عنصر آخر نادر نسبياً، مما يؤدى إلى انخفاض تكلفة الإنتاج، ومن ثم، إلى زيادة إمكانيات التصدير.
- التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج، وذلك بسبب استثماراتها الدولية، وهو ما يؤدى إلى تغير العائد الذي تحصل عليه من هذه الاستثمارات.

---

[1] أنظر:

Charles Klindlberger, ***International Economics***, 5th Ed., 1966, PP. 487-490.

- تحسن مستوى المعيشة الداخلية لسكان الدولة دون أن ترتفع قوتها الإنتاجية بنفس الدرجة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بدرجة تفوق قدرة الدولة على التصدير.

والاختلال الهيكلي هذا لا يصلح لعلاجه تغيير سعر الصرف ولا تغيير سياسة الإنفاق أو سياسة الأسعار، مثل الاختلال النقدي أو الدوري، وإنما يلزمه الارتقاء بالفن الإنتاجي والتنظيمي حتى تنخفض تكاليف الإنتاج في الداخل، وكذا الاتجاه نحو فروع الإنتاج الجديدة. كما يلزم أيضاً إعادة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد القومي، وتجديد شامل للطاقات الإنتاجية تدعيماً لقدرة الدولة التنافسية. ومن ثم، فإن أساليب علاج هذا الاختلال يجب أن تنصرف إلى الأسباب الحقيقية التي أوجدته وذلك بطبيعة الحال يتطلب الكثير من الجهود التي تمتد لفترة طويلة.

المبحث الثاني

آلية التصحيح التلقائي عن طريق تغيرات الأسعار

سيتم في هذا المبحث توضيح كيفية تصحيح اختلال ميزان المدفوعات عن طريق تغيرات الأسعار في ظل نظام سعر الصرف المرن، مفترضين بقاء الأشياء الأخرى على حالها وبصفة خاصة تغيرات الدخل. وفي هذه المناقشة فإن الحديث سينصرف عادة إلى طرق تصحيح العجز، أما تصحيح الفائض فإنه يتطلب الطرق العكسية لتصحيح العجز.

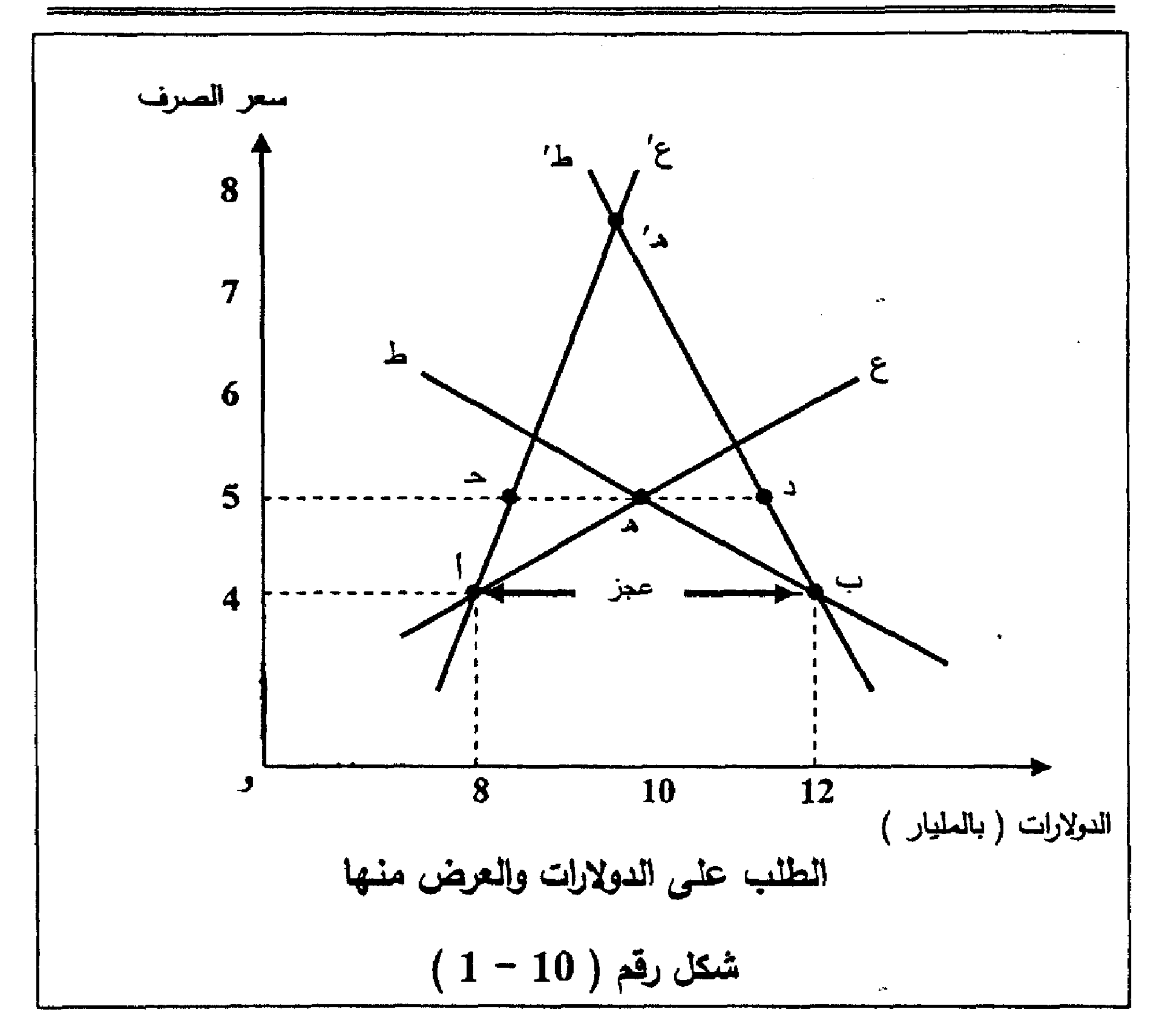
وللتبسيط، فإننا نعرف العجز على أنه زيادة جانب المدفوعات – المدين – عن جانب المتحصلات – الدائن – في الحساب الجاري، الذي لا

يمكن موازنته عن طريق تدفق رؤوس الأموال تلقائياً إلى داخل الدولة، ولكنه يتطلب بعض العمليات التعويضية، مثل: التخلي عن بعض الاحتياطيات الدولية، والاقتراض الرسمي أو انخفاض قيمة العملة.

وسنوضح هنا طريقة تصحيح العجز في ميزان مدفوعات الدولة عن طريق انخفاض (depreciation) أو عن طريق تخفيض (devaluation) قيمة العملة الوطنية. والانخفاض ينطوي على نظام مرن لسعر الصرف. أما التخفيض، فيشير إلى قيام السلطات النقدية للدولة عمداً بزيادة سعر الصرف من مستوى ثابت (fixed or pegged) إلى مستوى آخر. ونظراً لأن آثار انخفاض أو تخفيض قيمة العملة تكون بصفة عامة واحدة فإننا سنناقشهما معاً، وسنبدأ بمناقشة عملية التصحيح ذاتها ثم بعد ذلك نوضح آثار الانخفاض أو التخفيض على الأسعار المحلية.

1 – تصحيح عجز ميزان المدفوعات عن طريق تغير أو تغيير سعر الصرف:

إن عملية تصحيح العجز في ميزان مدفوعات الدولة عن طريق انخفاض أو تخفيض قيمة العملة الوطنية يوضحه الشكل رقم (10 – 1) التالي، في ظل افتراض أن مصر وأمريكا هما فقط الدولتان الموجودتان في العالم وأنه لا يوجد تدفق لرأس المال الدولي، ولذا، فإن منحنيات الطلب على الدولار والعرض منه الخاصة بمصر تعكس فقط التجارة في السلع والخدمات.



الطلب على الدولارات والعرض منها

شكل رقم (10 - 1)

ويُظهر الشكل (10 - 1) أنه عندما كان سعر الصرف هو 4 جنيهات للدولار، فإن الكمية المطلوبة من الدولارات هى 12 مليار دولار سنوياً، في حين أن الكمية المعروضة من الدولارات هى 8 مليارات. وكنتيجة لذلك، فإن العجز في ميزان المدفوعات المصري يكون 4 مليار دولار. وحيث أن المنحنى (ط) هو منحنى الطلب على الدولارات والمنحنى (ع) هو منحنى العرض منها، فإذا قامت مصر بتخفيض قيمة الجنيه أو انخفضت قيمة الجنيه تلقائياً بمقدار 25% ليصبح سعر الصرف 5 جنيهات لكل دولار، فإن ذلك يقضى تماماً على عجز ميزان المدفوعات المصري. بمعنى أن الكمية المطلوبة من الدولارات سوف تساوى الكمية المعروضة منها، وبالتالي،

يتحقق التوازن في ميزان مدفوعاتها عند النقطة (هـ). ومع ذلك، إذا كان منحنى الطلب على الدولارات ومنحنى العرض منها أقل مرونة أي أشد انحداراً، كما يوضح ذلك المنحنيين (ط')، (ع') في الشكل رقم (10 - 1)، فإن انخفاض قيمة الجنيه أو تخفيضها بنسبة 25% سينخفض حجم العجز فقط إلى 3 مليار دولار (المسافة حـ د في الشكل)، ولكي يختفي العجز تماماً ويصبح ميزان المدفوعات متوازناً، فإن نسبة التخفيض أو الانخفاض ينبغي أن تكون 100%، أى يكون الدولار مساوياً ثمانية جنيهات مصرية عند النقطة (هـ')، غير أن مثل هذا التخفيض أو الانخفاض في قيمة الجنيه لا ينبغي عمله أو السماح به، بسبب آثاره التضخمية الكبيرة على الاقتصاد.

وهكذا، فمن المهم جداً معرفة مرونة منحنى طلب مصر على الدولارات وكذلك مرونة منحنى العرض من الدولارات. ففي بعض الحالات فإن أشكال منحنيات الطلب والعرض في الدولة ذات العجز قد تكون بحيث أن الانخفاض أو التخفيض يؤدى إلى زيادة العجز بدلاً من تقليله أو القضاء عليه.

2 - أثر انخفاض أو تخفيض قيمة العملة الوطنية على الأسعار المحلية:

إن انخفاض أو تخفيض قيمة العملة الوطنية - ارتفاع أو رفع سعر الصرف الأجنبي - له آثار مهمة في الدولة محل الاعتبار معبراً عنها بالعملة الوطنية. فعلى سبيل المثال، الانخفاض أو التخفيض في قيمة الجنيه المصري قد ينشط إنتاج بدائل الواردات والصادرات المصرية ولكنه سيؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأمريكية بالنسبة للمصريين. وبمعنى آخر،

فانخفاض أو تخفيض قيمة الجنيه قد يقلل ثمن الواردات والصادرات الأمريكية مقومة بالدولار، ولكنه يزيد ثمن بدائل الواردات والصادرات مقومة بالجنيه. وكلما كان الانخفاض أو التخفيض كبيراً، كلما كان الأثر التضخمي على الاقتصاد المصري كبيراً.

وعلى وجه العموم، فإن الانخفاض أو التخفيض في قيمة العملة الوطنية قد يؤدى إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، حيث يمكن بيع الصادرات بسعر أقل مما كان عليه الحال قبل الانخفاض أو التخفيض إذ لم ترتفع تكاليف الإنتاج نتيجة لارتفاع الأسعار الداخلية، في حين أن الواردات - التي ارتفع سعرها بسرعة نتيجة للانخفاض أو التخفيض - سيتم استبدالها بالمنتجات المحلية أو ستقل الكمية المشتراة منها.

وجدير بالذكر أن الأمر لا يختلف بالنسبة للصادرات والواردات غير المنظورة، فعلى سبيل المثال، ستتجه أنظار السائحين من الأجانب نحو الدولة التي خفضت أو انخفضت قيمة عملتها، في الوقت الذي سيكون من الصعب فيه على مواطني هذه الدولة السفر إلى الخارج بسبب ارتفاع التكاليف وكذلك الحال بالنسبة لخدمات النقل وغيرها.

وعموماً، فإن الاختلاف بين الأسعار المحلية والأجنبية قد يؤدى في النهاية إلى زيادة الصادرات المنظورة وغير المنظورة وانخفاض الواردات المنظورة وغير المنظورة، ومن ثم، يتجه ميزان المدفوعات الجارية نحو التوازن.

وتجدر الإشارة إلى أن أثر انخفاض أو تخفيض قيمة العملة الوطنية على الميزان التجاري إنما تتوقف على المرونات المتعلقة بالصادرات والواردات، وهى:

- مرونة الطلب الخارجي على الصادرات.
- مرونة العرض الداخلي من الصادرات.
- مرونة العرض الخارجي للواردات.
- مرونة الطلب الداخلي على الواردات.

أ - بالنسبة للصادرات:

يؤدى انخفاض أو تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية إلى انخفاض أسعار السلع - مقدرة بالعملة الأجنبية - في الدولة التي انخفضت قيمة عملتها، وقد يؤدى ذلك إلى زيادة قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية. ويتوقف ذلك في الواقع على درجة مرونة الطلب الخارجي على الصادرات ومرونة العرض الداخلي منها.

فإذا كانت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات مساوية للصفر، فإن أثر الانخفاض أو التخفيض على قيمة الصادرات يكون أقل ما يمكن، حيث أن الصادرات في هذه الحالة لن تزيد على الإطلاق حتى ولو كانت مرونة العرض الداخلي من الصادرات مساوية ما لانهاية.

أما إذا كانت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات مساوية للوحدة، فمعنى ذلك أن الطلب الخارجي على الصادرات سيزداد بنفس نسبة انخفاض قيمة العملة، وفي هذه الحالة فإن الإنفاق الكلى على الصادرات

مقوماً بالعملة الوطنية، يكون ثابتاً أى أن قيمة الصادرات بالعملة الأجنبية ستظل دون تغيير وإذا كانت مرونة الطلب الخارجي مساوية ما لانهاية، يكون أثر الانخفاض على الصادرات أكبر ما يمكن.

أما من ناحية مرونة العرض الداخلي من الصادرات، فيمكن القول أنه إذا كانت هذه المرونة مساوية للصفر فلن يتغير حجم الصادرات ولن يتغير سعرها مقوماً بالعملة الأجنبية حتى ولو كانت مرونة الطلب الخارجي عليها مساوية ما لانهاية. وبذلك لأنه يمكن للمصدرين في هذه الحالة رفع أسعار الصادرات إلى مستواها السابق قبل الانخفاض، ومن ثم، تعود قيمتها مقومة بالعملة الأجنبية إلى المستوى السابق. ولكن السعر بالعملة الوطنية يرتفع، ومن ثم، تزداد قيمة الصادرات بالعملة الوطنية.

أما إذا كانت مرونة العرض الداخلي من الصادرات مساوية ما لانهاية، فسيبقى السعر المحلى للصادرات ثابتاً وينخفض السعر للمستوردين بنفس نسبة الانخفاض في قيمة العملة. حيث أن مرونة العرض الكبيرة تعنى أن زيادة طلب المستوردين نتيجة لانخفاض السعر سيقابله استجابة من جهة العرض عند السعر الأجنبي المنخفض وبذلك يبقى السعر المحلى دون تغير.

وإذا كانت مرونة العرض الداخلي من الصادرات تقع بين صفر، وما لانهاية، ففي هذه الحالة يرتفع السعر المحلى كلما اتجهت المرونة نحو الصفر وينخفض كلما اتجهت نحو ما لانهاية. ومع ارتفاع السعر المحلى للصادرات ينخفض سعرها للأجانب بأقل من الانخفاض النسبي في قيمة العملة الوطنية. ويحدث العكس في حالة انخفاض السعر المحلى للصادرات

أى ينخفض سعرها للأجانب بأكبر من الانخفاض النسبي في قيمة العملة الوطنية.

وحاصل ما تقدم، أن التخفيض سيكون فعالاً تماماً بمعنى أن أثره على زيادة الصادرات سيكون أكبر ما يمكن، عندما تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات مساوية ما لانهاية ومرونة العرض المحلى منها مساوية ما لانهاية.

ب - بالنسبة للواردات:

يتوقف الزيادة أو النقص في الواردات، مقوماً بالعملة الوطنية، على مرونة الطلب المحلى عليها، وعلى مرونة العرض الأجنبي منها.

فمن ناحية مرونة الطلب المحلى عليها، فيمكن القول أنه إذا كانت مرونة الطلب المحلى على الواردات مساوية للصفر، فإن انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية يؤدى إلى تحقيق أكبر زيادة في قيمة الواردات. لأن حجمها في هذه الحالة سيظل ثابتاً وسعرها الخارجي لن يتغير في حين يزيد سعرها المحلى وكذلك قيمتها الإجمالية بنفس نسبة الانخفاض في قيمة العملة الوطنية. أما إذا كانت مرونة الطلب المحلى على الواردات = ما لانهاية، فإن قيمة الواردات ستهبط إلى الصفر.

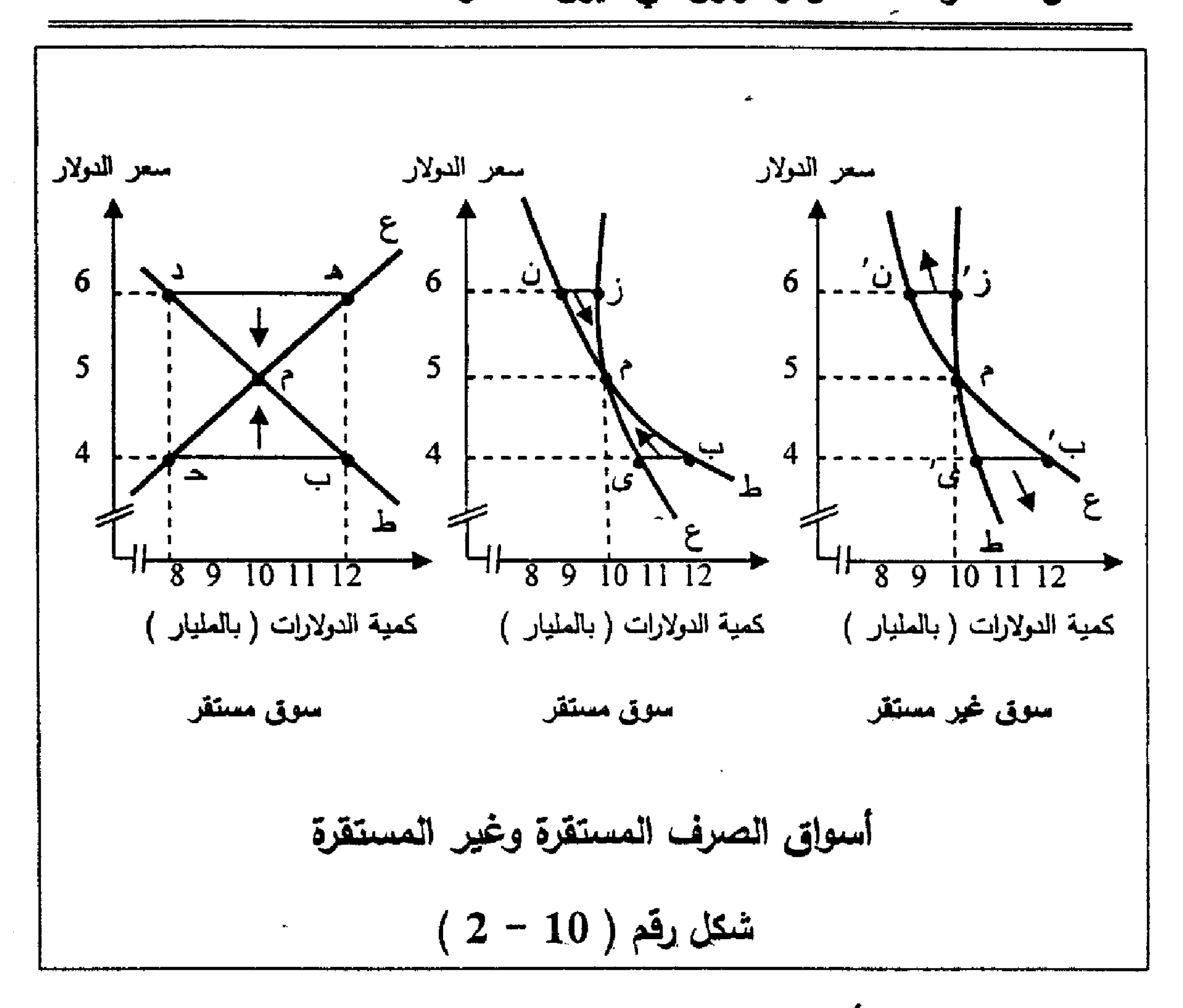
أما من ناحية مرونة العرض الأجنبي من الواردات فيمكن القول، أنه إذا كانت مرونة العرض الأجنبي من الواردات مساوية للصفر، فإن نقص الطلب يؤدى إلى انخفاض السعر الخارجي للواردات بنفس نسبة الانخفاض في قيمة العملة الوطنية أما إذا كان العرض الأجنبي من الواردات مساوياً ما لانهاية، فسيبقى سعرها بالعملة الأجنبية دون تغير.

وحاصل ما تقدم، أن الانخفاض أو التخفيض سيكون فعالاً تماماً، بمعنى أن أثره على تخفيض الواردات سيكون أكبر ما يمكن عندما تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات مساوياً ما لانهاية ومرونة العرض الأجنبي منها مساوية ما لانهاية.

إن إمكانية تصحيح عجز ميزان المدفوعات عن طريق انخفاض أو تخفيض قيمة العملة الوطنية لدولة العجز لن تكون ممكنة إلا إذا كان سوق الصرف الأجنبي مستقراً وهذا ما ستتم مناقشته في البند التالي.

3 – استقرار سوق الصرف الأجنبي:

يكون سوق الصرف الأجنبي مستقراً عندما يؤدى الابتعاد عن سعر الصرف التوازني إلى إطلاق قوى تلقائية تدفع بسعر الصرف مرة أخرى نحو سعر التوازن. ويكون سوق الصرف الأجنبي غير مستقر عندما يؤدى الابتعاد عن سعر التوازن إلى إطلاق قوى تدفع بسعر الصرف إلى الابتعاد أكثر عن سعر التوازن. بمعنى آخر، يكون سوق الصرف الأجنبي مستقراً عندما يكون منحنى عرض الصرف الأجنبي موجب الميل أو عندما يكون سالب الميل ولكنه أقل مرونة أي أقل انحداراً من منحنى الطلب على الصرف الأجنبي. ويكون سوق الصرف الأجنبي غير مستقر إذا كان منحنى عرض الصرف الأجنبي سالب الميل وأكثر مرونة أي أشد انحداراً من منحنى الطلب على الصرف الأجنبي، وذلك كما هو موضح **بالشكل رقم** **(2 - 10)**.



أسواق الصرف المستقرة وغير المستقرة

شكل رقم (10 - 2)

في هذه الأشكال الثلاثة سعر الصرف التوازني هو 5 جنيهات لكل دولار وعند هذا السعر فإن الكمية المطلوبة والمعروضة هى 10 مليار دولار، فإذا اختل التوازن لسبب ما ونتيجة لذلك انخفض سعر الصرف الأجنبي وأصبح 4 جنيهات لكل دولار، عندئذ فإن فائض الطلب على الصرف الأجنبي – كما في الشكلين الأيسر والأوسط – سوف يدفع تلقائياً بسعر الصرف إلى أعلى متجهاً نحو السعر التوازني. ولكن فائض العرض من الصرف الأجنبي – في الشكل الأيمن – سوف يدفع بسعر الصرف إلى الابتعاد أكثر عن وضع التوازن. وبالمثل، إذا ارتفع سعر الصرف فأصبح 6 جنيهات لكل دولار فإن فائض العرض – في الشكلين الأيسر والأوسط – سوف يدفع بسعر الصرف نحو السعر التوازني عند 5 جنيهات لكل دولار،

ولكن فائض الطلب في الشكل الأيمن سيدفع بسعر الصرف إلى الابتعاد أكثر عن وضع التوازن. ولذا، فإن الشكلين الأيسر والأوسط يعبران عن السوق المستقرة للصرف الأجنبي، في حين أن الشكل الأيمن يعبر عن السوق غير المستقرة للصرف الأجنبي.

خلاصة ما تقدم، أنه إذا كان سوق الصرف الأجنبي غير مستقر، فإن نظام سعر الصرف المرن يزيد بدلاً من أن يخفض اختلال ميزان المدفوعات، وعندئذ فإن رفع قيمة عملة دولة العجز بدلاً من تخفيضها يكون مطلوباً لإزالة أو خفض العجز في ميزان المدفوعات، بينما تخفيض قيمة العملة يكون ضرورياً لتصحيح الفائض في الميزان. وذلك عكس ما هو مطلوب تماماً في ظل استقرار سوق الصرف الأجنبي. ولذا، فإن تحديد ما إذا كان سوق الصرف الأجنبي مستقراً أو غير مستقر يعد أمراً حيوياً، قد يسبق في أهميته مرونات طلب وعرض الصرف الأجنبي، لتحديد إمكانية تصحيح اختلال ميزان المدفوعات عن طريق انخفاض أو تخفيض قيمة العملة الوطنية لدولة العجز.

وإذا عرفنا الشكل الحقيقي لمنحنيات طلب وعرض الصرف الأجنبي في عالم الواقع فسيكون من السهل تحديد ما إذا كان سوق الصرف مستقراً أو غير مستقر على نحو ما ذكرنا قبل ذلك، وإذا كان مستقراً، فما هو حجم الانخفاض أو التخفيض المطلوب لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات. ولسوء الحظ فإن الواقع ليس كذلك، ولذا، فإنه يمكننا فقط أن نستدل أو نستنتج ما إذا كان سوق الصرف الأجنبي مستقراً أو غير مستقر وكذا مرونة طلب وعرض الصرف الأجنبي من الطلب على والعرض من واردات الدولة وصادراتها وهذا ما يوضحه البند التالي.

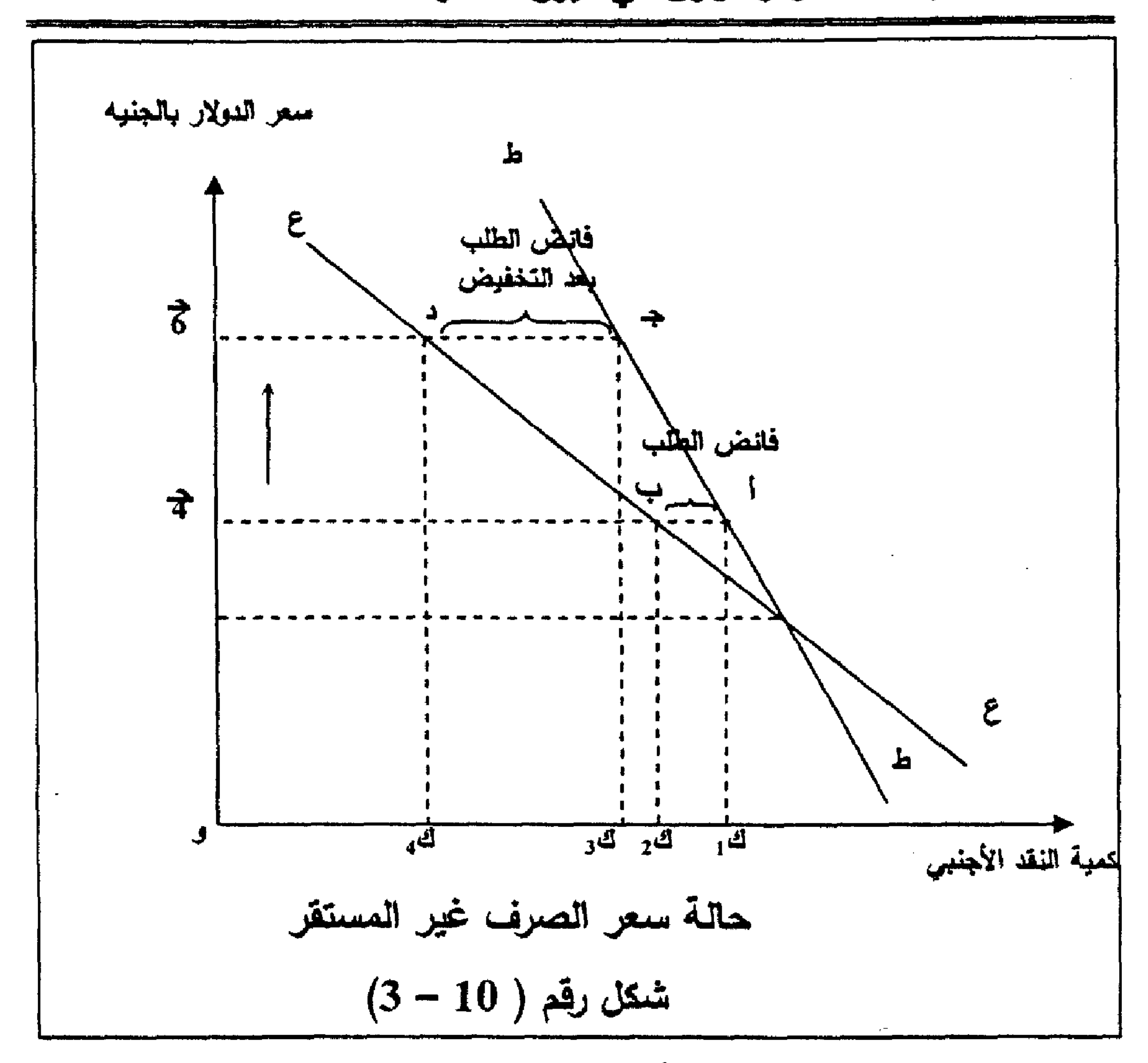
4 – شروط مارشال –ليرنر:

يقصد بها الشروط اللازمة لكي تكون سوق الصرف مستقرة، ومن ثم، يكون جهاز الثمن قادراً على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. وبصفة عامة تكون سوق الصرف مستقرة إذا كانت مرونة عرض الصرف الأجنبي أكثر جبرياً من مرونة الطلب على هذا الصرف. وبمعنى آخر، توضح شروط مارشال – ليرنر أن سوق الصرف يكون مستقراً إذا كان مجموع المرونات السعرية للطلب على الصادرات والطلب على الواردات أكبر من الواحد الصحيح، أى أن:

مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات + مرونة الطلب المحلى على الواردات > 1 .

وإذا تحقق هذا الشرط فسيكون لانخفاض أو تخفيض قيمة العملة الوطنية أثراً موجباً على ميزان المدفوعات الجارية.

ويكون سوق الصرف الأجنبي غير مستقر إذا كان مجموع هاتين المرونتين أقل من الواحد الصحيح، وفي هذه الحالة يكون للتخفيض أثراً سالباً على ميزان المدفوعات الجارية، حيث أن تخفيض قيمة العملة الوطنية يترتب عليه زيادة فائض الطلب على العملة الأجنبية أي زيادة حدة العجز في ميزان المدفوعات، وذلك كما هو موضح في **الشكل رقم (10 – 3)**.



حالة سعر الصرف غير المستقر

شكل رقم (10 – 3)

يلاحظ من هذا الشكل أن كل من منحنى الطلب على والعرض من الدولار يكون سالب الميل، كما أن منحنى العرض أكبر مرونة أي أقل انحداراً من منحنى الطلب. فإذا كان مقدار فائض الطلب على العملة الأجنبية أي مقدار العجز في ميزان المدفوعات يقدر بالمسافة (أ ب)، ولجأت الحكومة إلى التخلص من هذا العجز برفع سعر الصرف الأجنبي من 4 جنية إلى 5 جنيه أي تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة 25%، فإن هذا يترتب عليه نقص محدود في الطلب على النقد الأجنبي يقدر بالمسافة (ك$_1$ ك$_3$)، بينما يترتب عليه نقص أكبر في عرض العملة الأجنبية يقدر بالمسافة (ك$_2$ ك$_4$)، وبالتالي، يزداد فائض الطلب على العملة الأجنبية أي

يزداد مقدار العجز في ميزان المدفوعات ويصبح (جـ د)، ويكون من الأفضل للدولة في مثل هذه الحالة أن ترفع قيمة العملة الوطنية، وربما ينطبق هذا الأمر إلى حد ما علي عدد كبير من الدول النامية المنتجة للمواد الأولية.

وقد يكون الطلب الخارجي على الصادرات قليل المرونة أي أن منحنى عرض النقد الأجنبي سالب الميل، ولكن أشد انحداراً من منحنى الطلب على النقد الأجنبي، بحيث أن مجموع المرونتين معاً يكون أكبر من الواحد، وتتحقق شروط مارشال – ليرنر، وهنا لا نواجه بحالة سعر الصرف غير المستقر، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (10 – 2)، الشكل الذي في الوسط ويمكن للدارس التأكد من ذلك بنفسه كما في الحالة السابقة.

تفترض "شروط مارشال – ليرنر" ضمنياً بقاء أثمان الصادرات ثابتة مقدرة بالعملة الوطنية للدولة التي خفضت أو انخفضت قيمة عملتها، ويتحقق ذلك عندما تكون مرونة عرض الصادرات لا نهائية. والواقع أنه إذ لم تكن مرونات العرض كبيرة بدرجة كافية، فإن شروط مارشال– ليرنر تعد كافية– ولكنها غير ضرورية– لتحقيق استقرار التوازن في سوق الصرف[1].

---

[1] أشرنا من قبل إلى أن سوق الصرف تكون مستقرة بصفة عامة إذا كانت مرونة عرض الصرف الأجنبي أكبر جبرياً من مرونة الطلب على هذا الصرف. ولما كانت معرفة مرونات الطلب على الصرف الأجنبي ومرونات عرضه أمراً صعباً، بالإضافة إلى عدم وجود دراسات تطبيقية كافية لإعطاء بيانات عنها، فقد يكون من الملائم ربط مرونات عرض وطلب الصرف الأجنبي بمرونات عرض وطلب الصادرات والواردات. وهذا الأسلوب في دراسة سوق الصرف ليس تحكمياً بل له ما يبرره، حيث أن المصدر الرئيسي لعرض الصرف الأجنبي هو صادرات الدولة في حين أن الطلب على الصرف الأجنبي يأتي بصفة رئيسية من الواردات. ولا يخفي بالطبع ما في هذا الأسلوب من تقييد لفكرة سوق الصرف حيث يربطه بالمعاملات الجارية فقط في حين أن هذه السوق قد تتأثر بالمعاملات الرأسمالية، وعلى وجه العموم، فإن هذا التقييد يعد مقبولاً لتسهيل فهم الموضوع، هذا بالإضافة إلى أن المعاملات الجارية غالباً ما تكون في أحيان كثيرة هي العامل الأساسي في سوق الصرف.

بمعنى أنه إذا كان شرط مجموع مرونتي الطلب على الصادرات والواردات أكبر من الواحد الصحيح يكفي لضمان تحقيق استقرار سوق الصرف، فإن هذا الشرط غير ضروري. بمعنى أن مجموع هاتين المرونتين قد يكون أقل من الواحد الصحيح ومع ذلك يكون سوق الصرف مستقراً. ويتحقق ذلك عندما تكون مرونات العرض صغيرة نسبياً حسب ما أوضحت مسز روبنسون. فإذا كانت مرونة عرض الصادرات منخفضة، فإنه يترتب على الانخفاض أو التخفيض وزيادة الطلب على الصادرات ارتفاع أثمان الصادرات بالعملة الوطنية، ومن ثم، فإن انخفاض حصيلة الدولة من العملة الأجنبية يكون بقدر أقل مما لو كانت مرونة عرض الصادرات لا نهائية أو كبيرة جداً كما هو مفروض ضمناً في شروط مارشال – ليرنر.

وأياً ما كان الأمر حول شروط مارشال – ليرنر، فإنه يشترط لكي يؤدى التغيير في سعر الصرف إلى عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات ألا يكون الاختلال في الميزان خطيراً، وإلا وجب أن يكون مجموع مرونات الطلب على الصادرات والواردات أكبر بكثير من الواحد الصحيح أو أن يحدث تغيير ضخم في سعر الصرف. وإذا كانت شروط مارشال ليرنر قد أوضحت أهمية أن تزيد المرونات عن الواحد الصحيح، فإن ذلك يتوقف في النهاية على مدى الاختلال في ميزان المدفوعات.

وهناك عديد من الأنتقادات وجهت إلى فكرة "المرونات" سواء على المستوى الإحصائي أو المستوى النظري[1]، **ومن بين هذه الانتقادات ما يلي:**

أ - يخضع تحليل مرونات الطلب لبعض القيود التي تؤدى إلى تقدير مغالى فيه عن دور هذه المرونات في توازن ميزان المدفوعات.

- يعتبر التحليل أن مرونات العرض لا نهائية ومن الصعب قبول هذا الافتراض، إذ أن مرونات عرض المنتجات الزراعية والغذائية، المواد الأولية بصفة عامة، تكون ضعيفة. أما مرونات عرض المنتجات المصنعة، والتي يمكن أن تكون قوية، فإن قيمتها عملياً، منخفضة بسبب وجود الاحتكارات فالبائعين عند مواجهتهم لطلب قليل المرونة يميلون إلى رفع الأسعار بالعملة الوطنية لكي يمكن لهم التكيف مع الانخفاض الذي حدث في قيمة العملة الوطنية.

- أن التحليل ينطبق فقط على الوضع الذي يكون فيه الميزان متوازناً. وهذه حالة نادرة، والغالب هو أن يكون هناك زيادة في الواردات عن الصادرات، وكلما كانت هذه الزيادة كبيرة، تكون قيمة مجموع مرونات الطلب والعرض ضعيفة، فضلاً عن أن هذا التحليل لم يأخذ في اعتباره آثار التخفيض على الدخل القومي، وكما نعرف فإن هذه الآثار قد تضعف أو تنشط من نتائج تخفيض قيمة العملة على الأسعار.

---

[1] يرجع في ذلك إلى:

- International Trade Review of Economics.

ب - أن الظروف التي تم في ظلها تم حساب المرونات غير طبيعية، فلقد تميزت الفترة بين الحربين العالميتين بقيام عديد من الدول بتخفيض قيمة عملاتها الوطنية وبزيادة القيود الكمية على حركة التبادل الدولي. والتالي، فإن هذه الفترة لا تصلح للدراسة القياسية للمرونات، كما أن المرونات تم حسابها في الفترة القصيرة وربما تصبح قيمتها أكبر إذا تم حسابها في الفترة الطويلة.

جـ - صعوبة معرفة المرونات في الظروف التي تتغير فيها مستويات الأسعار والدخول، وهل ستتغير أم ستبقى كما هى؟ وأغلب الظن أنها لن تبقى كما هى إلا إذا بقيت الرسوم الجمركية عند نفس المستوى دون تغير، وإلا إذا ظلت النسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية واحدة. وهذه أمور يصعب بل يستحيل التسليم بصحتها. يضاف إلى ذلك أن المرونات بالنسبة لدخل قومي قدره 20 مليار جنيه مثلاً، لا يمكن أن تظل هى ذاتها بالنسبة لدخل قومي قدره 50 مليار جنيه.

وليس معنى ذلك أن انخفاض أو تخفيض قيمة العملة الوطنية ليس له أية فاعلية في علاج عجز ميزان المدفوعات. ففي الفترة القصيرة، فإن عدم مرونة الطلب على الواردات قد يوازنها عدم مرونة عرض الصادرات خصوصاً من المواد الأولية. كما أنه من الممكن في الفترة الطويلة أن يتكيف الاستهلاك والإنتاج مع التغيرات في الأسعار النسبية، مما يؤدى إلى زيادة كل من مرونة الطلب ومرونة العرض. وهذا وذاك يزيد من فاعلية هذه الطريقة ناهيك عن أنها تسمح، في الفترة الطويلة، بأن يعمل الاقتصاد الدولي بطريقة أكثر كفاءة.

المبحث الثالث

آلية التصحيح التلقائي عن طريق تغيرات الدخل

عندما نشر كينز كتابه عن "النظرية العامة" في عام 1936 ، تجدد الحديث مرة أخرى، عن توازن ميزان المدفوعات، إذ قام الخلصاء[1] لهذه النظرية بتوضيح الطريقة التي بها يتكيف الميزان مع تغيرات الدخل والعمالة. ولقد سمحت التحليلات التي قاموا بها باكتشاف أسباب العودة السريعة لميزان المدفوعات إلى التوازن.

ولقد قامت هذه التحليلات على افتراض ثبات الأسعار - بما في ذلك سعر الفائدة وسعر الصرف - ويتضمن هذا الافتراض أن الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وأن العرض من الموارد الإنتاجية مرن بالنسبة للأسعار الجارية. ونتيجة لهذا الافتراض، فإن تغيرات الدخل التي تؤخذ في الحسبان تكون هى التغيرات في الدخل الحقيقي. وفي ظل هذا الافتراض، فإن نظرية المضاعف (**Multiplier**) التي وضعها كينز لاقتصاد مغلق تنطبق على العلاقات مع العالم الخارجي. إذ يمكن في هذه الحالة إظهار العلاقات بين ميزان المدفوعات والنشاط الاقتصادي الداخلي، وكذا إظهار ميكانيكية تصحيح اختلال هذا الميزان عن طريق التغير في الدخل والعمالة.

وعليه، فلكي نفهم آلية تصحيح اختلال ميزان المدفوعات عن طريق التغير في الدخل، فإننا سنتناول بالتحليل مفهوم مضاعف التجارة الخارجية، وكيفية عمله، وببيان مدى فاعلية هذه الآلية من الناحية العملية في استعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

---

[1] هارود - بيركس - ماكلوب - ميترلر، غيرهم.

أولاً- مضاعف التجارة الخارجية:

لكي نفهم طبيعة مضاعف التجارة الخارجية، فإننا سنميز بين حالتين:

- **التغير التلقائي في ميزان المدفوعات:** ويقصد بذلك أن الزيادة المتتالية في دخل الدولة (أ) مثلاً تأتي من زيادة صادرات هذه الدولة للدولة (ب) أو للعالم الخارجي، مع حدوث نقص مساو في الإنفاق الداخلي للدولة (ب) أو للعلم الخارجي على الاستهلاك، أي أن واردات (ب) تحل محل إنتاجها المحلي. وبالتالي، يكون التغير في ميزان التجارة للدولة (أ) - زيادة أو نقص الصادرات أو الواردات - راجعاً لأسباب مستقلة عن تطور الدخل بها.
- **التغير في ميزان المدفوعات المحفوز بتغيرات الدخل:** ويقصد بذلك أن الزيادات المتتالية في دخل الدولة (أ) تنبعث من زيادة تلقائية في الاستثمار الداخلي أو الإنفاق العام أو من زيادة واردات الدولة (ب) أو العالم الخارجي وتكون ممولة عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي مثلاً، وبالتالي، يكون التغير في الميزان بالدولة (أ) محفوزاً بالتغير في الدخل أي نتيجة لزيادة الاستثمار القومي أو الاستهلاك القومي أو الإنفاق القومي بها.

1 - حالة التغير التلقائي في ميزان المدفوعات:

لنفترض أن هناك دولة قد حققت زيادة في صادراتها بسبب زيادة الطلب الخارجي، ينتج عن زيادة الصادرات زيادة الدخل والتوظف في صناعات التصدير. وقد يمكن استخدام جزء من الدخل الإضافي في شراء السلع المستوردة. ومع زيادة الواردات سيظهر، دون إبطاء، اتجاه نحو التوازن. أما الجزء الآخر من الدخل الإضافي، وهو بلا شك الجزء الأكبر، فإنه سيستخدم في شراء السلع الوطنية، الأمر الذي سيؤدى إلى توسع

الصناعات المنتجة لهذه السلع وشيئاً فشيئاً سيعمل تيار الإنفاق المتتالي على تولد الدخل.

وفي كل مرحلة من مراحل زيادة الدخل يتم إنفاق جزء من هذه الزيادة في شراء السلع الوطنية وجزء آخر في شراء السلع المستوردة، وقد يدخر الجزء الباقي. ومع زيادة الدخل القومي سينمو الاتجاه نحو زيادة الواردات، وفي نهاية الأمر، فإن الإنفاق على الواردات سيميل إلى التعادل مع الزيادة المبدئية التي حدثت في الصادرات. ومعنى ذلك أن الزيادة المبدئية في الصادرات قد أدت إلى زيادة الدخل القومي وهذا بدوره قد أدى إلى زيادة الواردات، وتتوقف ميكانيكية هذه العملية، في الواقع، على الميل الحدي للاستيراد (م و) الذي يوضح النسبة التي ستخصص للإنفاق على الواردات مع كل زيادة تحدث في الدخل أى أن: $م_و = \frac{\Delta و}{\Delta ل}$

وإذا كان هذا الميل مرتفعاً، فإن عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات ستكون سريعة ولكن الزيادة في الدخل القومي ستكون ضعيفة لأن نسبة محدودة فقط من الدخل الإضافي المتولد عن زيادة الصادرات هى التي تستخدم في الإنفاق على السلع الوطنية. أما إذا كان هذا الميل ضعيفاً، فإن عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات ستكون بطيئة ولكن الزيادة في الدخل القومي ستكون قوية.

وإذا افترضنا أن الادخار، خلال عملية التضاعف كان مساوياً للصفر، فإن المضاعف يحسب في هذه الحالة على أساس الميل الحدي للاستيراد فقط. ويبين عندئذ معامل الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن الزيادة المبدئية في الصادرات. ويكون عبارة عن مقلوب الميل الحدي للاستيراد، فإذا كان هذا الأخير = $\frac{1}{3}$ مثلاً ، فإن الزيادة في الدخل القومي النقدي ستكون عبارة عن 3 أضعاف الزيادة المبدئية في الصادرات وفي هذه الحالة يمكن كتابة مضاعف التجارة الخارجية كالآتي:

$$ف = \frac{1}{\text{الميل الحدي للاستيراد}} = \frac{1}{م_و}$$

ولكن الواقع هو أنه سيتم ادخار جزء من الدخل الإضافي المتولد عن الزيادة المبدئية في الصادرات. فكل ما لا يستهلك لن يخصص للاستيراد. ولذا، فيجب عند حساب المضاعف أن نأخذ في الاعتبار ما يسمى بالميل الحدي للادخار (م خ) وعندئذ فإن:

$$ف = \frac{1}{\text{الميل الحدي للاستيراد + الميل الحدي للادخار}} = \frac{1}{م_و + م_خ}$$

ولكي يزداد الأمر وضوحاً فإننا نقدم المثال التالي:

لنفترض وجود دولة لها علاقة مع العالم الخارجي، وكان الميل الحدي للاستهلاك في هذه الدولة = 0.5 ، بينما الميل الحدي للاستيراد = 0.3 ، والميل الحدي للادخار = 0.2 ولنفترض أيضاً أننا بدأنا بحالة توازن حيث الدخل القومي = 1000 مليون جنيه ينفق منها 700 مليون جنيه على الاستهلاك من السلع المنتجة محلياً، وعلى الاستيراد 200 مليون، بينما يدخر 100 مليون، فإذا زادت الصادرات بما قيمته 100 مليون جنيه مثلاً.

فيمكن تتبع آثار هذه الزيادة كما هو مبين بالجدول رقم (10- 1).

الفترة	ك	ث	ص	خ	و	ل
1	700	100	200	100	200	1000
2	700	100	300	100	200	1100
3	750	100	300	120	230	1150
4	775	100	300	130	245	1175
5	787.5	100	300	135	253.5	1187.5
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
α	800	100	300	140	260	1200

ويمكن بوجه عام إبداء الملاحظات التالية:

- في حالة التوازن، خلال الفترة الأولى، تتساوى عناصر التسربات مع عناصر الإضافات أي أن:

ص + ث = و + خ = 300

- عند زيادة الصادرات بمبلغ 100 مليون جنيه اختل التوازن وزاد الدخل القومي حتى وصل إلى المستوى الذي تمكنَ فيه المجتمع من زيادة وارداته ومدخراته بحيث وازنت الزيادة المبدئية التي حدثت في الصادرات.

- الزيادة النهائية في الدخل وقدرها 200 مليون جنيه = الزيادة المبدئية في الصادرات مضروبة في مضاعف التجارة الخارجية أي: $100 \times \frac{1}{0.2 + 0.3}$

- في نهاية الفترة فإن : **ص + ث = و + خ = 400** .

- بالرغم من تحقق شرط التوازن السابق فإن هناك اختلالاً في كل من الميزان الخارجي (الصادرات - والواردات) والميزان الداخلي(الادخار - الاستثمار)، ولذلك فمن المحتم أن يكون الفائض في أحد الميزانين مساوياً للعجز في الميزان الآخر.

ولعله من الملائم، عند هذا المستوى من التحليل أن نأخذ في الحسبان الأثر الذي يحدثه التغير في صادرات أو واردات دولة ما على الدخل القومي في الدول الأجنبية وانعكاس ذلك على الدخل القومي في هذه الدولة، وهو ما يسمى **أثر الارتداد الخارجي.**

فإذا افترضنا في الحالة التي ندرسها، أن واردات الدولة (ب) من الدولة (أ) قد زادت، لسبب أو لآخر. يترتب على هذا بالطبع زيادة

صادرات الدولة (أ) وبالتالي، زيادة دخلها القومي الأمر الذي يؤدى في النهاية إلى زيادة وارداتها، على نحو ما ذكرنا قبل ذلك. إلا أننا إذا نظرنا إلى الموضوع من زاوية أخرى فإننا سنجد أن واردات الدولة (ب) التي تحل محل إنتاجها المحي ستؤدى إلى انخفاض دخلها القومي، مما يترتب عليه تقلص هذه الواردات في مرحلة تالية وهو ما يعمل على تحييد جزء من الزيادة الأصلية التلقائية في وارداتها. وعلى هذا، فإن صادرات الدولة (أ) إلى الدولة (ب) ستنخفض- وهذا الانخفاض يوازن جزئياً الزيادة المبدئية التي كانت قد حدثت في هذه الصادرات. ومع ذلك، فإن زيادة واردات الدولة (أ) المحفوزة بزيادة دخلها القومي من شأنها أن تزيد صادرات الدولة (ب) وهذه بدورها تزيد من دخلها القومي ثم زيادة وارداتها بعد ذلك... وهكذا.

ومعنى ذلك، أن تغيرات الدخل في الدولة (أ) لا تعتمد فقط على الميل الحدي للاستيراد والميل الحدي للادخار فيها، ولكنها تعتمد أيضاً على الميل الحدي للاستيراد والميل الحدي للادخار في الدولة (ب)، وعندئذ، فإن المضاعف الذي يأخذ في حسابه أثر الارتداد الخارجي يكون:

بالنسبة للدولة(أ):

$$\text{ف}_{\text{أ}} = \frac{1}{\text{م و}_{\text{أ}} + \text{م غ}_{\text{أ}} + \left[\text{م و}_{\text{ب}} \left(\frac{\text{م غ}_{\text{أ}}}{\text{م غ}_{\text{ب}}} \right) \right]}$$

وسيكون هذا المضاعف كبيراً كلما كان [1]:

[1] لمزيد من التفاصيل في هذا الخصوص يمكن الرجوع إلى:
C. Kindleberger, ***International Economics, op. cit.***, PP. 285 - 230.

- الميل الحدي للاستيراد في أ ($م_{و}$) صغيراً.
- الميل الحدي للادخار في أ ($م_{خ ا}$) صغيراً.
- الميل الحدي للاستيراد في ب ($م_{و ب}$) صغيراً.
- الميل الحدي للادخار في ب ($م_{خ ب}$) كبيراً.

(وعلى القارئ محاولة تفسير لماذا يكون الأمر كذلك).

أما بالنسبة للدولة (ب)، فإن:

$$ف_{ب} = \frac{1}{م_{و ب} + م_{خ ب} + [\, م_{و ا} \left(\frac{م_{خ ب}}{م_{خ ا}} \right)]}$$

وما قيل بالنسبة لقيمة المضاعف في الدولة (أ) من حيث كبرها أو صغرها، يمكن أن ينسحب بالنسبة لقيمته في الدولة (ب)، مع وضع (ب) بدلاً من (أ) بطبيعة الحال.

ومن الجدير بالملاحظة، أنه إذا كان حديثنا قد انصرف إلى الحالة التي يوجد فيها زيادة في الصادرات، فلن يتغير من جوهر الأمور شيئاً إذا كان هناك انخفاض في هذه الصادرات بسبب انخفاض الطلب الأجنبي مثلاً. وكل ما هنالك من أمر أن آلية المضاعف ستعمل في الاتجاه العكسي. فانخفاض الصادرات يترتب عليه انخفاض الدخل وينتج عن ذلك انخفاض الواردات، وسيستمر الانخفاض في الدخل حتى يصل إلى المستوى الذي عنده تتعادل الواردات مع المستوى المنخفض للصادرات.

R. Robinson, *A. Graphical Analysis of the Foreign Trade Multiplier*, Economic Journal, February, 1952.

2 – حالة التغير في ميزان المدفوعات المحفوز بتغيرات الدخل:

المقصود في هذه الحالة هو دراسة أثر تغير الدخل القومي، لدولة ما، الناتج عن زيادة تلقائية في الاستثمار الداخلي أو الإنفاق العام، على ميزان المدفوعات. فالزيادة في الدخل القومي لهذه الدولة (أ مثلاً) سيحفز على زيادة الواردات من الخارج وهو ما يعمل على عجز الميزان التجاري. ومعنى ذلك أن الدول الأجنبية ستزداد دخولها أيضاً، وبالتالي، ستزداد وارداتها وهذه الزيادة بدورها ستعمل على زيادة الدخل في الدولة (أ)، وهكذا.

وهى هذه الحالة، فإن المضاعف في الدولة (أ) يكون على الصورة:

$$ف_{أ} = \frac{1 + \left(\frac{م_{وج}}{م_{خج}}\right)}{م_{خأ} + م_{وأ} + \left[م_{وج}\left(\frac{م_{خأ}}{م_{خج}}\right)\right]}$$

حيث $م_{خج}$ = الميل الحدي للادخار في الدول الأجنبية،

$م_{وج}$ = الميل الحدي للاستيراد في الدول الأجنبية

ويجب التنويه إلى أن قيمة المضاعف في هذه الحالة ستكون أكبر من قيمته في حالة ما إذا كان هناك تغير تلقائي في ميزان المدفوعات، وذلك لأن أثر الارتداد الخارجي يعمل في نفس الاتجاه الذي تعمل فيه زيادة الاستثمار الداخلي أو الإنفاق العام، ولم يكن الحال كذلك في الحالة التي درسناها فيما سبق.

رابعاً – مدى فاعلية آلية التصحيح التلقائي عن طريق تغيرات الدخل من الناحية العملية:

1 – لا تسمح هذه الآلية باستنتاج طريقة للضبط الأتوماتيكى الكامل لميزان المدفوعات.

فمن ناحية، نجد أن آثار الدخل غير كافية، فإذا افترضنا مثلاً أن الزيادة في الصادرات أدت إلى زيادة الدخل، فإن هذه الزيادة في الدخل لن تنفق بكاملها على السلع المستوردة أو السلع المحلية، ولكن جزءاً منها سيدخر. وإذ لم يمتص هذا الادخار بالكامل عن طريق زيادة الاستثمار، فإن الزيادة في الدخل القومي ستتوقف قبل أن تصبح التسربات معادلة تماماً للإضافات بعد زيادتها، وعلى هذا فسيظل هناك زيادة في الصادرات، مما يعنى أن الادخار الإضافي قد وازنه الاستثمار في الخارج. ومع ذلك فيمكن أن نفترض أن الزيادة في الإنفاق على الاستهلاك قد يتولد عنها أثر المعجل[1] Effct d'acceleration لأنها ستتسبب في ارتفاع معدل الاستثمار وهو ما قد يوازن الادخار الإضافي، إلا أنه ليس من المؤكد أن التوازن سيكون تاماً في هذه الحالة.

---

[1] يقول مبدأ المعجل (الذي يطلق عليه أحياناً مبدأ التعجيل أو العجلة) أنه إذا زاد الطلب على إحدى السلع الاستهلاكية فسيؤدى هذا إلى زيادة الطلب (المشتق) على عوامل الإنتاج التي تساهم في صناعة هذه السلعة. وبمعنى آخر، فإن الاستثمار يتجه إلى التناسب مع حجم التغيرات في الاستهلاك (أو الدخل).

أنظر: صقر أحمد صقر، *النظرية الاقتصادية الكلية*، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص 243 وما بعدها.

ومن ناحية أخرى، نجد أن هناك مغالاة في آثار الدخل خصوصاً في الدول المتخلفة المنتجة للمواد الأولية. فالزيادة في الصادرات سيترتب عليها في نهاية الأمر زيادة الواردات، وهذه الزيادة في الواردات لن توازن فقط أثر زيادة الصادرات ولكنها قد تستمر لبعض الوقت، الأمر الذي يؤدى إلى ظهور عجز في الميزان. وهذا الوضع يحدث في الواقع بسبب مرونة الطلب على السلع الاستهلاكية، فهي تزيد عند زيادة الدخل وتقل عند انخفاضه.

2 - تحدث هذه الآلية نوعاً من التضارب بين التوازن الخارجي والتوازن الداخلي للدولة. فلقد قال الكلاسيك والنيوكلاسيك في هذا الخصوص أن الدول عليها أن تختار بين استقرار الأسعار الداخلية وبين توازن ميزان المدفوعات. أما التاليين لكينز فقد قالوا بأن الدولة التي لديها عجز في ميزان المدفوعات يمكنها أن تتغلب عليه، جزئياً على الأقل، إذا ما قبلت مستوى منخفضاً للدخل والتوظف. فعلى حد قول مسز روبنسون أن اليد الخفية ستعمل دائماً ولكنها قد تسبب الاختناق. فسيكون هناك دائماً توازن، ولكن هذا التوازن قد يكون سبباً للبؤس[1]، كذلك، لم يتوقف M. Weiller[2] عن توجيه الاهتمام إلى أن التوازن في حد ذاته ليس مهماً ولكن المستوى الذي يتحقق عنده هذا التوازن هو الأكثر أهمية عند إعادة وضع ميزان المدفوعات إلى حالة التوازن.

---

(1) Review of Economics Studies, 1946-1947, Vol. XII. p. 100 ets.

(2) J. Weller, Problemes d'Economie Internationale, Paris, P.U.F, 1950.

3 - لا تستطيع آثار الدخل أن تؤتى ثمارها إلا في حالة التشغيل الكامل للاقتصاد. فلكي يقوم مضاعف التجارة الخارجية بدوره، فيلزم - كما هو الحال بالنسبة للمضاعف الداخلي للاستثمار- أن لا تصطحب زيادة الدخل الحقيقي بارتفاع الأسعار والأجور. ومعنى ذلك أنه يلزم أن يكون العرض الداخلي لعوامل الإنتاج مرناً. إذ أنه في حالة التشغيل الكامل لهذه العوامل، فإن أى زيادة في الدخل النقدي لن تؤدى إلى ارتفاع الدخل الحقيقي ولكنها ستؤدى إلى ارتفاع الأسعار، وهنا، فإن آلية التوازن عن طريق تغيرات الأسعار يكون لها وجاهتها.

4 - قد يؤدى تحليل ظواهر التضاعف في صورة "نقدية" أى بيان القيمة النقدية للتغيرات التي تحدث في الدخل والاستيراد والتصدير عقب اختلال ميزان المدفوعات، إلى وجود بعض الأخطاء الجوهرية. فالواردات مثلاً، معبراً عنها بصورة نقدية، تعتبر "تسرباً" خارج دورة الدخل، ولذا، فإن تضاعف الدخل سيكون محدوداً كلما كان الميل الحدي للاستيراد كبيراً. وعند زيادة للواردات بصورة كبيرة عن الصادرات يكون أثر التضاعف سالباً. أما إذا عبرنا عن الواردات بصورة "حقيقية" غير نقدية، فقد نفهم أن الواردات من المواد الأولية والتجهيزات والسلع الاستهلاكية يمكن أن تؤدى إلى زيادة كل من الناتج النقدي والناتج الحقيقي ومعنى ذلك أن الواردات تكون مفضلة عن الصادرات عندما تسمح بتحرير عوامل الإنتاج التي يمكن أن تستخدم في صناعات التصدير، وعندما تهئ للدولة أن تحصل على بعض السلع اللازمة لتشغيل اقتصادها. وعندما تساهم في تكوين "الاحتياطي" الضروري لتحقيق الاستثمارات الإنتاجية.

5 – ليس من السهل قبول الدور الثانوي، الذي تفترضه هذه الآلية لتغيرات الأسعار. فالتغيرات في الدخل يمكن أن تسبب تغيرات في الأسعار إذا ما كان العرض غير كامل المرونة، وكذلك لا يمكن افتراض استقرار سعر الصرف إلا إذا كان العرض من العملات الأجنبية لانهائي المرونة، أما إذ لم يكن الحال كذلك، فلا يمكن الاحتفاظ بسعر الصرف مستقراً، وسينتج عن ذلك تغيرات في الأسعار. ومعنى ذلك أنه من الضروري الأخذ في الحسبان الآثار التي من الممكن أن تنجم عن حركات الأسعار والصرف خلال عملية التضاعف.

6 – اقتصار الآلية، في التطبيق العملي، على الدول المتقدمة والصناعية ومعنى ذلك أنها لا ينطبق على الدول المتخلفة والدول قليلة التصنيع وذلك لسببين:

- لا تؤتى آلية المضاعف ثمارها المرجوة في اقتصاد يمكن أن يطلق عليه إذا صح القول "مفكك المفاصل" حيث لا يوجد رأس المال ولو وجد فإنه يكون معطلاً، وحيث لا ترجع البطالة إلى الصدفة، ولكنها بطالة هيكلية، حيث يوجد العمال بوفرة ولكنهم غير مدربين.
- يعوق المضاعف عن العمل في هذه الدول ما يسمى "أثر المحاكاة" فهناك اتجاه، طبيعي، إذا كان في الإمكان أن نقول ذلك، لعدم توازن ميزان المدفوعات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة. ولا يرجع هذا لأن الإنتاجية في الدول المتقدمة تعمل على تخفيض أسعار صادراتها مما يعطيها قدرة كبيرة على

المنافسة، ولكن لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في الدول المتخلفة والرغبة في تقليد مستويات وأنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة.

الخلاصة، أن تحليل آلية توازن ميزان المدفوعات عن طريق تغيرات الدخل لم تسلم من النقد مثل آلية التوازن عن طريق التغير في الأسعار. فليس هناك طريقة أتوماتيكية تؤدى إلى التوازن الكامل لميزان المدفوعات، كما أن آثار تغيرات الدخل مختلفة الفعالية على حسب اختلاف الهياكل الاقتصادية.

❖ الخلاصة:

- **أهم صور الاختلال في ميزان المدفوعات** - التي تكون عادة في صورة عجز بالميزان - الاختلال العارض، الاختلال الموسمي، الاختلال الدوري، الاختلال ألاتجاهي أو طويل الأمد، الاختلال النقدي، الاختلال الهيكلي.
- **أن انخفاض أو تخفيض قيمة العملة الوطنية**، كوسيلة للتخلص من عجز ميزان المدفوعات، يؤدى إلى انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية، ومن ثم، تزداد الصادرات والمتحصلات منها، كما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية وتقل الواردات والمدفوعات مقابلها، وبالتالي، يتم التخلص من فائض الطلب على العملة الأجنبية أي من عجز ميزان المدفوعات. غير أن هذه النتيجة تتوقف على المرونات المتعلقة بالصادرات والواردات، وهي: مرونة

الطلب الخارجي على الصادرات، مرونة العرض المحلي من الصادرات، مرونة العرض الخارجي للواردات، مرونة الطلب المحلي على الواردات. وكلما كانت هذه المرونات مرتفعة تكون هذه السياسة أكثر فاعلية، والعكس صحيح.

- **تتمثل شروط مارشال – ليرنر،** في أنه لكي تنجح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في تحقيق هدفها والتخلص من عجز ميزان المدفوعات أن يكون مجموع مرونة الطلب الخارجي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات >1 ، بينما إذا كان مجموع المرونتين معاً< 1 . فإننا نواجه بحالة سعر صرف غير مستقر ولا تنجح هذه السياسة في تحقيق الهدف منها.

- **الانتقادات التي توجه إلى مدخل المرونات كأسلوب لتصحيح عجز ميزان المدفوعات تتمثل فيما يلي:**

  - يفترض أن مرونات عرض المنتجات لا نهائية وهذا غير واقعي.
  - ينطبق هذا التحليل فقط على الوضع الذي يكون فيه ميزان المدفوعات متوازناً، وهذا غير واقعي لأن الهدف من هذه السياسة هو تصحيح عجز ميزان المدفوعات.
  - يهمل أثر التخفيض على الدخل القومي.
  - أن الظروف التي تم في ظلها حساب المرونات غير طبيعية، وهى فترة ما بين الحربين العالميتين، كما تم ذلك في الفترة القصيرة وهذا لا ينطبق على الفترة الطويلة والظروف المتغيرة عن الفترة التي طبق فيها.

•أن المرونات تتغير بتغيرات الأسعار والدخول، ولا تظل ثابتة كما أفترض هذا التحليل.

- **يوضح مضاعف التجارة الخارجية**، مقدار الزيادة النهائية في الدخل الناتجة عن الزيادة المبدئية في أحد الإضافات بوحدة نقدية واحدة، والعكس صحيح.

- **يوجه إلى آلية التصحيح التلقائي لميزان المدفوعات عن طريق تغيرات الدخل عديد من الانتقادات أهمها:**

•لا تسمح هذه الآلية بأي نوع من التصحيح التلقائي لميزان المدفوعات.

•أن هذه الآلية تهمل دور الأسعار في عملية التصحيح.

•تحدث هذه الآلية نوعاً من التضارب بين التوازن الخارجي والتوازن الداخلي.

•لا تستطيع آثار الدخل أن تؤتى ثمارها إلا في حالة التشغيل الكامل في الاقتصاد.

•لا تنطبق هذه الآلية على الدول المتخلفة والدول قليلة التصنيع وذلك لسببين: ندرة رؤوس الأموال بهذه الدول، أثر المحاكاة وما يترتب عليه من زيادة الاستهلاك، وهذه أمور تعوق عمل المضاعف بهذه الدول.

❖ نماذج الأسئلة:

س1 – وضح مدى صحة أم خطأ العبارات التالية بإيجاز:

1 – لا تواجه آلية التصحيح التلقائي لميزان المدفوعات عن طريق تغيرات الدخل أية مشكلات.

2 – قد يترتب على تخفيض قيمة العملة الوطنية زيادة حدة العجز في ميزان المدفوعات.

3 – في حالة إتباع نظام سعر الصرف الحر، فإنه يضمن تحقيق التوازن التلقائي لميزان المدفوعات.

4 – تنجح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للسلعة الوطنية دائماً في التخلص في فائض الطلب على العملة الأجنبية ومن عجز ميزان المدفوعات.

5 – تعد شروط مارشال – ليرنر ضرورية لتحقيق استقرار التوازن في سوق الصرف الأجنبي.

6 – لا يختلف الاختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات عن الاختلال النقدي له.

س2 – التمارين:

تمرين (1) في اقتصاد مفتوح لا يعمل عند مستوى التشغيل الكامل لموارده، إذا علمت أن:

الميل الحدي للاستيراد (0.2)، الميل الحدي للادخار (0.1)

المطلوب: مع إهمال أثر الارتداد الخارجي أوجد:

1 – مقدار الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن زيادة الإنفاق العام بمقدار مليار جنيه.

2 – مقدار الزيادة في الواردات الناتجة عن هذا الإنفاق.

تمرين (2) من بيانات التمرين رقم (1):

إذا افترضنا أن الميل الحدي للاستيراد في دول المجموعة الأوروبية (0.2) والميل الحدي للادخار (0.2)، وأن تجارة الدولة محل الاعتبار تتم مع هذه المجموعة من الدول فقط. **فمع أخذ أثر الارتداد في الحسبان، أوجد الزيادة التي تحدث في الدخل القومي لهذه الدولة.**

تمرين (3) إذا افترضنا في ضوء بيانات التمرين رقم (1)، أن الميل الحدي للاستيراد والميل الحدي للادخار في العالم الخارجي لهما ذات القيم التي يتخذها الميل الحدي للاستيراد والميل الحدي للادخار في الدولة محل الاعتبار، **فما هي قيمة الزيادة التي تحدث في الدخل القومي للدولة؟**

المحتويات

الموضوع | الصفحة

الباب الثاني

سياسة التجارة الخارجية

الباب الثالث

ميزان المدفوعات والصرف الأجنبي



دار التعليم الجامعى

٢١ش شادى عبد السلام - برج زهرة الأنوار -مبامى - الإسكندرية -ج.م.ع

تليفاكس: ٠٣/٥٥٦٣٩٦١ موبايل: ٠٠٢/٠١٠٠١٨٣١٧٩٦

٠٠٢/٠١١١٩٩٩٥٠٠٩ Email : dartalemg@yahoo.com